جامعة القاهرة

كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

القضايا والاتجاهات النحوية في تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني

أطروحة ماجستير من الطالب

رمضان فوزي بديني

تحت إشراف:

أ.د.صلاح رواي

أ.د.أحمد الليثي

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

إهـــداء

إلى الأستاذين الكبيرين والعالمين الجليلين أ.د: صلاح رواي،

وأ.د: أحمد الليثي تقديرا لهما ووفاءنهما .

إلى والديَّ الكريمين برا بهما ووفاء لهما، وجزاء لصبرهما على

غرسهما حتى يؤتي أكله بإذن الله..

إلى زوجتي العزيزة التي كانت لي نعم الرفيق لاجتياز هذا

الطريق..

إلى إخواني وأحبابي الذين غمروني بدعائهم وأمدوني بخالص

نصحهم..

اعتماد لجنة المناقشة

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور صلاح رواي، الذي جمع بين عاطفة الأبوة وروح الأستاذ؛ فغمرني بحنانه وجاد علي بعلمه، وأشهد الله أنه فتح لي قلبه وعقله قبل بيته ومكتبه؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أحمد الليثي الذي شارك في الإشراف على هذا البحث حتى استوى على سوقه؛ فلم يبخل علي بنصحه وتوجيهه.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان للأستاذين الجليلين اللذين تكبدا عناء الصبر على قراءة هذا البحث، واقتطعا من وقتهما الثمين ليقوماه ويناقشاه حتى يستوي على سوقه:

الأستاذ الدكتور مبروك عطية رئيس قسم اللغة العربية بكلية الدراسات الإسلامية للبنات بسوهاج.

والأستاذ الدكتور عرفة عبد المقصود أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي علَّم القرآنَ، خلق الإنسانَ، علّمه البيان. والصلاةُ والسلامُ على سيدِ المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يومِ الدينِ.. أما بعد..

فالقرآنُ الكريم كتابُ الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، تكفَّل اللهُ بحفظه إلى أن يرث الأرضَ ومَن عليها؛ قال عَزَّ مِن قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وما زال الدارسون ينهَلون منه، ولا تنقضي عجائبه إلى يوم الدين؛ فأشرفُ العلوم وأرفعُها ما تعلق بهذا الكتاب العزيز تفسيرا ودراسة.

واللغة العربية هي أداة المفسر في توضيح مراده والتعبيرِ عن مقصوده، ومن ثم تتضح العلاقة الوثقى بين القرآن وعلومه واللغة وفروعها؛ ولذلك اتجه الكثير من الدارسين في مجال اللغة إلى كتاب الله بحثا ودراسة، وتعرفا إلى اتجاهات المفسرين اللغوية، مصوبين النظرَ إلى كتب التفسير لدراسة القضايا اللغوية المتعلقةِ بكتابِ الله، وقراءاته التي تُعدُّ مصدرا أصيلا، ومعينا لا ينضُب لاستقاء مادةٍ علمية تُستنبط منها المسائلُ اللغوية.

وهذا بحث حول تفسير **(السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير)**، وهو لعَلَمٍ من أعلام الشافعية في القرن العاشر الهجري؛ الإمامِ شمس الدين محمدِ بن أحمدَ الخطيبِ الشربيني، المتوفى سنة سبعٍ وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية الشريفة.

وقد حاولت في هذا البحث التعرفَ إلى آراء الشيخ واتجاهاته النحوية، وموقفه من آراء السابقين من المفسرين والمعربين لكتاب الله وأعلام النحاة واللغويين، وهي كثيرة جدًّا.

---

[1] – الحجر: ٩.

ومجيء الشيخ متأخرًا –في القرن العاشر– إضافة إلى سعة اطلاعه على آراء سابقيه من النحاة والمعربين؛ جعل تفسيره ثريًّا وخصبًا بالآراء والخلافات النحوية التي جعلته صالحًا للدراسة.

وسعيت من خلال هذا البحث أن أبرزَ اتجاها واضحًا ومميَّزًا لهذا العالم، نستطيعُ من خلاله ضمَّه إلى زمرة النحاة، فضلا عن كونه مفسرًا وفقيها.

أما أسبابُ اختيارِ هذا الموضوعِ فتمثلت فيما يلي:

- يمثل ثراءُ المادةِ العلميةِ سببا رئيسا في اختيارِ أي تفسيرٍ للدراسة اللغوية؛ حيث نتعرض من خلاله لدراسة النص القرآني الذي يُعد أرقى الأساليب اللغوية على الإطلاق؛ وهو ما جعله الأصلَ الأولَ من أصول النحو العربي، ثم نتعرض لقراءاته القرآنيةِ التي تَزيدُ المادةَ العلميةَ ثراءً.
- من أسباب اختياري تفسيرَ (السراج المنير) أنني لاحظت اهتمامَ مؤلِّفه بالقضايا النحوية في أثناء تفسيره للآيات؛ فقلما نجد آية لم يُشِر فيها إلى توجيه نحوي، أو إعرابٍ أو قراءة، أو مناقشات علمية نحوية مهمة.
- ويمثل التأخر الزمني النسبي للمؤلف سببا آخر للدراسة؛ حيث يوسمُ هذا العصرُ بالجمودِ والركود العلمي؛ وهو ما ينفيه الاطلاع على تفسير صاحبنا الذي تميز بالثقافة وكثرة الاطلاع.

وتتلخص أبرزُ أهدافِ هذا البحثِ في عدة نقاط، من أهمها:

- الوقوفُ على السمات الأسلوبية لهذا المفسر الفقيه؛ لما تتميز به لغة الأصوليين الفقهاء من الدقة والوضوح في التعبير، وإبرازُ موقفِه من أهم القضايا النحوية التي تعرض لها.
- دراسة بعضِ المسائلِ والقضايا النحوية من خلال تفسير بعيدٍ عن التعصبات والانتماءات المذهبية التي ربما تؤثر على اختيارات أصحابها واتجاهاتهم.

- التعرف إلى اتجاهات هذا الفقيه الشافعي النحوية، ومدى تأثير أصول الفقه على أصول النحو عنده.

وإذا كان لي أن أتحدث عن الصعوبات التي واجهتني خلال رحلتي مع هذا البحث؛ فقد تمثلت أولاها في صعوبة الحصول على نسخة من التفسير، حتى منَّ الله عليَّ بهذه النسخة التي اعتمدتُ عليها بعد جُهد كبير من البحث والتنقيب، ثم في أثناء البحث واجهتني مشكلةُ كثرةِ الآراء والقضايا التي تعرض لها الشيخ، ثم داخلَ كل قضية من هذه القضايا الكثيرُ من الآراء التي نَسب الشيخ بعضها ولم ينسب البعض الآخر؛ فكان عليَّ أن أعزو كل رأي لقائله.

أما عن خطة البحث فقد اقتضت طبيعته أن يأتي في تمهيد وبابين وخاتمة.

وخصصت التمهيد للتعريف بالشيخ الشربيني وتفسيره محلِّ الدراسة؛ حيث عرَّفتُ بالشيخ: اسمه ولقبه ونسبه ومولده، وشيوخه ومكانته العلميةِ وآثارِه، ثم وفاته. ثم جاء التعريفُ بالتفسير والملامح العامة للشيخ فيه.

أما البابُ الأول فخصصتُه لدراسةِ القضايا النحوية في السراج المنير، وجاء في أربعة فصول:

الفصل الأول: في المقدمات النحوية.

والثاني كان لدراسة الجملة الاسمية ونواسخها.

وفي الفصل الثالث درست الجملة الفعلية.

وتناولتُ المجروراتِ والتوابعَ في الفصل الرابع.

ثم جاء الباب الثاني وكان مخصصا لدراسة الاتجاهات النحوية للشربيني، وتم ذلك في فصلين:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن موقفِ الشيخ من أصول النحو؛ فتناولت موقفَه من الأصول السماعية من قراءات قرآنية وحديث نبوي وكلام العرب المنظوم والمنثور، ثم تناولتُ موقفه من الأصول القياسية؛ فدرست موقفه من القياس وبعضِ ملحقاتِ القياسِ كالحملِ على المعنى والتضمين.

وفي الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان (مذهب الشربيني النحوي) حاولت التعرفَ إلى الملامح العامة لمذهبِ الشيخ النحوي واتجاهاته؛ فتناولت موقفه من قضايا الخلاف النحوي، وتحدثت عن الشيخ الشربيني بين علم النحو وبعض العلوم الأخرى كالفقه وعلم الكلام، ثم تناولتُ موقفه من بعض القرائن النحوية.

وجاءت الخاتمة لترصد أبرز ما توصلت إليه من نتائج من خلال رحلتي مع الشيخ الشربيني وتفسيره.

وقد قمت خلال دراستي للتفسير بما يأتي:

- أحصيت معظم القضايا اللغوية فيه.
- انتقيت ما رأيت فيه إثارةً لقضية لغوية أو تناولا لجوانبِ الخلاف فيها.
- جمعت آراء بعضِ النحاة ومعربي القرآن في هذه القضايا.
- أوضحت جوانب الاتفاق والاختلاف بين الشربيني وهؤلاء النحاة.
- حرصت على الإدلاء برأيي في بعض القضايا من خلال ترجيح ما اطمأنت إليه نفسي.
- خرَّجت الآياتِ القرآنيةَ، والقراءاتِ الواردةَ في التفسير.
- وكذلك خرجتُ الأحاديثَ النبويةَ من الكتب المعتمدة.
- خرجت الشواهدَ الشعريةَ من مصادرها العلمية المتعارف عليها.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله -عز وجل- أن وفقني وأعانني على هذا الدرس الممتع الذي جمع بين علمين من أحب العلوم إليَّ؛ هما علما النحو والتفسير.

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور صلاح رواي، الذي جمع بين عاطفة الأبوة وروح الأستاذ؛ فغمرني بحنانه، وجاد علي بعلمه، وأُشهد الله أنه فتح لي قلبه وعقله قبل بيته ومكتبه؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أحمد الليثي الذي شارك في الإشراف على هذا البحث حتى استوى على سوقه؛ فلم يبخل علي بنصحه وتوجيهه.

ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وأعمقه وأصدقه إلى الأستاذ الدكتور مبروك عطية رئيس قسم اللغة العربية بكلية الدراسات العربية للبنات بسوهاج، العالمِ الداعيةِ الذي جمع من الخصال أحمدَها؛ فطار الذكر بعلمه بين الآفاق، فما زلنا من علمه ننهل وعلى يديه نتعلم؛ فله مني كل الشكر والحب والتقدير.

وأتقدم بالشكر الخالص العميم إلى الأستاذ الدكتور عرفة عبد المقصود أستاذ النحو والصرف والعروض، ابن دار العلوم البار، الذي أحب طلبتها وأحبوه، وما بخل عليهم بعلم ولا نصح؛ فله كل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكل من جاد علي بفكرة أو نصيحة، أو أجهد نفسه من أجل مساعدتي والأخذ بيدي إلى طريق الفلاح.

وفي النهاية هذا جُهد المقل؛ فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير أو نسيان؛ فعزاؤنا أن الله تعالى كتب الكمال على نفسه وتفرد به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التمهيد:

التعريف بالمؤلف والتفسير

أولا- المؤلف

اسمه ولقبه وشهرته:

هو الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني القاهري الشافعي[١]، اتفق من ترجموا له على أن اسمه (محمد بن أحمد)، إلا ابن العماد الحنبلي فقد ذكر أن اسمه (محمد بن محمد)[٢]، ولم يذكر صاحب الكواكب السائرة اسم أبيه حينما ترجم له[٣]، والشيخ نفسه في مقدمة التفسير لم يشر لاسم أبيه؛ حيث اكتفى بقوله: "وبعد.. فيقول فقير رحمة ربه القريب المجيب محمد الشربيني الخطيب..." [٤].

وبناء على ما سبق تطمئن النفس إلى أن اسمه: محمد بن أحمد...

ولُقب -رحمه الله- بـ(شمس الدين)، واشتهر بـ(الخطيب الشربيني)[٥].

نسبته ومولده:

ذكر صاحب (الخطط التوفيقية) أن (الشربيني) نسبة إلى مدينة (شربين) التي ولد فيها، وكانت تابعة آنذاك لمحافظة (الغربية)، وهي الآن تابعة لمحافظة (الدقهلية)[٦].

وأطلق عليه أيضا (القاهري) لأنه أقام بعد ذلك في القاهرة؛ فقد نقل الشعراني عنه أنه كان من عاداته -رحمه الله- "أن يدخل الجامع الأزهر من أول ليلة الصيام؛ فلا يخرج من الجامع إلا بعد صلاة العيد"[٧].

---

١ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي: ٧٩/٣ - تحقيق جبرائيل جبور - ط بيروت ١٩٤٥م، والأعلام للزركلي: ٦/٦ - ط ٢ القاهرة بدون تاريخ.

٢ - شذرات الذهب لابن العماد: ٣٨٤/٨ - ط دار الفكر.

٣ - الكواكب السائرة: ٧٩/٣.

٤ - السراج المنير: ٢/١ - ط المطبعة الخيرية.

٥ - الأعلام: ٦/٦.

٦ - الخطط التوفيقية لعلي مبارك: ١٢٧/١٢ - ط بولاق ١٣٠٥هـ.

٧ - طبقات الشعراني الصغرى: ١١٨.

وأما مولده فلم تشر إليه كتب التراجم، ويرجح أن مولده كان في بداية القرن العاشر الهجري؛ ذلك لأن من أوائل شيوخه الذين تتلمذ عليهم الشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ زكريا توفي ٩٢٧هـ؛ ويُستنبط من ذلك أن مولد الشربيني كان قبل هذا التاريخ بفترة زمنية تصلح لتلمذته وأخذه عن الشيخ زكريا.

شيوخه:

تلمذ الشيخ الخطيب الشربيني لعدد من علماء عصره كما ذكرت كتب التراجم، منهم:

الشيخ زكريا الأنصاري: أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الأزهري الشافعي شيخ مشايخ الإسلام في عصره، علامة محقق وفهامة مدقق، لسان المتكلمين وسيد الفقهاء والمحدثين، من كتبه: فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وشرح شذور الذهب في النحو، وغيرها. توفي ٩٢٧، وقيل: ٩٢٦هـ[١].

١- الشيخ نور الدين المحلي: فقيه شافعي، درس وأفتى بالمحلة الكبرى، كان مشهورا بحل مشكلات العبادات في الأصول والفقه، وله شروح في كتب الشافعي، توفي سنة ٩٣٠هـ[٢].

٢- الشيخ أحمد البرلسي الملقب بـ(عميرة): فقيه مصري شافعي، معروف بالزهد والورع، له حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي، توفي سنة ٩٥٧هـ[٣].

٣- الشيخ شهاب الدين الرملي: الشافعي الأنصاري المصري، انتهت إليه الرياسة في العلوم الشرعية، وعاش حتى صار الشافعية كلهم تلامذته، من كتبه:

---

١ – انظر ترجمته في: الكواكب السائرة: ١٩٦/١، والأعلام: ٤٦/٣..

٢ – انظر ترجمته في: طبقات الشعراني الصغرى: ٦٣، والخطط التوفيقية: ٢٣/١٥.

٣ – انظر ترجمته في: الكواكب السائرة: ١١٩/٢، والأعلام: ١٠٣/١.

شرح كتاب الزبد في الفقه لابن أرسلان، وشرح منظومة البيضاوي في النكاح، ورسالة في شروط الإمامة. توفي ٩٥٧هـ[١].

كما تلمذ الشربيني أيضا للشيخ نور الدين الطهواني، والشمس محمد بن عبد الرحمن بن خليل النشلي الكردي، والبدر المشهدي، والشيخ ناصر الدين الطبلاوي، وغيرهم، وأجازوه بالإفتاء، والتدريس، فدرس، وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلائق لا يحصون[٢].

آثاره ومكانته العلمية:

لقد ترك الخطيب الشربيني تراثا علميا كبيرا، متنوع المشارب ومتعدد الفنون؛ وهو ما يدل دلالة واضحة على أنه كان صاحب عقلية علمية فذة في زمانه؛ فقد كتب في علم العقيدة وفي الفقه وفي التفسير وفي النحو والصرف وفي البلاغة.

وصاحب هذا التراث المتعدد المتنوع لا بد أن يكون صاحب نفَس طويل ونفْس صبورة في طلب العلم والمثابرة على تلقيه من مظانه الأساسية، ولا عجب في ذلك بالنسبة لشيخنا الشربيني؛ فقد نقل الإمام الشعراني أنه -رحمه الله- "لم يزل مكبًّا على الاشتغال بالعلم والعمل به وتعليمه للناس، ولا يرى إلا في مطالعة علم أو صلاة أو قراءة أو صيام"[٣].

وتبدو ثقافة الشربيني النحوية من خلال كثرة التوجيهات النحوية للآيات القرآنية، واعتماده على ذلك في استنباط معاني الآيات؛ فهو يأخذ من الإعراب ما يعينه على فهم الآيات وتحليل التراكيب القرآنية، وهو ظاهر التأثر بالزمخشري في (الكشاف) والبيضاوي في (أنوار التنزيل)، كما أنه يتميز بدقة العبارة -كعادة الفقهاء- وإيجازها، كما يلاحظ من خلال تفسيره سعة اطلاعه على آراء النحاة والمفسرين والمعربين؛ فهو كثيرًا ما يشير إلى آراء سيبويه وابن مالك وابن هشام وأبي حيان وغيرهم من مشاهير اللغويين.

---

١ - انظر ترجمته في: طبقات الشعراني الصغرى: ٦٧، وشذرات الذهب: ٣٥٩/٨.

٢ - انظر: شذرات الذهب: ٣٤٨/٨.

٣ - طبقات الشعراني: ١١٧.

وفيما يلي أبرز آثار الشيخ ومصنفاته في بعض العلوم المختلفة:

أولا- في علم التوحيد:

١- شرح منهاج الدين للجرجاني في شعب الإيمان.

ثانيا- في التفسير:

١- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الخبير.

ثالثا- في الفقه:

١- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع في الفقه الشافعي.

٢- شرح تنبيه أبي إسحاق الشيرازي في الفروع.

٣- مغني المحتاج في شرح منهاج الطالبين للنووي في الفقه الشافعي.

٤- مناسك الحج في الفقه الشافعي.

رابعا- في النحو والصرف:

١- شرح شواهد القطر في النحو.

٢- فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك.

٣- الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف عز الملة الزنجاني.

٤- نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية في النحو.

خامسا- في البلاغة:

١- تقريرات على المطول في البلاغة.

كانت هذه أبرز مصنفات الشيخ، رحمه الله، وجعل أعماله خالصة لوجهه الكريم[١].

---

١ - انظر هذه المؤلفات في: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٢/٢٥٠ - منشورات مكتبة المثنى - بغداد ١٩٥٧م.

وفاته:

وبعد حياة حافلة بالثقافة والمعرفة، والعلم والتعلم، والتصنيف والتأليف انتقل الشيخ الجليل إلى الرفيق الأعلى مخلِّفا وراءه مصابيح علمية تنير الطريق أمام السالكين، وتهدي الحيارى على مر السنين.

وقد أجمعت كتب التراجم على أن وفاته كانت بعد عصر يوم الخميس الثاني من شعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة هجرية (٩٧٧هـ)، الموافقة لسنة سبعين وخمسمائة وألف ميلادية (١٥٧٠م).

رحم الله الشيخ الشربيني رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

ثانيًا- التفسير

هو (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير).

وهو من التفاسير التي لم يكتب لها الذيوع والانتشار إلا في أوساط المثقفين والمهتمين بعلم التفسير؛ نظرا لعدم اهتمام الباحثين والمحققين بتحقيقه وإخراجه في حلة تليق به وبصاحبه، رغم ما حواه التفسير من علوم متعددة وفنون متنوعة.

والطبعة التي اعتمدت عليها في أثناء بحثي هذا هي طبعة المطبعة الخيرية، وهي غير مؤرخة، وهي طبعة قديمة جدا؛ فقد أوشك ورقها على التهالك والبلى. وبهامشها تفسير (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي البيضاوي.

وقد صنفه الذهبي تفسير السراج المنير تحت قسم (التفسير بالرأي الجائز)[1].

منهج الشيخ في التفسير:

علق الذهبي على تفسير (السراج المنير) قائلا: "وقد قرأت في هذا التفسير فوجدته تفسيرًا سهل المأخذ، ممتع العبارة، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل، نقل فيه صاحبه تفسيرات مأثورة عن السلف، كما أنه يذكر -أحيانًا- آراء من سبقه من المفسرين كالزمخشري والبيضاوي والبغوي، وقد يوجه ما يذكره من هذه الأقوال ويرتضيها وقد يناقشها ويرد عليها"[2].

ويمكن إجمال منهج الشيخ في تفسيره في الملامح العامة التالية:

١-سهولة العبارة ووضوح الفكرة:

من أهم ما يميز هذا التفسير سهولة العبارة ووضوح الفكرة، كما ذكر الذهبي في النص الذي ذكرناه منذ قليل؛ فمما يميز أسلوب الشيخ أنك لا تجد تعقيدا في عبارته ولا التواء في الفكرة؛ فهو يناسب القارئ العادي والمتخصص.

٢-التعرض للأحكام الفقهية:

---

١ - التفسير والمفسرون: ١/ ٣٢٠-٣٢٦

٢ - السابق نفس الصفحات.

يجمع الخطيب الشربيني بين فنون متعددة كما ذكرنا فيما سبق، وكان لذلك أثره الواضح في تفسيره؛ فهو يتوقف عند آيات الأحكام ويشير إلى الأحكام الفقهية الواردة فيها، وربما يجمع بين التفسير والنحو والفقه في المسألة الواحدة؛ فيستخدم التوجيهات النحوية الواردة في الآية ليستنبط منها أحكاما فقهية متوافقة مع الوجوه النحوية المختلفة، وقد عقدنا مبحثا في هذا البحث تحت عنوان (الشربيني بين النحو والفقه)[1].

٣-الرد على الفرق الكلامية:

من منهج الشيخ في تفسيره أنه إذا عرضت آية بها بعض الإشكالات التي اعتمد عليه أهل الفرق الكلامية في الانتصار لمذهبهم كان يعرض لوجهات نظرهم وأدلتهم ويقوم بالرد عليها وبيان ما به من خطأ وضلال يخالف أهل السنة والجماعة.

وربما يكون دليل هذه الفرق الكلامية مستندا على توجيه لغوي للآية الكريمة؛ فكان يرد حججهم اللغوية أيضا، وقد عقدنا مبحثا في هذا البحث تحت عنوان (الشربيني بين النحو وعلم الكلام)[2]، ذكرنا فيه بعض ردوده اللغوية على هذه الفرق.

٤-النقل عن السابقين:

مجيء الشربيني متأخرا أتاح له فرصة الاطلاع على آراء سابقيه من المفسرين واللغويين ومعربي القرآن، وكان لذلك أثره الواضح في تفسيره؛ فهو كثيرا ما يورد آراء السابقين في التفسير؛ فهو كثير النقل عن ابن عطية والزمخشري والبيضاوي وأبي حيان.

وهو في نقوله تلك له اختياراته الخاصة؛ فهو يعرض الأوجه المتعددة ويتناولها بالنقد أو الرد عليها أو ترجيحها إن كانت توافق وجهة نظره؛ فهو صاحب رأي خاص في تفسيره.

---

١ – انظر ص ٣٥١ من هذا البحث.

٢ – انظر ص ٣٥٤ من هذا البحث.

٥- الاهتمام بالأوجه اللغوية المتعددة في القضية الواحدة:

اهتم الشربيني اهتماما واضحا بالإعراب وتقليب الأوجه الإعرابية المختلفة في بيان المعاني وإيضاحها؛ فنادرا ما تخلو آية من وجه إعرابي، أو نكتة لغوية، أو لطيفة نحوية؛ فربما أشار للوجه الإعرابي إشارة سريعة، وربما وقف وأطال وذكر أقوال العلماء واختلافاتهم وربما رجح هو أحدها، أو اكتفى بذكرها فقط، وقد ذكر في مقدمة التفسير منهجه في ذلك قائلا: "مقتصرا على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه عند السؤال، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية، وأعاريب محلها كتب العربية، وقد أذكر بعض أقوال وأعاريب لقوة مداركها، أو لورودها ولكن بصيغة (قيل) ليعلم أن المرضي أولها"[١].

٦- الاعتداد بالقراءات المشهورة:

من منهج الشيخ أنه حريص على ذكر القراءات المتعددة الواردة في الآية القرآنية، وكان حريصا في الغالب على نسبة كل قراءة لصاحبها، وكان يكتفي بذكر السبع المشهورات فقط، ولم يذكر القراءات الشاذة إلا مرة واحدة ونص على ذلك[٢]، وأوضح منهجه في ذكر القراءات في مقدمة التفسير قائلا: "... وحيث ذكرت فيه شيئا من القراءات فهو من السبع المشهورات..." [٣].

٧- ذكر معلومات وافية عن كل سورة:

يحرص الشربيني على ذكر معلومات وافية في بداية كل سورة؛ فيذكر الأسماء الواردة في كل سورة، وفضلها ومكان نزولها، وكان يذكر عدد آيات السورة وعدد كلماتها وعدد حروفها، إلا سورتي الفاتحة والبقرة فإنه ذكر عدد آياتهما فقط.

٨- تخريج الأحاديث الواردة في فضائل السور:

---

١ - السراج المنير: ٣/١.

٢ - انظر ص ٢٣٢ من هذا البحث.

٣ - السراج المنير: ٣/١.

يحرص الشربيني في نهاية كل سورة على الإشارة إلى الأحاديث الواردة في فضائل السورة، ويقوم بالحكم على هذا الحديث. فكان كثيرا ما يشير إلى ما أورده البيضاوي نقلا عن الزمخشري من قوله –صلى الله عليه وسلم– في فضل سورة كذا، وكان غالبا ما يحكم بضعف هذه الأحاديث أو وضعها كما هو حال كثير من الأحاديث الواردة في فضائل السور.

٩–الاستشهاد بالشعر:

كثيرا ما يستشهد الشربيني بأبيات من الشعر في توضيح بعض المعاني في تفسيره، سواء كانت معاني لغوية أو توجيهات نحوية أو لطائف بلاغية، وكان حريصا في بعض الأحيان على نسبة البيت لقائله.

الباب الأول: القضايا النحوية في السراج المنير وفيه:

الفصل الأول: المقدمات النحوية

الفصل الثاني: الجملة الاسمية

الفصل الثالث: الجملة الفعلية

الفصل الرابع: المجرورات والتوابع

الفصل الأول: المقدمات النحوية:

المبحث الأول: المعرب والمبني
المبحث الثاني: النكرة والمعرفة
المبحث الثالث: التذكير والتأنيث
المبحث الرابع: المفرد والجمع

المبحث الأول: المعرب والمبني

إعراب جمع المذكر السالم بالحركات

الأصل أن يعرب جمع المذكر السالم بالحروف؛ فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة.

ولكن وردت كلمة (الصَّابِئُونَ) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1] مرفوعة، مع أنها معطوفة في الظاهر على منصوب، وقد اختلف النحاة في توجيهها، وقد اختار الخطيب الشربيني توجيه سيبويه والبصريين، وهو الرفع على الابتداء، والخبر محذوف، والنية به التأخير عما في خبر إن واسمها وخبرها، كما سيأتي في هذا البحث[2].

ولكنه بعد ذلك ذكر وجها آخر فقال: "وقيل: منصوب بالفتحة؛ فكما جُوِّز – النصب– بالفتحة مع الياء في بنين وسنين، جوز مع الواو هنا"[3].

وتوجيه (الصَّابِئُونَ) على أنها منصوبة بالفتحة لم يذكره فيما اطلعت عليه إلا البيضاوي في تفسيره؛ حيث قال: "وقيل (والصابئون) منصوب بالفتحة، وذلك كما جُوِّز بالياء جُوِّز بالواو"[4].

وبالرجوع إلى كتب النحاة نجد أن هناك أربعة أنواع من الجموع التي ليست جمع مذكر سالما ولكنها ألحقت به فأعربت مثله بالحروف، وهي كما يقول ابن هشام: "أحدها أسماء جموع وهي: (أولو) و(عالمون) و(عشرون) وبابه.

والثاني جموع تكسير وهي: (بنون) و(حرون) و(أرضون) و(سنون) وبابه؛ فإن هذا الجمع مطرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر نحو (عضة) و(عضين)، و(عزة) و(عزين)، و(ثبة) و(ثبين)، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[5]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[6]، ﴿عَنِ الْيَمِينِ

---

١. المائدة: ٦٩.

٢. انظر ص ٦٦.

٣. السراج المنير: ٣١٩/١.

٤.تفسير البيضاوي: ٣٥٠/٢ – ط دار الفكر – بيروت دت.

٥.المؤمنون: ١٢.

٦.الحجر: ٩١.

وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[1]. ولا يجوز ذلك في نحو (تمرة) لعدم الحذف، ولا في نحو (عدة) و(زنة)؛ لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو (يد) و(دم). وشذ (أبون) و(أخون)، ولا في (اسم) و(أخت) و(بنت)؛ لأن العوض غير التاء، وشذ (بنون)، ولا في نحو (شاة) و(شفة)؛ لأنهما كسرا على (شياه) و(شفاه).

والثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كـ(أهلون) و(وابلون)؛ لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وابلا لغير عاقل.

والرابع ما سمي به من هذا الجمع، وما ألحق به كـ(عليون) و(زيدون) مسمى به"[2].

وقد أشار الفراء إلى هذا الوجه عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[3]؛ حيث قال معقبا على كلمة (عضين): "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها، فيقول: عِضينُك، ومررت بعِضينِك وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر"[4].

ثم علل لهذه اللغة بعد أن ذكر لها شواهد من الشعر، قائلا: "وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنُقصت لامه، فلما جمعوه بالنون توهموا أنه فُعول. ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه"[5].

وممن ذكر هذه اللغة أيضا ابن مالك، وعلق عليها قائلا: "ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا؛ لأنها ليست جموعا؛ فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين. ويمكن أن يكون هذا معتبرا في "الأربعينِ" من قول جرير:

عَرينٌ من عُرَينة ليسَ منا *** برئت إلى عُرَينة من عَرين

١.المعارج: ٣٧.

٢.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: ٥٢/١، ٥٣ – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – ط٥ ١٩٧٩م.

٣.الحجر: ٩١.

٤.معاني القرآن للفراء: ٩٢/٢ – تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي ود.عبد الفتاح شلبي – دار السرور – دت.

٥.معاني القرآن: ٩٣/٢.

عَـــــرَفنا جَعْفَرًا وبَني عُبَيدٍ *** وأَنكَرنا زَعانفَ آخَرينِ
وَماذا يَدَّرِي الشُعَراءُ مِنّي *** وقَد جاوَزتُ حَدَّ الأَربَعينِ[1]

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله، ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما عليه لغة" [2].

ثم قال ابن مالك مضعِّفًا إلزام جمع المذكر السالم الواو: "وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو لأنها أحق، ولأن باب غِسْلِين أوسع مجالا من باب عَرَبون، ولأن الواو كانت إعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيئان. فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد.

على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع؛ فيقول في المسمى بزيدين: هذا زيدونٌ ورأيت زيدونا، ومررت بزيدونٍ. ويؤيد قولَه قولُهم: الماطِرون وسيلحون وناطرون وماعزون في أسماء أمكنة. والأجود إجراؤها مجرى الجمع ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون فقليل، والحمل عليه ضعيف"[3].

وما ذكره الشربيني في تخريج كلمة (الصابئون) له ما يؤيده من كلام ابن هشام؛ حيث قال: "... وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه، ويخرج عليها قوله:

---

١. الأبيات من بحر الوافر، وهي لجرير. انظر فيها: ديوانه: ٥٧٧/٢، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: ٧١/١ – تحقيق محمود محمد شاكر – دار المدني – جدة، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: ٦٥/٨ – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ١٩٩٨. قال ابن بري: عرين بن ثعلبة بن يربوع ... وعرين مصغر بطن من بجيلة، وعرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع (لسان العرب: عرن – دار صادر – بيروت – ط).

٢.شرح التسهيل: ٨٥/١، ٨٦ – تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون – ط هجر – ط١ ١٩٩٠.

٣.شرح التسهيل: ٨٦/١.

... *** لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ[1]

وقوله:

... *** وقَد جاوَزتُ حَدَّ الأَربَعينِ"[2].

ويرى الباحث أن توجيه الشربيني (الصابئون) على أنها منصوبة بالفتحة وجه ضعيف للأسباب التالية:

أولا- أن بعض النحويين يرون أن إلزام "سنين" الياء وجعْل الإعراب على النون غيرُ مطرد ومقصور على السماع[3].

ثانيا- أن الذين أجازوا إعراب الملحق بجمع المذكر السالم مثل سنين وبنين بالحركات ضعفوا ذلك في جمع المذكر السالم كما مر في كلام الفراء؛ حيث يرى أن هذا يجوز في المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنُقصت لامه، فلما جمعوه بالنون توهموا أنه فُعول. ثم قال: "ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه".

ثالثا- الذين أجازوا إعراب جمع المذكر بالحركات أجازوا ذلك مع إلزامه الياء دون الواو، ومن هؤلاء ابن مالك -كما مر- إذ يرى أن باب غِسْلِين أوسع مجالا من باب عَرَبون، ولأن الواو كانت إعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيئان. فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد.

رابعا- الشواهد التي استشهد بها المجيزون لإعراب جمع المذكر بالحركات كلها -فيما اطلعت عليه- شواهد شعرية، وأكثرها يلزم الياء مع كسر نونه. ولذلك فهي مردودة بأن للشعر أحكاما وضرورات لا تسوغ في الاختيار؛ فلا يقاس عليها. فمثلا رد ابن جني حجتهم في

... *** وقَد جاوَزتُ حَدَّ الأَربَعينِ

١.عجز بيت من بحر الخفيف، لم أقف على قائله. انظر فيه: أوضح المسالك: ٥٩/١، وخزانة الأدب: ٦١/٨، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور إميل بديع يعقوب: ٩٩/١ – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ ١٩٩٢.

٢.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٧/١-٦١.

٣.انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٦٥/١ – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – سوريا – ١٩٨٥م.

بأن النون ليست حرف إعراب ولا الكسرة علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا فلم تفتح كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي في سائر الأبيات. ثم قال: "ألا ترى أن فيها:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي *** ونَجَّذَنِي مُعاوَدَةُ الشُّئُونِ[1]

ويدلك على أن الكسرة في نون الأربعين ليست جرا وأنها كسرة التقاء الساكنين قول ذي الإصبع:

إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ *** وابن أبيٍّ أبيٍّ من أبيِّينِ[2]

فـــ(أبيون) جمع (أبي) مثل: ظريفين من ظريف؛ فكما لا يشك في أن كسرة نون أبيين إنما هي لالتقاء الساكنين؛ لأنه جمع تصحيح مثل الزيدين والعمرين كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون الأربعين"[3].

---

١. البيت من بحر الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي. أساس البلاغة للزمخشري: ١٩٨/٢ – ط دار الفكر – بيروت، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٣٠٩/٢ – دار الفكر – بيروت – ١٤٠٨هـــ، الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن حسن البصري: ١٠٢/١ – تحقيق: مختار الدين أحمد – عالم الكتب – بيروت – ١٩٨٣م. وقد نسب البعض البيت الشعري:

وَماذا يَرَّي الشُعَراءُ مِنّي *** وقَد جاوَزتُ حَدَّ الأَربَعينِ

لسحيم في القصيدة نفسها التي فيها هذا البيت، والشاهد فيه أن حركة الروي فيه مكسورة، وعليه يكون كسر (الأربعين) لتناسب حركة الروي.

٢. البيت من بحر البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني. انظر: المفضليات للمفضل الضبي: ١٦٠/١ – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف، ولسان العرب: مادة "أبي".

٣. سر صناعة الإعراب لابن جني: ٦٣٧/٢، ٦٣٨ – تحقيق دحسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط١ ١٩٨٥.

المبحث الثاني: النكرة والمعرفة

القول بأن (سُبْحَانَ) علَم على التنزيه

يقول ابن جني: "اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني، والأعيان هي الأشخاص، نحو: زيد وجعفر وأبي محمد..."[١]، ثم يقول: "وكما جاءت الأعلام في الأعيان فكذلك أيضا قد جاءت في المعاني، نحو قوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[٢]

فـــ(سبحان) اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة: عثمان وحمران".

والقول بأن سبحان علم على التسبيح هو رأي جمهور النحاة، وهو ما ذهب إليه الخطيب الشربيني؛ حيث يقول في تفسيره قول الله تعالى:﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[٣]: "سبحان: اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه، وقد يستعمل علما له، فيقطع عن الإضافة ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. قال الأعشى في مدحه عامر بن طفيل:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

أي العجب منها إذا يفخر. والعرب تقول: سبحان من كذا، إذا تعجبوا منه.

الشاهد في سبحان حيث جعله علما على التنزيه، فمنعه الصرف"[٤].

وذهب سيبويه إلى أن ترك التنوين في سُبْحان لأنه صار عندهم معرفة[٥]. ويرى ابن منظور[٦] أن (سبحان) في البيت السابق معرفة، إذ لو كانت نكرة لانصرفت، ونقل عن ابن بري أنه امتنع صرفها للتعريف وزيادة الألف والنون، وتعريفها كونها اسما علما للبراءة، كما أن نزال اسم علم للنزول، وشتان اسم علم للتفرق.

١- الخصائص: ١٩٧/٢.

٢- البيت من بحر السريع، وهو للأعشى الكبير. انظر فيه: أساس البلاغة: ٢٨٢/٢، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي: ٤٤٤/١ – تحقيق عبد القادر زكار – ط وزارة الثقافة بدمشق – ١٩٨١، خزانة الأدب: ش٢٦.

٣- الإسراء: ١.

٤- السراج المنير: ٢٢٤/٢.

٥- انظر: الكتاب لسيبويه: ٣٢٤/١ – تحقيق: عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط١.

٦- انظر: لسان العرب لابن منظور: مادة "سبح".

وممن قال أيضا بعلمية "سبحان": الزمخشري[١]، وابن هشام[٢].

وأما البيضاوي فقد ذكر عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[٣] أن "سبحان مصدر كـ(غفران)، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا بإضمار فعله كـ(معاذ الله)، وقد أجري علما للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ في قوله:

... *** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ"[٤].

وعند تفسير قول الله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[٥] قال: "سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه، يستعمل علما له؛ فيقطع عن الإضافة، ويمنع عن الصرف، قال:

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ" [٦].

فهو في الموضع الأول نص على أن إجراءه علما على التسبيح في البيت المذكور إنما هو على الشذوذ، ولكنه في الموضع الآخر ذكر أنه يستعمل علما للتسبيح دون أن ينص على شذوذه، مع أنه استشهد له بالشاهد نفسه الذي ذكره في الموضع الأول.

ولكن الرضي[٧] اعترض على أن يكون "سبحان" علما، وحجته في ذلك أنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما، وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله:

سُبحانَهُ ثُمَ سُبحانًا نعودُ بِهِ *** وَقَبلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ وَالجُمُدُ[٨]

١- المفصل للزمخشري: ٢٧/١ – تحقيق: د.علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – ط١ ١٩٩٣.

٢- شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٢٨ – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ط٢ ١٩٩٩.

٣-البقرة: ٣٢.

٤- تفسير البيضاوي: ٢٨٨/١، ٢٨٩.

٥- الإسراء: ١.

٦- تفسير البيضاوي: ٤٢٩/٣.

٧- انظر: شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي: ٢٤٨/٣، ٢٤٩ – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر –جامعة قار يونس – مكتبة يعسوب الدين – ١٩٧٨م.

٨- البيت من البسيط وهو لورقة بن نوفل. الأغاني للأصفهاني: ١١٥/٣ – تحقيق: علي مهنا وسمير جابر – دار الفكر للطباعة – لبنان. والنهاية في غريب الأثر لأبي السعادات بن محمد الجزري: ٢٩٢/١ – تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ.

ثم رد استشهادهم بالبيت الشعري على علمية (سبحان) بأن في هذا البيت حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله –أي التجرد عن التنوين– كقوله:

خالَطَ مِن سَلمى خَياشِيمَ وَفا[1]

وقد علق الآلوسي على ذلك قائلا: "وظاهر كلام الزمخشري أنه علم للتسبيح دائما، وهو علم جنس؛ لأن علم الجنس كما يوضع للذوات يوضع للمعاني؛ فلا تفصيل عنده. وانتصر له صاحب الكشاف، فقال: إن ما ذهب إليه العلامة هو الوجه؛ لأنه إذا ثبتت العلمية بدليلها فالإضافة لا تنافيها، وليست من باب: زيد المعارك لتكون شاذة؛ بل من باب: حاتم طي وعنترة عبس"[2].

١– البيت من الرجز، وهو للعجاج. خزانة الأدب للبغدادي: شاهد رقم ٢٤٣.

٢– روح المعاني: ٣/١٥.

وقد وقف القيسي[١] والعكبري[٢] موقفا وسطا بين الرأيين السابقين[٣]؛ حيث يريان أن "سبحان" علم على التسبيح إذ أفرد عن الإضافة، وأضاف العكبري أنه "جاء في الشعر منونا على نحو تنوين العلم إذا نكر"[٤].

١- هو مكي بن أبي طالب القيسي المغربي القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي العلامة المقرئ. ولد سنة ٣٥٥هـ بالقيروان، وحج وسمع بمكة من أحمد بن فراس وأبي القاسم عبيد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد والقابسي.

وقرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون وابنه طاهر وأبي عدي عبد العزيز، وسمع من محمد بن علي الأذفوي. قال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدي المقرئ: كان -رحمه الله- من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسنا مجودا عالما بمعاني القراءات.

قرأ عليه جماعة كثيرة، وله تواليف مشهورة أبرزها (مشكل إعراب القرآن).

توفي في ثاني المحرم سنة ٤٣٧. انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ٣٩٤/١ – تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ ١٤٠٤هـ.

٢- أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام العلامة، محب الدين، أبو البقاء العكبري البغدادي الأزجي الضرير، النحوي الفرضي الحنبلي، صاحب التصانيف. ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٦١٦هـ.

قرأ على ابن الخشاب وأبي البركات ابن نجاح، وبرع في الفقه والأصول، وحاز قصب السبق في العربية. وله تصانيف كثيرة، من أبرزها: تفسير القرآن، التبيان في إعراب القرآن، إعراب الشواذ من القراءات، متشابه القرآن، عدد آي القرآن، إعراب الحديث، المرام في نهاية الأحكام، المتبع في شرح اللمع، لباب الكتاب، شرح أبيات كتاب سيبويه، إعراب الحماسة، الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح، تلخيص أبيات الشعر لأبي علي، المحصل في إيضاح المفصل، نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف، الترصيف في علم التصريف، اللباب في علل البناء والإعراب، الإشارة في النحو. انظر الوافي بالوفيات للصفدي: ١٤٠/١٧ – طبعة جمعية المستشرقين الألمانية – ط٢ ١٩٩١.

٣- انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٤٢٧/١ – تحقيق: د.حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ ١٤٠٥هـ، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: ٤٩/١ – تحقيق: علي محمد البجاوي – مكتبة عيسى البابي الحلبي.

٤- التبيان: ٤٩/١.

الإشارة بـــ(أولاء) لغير العاقل

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذا القضية عند تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[١]؛ حيث قال: "... أولاء وجميع أسماء الإشارة يشار بها للعاقل وغيره؛ كقول الشاعر:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ[٢]"[٣].

ما ذهب إليه الشربيني من أن (أولاء) وجميع أسماء الإشارة يشار بها للعاقل وغيره هو رأي جمهور النحاة فيما اطلعت عليه؛ فقد قال بهذا الرأي كل من: الطبري[٤]، والزمخشري[٥]، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧]، وابن كثير[٨]، والشنقيطي[٩].

وكلهم استشهدوا على ما ذهبوا إليه بهذا البيت الذي استشهد به الشربيني.

قال الزمخشري: "ولجمعهما جميعا (أولا) بالقصر والمد مستويا في ذلك أولو العقل وغيرهم، قال جرير:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ"[١٠].

وقال ابن مالك: "وإذا جمع اسم الإشارة ... قيل فيه (أولاء) مطلقا؛ أي في التذكير والتأنيث، عاقلا كان المشار إليه أو غير عاقل"[١١].

وأما الشنقيطي[١٢] فقد استشهد على صحة ذلك بالبيت السابق، وبقول الشاعر:

١- الإسراء: ٣٦.

٢- البيت من بحر الكامل، وقائله هو جرير. انظره في: ديوانه: ٦٩٣ – شرح د.يوسف عيد – دار الجيل – بيروت – ط١ ١٩٩٢، وهي فيه بلفظ (أولئك الأقوام)، وعليه فلا شاهد فيه، المقتضب للمبرد: ١٨٥/١ – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت، والمفصل: ١٨٠، و٤٩٥، وخزانة الأدب: ٤١٣/٥.

٣- السراج المنير: ٢٤٩/٢.

٤- تفسير الطبري: ٨٧/١٥ – دار الفكر – بيروت – ١٤٠٥هـ.

٥- المفصل: ١٨٠/١، والكشاف للزمخشري: ٦٢٤/٢ – تحقيق عبد الرازق المهدي – دار إحياء التراث – بيروت.

٦- شرح التسهيل: ٢٤١/١.

٧- انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ٤٨/٧ – دار الفكر – ٢٠٠٥م.

٨- تفسير ابن كثير: ٤١/٣ – دار الفكر – بيروت – ١٤٠١هـ.

٩- أضواء البيان للشنقيطي: ١٥٦/٣ – تحقيق: مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر – بيروت – ١٤١٥هـ.

١٠- المفصل: ١٨٠.

١١- شرح التسهيل: ٢٤١/١.

١٢- انظر أضواء البيان: ١٥٦/٣.

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا *** من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّال والسّمُر[1].

وبعض النحاة ذهبوا إلى مثل الرأي السابق، لكنهم يرون أن الأكثر في (أولاء) أنها تأتي للعقلاء ويقل مجيئها لغير العقلاء، مستشهدين بالآية الكريمة محل الدراسة وبالشاهد الشعري الذي استشهد به الشربيني وغيره من النحاة الذين قالوا بمجيئها للعقلاء ولغير العقلاء. وممن ذهب لهذا الرأي: العكبري[2]، والبيضاوي[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5].

يقول العكبري عند توجيهه للآية الكريمة محل الدراسة: "و(أولئك) إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد، وأشير إليها بـــ(أولئك)، وهي في الأكثر لمن يعقل؛ لأنه جمع (ذا)، و(ذا) لمن يعقل ولما لا يعقل"[6].

وقال البيضاوي: "... فأجراها مجرى العقلاء لما كانت مسئولة عن أحوالها، شاهدة على صاحبها. هذا وإن (أولاء) وإن غلب في العقلاء لكنه من حيث إنه اسم جمع لـــ(ذا) وهو يعم القبيلين جاء لغيرهم"[7].

وعلق ابن هشام عليه قائلا: "ويقل مجيئه لغير العقلاء"[8].

وقال ابن عقيل: "ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل"[9].

واستشهدوا جميعا بالشاهد الشعري الذي ذكره الشربيني.

وعلق الآلوسي على هذا الرأي قائلا: "وأشير إليها بأولئك على القول بأنها مختصة بالعقلاء تنزيلا لها منزلتهم لما كانت مسؤلة عن أحوالها شاهدة على

١- البيت من بحر البسيط، واختلف في نسبته؛ فنسب إلى كامل الثقفي، وإلى العرجي، وإلى مجنون ليلى، وإلى كثيرين. انظر: الدرر: ٤٩/١، ابن يعيش: ١٣٤/٧، والمساعد: ١٥٥/٢.

٢- التبيان: ٨٢١/٢.

٣- تفسير البيضاوي: ٤٤٥/٣.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٤/١.

٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٣٢/١.

٦- التبيان: ٨٢١/٢.

٧- تفسير البيضاوي: ٤٤٥/٣.

٨- أوضح المسالك: ١٣٤/١.

٩- شرح ابن عقيل: ١٣٢/١.

أصحابها. وقال بعضهم: إنها غالبة في العقلاء، وجاءت لغيرهم من حيث إنها اسم جمع لـــ(ذا)، وهو يعم القبيلين، ومن ذلك قول جرير على ما رواه غير واحد:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

وعلى هذا لا حاجة إلى التنزيل، وارتكاب الاستعارة فيما تقدم"[١].

ومن النحاة من اعترض على مجيء (أولئك) لغير العقلاء، رادين الشاهد الشعري بأن الرواية فيه هي (أولئك الأقوام)، وليس (أولئك الأيام)، وأما الآية القرآنية –محل الدراسة– فهم يرون أنها حواس، وجعلها في هذه الآية مسئولة؛ فهي حالة من يعقل؛ فلذلك عبر عنها بـــ(أولئك)، وقاسوا ذلك على قول سيبويه حول قول الله تعالى ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[٢]: "إنه إنما قال رأيتهم في نجوم؛ لأنه لما وصفها بالسجود وهو من فعل من يعقل عبر عنها بكناية من يعقل"[٣].

ويأتي على رأس هؤلاء ابن عطية[٤]، وتابعه الشوكاني[٥] من المتأخرين.

وقال ابن عطية مخطئا من قال بأنها للعاقل: "وحكى الزجاج أن العرب تعبر عما يعقل وعما لا يعقل بـــ(أولئك)، وأنشد هو والطبري:

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

فأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمر يوقف عنده، وأما البيت فالرواية فيه (الأقوام)" [٦].

١– روح المعاني للآلوسي: ٧٤/١٥ – دار إحياء التراث – بيروت.

٢– يوسف: ٤.

٣– انظر الكتاب: ٤٧/٢، ونص كلامه في هذه القضية: "وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾؛ فزعم –يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي– أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي، وكذلك ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾؛ لأنها جُعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: (مطرنا بنوء كذا)، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها بمنزلة مَن يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور".

٤– انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٥٦/٣.

٥– انظر: فتح القدير للشوكاني: ٢٢٧/٣– دار الفكر – بيروت.

٦– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٤٥٦/٣ – تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الفكر العلمية – بيروت – ط١ ١٩٩٣.

ولكن أبا حيان رد كلام ابن عطية السابق واعترض عليه قائلا: "وليس ما تخيله صحيحا، والنحاة ينشدونه بعد (أولئك الأيام)، ولم يكونوا لينشدوا إلا ما روي، وإطلاق (أولاء) و(أولاك) و(أولئك) و(أولالك) على ما لا يعقل لا نعلم خلافا فيه"[1].

وجاء موقف القرطبي مضطربا تجاه هذه القضية؛ فهو عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]، يقول بأن (أولئك) ربما تقال لغير العقلاء، واستشهد بالبيت الشعري وبالآية الكريمة محل الدراسة[3].

ولكنه عند تفسير للآية الكريمة محل الدراسة من سورة (الإسراء) يذكر أن مجيئها مع هذه الحواس؛ لأنها حواس لها إدراك، وجعلها في هذه الآية مسئولة؛ فهي حالة من يعقل؛ فلذلك عبر عنها بـــ(أولئك)، مستشهدا بكلام سيبويه في قول الله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾كما مر، ثم ذكر رأي من قالوا بمجيء (أولئك) مع غير العاقل –وهو ما ذكره في آية البقرة– وذكر استشهادهم بالبيت الشعري، ثم علق قائلا: "وهذا أمر يوقف عنده، وأما البيت فالرواية فيه (الأقوام)، والله أعلم"[4].

ويرجح صاحب البحث الرأي القائل بأن (أولئك) الأصل فيها للعقلاء، ويقل مجيئها لغير العقلاء؛ للأسباب التالية:

أولا– القول باستواء العقلاء وغير العقلاء هو توجيه للآية الكريمة ينقصه الدقة والدليل؛ حيث إن ما استشهد به القائلون بهذا الرأي لا يتعدى هذه الآية الكريمة محل الدراسة، والبيت الشعري، رغم ما فيه من شك في روايته هل هي (الأيام) أم (الأقوام).

ثانيا– القول بمنع ذلك مطلقا أيضا واللجوء لتأويل الآية والقول بإجراء الحواس مجرى ما يعقل أيضا فيه من التكلف ما لا حاجة لنا به؛ فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

ولذلك فإنني أرى خروجا من هذا التعميم المطلق أو المنع المطلق أرجح القول بمجيئها مع غير العقلاء بقلة.

١– البحر المحيط: ٤٨/٧.

٢– البقرة: ٥.

٣– راجع: تفسير القرطبي: ١٨١/١.

٤– تفسير القرطبي: ٢٦٠/١٠.

المبحث الثالث: التذكير والتأنيث

الإخبار عن المؤنث بمذكر

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية في عدة مواضع، منها عند تفسير الآيات التالية:

١- ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١]: حيث قال: "وتذكير (قريب) المخبر عن (رحمة) لإضافتها إلى الله تعالى.

وقال سعيد بن جبير: الرحمة هاهنا الثواب، فرجع النعت إلى المعنى دون اللفظ.

وقيل: إن تأنيث الرحمة ليس بحقيقي، وما كان كذلك جاز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة.

وقيل: ذكّره للفرق بين القريب من النسب والقريب من غيره؛ حيث يجب التأنيث في الأول؛ فيقال فيه: فلانة قريبة مني، ويجوز في الثاني فيقال: فلانة قريبة وقريب مني في المكان"[٢].

٢- ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[٣]: حيث قال: "أي في زمن قريب، قال البقاعي: ويجوز أن يكون التذكير لأجل الوقت.

قال البخاري في الصحيح: إذا وصفت صفة المؤنث قلت (قريبة)، وإذا جعلته ظرفا أو بدلا ولم ترد الصفة نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لفظها في الاثنين والجمع، الذكر والأنثى"[٤].

٣- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٥]: حيث قال: "وذكر (قريب) وإن كان صفة لمؤنث لأن الساعة في معنى الوقت أو البعث، أو على معنى النسب -أي ذات قرب- أو على حذف مضاف؛ أي مجيء الساعة.

---

١ - الأعراف: ٥٦.

٢ - السراج المنير: ٣٩٨/١.

٣ - الأحزاب: ٦٣.

٤ - السراج المنير: ٢٢١/٢.

٥ - الشورى: ١٧.

قال مكي: (ولأن تأنيثها مجازي)[1]، وهذا ممنوع؛ إذ لا يجوز: (الشمس طالع)، ولا (القدر فائر)"[2].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني ذكر عدة توجيهات لإحلال المذكر محل المؤنث، وهي:

أولا- اكتساب التذكير أو التأنيث بالإضافة: وهذا اختياره في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ حيث يرى أن تذكير (قريب) المخبر عن (رحمة) لإضافتها إلى الله تعالى.

وممن ذهب إلى القول باكتساب المذكر التأنيث بالإضافة أو العكس ابن مالك[3] وابن هشام[4]؛ حيث قال ابن هشام: "قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس"[5]. ولكنه اشترط لذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

وجعل من اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث قولهم: "قُطِعَتْ بعضُ أصابعه"، ووجَّه عليه قراءة ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[6]، وجعل منه قول الشاعر:

طولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي[7]

وجعل من اكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه قول الشاعر:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى *** ...[8]

ثم قال: "ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾".

---

١ – مشكل إعراب القرآن: ٦٤٦/٢.

٢ – السراج المنير: ٤٣٣/٢.

٣ – انظر: شرح التسهيل: ٢٣٦/٣-٢٣٨.

٤ – أوضح المسالك: ١،١/٣، ١٠٢

٥ – السابق.

٦ – يوسف: ١٠. وقراءة (يلتقطه) بالتاء هي قراء الحسن رضي الله عنه (إعراب القرآن للنحاس: ٦٠/٢، الدر المنثور: ٥٠٩/٤).

٧ – من بحر الرجز، نسبه صاحب الأغاني للأغلب العجلي، ولفظه عنده "إن الليالي أسرعت في نقضي"، وعليه فلا شاهد فيه، وذكره صاحب خزانة الأدب بلفظ "مر الليالي ..."، وتكملته: "أخذن بعضي وتركن بعضي". انظر: الأغاني: ٣٢/٢١، وخزانة الأدب٢١٠/٤.

٨ – صدر بيت من بحر البسيط، لم أقف على قائله، انظره في خزانة الأدب: ٢١٣/٤، وعجزه: "وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا".

ثم عقب قائلا: "ولا يجوز (قامت غلام هند) ولا (قام امرأة زيد)؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه"[١].

ثانيا- الحمل على المعنى: وقد نقل الشربيني في توجيهه للآية الأولى رأي سعيد بن جبير في ذلك وهو أن "الرحمة هاهنا الثواب، فرجع النعت إلى المعنى دون اللفظ".

وقد ذكر من توجيهاته هو للآية الثالثة أن الساعة في معنى الوقت أو البعث.

والقول بالحمل على المعنى هو ما عليه أكثر النحاة؛ إذ ذهب إليه: النحاس[٢] وابن جني[٣] والبغوي[٤] والزمخشري[٥] والعكبري[٦] والقرطبي[٧] والبيضاوي[٨].

قال النحاس: " فأما (قريب) ولم يقل (قريبا) ففيه ستة أقوال من أحسنها أن الرحمة والرحم واحد وهي بمعنى العفو والغفران كما قال:

إِنَّ السَّماحَةَ وَالمُروءَةَ ضُمِّنا *** قَبرًا بمَرو عَلى الطَّريقِ الواضِحِ"[٩].

وقال ابن جني تحت عنوان "الحمل على المعنى": "اعلم أن هذا الشرج[١٠] غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

فمن تذكير المؤنث قوله:

---

١ – أوضح المسالك: ١٠٢/٣-١٠٧.

٢ – إعراب القرآن: ١٣١/٢ – تحقيق د.زهير غازي زاهد – عالم الكتب بيروت.

٣ – الخصائص لابن جني: ٤١٣/٢، ٤١٤ – تحقيق د.محمد علي النجار – عالم الكتب – بيروت.

٤ – تفسير البغوي: ١٦٦/٢ – تحقيق خالد بعد الرحمن العك – دار المعرفة – بيروت.

٥ – الكشاف: ١٠٦/٢.

٦ – التبيان: ٥٧٥/١.

٧ – تفسير القرطبي: ٢٢٧/٧ – دار الشعب – القاهرة.

٨ – تفسير البيضاوي: ٢٨/٣.

٩ – إعراب القرآن: ١٣١/٢. والبيت من بحر الكامل، قائله زياد الأعجم، انظره في: الأمالي في لغة العرب: ١٠/٢، شرح ديوان المتنبي للعكبري: ١٤/١.

١٠ – أي النوع.

فَلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[2]؛ أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ﴾[3]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، وقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾: إنه أراد بالرحمة هنا المطر"[4].

ثالثا- كون التأنيث غير حقيقي: وقد اضطرب موقف الشربيني في هذا الأمر؛ فهو عند توجيهه الآية الأولى يقول: "وقيل: إن تأنيث الرحمة ليس بحقيقي، وما كان كذلك جاز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة" [5]، ثم نجده في الآية الثالثة يخطئ مكي فيما ذهب إليه من أن السبب في مجيء (قريب) مذكرا هو أن تأنيث الساعة مجازي، واعترض عليه قائلا: "... وهذا ممنوع؛ إذ لا يجوز: (الشمس طالع)، ولا (القدر فائر)"[6].

فهو اعترض على مكي فيما ذكره هو في الآية الأولى دون تخطئة أو تعليق، مع أن السياق في الآيتين متشابه.

والقول بأن السبب هنا هو كون التأنيث مجازيا نسبه ابن هشام[7] وأبو حيان[8] للجوهري ورداه، قال ابن هشام: "... وأما قول الجوهري: (إن التذكير لكون التأنيث مجازيا) فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو: (الشمس طالعة) و(الموعظة نافعة)، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين"[9].

---

١ – البيت من بحر المتقارب، قائله عامر بن جوين الطائي، يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث. انظره في: الكتاب: ٢٤٠/١، سر الفصاحة: ٨٤، خزانة الأدب: ٦٣/١.

٢ – الأنعام: ٧٨.

٣ – البقرة: ٢٧٥.

٤ – الخصائص: ٤١٣/٢، ٤١٤.

٥ – السراج المنير: ٣٩٨/١.

٦ – السراج المنير: ٤٣٣/٢.

٧ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: ٦٦٦/١ – تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – ط٦ ١٩٨٥.

٨ – انظر: البحر المحيط: ٧١/٥.

٩ – مغني اللبيب: ٦٦٦/١.

وقال أبو حيان أيضا: "... وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل. أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: (الشمس طالعة)، ولا يجوز (طالع) إلا في ضرورة الشعر، بخلاف التقديم فيجوز (أطالعة الشمس)، و(أطالع الشمس)، كما يجوز (طلعت الشمس)، و(طلع الشمس)، ولا يجوز (طلع) إلا في الشّعر"[١].

وقد ذهب الزمخشري في أي أحد توجيهاته إلى مثل ما ذهب إليه الجوهري؛ حيث قال بعد أن ذكر عدة أسباب: "... أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي"[٢].

رابعا- التفريق بين القريب من النسب والقريب من غيره: وقد ذكر الشربيني هذا السبب في توجيهاته للآيات الثلاث؛ حيث يقول في الآية الأولى: "وقيل: ذكّره للفرق بين القريب من النسب والقريب من غيره؛ حيث يجب التأنيث في الأول؛ فيقال فيه: فلانة قريبة مني، ويجوز في الثاني فيقال: فلانة قريبة وقريب مني في المكان"[٣].

ونقل في الآية الثانية رأي البخاري الذي يرى فيه أنه "إذا وصفت صفة المؤنث قلت (قريبة)، وإذا جعلته ظرفا أو بدلا ولم ترد الصفة نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لفظها في الاثنين والجمع، الذكر والأنثى"[٤].

ويقول في الثالثة: "... أو على معنى النسب؛ أي ذات قرب..." [٥].

وقد ذهب إلى هذا الرأي كل من: الفراء[٦] والطبري[٧] وابن عطية[٨] والعكبري[٩] والبيضاوي[١٠].

يقول الفراء: "ذكرت قريبا لأنه ليس بقرابة في النسب.

---

١ – البحر المحيط: ٧١/٥.

٢ – الكشاف: ١٠٦/٢.

٣ – السراج المنير: ٣٩٨/١.

٤ – السراج المنير: ٢٢١.

٥ – السراج المنير: ٤٣٣/٢.

٦ – انظر: معاني القرآن: ٣٨٠/١، ٣٨١.

٧ – تفسير الطبري: ٢٠٨/٨.

٨ – المحرر الوجيز: ٤١١/٢.

٩ – التبيان: ٥٧٥.

١٠ – تفسير البيضاوي: ٢٨/٣.

قال: ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها؛ فإذا قالوا: (دارك منا قريب)، أو (فلانة منك قريب) في القرب والبعد ذكروا وأنثوا. وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعا فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب. فجعل القريب خلفا من المكان، كما قال -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[1]، وقال: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾.

ولو أنث ذلك فبنى على: بعدت منك فهي بعيدة، وقربت فهي قريبة.. لكان صوابا حسنا، وقال عروة:

عَشِيَّةَ لا عَفْرَاءُ منكَ قَرِيبَةٌ *** فَتدنُو وَلا عَفْراءُ منكَ بَعِيد[2]

ومن قال بالرفع وذكّر لم يجمع قريبا ولم يثنه. ومن قال: (إن عفراء منك قريبة أو بعيدة) ثنى وجمع"[3].

وقد رد الزجاج ذلك؛ حيث قال: "وهذا خطأ؛ لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما"[4].

هذه هي الأسباب التي ذكرها الخطيب الشربيني لإحلال المذكر محل المؤنث، خلال توجيهه للآيات الثلاث السابقة، وهناك بعض الأسباب الأخرى التي ذكرها غيره من النحاة ومعربي القرآن ولم يذكرها هو، منها:

أولا- وزن فعيل: وأجاز هذا الوجه كل من ابن جني[5] والزمخشري[6] والبيضاوي[7].

قال ابن جني: "ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل على قوله:

---

١ - هود: ٨٣.

٢ - البيت من بحر الطويل، قائله عروة بن حزام العذري، ولم أجده إلا في كتاب "الأغاني"، ولفظه فيه:
عشيةَ لا عفراءُ منكَ بعيدةٌ *** فتسلو ولا عفراءُ منك قريب.
الأغاني: ١٢٩/٢٤.

٣ - معاني القرآن: ٣٨٠/١، ٣٨١.

٤ - معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج: ٣٤٤/٢، ٣٤٥ - تحقيق عبد الجليل عبده شلبي - دار الحديث - القاهرة - ١٩٩٧م.

٥ - انظر: الخصائص: ٤١٤/٢.

٦ - المفصل: ٢٤٩، ٢٥٠.

٧ - تفسير البيضاوي: ٢٨/٣.

... *** بِأعينِ أَعداء وَهنَّ صَديق[1]

وقوله:

... *** ولا عَفْرَاءُ منْكَ قَرِيبُ[2]"[3].

وقال الزمخشري: "ويستوي المذكر والمؤنث في (فعول) و(مفعال) و(مفعيل) و(فعيل) بمعنى (مفعول) ما جرى على الاسم. تقول: هذه المرأة قتيل بني فلان، ومررت بقتيلتهم، وقد يشبه به ما هو بمعنى (فاعل)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وقالوا: ملحقه (جديد)"[4].

ولكن أبا حيان علق قائلا: "وليس بجيد؛ لأن ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد، وهذا بمعنى (مقربة)؛ فهو من الثلاثي المزيد، ومع ذلك فهو لا ينقاس"[5].

ثانيا- ظرف لـــ(رحمة) وليس صفة لها: وقد نسب هذا الرأي بعض النحاة ومعربي القرآن إلى أبي عبيدة[6].

يقول ابن عطية: "وقال أبو عبيدة: (قريب) في الآية ليس بصفة للرحمة، وإنما هو ظرف لها وموضع؛ فيجيء هكذا في المؤنث والاثنين والجميع، وكذلك (بعيد)؛ فإذا جعلوها صفة بمعنى مقربة قالوا: قريبة وقريبتان وقريبات"[7].

ونقل بعضهم عن علي بن سليمان (الأخفش)[8] قوله: "هذا خطأ ولو كان كما قال لكان قريب منصوبا في القرآن كما تقول: إن زيدا قريبا منك"[9].

---

١ – شطر بيت من بحر الطويل، قائله نصيب بن رباح، وصدره: دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا *** ...
انظره في: الأغاني: ٢٠٨/٩، وأساس البلاغة: ٣٥١/٢.

٢ – مر تخريجه.

٣ – الخصائص: ٤١٤/٢.

٤ – المفصل: ٢٤٩، ٢٥٠.

٥ – البحر المحيط: ٧١/٥.

٦ – انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/٢، المحرر الوجيز: ٤١١/٢، تفسير القرطبي: ٢٢٨/٧، البرهان للزركشي: ٣٦٠/٣ – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعرفة – بيروت – ١٣٩١هـ، فتح القدير: ٢١٤/٢.

٧ – المحرر الوجيز: ٤١١/٢.

٨ – الأخفش الصغير، أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش النحوي، وكان يضجر كثيرا إذا سئل عن شيء من النحو، وكان حافظا للأخبار، توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وله من الكتب كتاب "الأنواء"، "كتاب "التثنية والجمع"، "كتاب "الجراد " (الفهرست لابن النديم: ١٢٣/١ – دار المعرفة – بيروت – ١٩٧٨م).

٩ – إعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/٢، تفسير القرطبي: ٢٢٨/٧، فتح القدير: ٢١٤/٢.

ولكن أبا حيان رد تخطئته قائلا: "وليس بخطأ؛ لأنه يكون قد اتسع في الظرف، فاستعمله غير ظرف، كما تقول: (هند خلفُك)، و(فاطمة أمامُك) بالرّفع، إذا اتسعت في الخلف والأمام، وإنما يلزم النصب إذا بقيتا على الظّرفية ولم يتسع فيهما. وقد أجازوا: (إنّ قريبا منك زيد)، على أن يكون (قريبا) اسم إنّ، و(زيد) الخبر؛ فاتسع في قريب، واستعمل اسما لا منصوبا على الظّرف"[1].

ويعضد رأي أبي حيان السابق ما ذكره سيبويه تحت عنوان "هذا باب ما يَنتصب من الأماكنِ والوَقت"؛ حيث قال: "واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون أسماءً غيرَ ظروف بمنزلة (زيد) و(عمرٍو)، سمعنا من العرب من يقول: (دارُك ذاتُ اليمينِ)،

وقال الشاعر:

فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أنَّه *** مَوْلَى المخَافةِ خَلْفُها وأَمامُها[2]"[3].

ثالثا- صفة موصوف محذوف: وممن ذكر هذا الرأي الزمخشري[4] والبيضاوي[5]، وقدر الزمخشري هذا المحذوف بأنه: (شيء)؛ أي: (شيء قريب)، وقدره البيضاوي بأنه (أمر)؛ أي: (أمر قريب).

رابعا- الرحمة مذكر لأنه مصدر: نسب القرطبي للنضر بن شميل[6] أن الرحمة مصدر، وحق المصدر أن التذكير؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ﴾.

---

١ – البحر المحيط: ٧٢/٥.

٢ – البيت من بحر الكامل، قائله لبيد بن ربيعة، انظره في: ديوانه: ٣١١، الكتاب: ٤٠٧/١، المقتضب: ١٠٢/٣، شرح التسهيل: ٢٣١/٢.

٣ – الكتاب: ٤٠٧/١.

٤ – الكشاف: ١٠٦/٢.

٥ – تفسير البيضاوي: ٢٨/٣

٦ – هو النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عنترة بن زهير بن جلهمة بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، بصري الأصل، نزل مرو الروذ وهي بلاد مازن، أخذ عن الخليل وعن فصحاء الأعراب، توفي سنة أربع ومائتين أو ثلاث، وله من الكتب كتاب "الصفات"، وهو كتاب كبير ويحتوي على عدة كتب، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه "غريب المصنف" (الفهرست: ٧٧/١).

ومما سبق نجد أن للنحاة ثمانية توجيهات لإحلال المذكر محل المؤنث، ذكر منها الخطيب الشربيني أربعة، ولم يذكر أربعة، وأن أكثر النحاة على توجيهه على الحمل على المعنى.

المبحث الرابع: المفرد والجمع

تناوب جمعي القلة والكثرة

تنقسم الجموع إلى جمع قلة وجمع كثرة؛ فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلته (أفعُل)، و(أفْعال)، و(أفعلة)، و(فعلَة)؛ كـ(أفْلُس) و(أثْوَاب) و(أجْرِبة) و(غلَمة)، ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء، وما عدا ذلك فجموع كثرة. وقد تتناوب جموع القلة والكثرة مواضع بعضها البعض.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية في عدة أماكن، منها:

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿... وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾[1]؛ حيث قال: "فإن قيل: المحل محل جمع الكثرة؛ فكيف أتى بجمع القلة؟

أجيب بأن الجموع يتناوب بعضها موقع بعض؛ كقوله تعالى: ﴿ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾[2]؛ فأوقع جمع الكثرة موضع جمع القلة؛ لأن مميز الثلاثة لا يكون إلا جمع قلة، أو لأن الثمرات لما كانت محلاة باللام خرجت من حد القلة"[3].

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾؛ حيث قال: "وكان القياس في جمع (قرء) أن يذكر بصيغة القلة التي هي (الأقراء)، ولكنهم يتوسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من البناءين مكان الآخر.

ألا ترى إلى قوله (بأنفسهن)، وما هي إلا نفوس كثيرة.

قال البيضاوي: ولعل الحكم لما عم المطلقات ذوات الأقراء تضمن معنى الكثرة؛ فحسن بناء الكثرة"[4].

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾[5]؛ حيث قال: "(فلا تظلموا فيهن) أي الأشهر الحرم، (أنفسكم) بالمعاصي فيها؛ فإنها أعظم وزرا لأن الله تعالى خص هذه الشهور بمزيد احترام في آية أخرى، وهو قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ

١- البقرة: ٢٢.

٢- جزء من آية ٢٢ من سورة البقرة.

٣- السراج المنير: ٢٧/١. وانظر: تفسير البيضاوي: ٥١٥/١.

٤- السراج المنير: ١٢١/١.

٥- التوبة: ٣٦.

وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾؛ فهذه الأشياء غير جائزة في الحج أيضا، إلا أنه تعالى أكد في المنع منها في هذه الأيام؛ تنبيها على زيادتها في الشرف.

وقال ابن عباس: إن المراد: فلا تظلموا في الشهور الاثني عشر أنفسكم، والمقصود منع الإنسان من الإقدام على الفساد مطلقا في جميع العمر.

قال الفراء: (والأول أولى؛ لأن العرب تقول فيما بين الثلاثة إلى العشرة: فيهن. فإذا جاوز هذا العدد قالوا: فيها).

والأصل فيه أن جمع القلة يكنى عنه كما يكنى عن جماعة مؤنثة، ويكنى عن جمع الكثرة كما يكنى عن واحدة مؤنثة، كما قال حسان:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى *** وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما[1].

قال: (يلمعن) و(يقطرن)؛ لأن الأسياف والجفنات جمع قلة، ولو جُمع جَمع كثرة لقال: (تلمع) و(تقطر) هذا في الاختيار، ثم يجوز إجراء أحدهما مجرى الآخر؛ كقول النابغة:

وَلا عَيبَ فيهِم غَيرَ أَنَّ سُيوفَهُم *** بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائِبِ[2].

فقال: (بهن)، والسيوف جمع كثرة"[3].

وقضية تناوب جمعي القلة والكثرة من القضايا التي ذكرها النحاة، ولم نجد – فيما اطلعنا عليه– من اعترض عليها.

وجمع القلة يكون للعدد عشرة وما دونه، وما فوقه يكون جمع كثرة، قال الزمخشري: "وحق مميز العشرة فما دونها أن يكون جمع قلة؛ ليطابق عدد القلة. تقول: (ثلاثة أفلس) و(خمسة أثواب) و(ثمانية أجربة) و(عشرة غلمة)، إلا عند إعواز جمع القلة كقولهم: (ثلاثة شسوع)؛ لفقد السماع في أشسع وأشساع. وقد روي عن الأخفش أنه أثبت أشسعا"[4].

١– البيت من بحر الطويل، وهو لحسان بن ثابت، انظره في: خزانة الأدب: ١٠٧/٨، الأغاني: ٣٣٧/٨، و٣٨١/٩، ٣٨٢، ٣٨٣، و٣٧٣/١٠، و٣٧٣/٢١، صبح الأعشى: ٢١١/٢.

٢– البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني. انظره في: ديوانه: ٤٠، خزانة الأدب: ٣٠٧/٣، الأغاني: ٢٢/١١.

٣– السراج المنير: ٥٠٣/١، ٥٠٤.

٤– المفصل: ٢٩٦/١.

ثم علق قائلا: "وقد يستعار جمع الكثرة في موضع جمع القلة؛ كقوله عز وعلا: ﴿ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾"[1].

وقال السيوطي: "لا يجب التمييز مع (ثلاثة) ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالبا"[2].

ثم قال: "فإن لم يكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو: ثلاثة رجال"[3].

إلا أن العكبري جعل مجيء ما وجهه جمع قلة على جمع الكثرة خلاف الأصل حيث قال: "وإنما أضيف هذا العدد إلى جموع القلة لاشتراكهما في العلة، وجموع القلة جمع التصحيح وأربعة من التكسير وهي (أَفعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفَعلَة)، وما جاء فيه من جموع الكثرة فعلى خلاف الأصل"[4].

وما استشهد به الشربيني من آيات فيما سبق فإن موقف النحاة ومعربي القرآن منه كالتالي:

أولا- قول الله تعالى: ﴿... وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾؛ ذكر بعض النحاة توجيهات أخرى، بالإضافة لما ذكره الشربيني.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: فالثمر المخرَج بماء السماء كثير جمٌّ؛ فلم قيل (الثمرات) دون (الثمر) و(الثمار)؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما أن يقصد بالثمرات جماعة الثمرة التي في قولك: (فلان أدركت ثمرة بستانه)؛ تريد ثماره.

ونظيره قولهم كلمة (الحويدرة) لقصيدته، وقولهم للقرية: (المدرة)، وإنما هي مُدر متلاحق.

والثاني أن الجموع يتعاور بعضها موقع بعض؛ لالتقائها في الجمعية؛ كقوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[5]، و﴿ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾"[6].

١- السابق.

٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٣٤٨/٢ - تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر.

٣- السابق.

٤- اللباب: ٣٢١/١.

٥- الدخان: ٢٥.

٦- الكشاف: ١٢٥/١.

وتابع البيضاوي الزمخشري في رأيه السابق، إلا أنه زاد عليه ما ذكره الخطيب الشربيني من أنها لما كانت محلاة باللام خرجت عن حد القلة[1].

إلا أن الآلوسي وجه ذلك توجيها دلاليا؛ حيث قال: "وأتى بجمع القلة مع أن الموضع موضع الكثرة؛ فكان المناسب لذلك من الثمار للإيماء إلى أن ما برز في رياض الوجود بفيض مياه الجود كالقليل.. بل أقل بقليل بالنسبة لثمار الجنة، ولما ادخر في ممالك الغيب.

أو للإشارة إلى أن أجناسها من حيث إن بعضها يؤكل كله، وبعضها ظاهره فقط، وبعضها باطنه فقط، المشير ذلك إلى ما يشير قليلة لم تبلغ حد الكثرة"[2].

وعلق على كلام البيضاوي السابق ومن وافقه قائلا بأن هذا الكلام "لا يخلو صفاؤه عن كدر ... وإذا قيل بأن جمع السلامة المؤنث والمذكر موضوع للكثرة أو مشترك، والمقام يخصصه بها اندفع السؤال، وارتفع المقال، إلا أن ذلك لم يذهب إليه من الناس إلا قليل"[3].

ثانيا- قول الله تعالى: ﴿ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾، والقول فيها شبيه بما قاله النحاة في الآية السابقة، ولكن بعضهم زاد على التوجيهات السابقة ما يلي:

* ما ذكره العكبري[4] والزركشي[5] من أنه ربما يكون التقدير: (ثلاثة أقراء من قروء) على حذف المضاف.

* ذكر الزركشي أيضا أنه "أوثر جمع الكثرة هنا؛ لأن بناء القلة شاذ؛ فإنه جمع (قَرْء) بفتح القاف، وجمع (فَعل) على (أفعال) شاذ، فجمعوه على (فعول)؛ إيثارا للفصيح؛ فأشبه ما ليس له إلا جمع كثرة؛ فإنه يضاف إليه كـ(ثلاثة دراهم)".

ثالثا- قول الله تعالى: ﴿فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، وهذه الآية لا إشكال فيها من جهة اللفظ إلا ما ذكره عبد الله بن عباس من أن (فيهن) تعود على الاثني عشر شهرا؛ فالإشكال فيها أن ما فوق العشرة يعبر عنها بـ(فيها)، وليس (فيهن).

١- تفسير البيضاوي: ٢٢٥/١.

٢- روح المعاني: ١٨٩/١.

٣- السابق.

٤- انظر التبيان: ١٨١/١.

٥- انظر البرهان: ١١٩/٤.

وقد ذهب ابن عطية إلى رأي ابن عباس هذا؛ حيث قال: "الضمير عائد على الـــ(اثنا عشر شهرا)؛ أي لا تظلموا أنفسكم بالمعاصي في الزمن كله.

وقال قتادة: (الضمير عائد على الأربعة الأشهر، ونهى عن الظلم فيها تشريفا لها بالتخصيص والذكر، وإن كان منهيا عنه في كل الزمن).

وزعم النحاة أن العرب تكني عما دون العشرة من الشهور (فيهن)، وعما فوق العشرة (فيها). وروي عن الكسائي أنه قال: (إني لأتعجب من فعل العرب هذا)، وكذلك يقولون فيما دون العشرة من الليالي (خلون) وفيما فوقها (خلت)" [1].

وقال البغوي[2] بمثل هذا الرأي.

وقد وجه الخطيب الشربيني هذا الرأي على أن كلا من جمعي القلة والكثرة يجري أحدهما مجرى الآخر، واستشهد على ذلك ببيت النابغة.

إلا أن جمهور معربي القرآن على أن المقصود بالنهي في الآية هو الأشهر الحرم الأربعة، وهذا لا ينفي النهي عن الظلم في باقي العام، ولكنه في هذه الأربعة أشد[3].

ونكتفي هنا بقول الطبري: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: فلا تظلموا في الأشهر الأربعة أنفسكم باستحلال حرامها؛ فإن الله عظمها وعظم حرمتها.

وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب في تأويله لقوله فلا تظلموا فيهن، فأخرج الكناية عنه مخرج الكناية عن جمع ما بين الثلاثة إلى العشرة؛ وذلك أن العرب تقول فيما بين الثلاثة إلى العشرة إذا كَنَّتْ عنه: (فعلنا ذلك لثلاث ليال خلون، ولأربعة أيام بقين)، وإذا أخبرت عما فوق العشرة إلى العشرين قالت: (فعلنا ذلك لثلاث عشرة خلت، ولأربع عشرة مضت).

فكان في قوله جل ثناؤه: (فلا تظلموا فيهن أنفسكم) وإخراجه كناية عدد الشهور التي نهى المؤمنين عن ظلم أنفسهم فيهن مخرج عدد الجمع القليل من الثلاثة

١- السابق.

٢- تفسير البغوي: ٢٨٩/٢.

٣- انظر: تفسير الطبري: ١٢٧/١، التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد الكلبي: ٧٥/٢ – دار الكتاب العربي – لبنان – ط٤ ١٩٨٣م، – تفسير القرطبي: ١٣٤/٨ – فتح القدير: ٣٥٨/٢ – روح المعاني: ٩١/١٠.

إلى العشرة.. الدليل الواضح على أن الهاء والنون من ذكر الأشهر الأربعة دون الاثني العشر؛ لأن ذلك لو كان كناية عن الاثني عشر شهرا لكان: (فلا تظلموا فيها أنفسكم)"[1].

ثم قال مدافعا عن هذا الرأي: "إن ذلك وإن كان جائزا فليس الأفصح الأعرف في كلامها، وتوجيه كلام الله إلى الأفصح الأعرف أولى من توجيهه إلى الأنكر"[2].

ثم قال محترزا من أن يعترض أحد بجواز ظلم النفس في غير هذه الأشهر: "فإن قال قائل: (فإن كان الأمر على ما وصفت؛ فقد يجب أن يكون مباحا لنا ظلم أنفسنا في غيرهن من سائر شهور السنة؟).

قيل: ليس ذلك كذلك؛ بل ذلك حرام علينا في كل وقت وزمان، ولكن الله عظّم حرمة هؤلاء الأشهر، وشرفهن على سائر شهور السنة؛ فخص الذنب فيهن بالتعظيم كما خصهن بالتشريف، وذلك نظير قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾[3]، ولا شك أن الله قد أمرنا بالمحافظة على الصلوات المفروضات كلها بقوله: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ)، ولم يبح ترك المحافظة عليهن بأمره بالمحافظة على الصلاة الوسطى، ولكنه تعالى ذكره زادها تعظيما، وعلى المحافظة عليها توكيدا، وفي تضييعها تشديدا؛ فكذلك ذلك في قوله: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾"[4].

ويرجح الباحث أن يكون ظلم النفس المنهي عنه هنا هو القتال في هذه الأشهر الحرم؛ حيث حرم الله القتال فيهن؛ وبذلك نخرج من هذا الإشكال المعنوي.

١- تفسير الطبري: ١٠/١٢٧.

٢- السابق: ١٠/١٢٨.

٣- البقرة: ٢٣٨.

٤- تفسير الطبري: ١٠/١٢٨.

جمع ما لا يعقل جمع مذكر سالما

وقد تعرض لها الخطيب الشربيني في المواضع التالية:

١- عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[١]؛ حيث قال: "فإن قيل: كيف جمع بالواو والنون لمن لا يعقل، وهو جمع من يعقل من الناس؟

أجيب بأنه لما اعتقد عابدو هذه الأصنام أنها تعقل وتميز، ورَد هذا الجمع على ما يعتقدونه"[٢].

٢- عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٣]؛ حيث قال: "فإن قيل: قوله (رأيتهم) وقوله (ساجدين) لا يليق إلا بالعقلاء، والكواكب جمادات.. فكيف جاءت اللفظة المخصوصة بالعقلاء في حق الجمادات؟

أجيب بأنها لما وصفت بالسجود صارت كأنها تعقل، وأخبر عنها كما أخبر عمن يعقل؛ كما قال تعالى في صفة الأصنام: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ﴾[٤]، وكما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٥]..."[٦].

٣- عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٧]؛ حيث قال: "(خاضعين) خبر عن (أعناقهم)، واستشكل جمعه جمع سلامة؛ لأنه مختص بالعقلاء.

وأجيب عنه بأوجه:

أحدها: أن المراد بالأعناق رؤساؤهم ومقدموهم، شبهوا بالأعناق كما يقال لهم الرؤوس والنواصي والصدور. قال القائل:

١- الأعراف: ١٩١.

٢- السراج المنير: ٤٤٩/١.

٣- يوسف: ٤.

٤- الأعراف: ١٩٨.

٥- النمل: ١٨.

٦- السراج المنير: ٧٣/٢.

٧- الشعراء: ٤.

.... *** فِي مَحْفَلٍ مِن رؤوسِ النَاسِ مَشْهُودِ[1].

ثانيها: أنه على حذف مضاف؛ أي: (فظل أصحاب الأعناق)، ثم حذف وبقي الخبر على ما كان عليه قبل حذف المخبر عنه مراعاة للمحذوف.

ثالثها: أنه لما أضيف إلى العقلاء اكتسب منهم هذا الحكم، كما يكتسب التأنيث بالإضافة لمؤنث في قوله:

... *** كَما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِنَ الدَمِ[2].

رابعها: قال الزمخشري: (أصل الكلام فظلوا لها خاضعين؛ فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع وترك الكلام على أصله؛ كقولهم: "ذهبت أهل اليمامة؛ كأن الأهل غير مذكور) [3]، ونوزع في التنظير؛ لأن (أهل) ليس مقحما البتة؛ لأنه المقصود بالحكم.

خامسها: أنها عوملت معاملة العقلاء؛ كقوله تعالى (ساجدين) و(طائعين) في يوسف والسجدة.

وقيل: إنما قال تعالى (خاضعين) لموافقة رؤوس الآي؛ لتكون على نسق واحد"[4].

ومما سبق نجد أن الشربيني قد حدد ثلاث حالات يجمع فيها غير العاقل جمع مذكر سالما، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى: اعتقاد العقل في غير العاقل: وهذا ما خرج عليه الشربيني قول الله تعالى ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، وقد ذهب إلى هذا الرأي كل من: الزمخشري[5]، وابن عطية[6]، والقرطبي[7]، والآلوسي[8].

١- عجز بيت من بحر البسيط، وهو لأم قيس الضبية، وصدره: (ومشهد قد كفيت الغائبين به). انظره في: ديوان الحماسة للتبريزي: ٤٣٨/١ – دار القلم – بيروت، ولفظه فيه: (في مجمع من نواصي الناس مشهود)، وورد في الأغاني: ٣١١/١٨، وقال: هو لامرأة من بني أسد.

٢- عجز بيت من بحر الطويل، قائله: الأعشى ميمون. انظره في: خزانة الأدب: ١٠٣/٥، وصدره: "وَتَشرَقَ بِالقولِ الَّذي قَد أَذَعتَهُ".

٣- انظر الكشاف: ٣٠٥/٣.

٤- السراج المنير: ٣/٣.

٥- انظر الكشاف: ١٧٧/٢.

٦- انظر المحرر الوجيز: ٤٨٨/٢.

٧- انظر تفسير القرطبي: ٣٤١/٧.

٨- انظر روح المعاني: ١٤٣/٩.

يقول الزمخشري: "أجريت الأصنام مجرى أولي العلم في قوله: (وهم يخلقون) بناء على اعتقادهم فيها، وتسميتهم إياها آلهة"[١]. وقال ابن عطية: "وعبر عنها بـــ(هم) كأنها تعقل على اعتقاد الكفار فيها، وبحسب أسمائها"[٢].

الحالة الثانية: وصفها بصفة من صفات من يعقل: وهذا ما خرج عليه الشربيني قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ وأمثاله، وهو رأي جمهور النحاة[٣].

قال سيبويه: "وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾؛ فزعم -يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي- أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي، وكذلك ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾؛ لأنها جُعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: (مطرنا بنوء كذا)[٤]، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها بمنزلة مَن يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور"[٥].

وقال المبرد: "... لما أخبر عنها بالسجود، وليس من أفعالها، وإنما هو من أفعال الآدميين أجراها مجراهم؛ لأن الآدميين إنما جمعوا بالواو والنون؛ لأن أفعالهم على ذلك. فإذا ذكر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم. ألا ترى أنك تقول: (القوم ينطلقون) ولا تقول: (الجمال يسيرون).

وكذلك قوله عز وجل ﴿كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾؛ لما أخبر عنها أنها تفعل، وإنما حقيقتها أن يُفعل بها فتجري؛ كانت كما ذكرت لك.

ومن ذلك قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾[٦]، ومثله

١- الكشاف: ١٧٧/٢.

٢- المحرر الوجيز: ٤٨٨/٢.

٣- انظر: الكتاب: ٤٧/٢- معاني القرآن للفراء: ٣٤/٢، ٣٥ – المقتضب: ٢٢٥/٢، ٢٢٦ – تفسير البغوي: ٤٠٩/٢ – الكشاف: ٤١٨/٢ – المحرر الوجيز: ٢٢٥/٤ – أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٧١/١ – تحقيق: د.فخري صالح قدارة – دار الجيل – بيروت – ط١ ١٩٩٥م، التبيان: ٧٢٢/٢ – شرح التسهيل: ٧٨/١ – البحر المحيط: ٢٣٨/٦.

٤- قال ابن منظور: "ومعنى (مطرنا بنوء كذا) أي مطرنا بطلوع نجم وسقوط آخر، قال: و النوء على الحقيقة سقوط نجم في المغرب، وطلوع آخر في المشرق؛ فالساقطة في المغرب هي الأنواء، والطالعة في المشرق هي البوارح" لسان العرب: نوأ.

٥- الكتاب: ٤٧/٢.

٦- الأنبياء: ٦٣.

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّها النَمْلُ ادخُلوا مساكِنَكُمْ﴾ لما جعلها مخاطَبة ومخاطِبة..."[1].

الحالة الثالثة: الإضافة للعقلاء، وهذا أحد الأوجه التي خرج عليها الشربيني قول الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾، وإلى مثل هذا ذهب العكبري؛ حيث يرى أنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر، وكانت متصلة بهم في الخلقة أجرى عليها حكمهم[2].

ولكن الفراء علق على هذه الآية قائلا: "وفي ذلك وجوه كلها صواب؛ أولها أن مجاهدا جعل الأعناق: الرجال الكبراء؛ فكانت الأعناق هاهنا بمنزلة قولك: (ظلت رؤوسهم رؤوس القوم وكبراؤهم لها خاضعين للآية.

والوجه الآخر أن تجعل الأعناق الطوائف، كما تقول: (رأيت الناس إلى فلان عنقا واحدة)؛ فتجعل الأعناق الطوائف والعصب.

وأحب إلي من هذين الوجهين في العربية أن الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون؛ فجعلت الفعل أولا للأعناق، ثم جعلت (خاضعين) للرجال ... كما أنك تكتفي بأن تقول: (خضعت لك رقبتي)، ألا ترى أن العرب تقول: (كل ذي عين ناظر وناظرة إليك)؛ لأن قولك: (نظرَتْ إليك عيني) و(نظرتُ إليك) بمعنى واحد..."[3].

١- المقتضب: ٢/٢٢٥، ٢٢٦.

٢- التبيان: ٢/٩٩٣.

٣- معاني القرآن: ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

الفصل الثاني: الجملة الاسمية ونواسخها:

المبحث الأول: المبتدأ والخبر
المبحث الثاني: (كان) وأخواتها والمشبهات بـــ(ليس)
المبحث الثالث: (إن) وأخواتها

المبحث الأول: المبتدأ والخبر

الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ ذلك لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة، والإخبار عن غير معين لا يفيد؛ ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية[١].

ولكن قد يأتي المبتدأ على غير الأصل؛ فيكون نكرة، وهذا جائز بشرط حدوث الفائدة. وقد حدد النحاة بعض المسوغات للابتداء بنكرة[٢].

وقد تعرض الخطيب الشربيني لبعض هذه المسوغات، من ذلك:

أولا- أن تكون النكرة موصوفة بظاهر أو مقدر:

١- أن تكون موصوفة بظاهر:

وقد تعرض لذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[٣]؛ حيث قال: "وإنما صح الابتداء بالنكرة وهي (قول) لاختصاصها بالصفة وهي (معروف). وأما المعطوف فلا يحتاج إلى مخصص لتبعيتها"[٤].

وهو في رأيه هذا لم يخرج عن عموم النحاة ومعربي القرآن؛ فقد وافق الزمخشري موافقة تامة؛ حيث يقول الزمخشري بلفظ قريب منه: "وصح الإخبارعن المبتدأ النكرة لاختصاصه بالصفة"[٥].

إلا أن النحاس في (إعراب القرآن) والشوكاني في (فتح القدير) أضافا وجها إعرابيا آخر لهذا الوجه؛ وهو أن (قول) يمكن أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ أى: "الذي أُمرتم به قول معروف"[٦].

١- انظر "شرح التسهيل": ١/٢٨٩، ٢٩٠.

٢- انظر مثلا: الكتاب لسيبويه: ١/٣٣٠ وما بعدها، شرح التسهيل: ٢٩٠-٢٩٦. مغني اللبيب: ٦٠٨، شذور الذهب: ٢٠٩، ٢١٠.

٣- البقرة: ٢٦٣

٤- السراج المنير: ١/١٤٥

٥-الكشاف: ١/٣٩٤.

٦- إعراب القرآن: ١/٣٣٤، فتح القدير: ١/٢٨٤.

وأرى أن الرأي الأول أوجه وأرجح؛ لموافقته جمهور النحاة، وكثرة الشواهد المؤيدة له، ولأن الرأي الثاني يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

٢- أن تكون موصوفة بمقدر:

وهذا أحد وجهي إعراب الشربيني لقول الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾[١]؛ حيث يرى أن (كتاب) هنا يجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، ويقول: "ويجوز أن يرتفع بالابتداء وخبره الجملة بعده. وجاز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة تقديرا، تقديره كتاب، أي كتاب يعني عظيما من بين الكتب السماوية"[٢].

ثانيا- أن تكون دعاء:

وممن ذكر هذا المسوغ ابن جني في "الخصائص" حيث قال: "فإن قلت: فقد حُكي عن العرب (أمتٌ في حجر لا فيك)[٣]، وقولهم: (شرٌ أهرَّ ذا ناب)، وقولهم: (سلامٌ عَلَيْكَ)، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾[٤]، وقال:﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٥] ونحو ذلك. والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدمة.

قيل: أما قوله: (سلام عليك)، و(ويل له)، و(أمت في حجر لا فيك)؛ فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبرًا، إنما هو دعاء ومسألة؛ أي ليسلم الله عليك، وليلزمه الويل، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك"[٦].

وذكر ابن مالك في "شرح التسهيل" مثل هذا الرأي، واستشهد له من الشعر بقول الشاعر:

١- إبراهيم: ٢.

٢- السراج المنير: ١٣٧/٢.

٣- الأمْتُ: العوج، والمعنى هنا: "لِـيَكُن الأمْتُ فـي الـحجارة لا فـيك؛ ومعناه: أبقاكَ اللَّهُ بعد فَناءِ الـحجارة، وهي مـما يوصف بالـخـلود والبقاء" لسان العرب: مادة "أمت".

٤- الأنبياء: ٤٧.

٥- المطففين: ١.

٦- الخصائص: ٣١٨/١.

قَدَرٌ أَحلَّكَ ذَا الْمَجازِ وقَد أَرَى *** وَأَبِيَّ مَالكَ ذو الْمجَازِ بِدَار[1]

أي: ما أحلك ذا المجاز إلا قدر[2].

وتعرض له الشربيني عند إعرابه قول الله تعالى:﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[3]، فقال: "و(ويل) مبتدأ، وجاز الابتداء به لأنه دعاء؛ كـ(سلامٌ عليكم)، و(لِّلْكَافِرِينَ) خبره"[4].

ثالثا- إذا كان الموضع موضع تفصيل:

وقد ذكره الشربيني في أحد قوليه في مسوغات الابتداء بالنكرة في قول الله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[5]؛ حيث قال: "وقوله تعالى (وَطَائِفَةٌ) مبتدأ، والخبر (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ). فإن قيل: كيف جاز الابتداء بالنكرة؟ أجيب بأنه جاز لأحد أمرين...

وإما لأن الموضع موضع تفصيل؛ فإن المعنى: يغشى طائفة منكم، وطائفة لم يغشَهم؛ فهو كقوله:

إِذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ لَهُ *** بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[6]"[7].

رابعا- أن تقع في أول جملة حالية:

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذا المسوغ عند إعرابه قول الله عز وجل: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[8] حيث قال: "وقوله تعالى (وَطَائِفَةٌ) مبتدأ، والخبر (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ). فإن قيل: كيف جاز الابتداء بالنكرة؟

أجيب بأنه جاز لأحد أمرين:

١- البيت من بحر الكامل، قائله: مؤرج السلمي من شعراء الدولة الأموي. انظر فيه: شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠/٧، خزانة الأدب: ٤٢٦/٤.

٢- انظر: ٢٩٥/١.

٣- إبراهيم: ٢.

٤- السراج المنير: ١٣٨/٢.

٥- آل عمران: ١٥٤.

٦- البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس من معلقته. انظر فيه: ديوانه: ٣١ – تحقيق: حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: ٨١ – تحقيق عمر فاروق الطباع – دار الأرقم – بيروت، خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي: ٢/ ٢٦٤ – تحقيق: عصام شقيو – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط١ ١٩٨٧. وجميعها بلفظ: "وتحتي شقها لم يحول"، وعليه فلا يكون فيه شاهد في هذا الموضع.

٧-السراج المنير: ٢١١/١

٨-آل عمران: ١٥٤.

إما للاعتماد على واو الحال، وقد عده بعضهم مسوغا، وإن كان الأكثر لم يذكروه، وأنشد:

سَرَينَا ونجمٌ قد أضاء فمُذْ بَدا *** مُحيَّاكَ أخفى ضوؤُه كلَّ شارق"[1].

وبالرجوع إلى آراء النحاة في كون الواو الحالية مسوغا للابتداء بالنكرة وجدناها كالتالي:

سيبويه:

يرى أن الواو هنا بمعنى إذ، ونص على أنها واو ابتداء، دون إشارة صريحة منه إلى تسويغها الابتداء بنكرة، فقال: "وأما قوله عز وجل: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"[2].

المبرد:

وقد وافق المبرد سيبويه؛ حيث قال عند توجيهه الرفع في قول الشاعر:

..... *** وَأَهْلُ الْعِرَاقِ لَهُمْ كَارِهُونا[3]

"فالرفع من وجهين: أحدهما قطعٌ وابتداءٌ، ثم عطف جملة على جملة بالواو، ولم يحمله على أرى، ولكن كقولك: (كان زيدٌ منطلقا، وعمرو منطلقٌ الساعة)، خبرت بخبر بعد خبر.

والوجه الآخر أن تكون الواو وما بعدها حالا؛ فيكون معناها (إذ)، كما تقول: رأيت زيدا قائما، وعمرو منطلق؛ تريد إذ عمرو منطلق. وهذه الآية تحمل على هذا

١- السراج المنير: ٢١١/١ . والبيت من بحر الطويل، لم أقف له على نسبة، انظر فيه: شرح التسهيل: ٢٩٤/١.

٢- الكتاب: ٩٠/١.

٣- شطر بيت من بحر المتقارب، قائله كعب بن جعيل شاعر معاوية. وصدره: "أَرَى الشَّامَ تَكْرَهُ أَهْلَ الْعِرَاقِ". وقد أورده الثعالبي في "ثمار القلوب" بلفظ:

... *** وَأَهْلَ العراقِ لَهُمْ كَارِهِينَا

(بنصب كارهينا)، وعليه فلا يكون شاهدا على هذه القضية. انظر فيه: الكامل في اللغة والأدب: ٨٧/١ – تحقيق محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – ط٢ ١٩٩٣م، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي: ٥٩٥ – دار المعارف – القاهرة.

المعنى، وهي قول الله عز وجل: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، والمعنى والله أعلم: إذ طائفةٌ في هذه الحال"[١].

ابن مالك:

أما ابن مالك في شرح التسهيل فقد صرح بأن واو الحال من مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال: "ومثال التالية واو الحال قول الشاعر:

عَرَضْنَا فسَلَّمنا فسلَّمَ كارهًا *** علينا وتبريحٌ من الْوجْدِ خانِقُه[٢]"[٣].

واستشهد أيضا بالشاهد الشعري الذي استشهد به الشربيني، وهو قول الشاعر:

سَرَينَا **ونجمٌ** قد أضاء فمُذْ بَدا *** مُحيَّاكَ أخفى ضوؤُه كلَّ شارق.

ولكنه يرى أن مسوغ الابتداء بالنكرة في الآية الكريمة هو أنها موصوفة بمقدر، مع أنه نصّ على أن الواو فيها هي واو الحال؛ حيث قال: "ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بدرهم؛ أي منوان منه بدرهم؛ فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر. ومنه قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾؛ فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدر؛ كأنه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون..."[٤].

ابن هشام:

أما ابن هشام فقد تعرض لواو الحال ولهذه الآية الكريمة في أكثر من موضع في كتاب "مغني اللبيب"؛ فعند حديثه عن أنواع الواو ذكر أن هناك نوعين من الواو يكون ما بعدهما مرفوعا: النوع الأول: واو الاستئناف، والنوع الثاني هو: "واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو جاء زيد والشمس طالعة، وتسمى واو الابتداء، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـــ(إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ

١- الكامل: ٨٧/١.

٢- البيت من بحر الطويل، قائله عبد الله بن الدمينة. انظر فيه: ديوان الحماسة: ٨٢/٢، الأمالي في لغة العرب لأبي علي القالي: ١٥٧/١ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٧٨م، وهو في الأمالي بلفظ (الغيظ) بدل (الوجد).

٣- شرح التسهيل: ٢٩٤/١.

٤- شرح التسهيل: ٢٩٠/١، ٢٩١.

الاسمَ؛ بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك، ولم يقدرها بـــ(إذا) لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية.

ووهم أبو البقاء في قوله تعالى ﴿وطائفةٌ قدْ أهمتهمْ أنفسهم﴾، فقال: (الواو للحال، وقيل بمعنى إذ)[١]، وسبقه إلى ذلك مكيّ، وزاد عليه فقال: (الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى إذ)[٢]. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء"[٣].

ثم عند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة نص على أن واو الحال من هذه المسوغات، قائلا: "والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٤]؛ أي أمثلُ من غيرهما، ونحو ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[٥]، وكثير منهم أطلق العطفَ وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله: ******

عِنْدي اصْطِبَارٌ، وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي*** فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا؟[٦]

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثَم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله؛ فإن الخبر هنا ظرف مختص، وهذا بمفرده مُسوِّغ كما قدّمنا، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة. وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدّمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال؛ فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾[٧]"[٨].

١- التبيان: ٣٠٣/١.

٢- مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/١.

٣- مغني اللبيب: ٤٧١.

٤- محمد: ٢١.

٥- البقرة: ٢٦٣.

٦- البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في: الأشباه والنظائر: ١١٢/٣، شرح شواهد المغني: ٨٦٣/٢، ومغني اللبيب: ٤٦٨/٢، والمعجم المفصل: ٥٠٨/١.

٧- الأنعام: ٢.

٨- مغني اللبيب: ٦١٠.

ثم بعد ذلك يذكر في مسوغات الابتداء بنكرة: "أن تقع في أول جملة حالية"[١]، واستشهد بالشاهد الشعري الذي استشهد به ابن مالك، والخطيب الشربيني، وهو:

سَرَينَا ونجمٌ قد أضاء فمُذْ بَدا *** مُحيَّاكَ أخفى ضوؤُه كلَّ شارق[٢]

ولكنه يرى أن واو الحال ليست شرطا في حد ذاتها للابتداء بنكرة، ولكن الشرط هو الجملة الحالية، مستشهدا بقول الشاعر:

الذِّئبُ يطرُقها في الدّهر واحدةً *** وكلَّ يومٍ تراني مُـديةٌ بـيدي[٣]

حيث يقول معقبا على هذا الشاهد: "وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم"[٤].

ثم يعقب قائلا: "ومثّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وطائفةٌ قد أهمتُهم أنفُسهم﴾، وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا *** عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُه[٥]

ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية؛ أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يغشى طائفةً منكم﴾"[٦].

ولكن بالرجوع لرأي ابن مالك الذي ذكرناه منذ قليل نجده قد استشهد فعلا بهذا البيت على الابتداء بنكرة لوقوعها بعد الواو الحالية، ولكنه لم يذكر أنها (واو الحال) مسوغ في الآية الكريمة كما زعم ابن هشام؛ بل يرى أن المسوغ في الآية الكريمة هو الوصف بمقدر؛ فلا ندري إذن لمَ يخطئه ابن هشام في هذا، مع أن رأييهما في الآية متفقان؟!

ولكن ابن هشام في موضع آخر ينص صراحة على أنه ربما تكون الواو الحالية هي مسوغ الابتداء بالنكرة في الآية الكريمة نفسها التي خطأ فيها ابن مالك؛ فتحت عنوان "أول ما يحترز من المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور" يقول:

١- مغني اللبيب: ١٧٧.

٢- سبق تخريجه.

٣- البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في: الأشباه والنظائر: ٩٨/٣، وشرح الأشموني: ٩٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٥٧، المعجم المفصل: ٢٨٤/١.

٤- مغني اللبيب: ٦١٣، ٦١٤.

٥- سبق تخريجه.

٦- السابق.

"والثالث: أن يعرب شيئا طالبا لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب؛ كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له.

فإن قلت: فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى ﴿وطائفةٌ قدْ أهمتْهمْ أنفسُهم﴾ الآية: قد أهمتهم: صفة لطائفة، ويظنون: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، ويقولون: بدل من يظنون، فكأنه نسي المبتدأ؛ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له؟

قلت: لعله رأى أن خبره محذوف؛ أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت. والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة؛ أي وطائفة من غيركم، مثل السّمنُ مَنَوانِ بدِرهمٍ؛ أي منه، أو اعتماده على واو الحال، كما جاء في الحديث (دخل عليه الصّلاةُ والسّلامُ وبُرمةٌ على النّار)[1]"[2]. فهو هنا ناقض نفسه في تخطئته لابن مالك في الآية الكريمة كما رأينا[3].

الشوكاني:

وممن نص صراحة على أن مسوغ الابتداء بنكرة في هذه الآية هو واو الحال.. الشوكاني في "فتح القدير" إذ يقول: "والواو في قوله (وطائفة) للحال، وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على واو الحال"[4].

تعقيب:

وفي النهاية يرجح الباحث رأي ابن هشام في أن الجملة الحالية مسوغ من مسوغات الابتداء بنكرة، سواء كانت مصدرة بواو الحال أم غير مصدرة بها؛ وذلك للشاهد الذي ذكره، وطلبا للتيسير في دراسة النحو.

أما الآية الكريمة فأرى أن مسوغ الابتداء بها هو الصفة المقدرة.

١- جزء من حديث أخرجه البخاري، باب (النكاح – الحرة تحت العبد)، ونص الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنٍ عَتَقَتْ فَخُيِّرَتْ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ خُبْزٌ وَأُدْمٌ مِنْ أُدْمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: أَلَمْ أَرَ الْبُرْمَةَ؟ فَقِيلَ: لَحْمٌ تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، قَالَ: هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ".

٢- مغني اللبيب: ٨٨١، ٨٨٢.

٣- رأيه هنا يعضد رأي الخطيب الشربيني.

٤- فتح القدير: ٣٩١/١.

حذف المبتدأ أو الخبر

يقول عبد القاهر الجرجاني عن الحذف في اللغة العربية: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن"[١].

وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، كما قال ابن جني[٢].

وقد أجمع النحاة على جواز حذف المبتدأ أو الخبر، أو جواز تقدير حذف أحدهما[٣].

وقد تعرض الخطيب الشربيني للحالات الثلاثة على النحو التالي:

١- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ١٤٦ – تحقيق د. التنجي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط١ ١٩٩٥م.

٢- الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

٣- انظر مثلا: الكتاب: ١٣٠/٢، الخصائص: ٣٦٤/٢، المفصل: ٤٤-٤٦، مغني اللبيب: ٣٢٢-٣٢٦، همع الهوامع: ٣٩٠/١، ٣٩١.

أولا- حذف المبتدأ:

يقول سيبويه عن حذف المبتدأ: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل. ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررتُ برجل راحم للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلان والله"[1].

يقول عبد القاهر الجرجاني: "ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف؛ يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدَعون الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ، مثال ذلك قوله:

وَعَلِمْتُ أَنِّـــي يَومَ ذا *** كَ مُنازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيـــ *** ـــدَ تَنَمَّرُوا حِلَقًا وقِدًّا[2]"[3].

ثم قال: "ومما اعتيد فيه أن يجيء خبرا قد بني على مبتدأ محذوف قولهم بعد أن يذكروا الرجل: (فتى من صفته كذا)، و(أغر من صفته كيت وكيت)؛ كقوله:

أَلا لا فَتَى بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةَ الْفَتَى *** وَلا عُرْفٌ إِلا قَد تَوَلَّى وَأَدْبَرَا
فَتَى حَنْظَلِيٌّ مَا تَزَالُ رِكَابُـــهُ *** تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرَا"[4].

ثم يعلق بعد أن يسوق الكثير من الأبيات كشواهد على حذف المبتدأ: "فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستَقْرِها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فليت[5] النفس

١- الكتاب: ١٣٠/٢

٢- البيتان من مجزوء الكامل، وهما لعمرو بن معد يكرب. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٩/١.

٣- دلائل الإعجاز: ١٤٧-١٤٨.

٤-دلائل الإعجاز: ١٤٩. والبيتان من بحر الطويل، وهما لأبي حزابة الوليد بن حنيفة في رثاء عبد الله بن ناشرة. شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢٢/٣

٥-أي بحثت فيها. انظر لسان العرب: فلو.

عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلَّف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك؛ فإنك تعلم أن الذي قلتُ كما قلتُ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد.

وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة، وأدل دلالة؛ فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألح عليه:

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا *** يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ

فَدَبَّ دَبِيبَ الْبَغْلِ يأْلَمُ ظَهْرَهُ *** وَقَالَ: تَعَلَّمْ، إِنَّنِي غَيْرُ فَاعِلِ

تَثَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ: دَاسِعُ نَفْسِهِ *** وَأَخْرَجَ أَنْيَابًا لَهُ كَالْمَعَاوِلِ[1]

الأصل حتى قلت: هو داسع نفسه؛ أي حسبته من شدة التثاؤب، ومما به من الجهد يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره كما يدسع البعير جرته.

ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك. وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء تكره مكانه، والثقيل تخشى هجومه"[2].

وقد تعرض الشربيني لحذف المبتدأ في العديد من المواضع[3]، نذكر منها:

١- عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[4]، فقال: "و(الحق) إما مبتدأ خبره (من ربك)، والمعنى أنه الحق؛ أي ما ثبت أنه من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما لم يثبت كالذي عليه أهل الكتاب. وإما خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الحق، و(من ربك) حال. أو خبر بعد خبر"[5].

١- الأبيات من بحر الطويل، وهي لعبد الله بن الزبير. انظر الأغاني: ١٤/ ٢٤٠، ٢٤١.

٢-دلائل الإعجاز: ١٥١.

٣- انظر على سبيل المثال بالإضافة إلى ما ذكرنا هنا المواضع التالية من السراج المنير: ١/٩٨، ١/١٤٩، ١/١٥٠، ١/٣٠٨، ١/٣٢٨، ٢/١٣٧.

٤- البقرة: ١٤٧.

٥- السراج المنير: ١/٨٤.

وهو بهذا موافق للزمخشري في الكشاف[١]، والعكبري في "التبيان في إعراب القرآن"[٢] وأبي حيان في البحر المحيط[٣]، إلا أن العكبري يرى وجها آخر؛ وهو أن يكون (الحق) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره (يعرفونه) أو (يتلونه). إلا أن أبا حيان رفض ذلك الوجه؛ حيث يقول: "وأبعدَ من ذهب إلى أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: الحق من ربك يعرفونه".

٢- عند إعرابه **(كدأب)** في قول الله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ * كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٤]؛ حيث قال: "(كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ) إما استئناف مرفوع المحل، خبر لمبتدأ مضمر، تقديره: دأبهم في ذلك كدأب آل فرعون. وإما متصل بما قبله؛ أي لن تغني عنهم كما لم تغن عن أولئك، أو توقد بهم كما توقد النار بآل فرعون"[٥].

واختلف النحاة في محل (الكاف) هنا؛ فمنهم من يوجهها على أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره دأب هؤلاء الكفرة كدأب من قبلهم من آل فرعون وغيرهم. وقد ابتدأ بهذا القول الزمخشري[١]، والخطيب الشربيني[٢]، ورجحه ابن عطية[٣].

ومنهم من يرى أنه في موضع نصب بـــ"لن تغني"؛ أي لن تغني عنهم كما لم تغن عن أولئك، وقد ذكر هذا الرأي الزمخشري[٤] والشربيني[٥]، ولكن أبا حيان ضعفه؛ معللا ذلك بالفصل بين العامل والمعمول بالجملة التي هي (وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) إلا إذا قدرنا هذه الجملة الفاصلة اعتراضية وهو بعيد[٦].

وقيل: هو في موضع نصب بـــ(وقود) أي توقد النار بهم كما توقد بآل فرعون، وهو آخر الآراء التي ذكرها الشربيني[٧] والزمخشري[٨]؛ حيث يقول الزمخشري: "... أو توقد بهم النار كما توقد بهم. تقول: إنك لتظلم الناس كدأب أبيك،

١- ١/١٢٦.

٢- ١/٣٢٢.

٣- ٢/٣٤.

٤- آل عمران: ١٠، ١١.

٥- السراج المنير: ١/١٦٤.

تريد كظلم أبيك ومثل ما كان يظلمهم. وإن فلاناً لمحارف كدأب أبيه؛ تريد: كما حورف أبوه". وقال ابن عطية: "ويصح أن يعمل فيه فعل مقدر من لفظ الوقود، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى:﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾[٩]..."[١٠].

ويرى الفراء[١١] أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: كفرا كدأب، والعامل فيه: كفروا، ولكن أبا حيان[١٢] خطأه في ذلك؛ لأنه إذا كان معمولا للصلة كان من الصلة، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها، وهنا قد أخبر؛ فلا تجوز أن يكون معمولا لما في الصلة.

ويرجح الباحث الرأي الأول القائل بأن (الكاف) هنا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (دأب هؤلاء الكفرة كدأب مَن قبلهم من آل فرعون وغيرهم)؛ لموافقته جمهور النحاة وبعده عن التكلف في التقدير.

١- الكشاف: ٤١٤/١.
٢. السراج المنير: ١٦٤/١.
٣.انظر المحرر الوجيز: ٤٠٥/١
٤. الكشاف: ٤١٤/١.
٥. السراج المنير: ١٦٤/١.
٦. البحر المحيط: ٣٧/٣
٧. السراج المنير: ١٦٤/١.
٨. الكشاف: ٤١٤/١.
٩.غافر: ٤٦.
١٠.انظر المحرر الوجيز: ٤٠٥/١
١١. معاني القرآن: ١٩١/١.
١٢. البحر المحيط: ٣٧/٣.

ثانيا- حذف الخبر:

يرى ابن الأثير أن حذف الخبر أحسن من حذف المبتدأ؛ لأن المبتدأ يكون مفردا -ليس بجملة و لا شبه جملة-، أما الخبر فمنها ما يأتي جملة وغيرها؛ حيث يقول: "أما حذف المبتدأ فلا يكون مفردا، والأحسن هو حذف الخبر؛ لأن منه ما يأتي جملة، كقوله تعالى: ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[1]، وهاهنا قد حذف خبر المبتدأ، وهو جملة من مبتدأ وخبر، وتقديرها: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر"[2].

ومن المواضع التي قدر فيها الشربيني حذف خبر المبتدأ[3]:

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[4]؛ حيث يرى أن (شهادة) مبتدأ خبره محذوف، فيقول: "أي فيما أمرتم به شهادة بينكم؛ فـ(شهادة) مبتدأ خبره محذوف"[5].

١- الطلاق: ٤.

٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:١٠٣/٢.

٣- انظر أيضا: السراج المنير: ٢٤/٢، ٥١/٢، ١٤٤/٢، ١٧١/٢.

٤. المائدة: ١٠٦.

٥. السراج المنير: ٣٣١/١، ٣٣٢

وقد أجمع النحاة على أن (شهادة) مبتدأ، ولكنهم اختلفوا في خبره كالتالي:

فالجمهور على أن الخبر هو (اثنان)، والتقدير: شهادة بينكم في وصاياكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وممن قال بهذا الرأي النحاس[١]، والقيسي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن عطية[٤]، والقرطبي[٥]، وابتدأ به كل من: العكبري[٦]، وأبو حيان[٧]، والشوكاني[٨]، وأجازه البيضاوي[٩].

ومنهم من يرى أن الخبر محذوف، والتقدير: (فيما أُمرتم به شهادة بينكم). وهذا هو الرأي الوحيد في هذه المسألة للخطيب الشربيني[١٠]، وممن قال به أيضا: البيضاوي[١١]، وأجازه الزمخشري[١٢]، والشوكاني[١٣]. وهؤلاء يعربون (اثنان) على أنها فاعل لـــ(شهادة) على تقدير: أن يشهد اثنان، إلا أن الشربيني أجاز أيضا أن تكون خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الشاهدان اثنان.

ومنهم من أجاز أن يكون الخبر هو (إذا حضر)، ومن هؤلاء العكبري[١٤]، وأبو حيان[١٥].

---

١. إعراب القرآن: ٢/٤٥، ٤٦.
٢. مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤١.
٣. الكشاف: ١/٧١٩.
٤. المحرر الوجيز: ٢/٢٥٢.
٥. تفسير القرطبي: ٦/٣٤٨، ٣٤٩.
٦. إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٢٩.
٧. البحر المحيط: ٤/٣٩٠.
٨. فتح القدير: ٢/٨٦.
٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/٣٧٤.
١٠. السراج المنير: ١/٣٣١، ٣٣٢
١١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/٣٧٤.
١٢. الكشاف: ١/٧١٩. لم ينص الزمخشري على هذا صراحة، ولكنه يفهم ضمنا من كلامه؛ حيث يقول بعد توجيهه لـــ(اثنان) على أنه خبر (شهادة): "أو على أنه فاعل (شهادة بينكم) على معنى: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان".
١٣. فتح القدير: ٢/٨٦.
١٤. إملاء ما من به الرحمن: ١/٢٢٩.
١٥. البحر المحيط: ٤/٣٩٠.

وأجاز العكبري[١]، وأبو حيان[٢] أيضا أن يكون (اثنان) فاعلا سد مسد الخبر.

وأورد العكبري[٣] رآيا آخر وهو أن يكون الخبر (حين).

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني خالف جمهور النحاة ومعربي القرآن، وقدر خبر المبتدأ محذوفا، والذين رأوا هذا الرأي مثل الزمخشري والبيضاوي والشوكاني أجازوا أيضا أن يكون الخبر هو (اثنان) بل إن هذا هو الراجح عندهم لأنهم ابتدأوا به، إلا البيضاوي.

وبعد أن وجه الشربيني (اثنان) على أنه فاعل (شهادة) انفرد بتوجيهها على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: الشاهدان اثنان، وهذا التوجيه لم نجده عند أحد آخر فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من مصادر.

ويرى صاحب البحث أن رأي الجمهور أوجه وأرجح؛ لأن رأي الشربيني وأصحابه يحتاج إلى أكثر من تقدير في الجملة الواحدة؛ فيحتاج إلى تقدير خبر للمبتدأ (شهادة)، ثم إذا اعتبرنا أن (اثنان) فاعل لـــ(شهادة) فسنحتاج لتقدير فعل من لفظ الشهادة، وإذا اعتبرناها خبرا فسنقدر لها مبتدأ. وإعراب الجملة مبتدأ وخبرا أولى من أن نحتاج إلى هذه التقديرات والمحذوفات.

٢- ومن هذه المواضع عند الشربيني توجيهه (الصَّابِئُونَ) بالرفع في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٤]؛ حيث يقول: "...فإن قيل: بم رفع (الصَّابِئُونَ) وكان حقه: الصابئين؟

أجيب: بأنه رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر إن واسمها وخبرها؛ كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذا، وأنشد سيبويه شاهدا له:

وإلا فاعلَموا أنَّا وأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ[٥]

والشاهد في "أنتم" فإنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإلا فإنا بغاة وأنتم كذلك.

---

١. إملاء ما من به الرحمن: ٢٢٩/١.

٢. البحر المحيط: ٣٩٠/٤.

٣. إملاء ما من به الرحمن: ٢٢٩/١.

٤. المائدة: ٦٩.

٥. البيت من بحر الوافر، وقد نسبه سيبويه لبشر بن أبي حازم الأسدي. الكتاب: ١٥٦/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٢.

فإن قيل: ما فائدة هذا التقديم والتأخير؟

أجيب بأن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبئوا عن الأديان كلها أي خرجوا؛ فكأنه قال: هؤلاء الفرق الذين آمنوا كانوا أيضا كذلك.

وقيل: منصوب بالفتحة؛ فكما جُوِّز بالفتحة مع الياء في بنين وسنين، جوز مع الواو هنا"[١].

وقد اختلف النحاة في توجيه الرفع في (الصَّابِئُونَ)؛ فسيبويه والخليل ونحاة البصرة يرون أنه مرفوع بالابتداء منوي به التأخير، والخبر محذوف، ويكون التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. يقول سيبويه: "وأما قوله عز وجل (والصَّابِئُونَ) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله (والصَّابِئُونَ) بعدما مضى الخبر. وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعْلَموا أنّا وأنتم *** بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاق

كأنه قال بغاة ما بقينا وأنتم"[٢].

وذهب الفراء والكسائي من الكوفيين إلى أنه معطوف على موضع اسم إن؛ لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع. فالكسائي أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب أو مما ظهر فيه، وأما الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب. واسم إن هنا خفي فيه الإعراب.

يقول الفراء: "فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة[٣] في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إنَّ) نصبا ضعيفا –وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره– جاز رفع (الصابئين)"[٤].

---

١. السراج المنير: ٣١٩/١.

٢. الكتاب: ١٥٥/٢، ١٥٦.

٣. أي أنه مبني غير معرب فلا يتغير آخره..

٤. معاني القرآن: ٣١٠/١، ٣١١.

ثم قال معقبا على الكسائي: "ولا أستحب أن أقول: (إنَّ عبدُ اللهِ وزيدٌ قائمان)؛ لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إن. وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *** فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ (وقيارٌ)[1]

ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: إن عمرا وزيد قائمان؛ لأن قيارا قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)" [2].

وأجاز الكسائي أن يكون مرفوعا بالعطف على الضمير المرفوع في (هادوا). إلا أن هذا الرأي مردود لوجهين: أحدهما لأنه يوجب كون الصابئين هودا، والأمر ليس كذلك، والثاني أن الضمير لم يؤكد[3].

وسبب هذا الخلاف أن الكوفيين أجازوا العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر. وكان شاهدهم على ذلك هذه الآية التي ذكرناها، وما روي عن بعض العرب: "إنك وزيدٌ ذاهبان" هذا من جهة النقل. ومن جهة القياس قالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" نحو "لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك"؛ فكذلك مع "إن"؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر؛ فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن "إن" لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو أنا قلنا: "إن" هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالا، ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنا إليه[4].

١.البيت من بحر الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي. طبقات فحول الشعراء: ١٧٣/١، المعجم المفصل: ٨٩/١.

٢. معاني القرآن: ٣١٠/١، ٣١١.

٣.إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري: ٢٢٢/١ – تحقيق إبراهيم عطوة عوض – المكتبة العلمية – باكستان.

٤.انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٦/١.

وأما البصريون فلم يجيزوا ذلك، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد، وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد. فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال[1].

ولكن معظم النحاة يرجحون رأي البصريين، ويردون رأي الكوفيين، يقول أبو البركات الأنباري: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه. أما قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما أنا نقول: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك.

والوجه الثاني أن تجعل قوله (مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ) خبرا للصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا، مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى، ألا ترى أنك تقول: زيد وعمرو قائم، فتجعل قائما خبرا لعمرو وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمرو خبرا كما قال الشاعر من الوافر:

وإلا فاعْلَموا أنّا وأنتم *** بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاق

فإن شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني وأضمرت للأول خبرا، وإن شئت جعلته خبرا للأول وأضمرت للثاني خبرا على ما بينا.

وأما قول بعض العرب: إنك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر (من الطويل):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى *** وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا[2]

١.السابق: ١٨٧/١.

٢.البيت من بحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. الكتاب: ١٦٥/١، شرح أبيات المغني: ٢٤٢/٢، شرح ديوانه للأعلم: ٨٧، شرح التسهيل: ٤٧/٤.

فقال: (سابقٍ) بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا لتوهم حرف الجر فيه"[1].

ويرى ابن مالك أن أسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون؛ فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب قبل دخول (إن)، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا *** عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِف[2].

ويرى أبو البقاء العكبري[3] أنه يمكن أن يكون (والصابئون) معطوفا على الضمير في (آمنوا) وقام الفصل بينهما مقام التوكيد.

وممن رجح رأي البصريين: الزمخشري في الكشاف[4]، وأبو البركات الأنباري في "أسرار العربية"[5]، وفي "الإنصاف في مسائل الخلاف"[6]، وأبو البقاء العكبري في "إملاء ما من به الرحمن"[7]، و"اللباب"[8]، والبيضاوي في تفسيره[9].

ومما سبق يتضح أن الشربيني موافق في توجيهه لرأي البصريين، وهذا ما يرجحه صاحب البحث؛ لقوة الأدلة واتفاق جمهور النحاة على ذلك.

وأما ما يراه الشربيني من أنه ربما يكون (الصابئون) منصوبا بالفتحة؛ وقاس ذلك بتجويزهم النصب بالفتحة مع الياء في بنين وسنين؛ فإن هذا الرأي لم يذكره فيما اطلعت عليه إلا البيضاوي في تفسيره[10].

١.أسرار العربية: ١٤٦-١٤٨.

٢. انظر: شرح التسهيل: ٢/٥٠. والبيت من المنسرح وهو لقيس بن الخطيم. الكتاب: ١/٧٤، ٧٥، خزانة الأدب: ١٠/٣١٨.

٣. اللباب: ١/٢١٢.

١.٤/ ٦٩٣، ٦٩٤.

٥.ص ١٤٦.

١.٦/١٨٥-١٩٥.

١.٧/٢٢١، ٢٢٢.

١.٨/٢١٢.

٢.٩/٣٤٩، ٣٥٠.

١٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/٣٥٠.

وقد نسب السيوطي في "همع الهوامع" إعراب "سنين" بالحركات وتنوينها ولزومها الياء لبعض بني تميم وبني عامر، وأورد شاهدا له:

ألم نَسق الحَجيجَ سَلِي معَدا *** سِنينًا ما تُعَدُّ لنا حِسَابا[1]

ثم علق عليه قائلا: "قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لأنها ليست جموعا فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين، وأباه أبو حيان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر"[2].

ويرى الباحث أن هذا الوجه الذي ذهب إليه الشربيني والبيضاوي من أن (الصابئون) يجوز أن تكون منصوبة بالفتحة قياسا على (سنين) و(بنين) وجه بعيد؛ لأنهم قاسوه على غير مطرد، ولا يوجد من كلام العرب ما يدعم هذا الوجه من إلزام جمع المذكر السالم الواو وإعرابه بالحركات.

---

١. البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في: تخليص الشواهد: ٧١، الدرر: ١٣٦/١، همع الهوامع: ٤٧/١، المعجم المفصل: ٣١/١.

٢- انظر "همع الهوامع": ١٧٣/١، ١٧٤.

ثالثا- جواز تقدير حذف أحدهما:

وهناك بعض الحالات التي يجوز فيها أن تعرب الكلمة مبتدأ وخبره محذوف أو خبرًا لمبتدأ محذوف. ومن هذه الأمثلة عند الشربيني:

عند إعرابه (مَقَامُ) في قول الله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ حيث قال: "مبتدأ حذف خبره؛ أي منها مقام إبراهيم، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أحدها. أو بدل من (آيَاتٌ) بدل بعض من كل...

قال البيضاوي: وقيل عطف بيان. ورد هذا القول بأن (آيَاتٌ) نكرة و(مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريين والكوفيين"[١].

وقد أعرب (مقام) على أنه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف أو بدل من (آيات) كل من: النحاس[٢] والقيسي[٣] وابن عطية[٤] والقرطبي[٥] والعكبري[٦]. ونسب النحاس والقرطبي إعرابها مبتدأ للأخفش، وبدلا للمبرد، وذكرا شاهدا لرأي الأخفش وهو قول الشاعر:

لَها مَتاعٌ وَأَعوانٌ غَدَونَ بِهِ *** قِتبٌ وَغَربٌ إِذا ما أُفرِغَ انسَحَقا[٧].

أما الشوكاني[٨] فقد ذكر هذه الأوجه الثلاثة وزاد عليها رأي الزمخشري أنها عطف بيان.

وإعرابها على أنها عطف بيان -وهو ما نسبه الخطيب الشربيني للبيضاوي ورده- هو الرأي الوحيد للزمخشري في الكشاف[٩]، وذكره البيضاوي[١٠] بعد أن وجهها على أنها مبتدأ حذف خبره أو بدل، ونقله الشوكاني عن الزمخشري.

١.السراج المنير: ١/١٩٢.

٢.إعراب القرآن: ١/٣٩٥، ٣٩٦.

٣.مشكل إعراب القرآن: ١/١٦٩.

٤.المحرر الوجيز: ١/٤٧٥.

٥.تفسير القرطبي: ٤/١٣٩.

٦.التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨١.

٧.البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر ديوانه: ٤٠ – دار صادر – بيروت.

٨.فتح القدير: ١/٣٦٢.

٩.١/٤١٤، ٤١٥.

١٠. تفسير البيضاوي: ٢/٦٨.

أما الزمخشري فقد تجاهل –في رأيه هذا– التخالف بين عطف البيان ومتبوعه من حيث التعريف والتنكير، وحاول الرد على التخالف بينهما من حيث الإفراد والجمع؛ حيث يقول: "فإن قلت: كيف صح بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة؛ لظهور شأنه، وقوة دلالته على قدرة الله، ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠).

والثاني: اشتماله على آيات؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء عليهم السلام آية لإبراهيم خاصة وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف سنة آية.

ويجوز أن يراد: فيه آيات بينات: مقام إبراهيم، وأمن من دخله. لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات؛ كأنه قيل: فيه آيات بينات: مقام إبراهيم، وأمن من دخله، وكثير سواهما. ونحوه في طي الذكر قول جرير:

كَانَتْ حَنِيفَةُ أَثْلاثًا فَثُلُثُهمُو *** مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلُثٌ مِنْ مَوَالِيهَا[1]

وفيها دليل على أن مقام إبراهيم واقع وحده عطف بيان"[2].

ورأي الزمخشري هذا مردود من النحاة؛ فقد قال ابن هشام: "البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بينات) فسهو"[3]. وقال أيضا: "وقول الزمخشرى: إن (مقام إبراهيم) عطف

١.البيت من البسيط. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي لحلبي: ٢٣٦/١ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ١٩٨٢م، الحماسة المغربية لأحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي: ١٣٥٦/٢ – تحقيق محمد رضوان الداية – دار الفكر المعاصر – بيروت – ط١ ١٩٩١، وقد ورد فيهما بلفظ: "صارت حنيفة" بدلا من "كانت حنيفة".

٢.الكشاف: ٤١٤/١، ٤١٥.

٣.مغني اللبيب: ٥٩٤/١.

على (آيات بينات) مخالف لإجماعهم"[1]. وقال ابن مالك معلقا على هذا رأي الزمخشري: "وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه"[2].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني قد أخذ برأي جمهور النحاة في توجيهه (مقام) على أنها مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف أو بدل من (آيات). ورفض الرأي القائل بأنها عطف بيان للتخالف بين العطف ومتبوعه في التعريف والتنكير، وهو ما لا يجوز بإجماع البصريين والكوفيين.

١.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٤٨/٣.

٢.شرح التسهيل: ٣٢٦/٣.

دخول الفاء على خبر المبتدأ

لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتَج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك؛ فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت؛ وهو الشرط والجزاء. والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم.

ودخولها على ضربين:

- واجب وهو بعد "أما".

- وجائز وذلك في صور، من هذه الصور أن يكون المبتدأ "أل" الموصولة بمستقبل عام[١].

وهذا ما وجه عليه الشربيني قول الله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[٢]، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٣]؛ حيث قال في الأولى: "و(أل) في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) موصولة مبتدأ؛ أي والذي سرق والتي سرقت؛ ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره وهو (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)"[٤]. وقال في الثانية: "و(أل) فيما ذكر موصولة وهو مبتدأ، ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره، وهو (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)"[٥].

وهذا رأي المبرد والكوفيين والزجاج وابن مالك، وهو مخالف لما عليه سيبويه وجمهور البصريين[٦]؛ حيث يوجه سيبويه الآيتين على حذف الخبر فيقول: "كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) قال: في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي، أو الزانيةُ والزانِي في الفرائض. ثم قال (فاجْلِدُوا)، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ كما قال:

١- انظر "همع الهوامع": ٤٠٣/١.

٢-المائدة: ٣٨.

٣-النور: ٢.

٤- السراج المنير: ٣٠٨/١.

٥- السراج المنير: ٤٨٧/٢.

٦-نقل هذا الخلاف السيوطي في (همع الهوامع): ٤٠٣/١، ٤٠٤.

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهم *** ....[1]

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

وكذلك (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ)؛ كأنه قال: وفيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم.

فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ"[2].

وسيبويه هنا قاس الآيتين على قول الشاعر السابق الذكر، ولكن ابن مالك فرق بينها؛ حيث إنه وجه الآيتين على دخول الفاء على خبر المبتدأ، ووجه بيت الشعر على حذف المبتدأ موافقا في ذلك لسيبويه[3].

وممن جمع بين هذين الرأيين بادئًا برأي سيبويه: الزمخشري[4] والعكبري[5] وابن هشام[6] والبيضاوي[7] والكلبي[8]. وممن بدأ برأي المبرد والكوفيين النحاس[9].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني وافق في رأيه هذا المبرد وابن مالك وجمهور الكوفيين، وخالف سيبويه وأصحابه من البصريين.

١- صدر بيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله، وعجزه: "وأُكْرومةُ الحيَّيْن خِلوٌ كما هيا". المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: ٣٤٣ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ ١٩٧٨م، شرح التسهيل: ٣٣١/١.

٢-الكتاب: ١٤٢/١، ١٤٣.

٣-انظر: شرح التسهيل: ٣٢٨-٣٣١.

٤-الكشاف: ٦٦٣/١.

٥-التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٣/٣.

٦-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٦٣/٢-١٦٥، وشرح قطر الندى: ١٩٤/١.

٧-تفسير البيضاوي: ٣٢٢/٢، ٣٢٣.

٨-التسهيل لعلوم التنزيل: ١٧٦/١.

٩-إعراب القرآن: ١٩/٢

المبحث الثاني: كان وأخواتها والمشبهات بليس

حذف (كان) مع اسمها

تختص كان من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة، وذلك جائز لا واجب، ولكن بشرط أن يتقدمها (إن) أو (لو) الشرطيتان؛ فالأول كقولك: "الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيرا فخير، وإن شرا فشر"؛ فتقديره: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر. والثاني كقوله –صلى الله عليه وسلم–: "التمس ولو خاتما من حديد"[1]؛ أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد؛ حيث حذفت (كان) مع اسمها جوازا[2].

وقد تعرض الشربيني لحذف (كان) واسمها عند تفسيره قول الله تعالى:﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3]؛ حيث قال: "(فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ)، وكذلك قوله تعالى فيما يأتي ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ منصوب بمضمر، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمر، فقال: خيرا لكم؛ أي اقصدوا أمرا خيرا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث؛ وهو الإيمان والتوحيد.

وقيل: تقديره: يكن الإيمان خيرا لكم. قال البيضاوي: (ومنعه البصريون؛ لأنه كان لا يحذف مع اسمه إلا فيما لا بد منه، ولأنه يؤدي إلى حذف الشرط وجوابه)[4]"[5].

وبالرجوع إلى كتب النحاة وجدنا أن صاحب الرأي الذي رده البصريون وهو أن (خيرا) منصوب بـــ"كان" المحذوفة على تقدير: يكن الإيمان خيرا لكم هو الكسائي من الكوفيين كما نقل عنه ابن هشام[6]. وقد أيد هذا الرأي الشوكاني[7]. وممن خطأه

---

١ - جزء من حديث أخرجه البخاري في باب (النكاح) كتاب (السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجناكها)، والحديث بتمامه: "عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: "جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصْدِقُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي، فَقَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ: الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ: أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُوَرٍ سَمَّاهَا، فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ".

٢ - انظر: شرح شذور الذهب: ٢٤٣/١، همع الهوامع: ٤٤٠/١، ٤٤١.

٣ - النساء: ١٧٠.

٤ - انظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢٨٢/٢.

٥ - السراج المنير: ٢٨٦/١.

٦ - مغني اللبيب: ٨٢٨/١.

٧ - فتح القدير: ٥٤٠/١.

المبرد؛ إذ يقول: "وهذا خطأ في تقدير العربية لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه"[1]. وخطأه من الكوفيين الفراء[2]؛ محتجا بأن "ذلك يأتي بقياس يبطل هذا؛ ألا ترى أنك تقول: اتق الله محسنا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنا وأنت تضمر "تكن"، ولا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا". ورده أيضا العكبري[3] محتجا بأن "كان" لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه، ويزيد ذلك ضعفا أن يكون المقدر جواب شرط محذوف؛ فيصير المحذوف الشرط وجوابه.

وقد ذكر الخليل بن أحمد أن نصب "خيرًا" هنا إنما هو على الاستغناء وتمام الكلام[4]؛ فهو يرى أن من الكلمات ما يتم المعنى بدونها ويمكن الاستغناء عنها، وتكون في هذه الحالة منصوبة، ومثل هذا -كما ذكر- قول الله تعالى[5]:﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾؛ حيث يقول: "فنصب آخذين على الاستغناء وتمام الكلام؛ لأنك إذا قلت (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ثم سكت فقد تم الكلام، واستغنى عما يجيء بعده، فنصب ما يجيء بعده، وإذا قلت: (إن زيدا في الدار) وسكت كان كلاما تاما، فلما استغنيت عن القائم نصبت فقلت: قائما"[6].

ثم أضاف: "وأما قوله:﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾[7] فإنه رفع على خبر إن، وإذا قلت: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ فقد تم كلامك، ولم تحتج إلى ما بعده فتنصب على الاستغناء. وأما قوله عز وجل:﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾[8] فإنه رفع (فاكهون) لأنه خبر إن، ولأن الكلام لم يتم دونه"[9]. ومذهب سيبويه[10] أن (خيرا) هنا منصوبة بفعل محذوف، وعلل ذلك بكثرته في

---

١ - المقتضب: ٢٨٣/٣.

٢ - انظر معاني القرآن: ٢٩٦/١.

٣ - التبيان: ٤١١/١.

٤ - الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١٠٨ – تحقيق د.فخري الدين قباوة – ط٥ ١٩٩٥م.

٥ - الذاريات: ١٥، ١٦.

٦ - الجمل في النحو: ١٠٧.

٧ - الزخرف: ٧٤.

٨- يس: ٥٥.

٩ -الجمل في النحو: ١٠٨.

١٠- الكتاب: ٢٨٠/١-٢٨٤.

الكلام حتى صار بمنزلة المثل. وممن وافقه في هذا: المبرد[١] وابن السراج[٢] والزمخشري[٣] وابن هشام[٤].

وذكر سيبويه شاهدا لذلك قول ابن أبي ربيعة:

فَواعِدِيه سَرْحَتَىْ مالِكٍ *** أَوِ الرُّبَا بينهما أَسهَلا[٥].

ومذهب الفراء[٦] أنه نعت لمصدر محذوف؛ كأنه قال: انتهوا انتهاء خيرا لكم، وقد وافق هذا الرأي الشوكاني[٧]. ونقل النحاس[٨] تخطئة علي بن سليمان (الأخفش) لهذا الرأي؛ حيث يراه خطأ فاحشا؛ لأن المعنى على ذلك سيكون: انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم.

ومما سبق نجد أن حذف (كان) مع اسمها لا يكون إلا فيما لا بد منه[٩]، وقد رد النحاة الرأي القائل بحذفها في الآية السابقة، وجمهورهم على أن (خيرا) منصوبة بفعل مضمر، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني، وهو ما يرجحه الباحث أيضا لقوة الأدلة المؤيدة له وموافقته رأي جمهور النحاة.

١- المقتضب: ٢٨١/٣-٢٨٣.

٢- الأصول في النحو لابن السراج: ٢٥٣/٢ – تحقيق د.عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣ ١٩٨٨م.

٣- الكشاف: ٦٢٦/١.

٤-مغني اللبيب: ٧٢٨/١.

٥-البيت من السريع. وهو لعمر بن أبي ربيعة. الأغاني: ٢٨٧/٩، بلفظ:

سلمى عديه سرحتي مالك *** أو الربا دونهما منزلا

والشاهد في البيت أن "أسهلا" صفة لمحذوف منصوب بفعل محذوف أيضا، والتقدير: ائت مكانا أسهلا.

٦-انظر: معاني القرآن: ٢٩٥/١. وانظر تعليق المحققَين على هذه المسألة.

٧-فتح القدير: ٥٤٠/١.

٨-إعراب القرآن: ٥٠٩/١.

٩-انظر هذه المواضع في: شرح التسهيل: ٣٦٢/١ وما بعدها، همع الهوامع: ٤٤٠/١ وما بعدها.

(كان) وأخواتها بين التمام والنقصان

قد تأتي (كان) تامة؛ أي تكتفي بمرفوعها ويعرب فاعلا ولا تحتاج إلى منصوب، وكذلك أخواتها إلا (فتئ) و(زال) التي مضارعها (يزال) لا التي مضارعها (يزول) فإنها دائما تامة، نحو: (زالت الشمس)، و(ليس) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة[١].

وقد تعرض الخطيب الشربيني لـــ(كان) التامة في مواضع متعددة من تفسيره[٢]، منها مثلا عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[٣]؛ حيث يقول: "... في كان هذه وجهان؛ أظهرهما أنها تامة بمعنى حدث ووجد؛ أي: وإن حدث ذو عسرة؛ فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال.

والثاني: أنها ناقصة وخبرها محذوف. قال أبو البقاء: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، أو نحو ذلك. وقدره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريما"[٤].

والقول بأن (كان) هنا تامة هو رأي جمهور النحاة ومعربي القرآن؛ حيث يقول الخليل بن أحمد: "وقد يكون كان في معنى جاء وخلق الله، قال الله تبارك وتعالى في البقرة: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)؛ أي: وإن جاء ذو عسرة"[٥].

واستشهد بقول الشاعر:

إِذا كانَ الشِّتاءُ فأَدفِئوني *** فَإِنَّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ[٦].

وممن قال بهذا الرأي: سيبويه[٧] والقيسي[٨] وابن هشام[٩] وابن عقيل[١٠] والقرطبي[١١] والشوكاني[١٢].

١- انظر مثلا: شرح التسهيل: ٣٤١/١، شرح قطر الندى: ١٦٣/١، ١٣٧. شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١ وما بعدها.

٢- من هذه المواضع على سبيل المثال: ٢١٢/٢، ٣٤٦/٢، ٣٤٧، ٤١٥/٢.

٣- البقرة: ٢٨٠.

٤- السراج المنير: ١/ ١٥٢.

٥- الجمل في النحو: ١٤٨/١.

٦- البيت من بحر الوافر، وقائله الربيع بن ضبع الفزاري. الحماسة البصرية: ٢٨٠/٢.

٧- الكتاب: ١٦١/١.

٨- مشكل إعراب القرآن: ١٤٣/١.

٩- شرح قطر الندى: ١٣٦/١، ١٣٧.

١٠- شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.

١١-تفسير القرطبي: ٣٧٢/٣.

١٢-فتح القدير: ٢٩٨/١.

ويرى الطبري أن (كان) في هذه الآية ناقصة والخبر مضمر، وتقدير الكلام عنده: وإن كان ممن تقبضون منه من غرمائكم رؤوس أموالكم ذو عسرة. ويرى أنه صلح ترك خبرها من أجل أن النكرات تضمر لها العرب أخبارها[١].

ولكنه أجاز مجيئها تامة قائلا: "ولو وجهت (كان) في هذا الموضع إلى أنها بمعنى الفعل المكتفي بنفسه التام لكان وجها صحيحا ولم يكن بها حاجة حينئذ إلى خبر؛ فيكون تأويل الكلام عند ذلك: وإن وجد ذو عسرة من غرمائكم برؤوس أموالكم فنظرة إلى ميسرة"[٢].

وممن ذكر الوجهين ولكن رجح كونها تامة: النحاس[٣] وابن عطية[٤] والعكبري[٥].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني موافق لرأي جمهور النحاة في ترجيحه أن تكون (كان) في هذه الآية تامة، وما بعدها فاعلا لها.

ويرجح الباحث ما عليه رأي الجمهور والخطيب الشربيني، وذلك لكثرة الشواهد المؤيدة له، ولأن اعتبار "كان" تامة لا يحتاج إلى تقدير خبر لها، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، ولأن "كان" التامة هنا بمعنى "وُجد" تفيد عموم كل من عليه دين، سواء كان من أهل الربا أم من غيرهم، وهذا يتماشى مع روح الشريعة السمحة.

١- انظر: تفسير الطبري: ٣/١١٠.

٢- السابق.

٣- إعراب القرآن: ٣/٣٦٨، معاني القرآن: ١/٣١٠، ٣١١ – تحقيق د.محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط١ ١٤٠٩هـ.

٤-المحرر الوجيز: ١/٣٧٦.

٥-التبيان: ١/٢٢٥.

إعمال (ما) عمل (ليس)

يقول ابن مالك: "للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها في العمل بـــ(ليس).

والثاني: مذهب غير أهل الحجاز وهو إهمالها وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق عملا، كما لا تستحق (هل) وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة"[١].

وقد أشار الشربيني إلى إعمال (ما) عمل ليس عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٢]، فقال: "وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية، ويدل عليها هذه الآية وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٣]..."[٤].

وبالرجوع إلى آراء النحاة ومعربي القرآن وجدناهم قد اختلفوا في ناصب الخبر؛ فقد ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين يرون أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها؛ تشبيها لها بـــ(ليس).

وذكر حجة الكوفيين وهي أن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم نحو: ما زيد قائم، وتارة يدخل على الفعل نحو: ما يقوم زيد. فلما كانت (ما) مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس[٥].

ويرون أن الحجازيين أعملوها لأنهم شبهوها بـــ(ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف؛ فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأن (ليس) فعل و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل؛ فبطل أن يكون منصوبا بـــ(ما)، ووجب

١- شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

٢- يوسف: ٣١.

٣- المجادلة: ٢.

٤- السراج المنير: ٨٧/٢.

٥- الإنصاف: ١٦٥/١-١٦٩.

أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل: (ما زيد بقائم)، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت –الباء– أبقت خلفا منها؛ ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر، نحو: (ما قائم زيد) أو دخل حرف الاستثناء نحو: (ما زيد إلا قائم)؛ لأنه لا يحسن دخول الباء معهما؛ فلا يقال: "ما بقائم زيد"، و"ما زيد إلا بقائم"؛ فاحتجوا بذلك على ما قالوه[1].

ثم ساق حجج البصريين؛ وهي أن الدليل على أن (ما) تنصب الخبر أنها أشبهت (ليس)، فوجب أن تعمل عمل ليس. ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال.

ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول (الباء) في خبرها كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين. وقاسوا ذلك على أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين؛ فكذلك هاهنا لما أشبهت (ما) (ليس) من وجهين وجب أن تعمل عملها، فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر[2].

ثم انتصر صاحب (الإنصاف) لرأي البصريين، ورد رأي الكوفيين قائلا: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم: إن القياس يقتضي أن لا تعمل قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[4]. قولهم: إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف فلم يقوَ أن تعمل في الخبر، قلنا: هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا

١– الإنصاف: ١/١٦٥–١٦٩.

٢– السابق.

٣– يوسف: ٣١.

٤– المجادلة: ٢.

دخل حرف الاستثناء، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الخفيفة، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع.

وأما دعواهم أن الأصل: (ما زيد بقائم) فلا نسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أدخلت لوجهين:

أحدهما أنها أدخلت توكيدا للنفي.

والثاني ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر (إن)؛ لأن (ما) تنفي ما تثبته (إن)، فجعلت الباء في خبرها، نحو: ما زيد بقائم؛ لتكون بإزاء اللام في نحو: إن زيدا لقائم، كما جعلت السين جواب (لن)؛ ألا ترى أنك تقول: لن يفعل، فيكون الجواب: سيفعل، وكذلك جعلت قد جواب لما؛ ألا ترى أنك تقول: لما يفعل، فيكون الجواب: قد فعل، ولو حذفت لما فقلت: يفعل لكان الجواب: فعل من غير قد؛ فدل على أن قد جواب لما؛ فكذلك هاهنا.

وقولهم: إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفا منها، قلنا: هذا فاسد؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك: كفى بالله شهيدا، وكفى بالله نصيرا، ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى اللهُ شهيدا، وكفى اللهُ نصيرا بالرفع"[1].

وقد نص النحاس أيضا على أن تشبيه (ما) بـــ(ليس) هو رأي الخليل وسيبويه، وأن القول بنزع الخافض هو رأي الكوفيين[2].

وبالرجوع إلى بعض كتب المدرستين وجدنا رأيهم كالتالي:

تعرض الخليل بن أحمد لإعراب الآية الكريمة في كتابه (الجمل في النحو) مرتين:

المرة الأولى تحت عنوان (النصب بفقدان الخافض)؛ حيث يقول بعد أن ذكر عدة أمثلة للنصب بفقد الخافض: "ومثله ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾؛ أي ببشر، فلما أسقط الباء

١- الإنصاف: ١٦٦/١-١٦٧.

٢- انظر: إعراب القرآن: ٣٢٧/٢.

نصب.

وتميم ترفع هذا كلما كان بعد الاسم المبهم والمكنى يجعلونه مبتدأ وخبرا، ويقرؤون ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾[1] فيجعلون (هذا) مبتدأ و(بشر) خبره"[2].

والمرة الثانية تحت عنوان (وما في موضع الجحد)؛ حيث يقول: "كقولك: (ما زيد أخانا)، و(ما عمرو عندنا)، قال الله جل وعز: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ومثله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾[3]، ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[4]، ولا يقدمون خبر ما عليه، لا يقولون: قائما ما زيد؛ لأنه لا يقدم منفي على نفي.

وتميم ترفع على الابتداء والخبر يقولون: ما زيد قائم؛ أي زيد قائم"[5].

وممن ذكر أن (ما) في هذه الآية تفيد الجحود الرماني، وعقب قائلا: "وأهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفيا في موضعه، وبنو تميم يرفعونه على كل حال؛ فيقولون: ما زيد قائم، وتقول: ما قائم زيد؛ فتجتمع اللغتان فيه لتقديم الخبر، وتقول: ما زيد إلا قائم؛ فترفع عند الجميع لخروج الخبر إلى الإثبات بقولك (إلا)"[6].

وممن قال بأن (ما) عملت النصب في هذه الآية لشبهها بـــ(ليس): سيبويه[7]، والمبرد[8]، والنحاس[9]، والزمخشري[10]، والأنباري[11]، وابن مالك[12]، وابن هشام[13]، والسيوطي[14].

١- قراءة الرفع لأبي الحويرث الحنفي والحسن. المحرر الوجيز: ٣/٢٤٠.

٢- الجمل في النحو: ١٢٣.

٣- يونس: ١٠٨.

٤- الأنفال: ٣٣.

٥- الجمل في النحو: ٣٢٣.

٦- منازل الحروف لأبي الحسن الرماني: ٣٦، ٣٧ – تحقيق إبراهيم السامرائي – دار الفكر –عمان دت.

٧- الكتاب: ١/٥٧-٦٥.

٨- المقتضب: ٤/١٨٨-١٩١.

٩- إعراب القرآن: ٢/٣٢٧، ٣٢٨.

١٠- الكشاف: ٢/٤٤٠.

١١-أسرار العربية: ١/١٣٩-١٤١، والإنصاف: ١/١٦٥-١٧٢.

١٢-شرح التسهيل: ١/٣٦٨-٣٧٤.

١٣-مغني اللبيب: ١/٣٩٩، شرح شذور الذهب: ١/٢٥١-٢٥٥.

١٤-همع الهوامع: ٤٤٧-٤٥١.

وممن يرى نصبه بنزع الخافض الفراء، مع تقويته الرفع في الآية؛ حيث يقول: "نصبت (بشرا) لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء إلا هذا وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[1].

وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية"[2].

وذكر عدة شواهد شعرية للانتصار لرأيه في تقوية الرفع. ولكن النحاس عقب على ذلك قائلا: "هذا غلط.. كتاب الله -جل وعز- ولغة رسوله -صلى الله عليه وسلم- أقوى وأولى"[3].

وأما وصف الخطيب الشربيني إعمال (ما) عمل (ليس) بأنه (اللغة القدمى الحجازية)؛ فهو متأثر فيه بالزمخشري في الكشاف.

وقد علق أبو حيان على قول الزمخشري هذا قائلا: "وإنما قال القدمى؛ لأن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء، فتقول: ما زيد بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القرآن. وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة؛ حتى إنّ النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وَأَنَا النَّذِيرُ بحَرَّة مُسَودّة
تَصِلُ الْجُيُوشَ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُـــمْ
حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلادَهَا[4]

١- المجادلة: ٢.

٢- معاني القرآن: ٤٢/٢، ٤٣.

٣- إعراب القرآن: ٣٢٨/٢.

٤- من بحر الرجز، لم أقف على نسبة لها، وقد وردت بلفظ قريب في (الحماسة البصرية) وهو:

وأَنا النَّذِيرُ إِليكُمُ مُسْوَدَّةً
يَصِلُ الأَعَمُّ إِليكُمُ أَقْوادَها
أَبْناؤُها مُتَكَنِّفُونَ أَباهُمُ
حَنِقُو الصُّدُورِ، وما هُمُ أَوْلادَها

انظر: الحماسة البصرية: ٨٦/١.

وقال الفراء وهو سامع لغة حافظ ثقة: (لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء)[1]؛ فلما غلب على أهل الحجاز النطق بالباء قال الزمخشري: اللغة القدمى الحجازية؛ فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرها"[2].

ومما سبق يتضح أن نسبة القول بأن سبب نصب خبر (ما) هو نزع الخافض للكوفيين فقط ليس دقيقا على إطلاقه؛ فقد رأينا الخليل بن أحمد وهو رأس المدرسة البصرية قد قال بهذا الرأي في كتاب (الجمل)، ولم يقل بأن السبب في ذلك هو تشبيه (ما) بـــ(ليس) كما ذكر عنه النحاس.

وأما موقف الخطيب الشربيني فهو موافق لجمهور البصريين بأن سبب النصب هو تشبيه (ما) بـــ(ليس)، وهو ما يرجحه صاحب البحث لقوة الأدلة المؤيدة له.

١- معاني القرآن: ٤٢/٢.

٢- البحر المحيط: ٢٧١/٦.

المبحث الثالث: (إن) وأخواتها

معنى (لعل) في القرآن الكريم

(لعل) من الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويصير اسما لها، وترفع الخبر ويصير خبرا لها.

ومعنى (لعل) التوقع لمرجو أو مخوف، نحو: (لعل زيدا يأتيني)، و(لعل العدو يدركنا)[1]. وزاد الأخفش والكسائي في معانيها التعليل، وخُرج عليه قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[2]، وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام، وخُرج عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[3].

يقول الخطيب الشربيني عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[4]: "(لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) أي: لكي تشكروا نعمتنا عليكم.

تنبيه: إنما قدرت (لعل) بـــ(كي) أخذا مما قيل: (لعل) في القرآن بمعنى (كي) غير قوله تعالى في الشعراء: (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) فإنها بمعنى (كأن)؛ أي: كأنكم تخلدون"[5].

والقول بأن (لعل) في القرآن بمعنى (كي) إلا في آية الشعراء ذكره الزركشي[6] وعزاه للبغوي[7] نقلا عن الواقدي[8].

١- المقتضب: ١٠٨/٤، الأصول في النحو: ٢٢٩/١.

٢- طه: ٤٤.

٣- عبس: ٣. انظر: شرح قطر الندى: ١٤٩/١، أوضح المسالك: ٣٢٩/١، همع الهوامع: ٤٨٧/١، ٤٨٨.

٤- البقرة: ٥٢.

٥- السراج المنير: ٤٩/١.

٦- البرهان في علوم القرآن: ٣٩٤/٤. وقد بحثنا عن هذا القول في تفسير البغوي ولكننا لم نقف عليه، ولكن ما وقفنا عليه أنه عند تفسيره قول الله تعالى (لعلكم تخلدون) قال: أي: كأنكم تخلدون (تفسير البغوي: ٣٩٣/٣).

٧- هو الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفرّاء البغويّ، الفقيه الشافعيّ المحدّث المفسّر. كان بحراً في العلوم، وأخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد. وصنّف التفسير المشهور، وأوضح المشكلات من قول النبي صلى الله عليه وسلم. وروى الحديث ودرّس. وصنّف التهذيب في الفقه، وكتاب شرح السُّنّة في الحديث، والمصابيح جمع بين الصحيحين وغير ذلك. وتوفي بمرو سنة ٥١٦هـــ (الوافي بالوفيات: ٦٣/١٣).

٨- محمد بن عمر بن واقد، السلمي، مولاهم المعروف بالواقدي، الإمام أبو عبد الله المدني. ولد سنة تسع وعشرين ومائة، وهو مع عظمته في العلم ضعيف. ولي القضاء أربع سنين ببغداد للمأمون، وكان عالما بالمغازي والسيرة والفتوح والأحكام واختلاف الناس. توفي ببغداد لإحدى عشرة ليلة خلت من ذي الحجة سنة سبع ومائتين (الوافي بالوفيات: ٢٣٨/٤).

وذكر الآلوسي[1] أن هذا الرأي حكاه صريحا الواقدي عن البغوي. وزاد السيوطي: "أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك قال: (لعلكم) في القرآن بمعنى (كي)، غير آية في الشعراء: (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) يعني: كأنكم تخلدون. وأخرج عن قتادة قال: كان في بعض القراءة: ﴿وتتخذون مصانع كأنكم خالدون﴾[2]..."[3].

وقد ذكر البخاري[4] عن ابن عباس أن معنى (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ): كأنكم.

وبالرجوع إلى آراء معربي القرآن في معنى (لعل) في قول الله تعالى (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) وجدناها كالتالي:

ذكر الفراء أنها بمعنى: كيما تخلدوا[5]. وقال الزمخشري: "ترجون الخلود في الدنيا، أو تشبه حالكم حال من يخلد، وفي حرف أبي: كأنكم"[6].

وذكر القرطبي أنها بمعنى: كي تخلدوا، وقيل: إنها استفهام بمعنى التوبيخ؛ أي: فهل تخلدون؟ وذكر رأي ابن عباس وقتادة كأنكم خالدون وباقون[7].

وذكر الشوكاني أنها بمعنى: راجين أن تخلدوا، وقيل: إنها للاستفهام التوبيخي، وقيل: كأنكم مخلدون[8].

١- روح المعاني: ١١٠/١٩. ذكر الزركشي أن هذا الرأي ذكره البغوي عن الواقدي و ذكر هنا الآلوسي هنا أنه نقله الواقدي عن البغوي، والصواب ما ذكره الزركشي؛ إذ الواقدي توفي سنة ٢٠٧هـ والبغوي توفي سنة ٥١٦هـ كما مر.

٢- ذكر السمعاني أنها قراءة شاذة. انظر: تفسير السمعاني: ٦٠/٤ – تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم – دار الوطن – الرياض – السعودية – ط١ ١٩٩٧م.

٣- الإتقان: ٥٠٥/١.

٤-صحيح البخاري – كتاب التفسير – باب: تفسير سورة الشعراء.

٥- معاني القرآن: ٢٨١/٢.

٦- الكشاف: ٣٣١/٣.

٧-تفسير القرطبي: ١٢٤/١٣.

٨- فتح القدير: ١١٠/٤.

وقد ذكر الزمخشري[1] في موضع آخر أن (لعل) للترجي أو الإشفاق، وجعل منها قول الله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3]، ثم أكد رأيه على إفادتها الإشفاق في الآية الثانية التي ذكرها بقول الله تعالى:﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ﴾[4]. وأضاف معنى آخر لها وهو أنها جاءت على سبيل الإطماع في القرآن، ولكنه إطماع من كريم رحيم، إذا أطمع فعَل ما يطمع فيه لا محالة؛ لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به.

ثم يضيف نافيا إفادتها معنى التعليل[5]: "قال من قال: إن (لعل) بمعنى (كي)، ولعل لا تكون بمعنى كي، ولكن الحقيقة ما ألقيت إليك".

ومما سبق يخلص صاحب البحث إلى ما يلي:

أولا- أن قول الخطيب الشربيني أن معنى (لعل) في قول الله تعالى (لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) يفيد التعليل -أي لكي تشكروا نعمتنا- موافق لجمهور النحاة ومعربي القرآن؛ إذ نص بعض النحاة[6] على أن "لعل" تفيد التعليل، ولم يشذ عنهم -فيما اطلعت عليه- في هذا الرأي إلا الزمخشري.

ثانيا- يخالف صاحب البحث الشربيني في تبنيه الرأي القائل بأن "(لعل) في القرآن بمعنى (كي) غير قوله تعالى في الشعراء: (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) فإنها بمعنى كأن؛ أي كأنكم تخلدون". وذلك للأسباب التالية:

حصرها في هذين المعنيين فقط غير دقيق؛ فقد وجدناها في مواضع تفيد الاستفهام التوبيخي، وفي مواضع أخرى تفيد التهكم والتوبيخ كما ذكر بعض معربي

١- الكشاف: ١٢٣/١.

٢- طه: ٤٤.

٣- الشورى: ١٧.

٤- الشورى: ١٨.

٥- الكشاف: ١٢٣/١.

٦- شرح قطر الندى: ١٤٩/١، أوضح المسالك: ٣٢٩/١، همع الهوامع: ٤٨٧/١، ٤٨٨.

القرآن[1] في قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾[2]، وفي مواضع أخرى للرجاء والإشفاق والإطماع.

القول بأنها تفيد التشبيه وجه غريب لم يذكره النحاة، كما نص على ذلك الزركشي[3] ونقله عنه السيوطي[4].

إذا سلمنا بأنها تفيد التشبيه فإن حصر معنى قوله تعالى: (لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ) في التشبيه فقط غير دقيق أيضا؛ فقد رأينا ما ذكره بعض معربي القرآن من أنها تفيد الرجاء في هذه الآية أو الاستفهام التوبيخي، وربما أيضا تفيد التعليل؛ فلعلهم كانوا يتخذون هذه المصانع[5] ليخلدوا فيها.

١- منهم مثلا المخشري في الكشاف: ١٦/٣، والقرطبي في تفسيره: ٣٧٥/١١.

٢- الأنبياء: ١٣.

٣- البرهان: ٣٩٤/٣.

٤- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ٥٠٥/١ – تحقيق سعيد المندوب – دار الفكر – لبنان – ط١ ١٩٩٦م.

٥- ذكر الزمخشري أن من معاني المصانع هنا: القصور المشيدة (الكشاف: ٣٣١/٣).

الفصل الثالث: الجملة الفعلية

المبحث الأول: الأفعال

المبحث الثاني: الفاعل

المبحث الثالث: المفاعيل

المطلب الأول: التعدي واللزوم

المطلب الثاني: المفعول به

المطلب الثالث: المفعول المطلق

المطلب الرابع: المفعول له

المطلب الخامس: المفعول فيه

المطلب السادس: المفعول معه

المبحث الرابع: ما يشبه المفاعيل

المطلب الأول: الحال

المطلب الثاني: المدح

المبحث الأول: الأفعال

إحلال الفعل المضارع محل الماضي

نقل ابن جني عن أبي علي الفارسي قول أستاذه أبي بكر[١]: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها؛ ليكون ذلك دليلا على المراد فيها"[٢].

ولذلك تمايزت الأفعال إلى أفعال ماضية ومضارعة وأمر.

ولكن قد يحل الفعل المضارع محل الفعل الماضي لأغراض معينة، ومن ذلك ما ذكره الخطيب الشربيني في عدة مواضع من تفسيره[٣]، منها عند تفسير قول الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٤]؛ حيث يقول: "فإن قيل: لم دخلت رب على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟

أجيب بأن المترقَّب في أخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحقيقه؛ فكأنه قال: ربما ودوا"[٥].

فالأصل أن (رب) تدخل على الفعل الماضي كما نص على ذلك النحاة[٦]، ولكنها في هذه الآية الكريمة دخلت على فعل مضارع، فوجه الشربيني ذلك على أن الفعل المضارع المترقب في أخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به؛ فهو يرى أن هذا الفعل كأنه: ربما ودوا.

وهذا الرأي موافق لما قال الطبري حيث يقول: "وإنما جاز ذلك لأن ما كان في القرآن من وعد ووعيد وما فيه فهو حق كأنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن بعدُ مجراه فيما كان، كما قيل:﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[٧]، وقوله:﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ﴾[٨]؛ كأنه ماض وهو منتظر لصدقه في المعنى،

١- أظنه أحد اثنين؛ إما أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، وإما أبو بكر محمد بن علي العسكري، المعروف بمبرمان؛ فهما أستاذا أبي علي الفارسي الذي نقل عنه ابن جني هذا النص، ولم أجد هذا النص في كتاب الأصول لابن السراج.

٢- الخصائص: ٣/٣٣١.

٣- انظر أيضا: السراج المنير: ١/٦٢، ٢/٩١، ٢/١٦٠.

٤- الحجر: ٢.

٥- السراج المنير: ٢/١٥٨

٦- الأصول لابن السراج: ٤١٩، التبيان: ٢/٧٧٦، همع الهوامع: ٢/٤٣٨.

٧- السجدة: ١٢.

٨- سبأ: ٥١.

وأنه لا مكذب له، وأن القائل لا يقول إذا نهى أو أمر فعصاه المأمور يقول: أما والله لَرُب ندامة لك تذكر قولي فيها؛ لعلمه بأنه سيندم، والله ووعده أصدق من قول المخلوقين"[١].

وممن قال بهذا الرأي أيضا الزمخشري، ثم عقب قائلا: "فإن قلت: متى تكون ودادتهم؟ قلت: عند الموت أو يوم القيامة، إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين، وقيل: إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار، وهذا أيضا باب من الودادة"[٢].

وقال به أيضا البيضاوي[٣] والعكبري[٤]، ونسبه ابن هشام في "مغني اللبيب"[٥] للرماني، وقال به أيضا في "أوضح المسالك"[٦].

ولكن رد هذا الوجه أبو حيان قائلا: "وليس ذلك بلازم؛ بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي"[٧].

واستشهد على ذلك بأبيات من الشعر، كما سيأتي.

وهناك رأي آخر يرى أن الفعل المضارع هنا إنما هو على حكاية الحال الماضية، والمقصود بها كما يقول ابن جني: "فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا بالمضارع، نحو قولك: زيد يتحدث ويقرأ؛ أي هو في حال تحدث وقراءة، وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيد سيقوم أمس؛ أي كان متوقعا منه القيام فيما مضى"[٨].

وممن قال بهذا الرأي العكبري[٩] في أحد قوليه، وابن هشام[١٠].

١- تفسير الطبري: ٢/١٤.

٢- الكشاف: ٥٣٣/٢.

٣- تفسير البيضاوي: ٦٦/٣.

٤- التبيان: ٧٧٦/٢، اللباب: ٣٦٧/١.

٥- ٤٠٨/١.

٦- ٧٠/٣، ٧١.

٧-البحر المحيط: ٤٦٤/٦.

٨- الخصائص: ٣٣٥/٣.

٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: ٣٦٧/١ – تحقيق د.عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – ط١ ١٩٩٥م.

١٠- مغني اللبيب: ٤٠٨/١.

وقال ابن هشام: "وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[1]..."[2]، ولكنه عقب عليه قائلا: "وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فَإِن أَهلِك فَرُبَّ فَتى سَيَبكي *** عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخصِ البَنانِ[3]

وقوله:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَا *** يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَة[4]"[5].

وقد أورد السيوطي ردا على اعتراض ابن هشام قائلا: "وأجاب شيخنا الإمام الشمني[6] بأنه لا تكلف؛ لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع؛ لأنه كلام من لا خلف في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنزلة الماضي؛ فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل"[7].

وهناك رأي آخر يوجهها على إضمار (كان)، والتقدير عنده: ربما كان يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين، وقال بهذا الرأي ابن السراج حيث يقول: "فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان"[8]، وقال به أيضا الزركشي[9].

ولكن ضعف هذا الرأي الرضي[10]، وأبو حيان[11] لأن هذا ليس من مواضع إضمار (كان)، ورده أيضا ابن هشام قائلا: "وليس حذف كان بدون (إن) و(لو)

١- يس: ٥١.

٢-مغني اللبيب: ١٨٣/١

٣- البيت من بحر الوافر، وهو لجحدر العكلي. الأمالي للقالي: ٢٨٥/١.

٤- البحر من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة (أم معاوية). انظر: شرح أبيات المغني: ٢٠٣/٣، شرح التسهيل: ١٧٩/٣.

٥- مغني اللبيب: ١٨٣/١.

٦- هو الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني الحنفي المتوفى سنة ٨٧٢، له شرح اسمه "منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وله أيضا "أوفق المسالك لتأدية المناسك". كشف الظنون: ١٥٢/١، ٢٠٢.

٧- همع الهوامع: ٤٣٨/٢.

٨- الأصول: ٤١٩/١.

٩- البرهان: ٢٨٠/٤.

١٠- شرح الكافية: ٢٩٢/٤.

١١- البحر المحيط: ٤٦٤/٤.

الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو (يود) مخرج على حكاية الحال الماضية؛ فلا حاجة إلى تقدير (كان)"[١].

وهناك اتجاه آخر يرى أن (رب) لا تختص بالدخول على الفعل الماضي فقط، وأنها قد تدخل على الفعل لمضارع أيضا، ومن هؤلاء الطبري[٢]، وتأويل الكلام على هذا يكون: "ربما يود الذين كفروا بالله فجحدوا وحدانيته لو كانوا في دار الدنيا مسلمين".

وقال به أيضا الرضي[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن هشام[٥]، ونسبه السيوطي[٦] لابن مالك.

يقول أبو حيان: "... بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي. ومما وردت فيه للمستقبل قول سليم القشيري:

ومعتصمٍ بالجبن من خشية الردى *** سيردي وغازٍ مشفقٍ سيؤوب[٧]

وقول هند أم معاوية:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَا *** يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَة[٨]

وقول جحدر:

فَإِن أَهلِك فَرُبَّ فَتى سَيَبكي *** عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخصِ البَنانِ[٩]

في عدة أبيات.

وقول أبي عبد الله الرازي: إنهم اتفقوا على أنّ كلمة رب مختصة بالدخول على الماضي لا يصح؛ فعلى هذا لا يكون يودّ محتاجا إلى تأويل"[١٠].

١- مغني اللبيب: ٤٠٨/١.

٢- تفسير الطبري: ٢/١٤.

٣- شرح الكافية: ٢٩٣/٤.

٤- البحر المحيط: ٤٦٤/٦.

٥- مغني اللبيب: ١٨٣/١.

٦- همع الهوامع: ٤٣٨/٢.

٧- البيت من بحر الطويل، انظر: شرح أبيات المغني: ٢٠٤/٣، شرح التسهيل: ١٣٤/٣.

٨- سبق تخريجه.

٩- البيت من بحر الوافر، وقائله هو: جحدر العكلي، انظر: الأمالي للقالي: ٢٨٥/١.

١٠- البحر المحيط: ٤٦٤/٦.

ويرجح الباحث هذا الرأي الأخير للأسباب التالية:

ما ذهب به الفريق الأول ومعهم الشربيني من أن الفعل المضارع في هذه الآية الكريمة بمنزلة الماضي المقطوع بتحققه فيه بعض التكلف، خاصة أن الآية الكريمة تتحدث عن أمر مستقبلي، وهو ما عبر عنه الزمخشري قائلا[1]: "فإن قلت: متى تكون ودادتهم؟ قلت: عند الموت أو يوم القيامة، إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين، وقيل: إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار، وهذا أيضا باب من الودادة".

أما ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن الفعل المضارع هنا على حكاية الحال الماضية لا يستقيم أيضا؛ لأنه كما ذكرنا يتحدث عن أمر مستقبلي.

وما ذهب إليه الفريق الثالث أيضا من تقدير "كان" لا يصح لما قررناه سابقا من أن الفعل مقصود به المستقبل، ولأن الموضع هنا ليس من مواضع حذف "كان".

إذا أضفنا إلى ما سبق ما قال به أبو حيان[2] وابن هشام[3] من أن "رب" تدخل على المضارع ولكن بنسبة أقل من الماضي.. اطمأن قلبنا لهذا الرأي.

١- الكشاف: ٥٣٣/٢.

٢- البحر المحيط: ٤٦٤/٦.

٣- مغني اللبيب: ١٨٣/١.

القول بأن (لن) تفيد التأبيد والتأكيد

حدث خلاف بين النحاة على دلالة (لن) تأبيد النفي، حتى خرج من إطار اللغة ليدخل في العقيدة؛ فمن الأمور الخلافية بين أهل السنة والجماعة وبعض الفرق الكلامية مثل المعتزلة اختلافهم حول رؤية الله عز وجل؛ فالمعتزلة ينفون رؤية الله عز وجل مطلقا، ومن أدلتهم قول الله تعالى لنبيه موسى –عليه السلام– حينما طلب من الله أن يمكنه من رؤيته فقال له تعالى: ﴿لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾[1]؛ فهم يرون أن "لن" هنا تفيد تأبيد النفي في الدنيا والآخرة، ولكن عقيدة أهل السنة والجماعة هي أن رؤية الله ثابتة، وأن "لن" لا تفيد تأبيد النفي.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه الآية المشار إليها سابقا، فقال: "... فإن أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة قالوا: (لن) تكون لتأبيد النفي، وهو خطأ؛ لأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2]، ولزم التكرار بذكر (أبدا) في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3]، ولن تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[4].

وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[5] فلأمر خارجي لا من مقتضيات (لن).

ولا تقتضي تأكيد النفي أيضا، خلافا للزمخشري في كشافه؛ بل قولك: لن أقوم يحتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدا، وأنك لا تقوم في بعض الأزمنة المستقبلة، وهو موافق لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد"[6].

١– الأعراف: ١٤٣.

٢– مريم: ٢٦.

٣– البقرة: ٩٥.

٤– يوسف: ٨٠.

٥– الحج: ٧٣.

٦– السراج المنير: ١/٤٣٣.

ولم يحدد الشربيني القائل بأن (لن) تفيد التأبيد، ولكنه عمَّم القول على أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة، ولكن نص كثيرون منهم ابن هشام[١] وبدر الدين بن مالك[٢] والسيوطي[٣] على أن القائل بأن (لن) تفيد التأبيد هو الزمخشري في (الأنموذج)، ولكن ذكر د.إبراهيم بن سليمان البعيمي[٤] في بحث له بعنوان (قضايا لن في النحو العربي)[٥] أن القول بتأبيد (لن) كان متداولا عند المعتزلة في القرن الرابع قبل مولد الزمخشري، وأتى بنصوص من كتبهم تفيد ذلك، من ذلك قول الجبَّان في تفسير قول الشاعر:

ولن يراجعَ قلبي حبَّهم أبدا *** زَكِنْتُ من بغضهم مثلَ الذي زَكِنُوا[٦]

"أي نحن متباغضون، يبغضوننا ونبغضهم، ويعادوننا ونعاديهم، وأكد أمر العداوة بأن وصفها بأنها لا تزول أبدا؛ لأن لن تفيد نفي الشيء في المستقبل أبدا"، وأتى بأمثلة أخرى على ذلك.

ثم عقب قائلا: "فعلى هذا يكون القول بتأبيد النفي بـــ(لن) معروفا عند أهل المشرق الإسلامي في القرن الرابع الهجري وأوائل الخامس قبل أن يولد الزمخشري بما يزيد على نصف قرن من الزمان، وقد يكون الجبّان وأقرانه مسبوقين أيضا بهذه الفكرة، ولا سيما أن طغيان الاعتزال كان قبل هذا الوقت أيام المأمون والمعتصم، ورؤساؤهم الكبار المعدودون فيهم عاشوا قبل زمن الجبّان والمرتضي".

ومما سبق يمكننا القول بأن الشربيني كان أكثر دقة من كثير من النحاة الذين نسبوا القول بتأبيد (لن) للزمخشري؛ حيث عمم هو اللفظ، ثم اتضح أن الزمخشري لم يكن أول من قال بذلك، ولكنه ربما يكون قد تلقف هذا القول عن بعض سابقيه من المعتزلة.

١- شرح قطر الندى: ٥٨/١، وأوضح المسالك: ١٤٨/٤، ١٤٩.

٢- شرح التسهيل: ١٤/٤.

٣- همع الهوامع: ٣٦٥/٢.

٤- أستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥- بحث منشور بمجلة "اللغة العربية" الصادرة عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – عدد ٢٣ – بتاريخ: ٣١ مارس ٢٠٠٣م.

٦- البيت من بحر البسيط، وقائله قنعب الفزاري، أساس البلاغة: ٢٧٣/٢ بلفظ: "زكنت منهم على مثل الذي زكنوا"، وزكن: علم، وقيل: هو الظن الذي هو عندك كاليقين (لسان العرب: زكن).

والقول بأن (لن) تفيد تأكيد النفي نسبه كثيرون منهم ابن هشام والسيوطي للزمخشري أيضا، وتابعهم على ذلك الخطيب الشربيني حيث قال: "ولا تقتضي تأكيد النفي أيضا خلافا للزمخشري في كشافه"[1]. وقد ذهب الدكتور البعيمي إلى أن نسبة القول بتأكيد (لن) للزمخشري غير دقيق أيضا، ولكن سبقه به الخليل بن أحمد في معجم (العين) حيث يقول: "ولو تتبع المرء مسألة القول بتوكيد النفي بـــ(لن) من أصلها لوجد الخليل بن أحمد هو ابنُ بجدتها، وهو أول من قال بها، قال في العين: (وأما لن فهي: لا أن، وصلت في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى لا، ولكنها أوكد، تقول: لن يكرمَك زيد، معناه: كأنه يطمع في إكرامه فنفيت عنه، ووكدت النفي بلن؛ فكانت أوكد من لا)؛ فالخليل بن أحمد هو أول من قال بتأكيد النفي بلن، وأبان بأنها تشبه لا في إفادة النفي، ولكنها تتميَّز عن لا بأنها آكد من أختها لا في هذا الباب، وكرر هذا المعنى ثلاث مرات (ولكنها أوكد)، (فنفيت عنه ووكدت النفي)، (فكانت أوكد من لا)؛ فكان الحق على متأخري النحاة أن يخالفوا الخليل في القول بتوكيد النفي بلن كما خالفوه في القول بتركيبها من لا وأن، وينسبوا الخلاف له وليس للزمخشري المتابع للخليل".

أولا- رأي النحاة في إفادة (لن) التأبيد:

ذكرنا فيما مضى أن المعتزلة يرون أن (لن) تفيد تأبيد النفي، ونقل ذلك عن الزمخشري في أنموذجه، وبالرجوع إلى آراء النحاة ومعربي القرآن وجدنا ابن يعيش يقول: "اعلم أن (لن) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من لا؛ لأن لا تنفي يفعل إذا أريد به المستقبل، ولن تنفي فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين أو سوف، وتقع جوابا لقول القائل: سيقوم زيد، وسوف يقوم زيد، والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان؛ فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[2]، وكذلك قول الشاعر:

ولن يراجعَ قلبي حبَّهم أبدا *** زَكِنْتُ من بغضهم مثلَ الذي زَكِنُوا[3]

١- السراج المنير: ٤٣٣/١.

٢- البقرة: ٩٥.

٣- سبق تخريجه.

فذكر الأبد بعد لن تأكيدا؛ لما تعطيه لن من النفي الأبدي، ومنه قوله تعالى (لَنْ تَرَانِي)، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد: إنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات"[1].

فابن يعيش يوافق على إفادة (لن) التأبيد، ولكنه خرج من مزلق عدم رؤية الله تعالى في الآية الكريمة بأن رؤية الله ممتنعة في الدنيا، ولا يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن السؤال وقع في الدنيا والنفي على حسب الإثبات.

ويرى ابن عطية رأيا قريبا لهذا الرأي حيث يقول: "وقوله عز وجل (لَنْ تَرَانِي) نص من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، ولن تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه موسى أبدا ولا في الآخرة، لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة؛ فموسى –عليه السلام– أحرى برؤيته"[2].

فابن عطية هنا يرى أن البقاء على أصل الوضع اللغوي في لن يمنع رؤية المؤمنين ربهم مطلقا؛ لأنها –كما يرى هو– للنفي المؤبد، ولكنه يقرر أن رؤية المؤمنين ربهم في الآخر ثابتة بسبب أمر خارج عن الوضع اللغوي لـــ"لن"، وهو الحديث المتواتر.

ولكن جمهور النحاة على أن (لن) لا تفيد التأبيد؛ يقول ابن مالك:

وَمَن رَأَى النَّفْيَ بـــ(لن) مُؤَبَّدا *** فقولَه ارْدُدْ وَخَلافَه اعضُدَا

ثم قال في شرح هذا البيت: "ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـــ(لن) وهو الزمخشري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها"[3].

ويقول ابن هشام نافيا تأبيدها وتأكيدها: "و(لن) حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق، ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه، ولا تأكيدا خلافا له في

١– شرح المفصل: ١١١/٨.

٢– المحرر الوجيز: ٤٥٠/٢.

٣– شرح الكافية الشافية: ١٥٣١/٣ – تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – السعودية.

كشافه؛ بل قولك: لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد"[١].

كما نص على ذلك في "أوضح المسالك"[٢] أيضا.

واستشهد السمرقندي بإخبار الله تعالى عن الكفار بقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٣]، فقال: "ويقال: إن قوله (لن يتمنوه) إنما يقع على الحياة الدنيا خاصة، ولا يقع على أمر الآخرة؛ لأنهم يتمنون الموت في النار إذا كانوا في جهنم. وفي هذه الآية دليل أن لفظة لن لا تدل على التأبيد؛ لأنهم يتمنون الموت في الآخرة، خلافا لقول المعتزلة في قوله: (لن تراني)" [٤].

وقال الزركشي: "والحق أن لا ولن لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلة، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج، ومن احتج على التأبيد بقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[٥]، وبقوله: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[٦]؛ عورض بقوله: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[٧]، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم، وبقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٨]، ولو كانت للتأبيد لكان ذكر الأبد تكريرا، والأصل عدمه، وبقوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[٩]، لا يقال: هي مقيدة؛ فلم تفد التأبيد والكلام عند الإطلاق؛ لأن الخصم يدعي أنها موضوعة لذلك فلم تستعمل في غيره.

وقد استعملت (لا) للاستغراق الأبدي في قوله تعالى: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[١٠]، وقوله: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ﴾[١١]، ﴿وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [١٢]،

١- شرح قطر الندى: ٥٨/١.

٢- ١٤٨/٤، ١٤٩.

٣- البقرة: ٩٥.

٤- تفسير السمرقندي: ١٠١/١ – تحقيق د.محمود مطرجي – دار الفكر – بيروت.

٥- البقرة: ٢٤.

٦- الحج: ٧٣.

٧- مريم: ٢٦.

٨- البقرة: ٩٥.

٩- طه: ٩١.

١٠- فاطر: ٣٦.

١١- البقرة: ٢٥٥.

١٢- البقرة: ٢٥٥.

وقوله: ﴿وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾[1]، وغيره مما هو للتأبيد، وقد استعملت فيه لا دون لن..

فهذا يدل على أنها لمجرد النفي، والتأبيد يستفاد من دليل آخر"[2].

وقال السيوطي: "والجمهور على أن الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبرا كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا"[3].

ومما سبق يتضح لنا أن الخطيب الشربيني موافق لرأي جمهور النحاة في أن (لن) لا تفيد تأبيد النفي، مخالفا بذلك من قال به من المعتزلة.

ثانيا- إفادة (لن) التأكيد:

ذكرنا من قبل أن القول بأن (لن) تفيد تأكيد النفي قال به الخليل بن أحمد في العين، ولم يكن الزمخشري هو أول من قال به كما يظن البعض، ثم نجد أن الزمخشري كثير التكرار أن (لن) تفيد التأكيد، وهذه بعض المواضع التي تدل على ذلك:

يقول: "و(لن) لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، قال الله تعالى: ﴿لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[5]".

وكرر هذا في الكشاف في المواضع التالية:

عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[6]؛ حيث قال: "فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن

١- الأعراف: ٤٠.

٢- البرهان في علوم القرآن: ٤٢١/٢، ٤٢١.

٣- همع الهوامع: ٣٦٦/٢.

٤- الكهف: ٦٠.

٥- يوسف: ٨٠.

٦- البقرة: ٢٤.

في (لن) توكيدا وتشديدا، تقول لصاحبك: (لا أقيم غدا)؛ فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم"[١].

وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي﴾[٢]، قال: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)؛ وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدا"[٣].

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[٤]، قال: "(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفيا مؤكدا"[٥].

وعند قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَتَمَنَّونَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٦] قال: "ولا فرق بين (لا) و(لن) في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل، إلا أن في (لن) تأكيدا وتشديدا ليس في (لا)"[٧].

وممن قال بإفادة (لن) التأكيد الرضي؛ حيث يقول: "قوله[٨] (ولن معناها نفي المستقبل) هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأبيد"[٩]، والسيوطي حيث يقول: "ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم إن منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد"[١٠].

وممن رفض هذا القول المرادي حيث نقل اعتراض ابن عصفور عليه قائلا: "قال في غيره -يقصد الزمخشري في غير الأنموذج-: لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـــ(لا) آكد من النفي بـــ(لن)؛ لأن المنفي بـــ(لا) قد يكون جوابا للقسم، والمنفي بـــ(لن) لا يكون جوابا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد.

١- الكشاف: ١٣١/١، وانظر أيضا: المفصل: ٤٠٧/١.

٢- الأعراف: ١٤٣.

٣- الكشاف: ١٤٥/٢، ١٤٦.

٤- الحج: ٧٣.

٥- الكشاف: ١٧٢/٣.

٦- الجمعة: ٧.

٧- الكشاف: ٥٣٢/٤.

٨- أي ابن الحاجب في الكافية.

٩- شرح الكافية: ٣٨/٤.

١٠- همع الهوامع: ٣٦٦/٢.

قلت: وقد وقعت لن جواب القسم، في قول أبي طالب:

واللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمُ *** حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[1].

وذكره ابن مالك"[2].

وقال أبو حيان: "ونقل ابن مالك[3] أن الزمخشري خصَّ النفي بالتأبيد، ونقل ابن عصفور عنه أنه زعم أن لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل، وأن مذهب سيبويه والجمهور أن لن لنفي المستقبل من غير أن يشترطا أن يكون النفي بها آكد من نفي لا"[4].

إذن فأبو حيان اعترض على القول بأنها تفيد التأكيد بأن سيبويه والجمهور لم يذكروا ذلك.

واعترض أيضا على ذلك ابن هشام كما مر[5]، وبدر الدين بن مالك[6].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني يعارض الزمخشري والمعتزلة في أن (لن) تفيد التأبيد والتأكيد، واحتج على ذلك بأدلة جمهور النحاة في ذلك، وهذا ما يرجحه صاحب البحث لقوة الأدلة عليه.

١- البيت من الكامل، شرح التسهيل: ٢٠٧/٣، بلفظ: "حتى أوارى في التراب دفينا"، والكشاف: ١٥/٢.

٢- الجنى الداني: ٢٧٠.

٣- نقل ابن مالك ذلك في شرح الكافية الشافية: ١٥٣١/٣.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ١٦٤٣/٤، ١٦٤٤ – تحقيق د.مصطفى أحمد النماس – ط١ ١٩٨٤م.

٥- شرح قطر الندى: ٥٨/١، وأوضح المسالك: ١٤٨/٤، ١٤٩.

٦- شرح التسهيل: ١٤/٤.

الفرق بين (لَمْ) و(لمَّا)

وقد تعرض الخطيب الشربيني للفرق بين (لما) و(لم) عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[١]؛ حيث قال: "قال البيضاوي: الفرق بين (لما يعلم) و(لم).. أن في (لما) توقع الفعل فيما يستقبل[٢]. لكن قال أبو حيان: لا أعلم أحدا من النحويين ذكره؛ بل ذكروا أنك إذا قلت: (لما يخرج زيد) دل ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلا نفيه إلى وقت الإخبار. وأما أنها تدل على توقعه في المستقبل فلا[٣].

لكن قال الفراء: (لما) لتعريض الوجود بخلاف (لم)" [٤].

وبالرجوع لآراء النحاة في الفرق بين (لما) و(لم) وجدنا أنهم ذكروا عدة فروق بينهما، ومن هذه الفروق:

أولا- ما نسبه الشربيني للبيضاوي من أن الفرق بينهما أن (لما) فيها توقع الفعل فيما يستقبل، ولكننا وجدنا أن الزمخشري سبق البيضاوي بهذا الرأي؛ حيث قال معلقا على الآية محل الدراسة: "و(لما) بمعنى (لم) إلا أن فيها ضربا من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى، وعلى توقعه فيما يستقبل"[٥]. وممن استحسن هذا الرأي ابن هشام حيث ذكر أربعة فروق بين (لما) و(لم)، جعل ثانيها هذا الفرق الذي ذكره الزمخشري، واستشهد له بقول الله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[٦]، قائلا: "أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه"[٧]، ثم عقب عليه قائلا: "والاستعمال والذوق يشهدان به"[٨]. وممن ذكر هذا الفرق أيضا الزركشي[٩]، واستشهد له بالآية الكريمة التي استشهد بها ابن هشام وهي ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾، وبقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ

١- آل عمران: ١٤٢.

٢- تفسير البيضاوي: ٩٧/٢.

٣- البحر المحيط: ٣٦٠/٣.

٤- السراج المنير: ٢٠٦/١. ولم أستطع الوقوف على رأي الفراء.

٥- الكشاف: ٤٤٨/١.

٦- ص: ٨.

٧- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري: ٨٤/١ - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ط١ ١٣٨٣هـ.

٨- السابق.

٩- البرهان: ٣٨٢/٤.

الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1]، ونقل تعليق الزمخشري عليها: "ما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد"[2].

ثانيا- وأما سيبويه فقد اكتفى بذكر أن (ما) لنفي (فَعَل)، و(لما) لنفي (قد فعل)؛ حيث قال: "إذا قال: (فعل)؛ فإن نفيه (لم يفعل)، وإذا قال: (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل)، وإذا قال: (لقد فعل) فإن نفيه: (ما فعل)..." [3].

وألمح ابن السراج إلى مثل هذا الرأي؛ حيث قال: "وجواب (لما) قد فعل، يقول القائل: (لما يفعل) فيقول: (قد فعل)..." [4].

وذهب الرضي إلى مثل ما ذهب إليه سيبويه؛ حيث قال: "فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بـــ(قد) في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: (قد ركب الأمير)، أو: (لما يركب...)" [5].

وقال بهذا الفرق أيضا الزركشي[6].

ثالثا- ما ذكره أبو حيان -كما نقل عنه الشربيني- أن (لما) تدل على نفي الفعل في الماضي متصلا نفيه إلى وقت الإخبار[7]. ويقول في موضع آخر: "وتنفرد (لما) بوجوب الاتصال للنفي بزمان الحال؛ فنحو: (لما يقم زيد) يدل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار؛ ولذلك لا يحسن أن تقول: (لما يقم زيد، ثم قام)؛ بل تقول: (لما يقم زيد، وقد يقوم أو لا يقوم)" [8].

ثم عقب قائلا: "واختلفت عبارة أصحابنا؛ فبعضهم يقول: (لما) لنفي الماضي المتصل بزمان الحال، وقيل: كونها للماضي القريب من الحال ليس شرطا بل غالبا؛ فعلى هذا قد لا يكون للمتصل بالحال ولا القريب منه"[9].

١- الحجرات: ١٤.

٢- انظر: الكشاف: ٣٨٠/٤.

٣- الكتاب: ١١٧/٣.

٤- الأصول في النحو: ١٥٧/٢.

٥- شرح الكافية: ٨٣/٤.

٦- البرهان: ٣٨٢/٤.

٧- البحر المحيط: ٣٦٠/٣.

٨- ارتشاف الضرب: ٥٤٥/٢.

٩- السابق.

وهذا المعنى أطلق عليه بعض النحاة (الاستغراق) كالرضي[١] والسيوطي[٢]، وممن قال به أيضا ابن هشام[٣].

يقول ابن هشام: "وتفارقها في أربعة أمور؛ أحدها أن المنفي بها -أي لما- مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بـــ(لم)؛ فإنه قد يكون مستمرا مثل ﴿لَمْ يَلِدْ﴾[٤]، وقد يكون منقطعا مثل ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[٥]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا، ومن ثم امتنع أن تقول: (لما يقم ثم قام) لما فيه من التناقض، وجاز: (لم يقم ثم قام)" [٦].

رابعا- ما ذكره بعض النحاة من أن (لما) لا تدخل عليها أدوات الشرط، ولكنها تدخل على (لم)، يقول الرضي: "واختصت (لما) أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها؛ فلا تقول: (إن لما تضرب)، و(من لما تضرب)، كما تقول: (إن لم تضرب)، و(من لم تضرب)، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله"[٧].

وممن ذكر هذا الرأي أيضا: ابن مالك[٨] وابن هشام[٩] والزركشي[١٠].

خامسا- اختصاص (لما) بجواز حذف فعلها إن دل عليه دليل، يقول الرضي: "واختصت -أيضا- بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفى، إن دل عليه دليل، نحو: (شارفت المدينة ولما)؛ أي: ولما أدخلها، كما جاء ذلك في (قد) التي هي نظيرتها، قال:

أَزِفَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا *** لمَّا تَزلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[١]

١- شرح الكافية: ٨٣/٤.

٢- همع الهوامع: ٥٤٤/٢.

٣- انظر: شرح قطر الندى: ٨٣/١، ٨٤.

٤- الإخلاص: ٣.

٥- الإنسان: ١.

٦- شرح قطر الندى: ٨٣/١، ٨٤

٧- شرح الكافية: ٨٣/٤

٨- شرح التسهيل: ٦٤/٤.

٩- شرح قطر الندى: ٨٣/١، ٨٤.

١٠- البرهان: ٣٨٢/٤.

وقد جاء ذلك في (لم) ضرورة"[٢].

وقد ذكر هذا المعنى أبو حيان، وقال: "وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا...﴾[٣] خرجته على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ أي: لما ينقص من عمله..." [٤].

وممن ذكر هذا الفرق أيضا: ابن مالك[٥] وابن هشام[٦] والزركشي[٧] والسيوطي[٨].

وقد علل أبو حيان جواز حذف فعل (لما)؛ لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مركب من (لم) و(ما)، وكأن (ما) عوض عن المحذوف[٩].

واستشهد ابن مالك[١٠] والسيوطي[١١] على حذف فعل (لما) بقول الشاعر:

فَجِئْتُ قُبورَهم بَدْءًا ولمّا *** فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ[١٢].

أي: ولما أكن كذلك.

وتقول: شارفت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها.

رأي الباحث

ومما سبق نجد أن النحاة ذكروا خمسة فروق بين (لمَّا) و(لم)، ولم نجد اعتراضا –فيما اطلعنا عليه– إلا ما اعترض به أبو حيان على إفادة (لما) النفي في

١– البيت من بحر الكامل، وقائله هو: النابغة الذبياني. انظره في: الأغاني: ١١/١١، خزانة الأدب: ١٨٣/٧، شرح أبيات المغني: ٩١/٤.

٢– شرح الكافية: ٨٣/٤.

٣– هود: ١١١.

٤– ارتشاف الضرب: ٥٤٥/٤.

٥– شرح التسهيل: ٦٥/٤.

٦– شرح قطر الندى: ٨٤/١.

٧– البرهان: ٣٨٢/٤.

٨– همع الهوامع: ٥٤٤/٢.

٩– ارتشاف الضرب: ٥٤٥/٤.

١٠– شرح التسهيل: ٦٥/٤.

١١– انظر: همع الهوامع: ٥٤٤/٢.

١٢– البيت من بحر الوافر، نسبه صاحب (معجم الأدباء) لأعرابي من بني أسد، ونسبه صاحب الخزانة لابن السكيت. انظره في: شرح أبيات المغني: ١٥١/٥، والدرر: ٧٣/٢، ومعجم الأدباء لأحمد شمس الدين: ٤٢٠/٢ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٣، وخزانة الأدب: ١٢٤/١٠.

المستقبل، محتجا بأن النحاة لم يذكروا ذلك، ولكننا وجدنا أن هذا الفرق ذكره بعض متأخري النحاة؛ بداية من الزمخشري، وإن كان الفراء قد ألمح إليه كما ذكر أبو حيان نفسه.

ويرى الباحث أن اختصاص (لما) بإفادة توقع حدوث الفعل في المستقبل ليس على إطلاقه؛ فهناك من المواضع ما يمكن القول فيه بهذا التوقع، وهناك ما لا يصح فيه القول بالتوقع، ومن المواضع ما لا يمكن الجزم فيه بأحدهما، وهذا كالتالي:

أولا- من المواضع التي يمكن القول فيها بتوقع الفعل في المستقبل قول الله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[1]، فالآية تتحدث عن المكذبين بالرسالة السماوية والشاكِّين في ذكر الله؛ فهذا يعني أنهم متوقَّع لهم العذاب في المستقبل.

ثانيا- من المواضع التي لا يصح فيها القول بتوقع الفعل في المستقبل قول الله تعالى: ﴿كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[2]؛ إذ المعنى أن الإنسان لم يقض ما عليه من حقوق لله عز وجل، ولا يقضي أحد أبدا كل ما افترض عليه، قال ابن عطية: "نفي مؤكد لطاعة الإنسان لربه، وإثبات أنه ترك حق الله تعالى، ولم يقض ما أمره. قال مجاهد: لا يقضي أحد أبدا ما افترض عليه"[3]، وبمثل هذا القول قال ابن كثير[4].

إذن فالقول بعدم استطاعة الإنسان قضاء ما أمره الله به لا يمكن معه القول بتوقع حدوث ذلك في المستقبل، ويمتنع هذا القول أكثر إذا كان هذا القول يوم القيامة بعد مرحلة الإقبار والنشر كما يفهم من الآيتين السابقتين لهذه الآية وهما قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾[5].

ثالثا- من المواضع التي لا يمكن فيها الجزم بالقول بتوقع الفعل في المستقبل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[6]؛ فهذه الآية تتحدث عن الأعراب الذين قالوا آمنا، فنفى الله عنهم صفة الإيمان الكامل وأثبت لهم الإسلام. وهنا لا يمكن توقع حدوث الفعل أو عدم حدوثه في المستقبل؛ فربما يحسن إسلام بعضهم ويتمكن

١- ص: ٨.

٢- عبس: ٢٣.

٣- المحرر الوجيز: ٤٣٩/٥.

٤- انظر: تفسير ابن كثير: ٤٧٣/٤.

٥- عبس: ٢١، ٢٢.

٦- الحجرات: ١٤

الإيمان من قلوبهم، وربما يبقى بعضهم على إسلامه فقط، ولا يدخل الإيمان قلبه، كما هو حال كثير من المسلمين.

إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم

الأصل أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا جزم فإن حروف العلة تحذف للجزم، ولكن ورد في بعض الشواهد بقاء حروف العلة في أفعال مضارعة مجزومة.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، فقال: "وقرأ قنبل بإثبات الياء بعد القاف وقفا ووصلا[2].

واختلف المعربون في ذلك على وجهين؛ أجودهما أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه قول قيس بن زهير:

أَلَم يأتيك وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[3]

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[4]

وقول الآخر:

إِذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ[5].

والثاني أنه مرفوع غير مجزوم، و(من) موصولة، والفعل صلتها؛ فلذلك تمم بإثبات لامه، وسكن يصبر لتوالي الحركات وإن كانت في كلمتين"[6].

وممن قال بأن إثبات حرف العلة في الجزم هو إجراء المعتل مجرى الصحيح وهو لغة عن بعض العرب ابن خالويه[7] في أحد وجهين له، والعكبري[8] في أحد

١- يوسف: ٩٠.

٢- القراءة بإثبات الياء وقفا ووصلا قرأ بها قنبل عن ابن كثير، والباقون بكسر القاف مع حذف الياء. السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي: ٣٥١/١ – تحقيق د.شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ط٢ ١٤٠٠هـ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٩٨/١ – تحقيق د.عبد العال سالم مكرم – دار الشروق –بيروت – ط٤ ١٤٠١هـ ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ١٣١/١ – تحقيق أوتوتريزل – دار الكتاب العربي – بيروت – ط٢ ١٩٨٤.

٣- البيت لقيس بن زهير العبسي، وهو من بحر الوافر: الدرر: ٢٨/١، وشرح التسهيل: ٥٦/١.

٤-البيت من البسيط، وهو غير منسوب في الخزانة: ٣٦١/٨، ونسبه معجم الأدباء لزبان بن العلاء: ١٥٨/١١.

٥- البيتان من الرجز، وقائلهما هو رؤبة بن العجاج، الدرر: ٢٨/١.

٦- السراج المنير: ١٠٩/٢، ١١٠.

٧- الحجة في القراءات السبعة: ١٩٨، ١٩٩.

٨-التبيان: ٧٤٤/٢.

قوليه؛ حيث يقول: "ووجه ذلك أنه أخرج الأفعال على الأصل، وجعل الجزم في الحركات المستحقة في الأصل".

وقال به أيضا ابن هشام[١]، وذكره السيوطي، بعد أن ذكر أن رأي الجمهور هو أنه مختص بالضرورة الشعرية؛ فقال: "فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب"، وخرج عليه هذه الآية محل الدراسة، وقول الله تعالى: ﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾"[٢].

والرأي السابق هو الذي رجحه الخطيب الشربيني في أحد قوليه، والرأي الآخر هو أن الفعل في هذه القراءة مرفوع غير مجزوم، و"من" موصولة، وسكن "يصبر" لتوالي الحركات، والقول بأن "من" في هذه الآية الكريمة موصولة هو رأي أبو علي الفارسي كما نقل عنه ابن هشام[٣]، ولكنه يرى أن جزم "يصبر" على "توهم معنى من، وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع: ﴿ومحياي ومماتي﴾[٤] بسكون ياء محياي وصلا، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين".

وممن قال بهذا الرأي أيضا القيسي[٥]؛ حيث يرى أن توجيه رفع (يتقي) هنا لأن (من) اسم موصول، وهو صلة له، ويرى أن جزم (يصبر) عطفا على معنى الكلام؛ "لأن (من) وإن كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط؛ ولذلك تدخل الفاء في خبرها في أكثر المواضع، فلما كان فيها معنى الشرط عطف (ويصبر) على ذلك المعنى فجزمه، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٦] فجزم (وَأَكُنْ)، حمله على معنى (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأنه بمعنى: أصدق مجزوما؛ لأنه جواب التمني".

١- مغني اللبيب: ٩١٦/١.

٢- همع الهوامع: ٢٠٥/١، وقراءة: "لا تخف دركا ولا تخشى" بإسكان "تخف" وتحريك "تخشى" هي قراءة حمزة، التيسير في القراءات السبع: ١٥٢.

٣- مغني اللبيب: ٦٢١/١.

٤- "كلهم قرأ {ومحياي} محركة الياء، {ومماتي} ساكنة الياء غير نافع؛ فإنه أسكن الياء في {ومحياي} ونصبها في {مماتي}"، السبعة في القراءات: ٢٧٤. وهي جزء من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

٥- مشكل إعراب القرآن: ٣٩١/١.

٦- المنافقون: ١٠.

وممن قال بهذا الرأي أيضا: العكبري[١] والقرطبي[٢]، وذكره أيضا ابن هشام في "أوضح المسالك"[٣] رغم أنه ذكر في "مغني اللبيب"[٤] أن هذا من باب إجراء المعتل مجرى الصحيح.

ويرى الخليل بن أحمد[٥] أنه يجوز أن تترك حروف العلة في موضع الجزم استخفافا، وجعل من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾[٦]؛ حيث يقول: "أثبت الواو هاهنا ومحله الجزم؛ لأنه مخاطبة الواحد فيما ذكر لي بعض أهل المعرفة". وساق لذلك شواهد من الشعر.

وهناك اتجاه يرى أن حروف العلة في هذه الشواهد قد حذفت، والحروف الموجودة الآن للإشباع، وممن ذكر هذا الرأي ابن خالويه[٧]، واستشهد له بقول الشاعر:

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا جِلْتِ مِنْ مَجَالْ[٨].

وذكر هذا الرأي أيضا: ابن جني[٩] والعكبري[١٠] والرضي[١١]، ولكن الأنباري[١٢] يرى أن إشباع الحركات لا يكون إلا في ضرورة الشعر، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز بالإجماع.

١- التبيان: ٧٤٤/٢.
٢-٢٥٦/٩، ٢٥٧.
٣- ٧٦/١.
٤-٩١٦/١.
٥- الجمل في النحو: ٢٢٢، ٢٢٣.
٦- الجن: ١٨.
٧- الحجة في القراءات السبع: ١٩٩.
٨- من بحر الرجز، لم أقف على قائلهما، انظر: الإنصاف: ٢٥/١، ولسان العرب: مادة كلل.
٩-سر صناعة الإعراب: ٦٣٠/٢، ٦٣١.
١٠-التبيان: ٧٤٤/٢.
١١-شرح كافية ابن الحاجب: ٢٢/٤.
١٢-الإنصاف: ٣١/١.

ومن النحاة من جعل بقاء حروف العلة في المضارع المجزوم من باب الضرورة الشعرية، ومن هؤلاء: سيبويه[١]، وابن مالك[٢]، والرضي[٣]، والسيوطي[٤]، ولم يذكروا توجيها للآية الكريمة إلا ما ذكره السيوطي من أنه ربما يجوز ذلك في سعة الكلام كما ذكرنا سابقا.

وهناك اتجاه آخر يرى أنه يجوز أن تجعل (يتقي) في موضع جزم، و(من) للشرط، وتثبت الياء، وتجعل علامة الجزم حذف الضمة التي كانت في الياء على الأصل، وممن قال بهذا الرأي القرطبي[٥]، وذكره القيسي[٦] ولكنه ضعفه قائلا[٧]: "وفي هذا ضعف؛ لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر".

ومما سبق نجد عدة آراء للنحاة ومعربي القرآن حول بقاء حرف العلة في المضارع المجزوم، وللخطيب الشربيني اختياران من هذه الآراء رجح أحدهما؛ وهو أن إثبات حروف العلة في المضارع المجزوم لغة عن بعض العرب، وهو ما يرجحه صاحب البحث؛ لقوة الشواهد المؤيدة لهذا الرأي، وبعدا عن التأويل والتكلف في التوجيه.

١-الكتاب: ٥/٣/٣.

٢-شرح التسهيل: ٥٥/١، ٥٦.

٣- شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢/٤.

٤-همع الهوامع: ٢٠٤/١، ٢٠٥.

٥-تفسير القرطبي: ٢٥٦/٩، ٢٥٧.

٦-مشكل إعراب القرآن: ٣٩١، ٣٩٢.

٧-السابق

بقاء المضارع مجزوما مع حذف عامل الجزم

من جوازم الفعل المضارع أن يقع في جواب الطلب، أو تسبقه لام الأمر، وإذا كان المضارع معتلا فإنه يجزم بحذف العلة.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذا عند إعرابه الفعل المضارع في قول الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً﴾[1]؛ حيث يقول: "(يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ) فيه وجهان:

أحدهما: يصح أن يكون جوابا لأمر محذوف، تقديره: قل لعبادي الذين آمنوا: أقيموا الصلاة وأنفقوا؛ يقيموا وينفقوا.

والثاني: يصح أن يكون هو أمرا مقولا محذوفا منه اللام؛ أي: ليقيموا؛ ليصح تعلق القول بهما، وإنما حسن هاهنا، ولم يحسن في قوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ *** إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ[2]

... لدلالة (قل) عليه"[3].

وللنحاة عدة توجيهات في إعراب الفعل المضارع في هذه الآية الكريمة وفي قوله تعالى أيضا: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[4] للتشابه بين الآيتين، وهذه التوجيهات على النحو التالي:

ما ذهب إليه الشربيني في توجيهه الأول هنا من أن الفعل المضارع في هذه الآية يصح أن يكون جوابا لأمر محذوف.. هو رأي المبرد[5] وأحد توجيهين للزمخشري[6]، وهو رأي مرجوح للزجاج كما نقل عنه القرطبي[7]، وهو كذلك ما ذهب إليه الرضي حيث يقول: "كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله –عليه

١– إبراهيم: ٣١.

٢– البيت من بحر الوافر، وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه (٨/٣)، وقد نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب: ٢٣٦ إلى أبي طالب، وقال: الخطاب فيه موجه للرسول –صلى الله عليه وسلم–، وورد أيضا في صبح الأعشى: ٢٠٣ بدون نسبة. وقوله (تبالا) أصله (وبالا) فأبدل الواو تاء، كما قالوا في وراث ووجاه: تراث وتجاه (شرح شذور الذهب: ٢٣٧).

٣– السراج المنير: ١٤٩/٢.

٤– الإسراء: ٥٣.

٥– المقتضب: ٨٤/٢.

٦– الكشاف: ٥٢٢/٢.

٧– تفسير القرطبي: ٣٦٦/٩.

الصلاة والسلام- لهم: صلوا؛ جعل قوله -عليه الصلاة والسلام- كالعلة في إقامتها"[1].

ولكن هذا التوجيه ضعفه البيضاوي[2]، ورده العكبري[3] وابن هشام[4]، وحجتهم في ذلك كما ذكر العكبري أنه "فاسد لوجهين:

أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط؛ إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما؛ فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ؛ كقولك: قم تقم، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا.

والوجه الثاني أن الأمر المقدر للمواجهة، و(يقيموا) على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدا"[5].

وقال ابن هشام: "ويرده أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب إما في الفعل والفاعل، نحو: ائتني أكرمك، أو في الفعل نحو: أسلم تدخل الجنة، أو في الفاعل نحو: قم أقم"[6].

وأما التوجيه الآخر الذي ذهب إليه الشربيني من أنه يصح أن يكون أمرا مقولا محذوفا منه اللام؛ أي: ليقيموا؛ فقد تباينت آراء النحاة تجاه حذف لام الأمر مع بقاء المضارع مجزوما؛ فمنهم من قصرها على الضرورة الشعرية فقط، ومنهم من توسع فيها فأجازها في الكلام العادي ولكن مع تقدم لفظ "كل"، ومنهم من منع حذفها مطلقا سواء في الشعر أم النثر، وذلك كالتالي:

أولا: جواز حذف لام الأمر في الشعر للضرورة:

ذهب سيبويه[7] إلى "أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً"، واستشهد على ذلك بثلاثة أبيات من الشعر،

١- شرح الكافية: ٨٧/٤، ٨٨.

٢- تفسير البيضاوي: ٣٤٩/٣.

٣- التبيان: ٧٦٩/٢، ٧٧٠.

٤- مغني اللبيب: ٢٩٩/١.

٥- التبيان: ٧٦٩/٢، ٧٧٠.

٦- مغني اللبيب: ٢٩٩/١.

٧- الكتاب: ٨/٣، ٩.

أول هذه الأبيات ما استقبح فيه الخطيب الشربيني حذف اللام لعدم وجود ما يدل عليها، وهو قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ *** إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ[1].

والبيتان الآخران هما:

قول متمم بن نويرة:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي *** لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى[2]

وقول الآخر:

فَمَن نالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ *** صِنَعَتَه وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ[3]

ثم علل سيبويه لجواز حذف هذه اللام في الشعر قياسا لها على حذف رُب وواو القسم في المجرورات؛ حيث يقول: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء فليس للاسم في الجزم نصيبٌ وليس للفعل في الجر نصيب؛ فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم"[4].

وممن يرى أن حذف لام الأمر خاص بضرورة الشعر أيضا: الزجاجي[5] وابن جني[6] وأبو البركات الأنباري[7] وابن هشام[8]. وذهب الزمخشري في المفصل[9] إلى هذا الرأي، رغم أنه في الكشاف[1] أجاز أن يكون سبب جزم الفعل المضارع في الآية الكريمة –محل الدراسة– هو حذف لام الأمر.

١– سبق تخريجه.

٢– البيت من بحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة، الكتاب: ٩/٣، والمقتضب: ١٣٠/٢، الإنصاف: ٥٣٢/٢ بدون نسبة. البعوضة: موضع كان للعرب فيه يوم مذكور (لسان العرب: بعض)، والخمش: الخدش في الوجه (لسان العرب: خمش).

٣– البيت من الوافر، وقائله هو أحيحة بن الجلاح، الأصمعيات: ٢٥.

٤– الكتاب: ٩/٣.

٥– اللامات لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي: ٩٦ – تحقيق د.مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – ط٢ ١٩٨٥م.

٦– سر صناعة الإعراب: ٣٩٠/١–٣٩٢.

٧– الإنصاف: ٥٤٦/٢، ٥٤٧.

٨– مغني اللبيب: ٨٤٠/١، وشرح شذور الذهب: ٢٣٦، ٢٣٧.

٩– ٤٥١.

ثانيا: جواز حذف لام الأمر في الشعر مطلقا:

ذهب ابن مالك[٢] إلى أنه يجوز حذف هذه اللام في الشعر مطلقا سواء في الضرورة أم عدمها مع بقاء الفعل مجزوما؛ لأن الشعر محل الاختصار والتغيير، وجعل من حذفها ضرورة قول الشاعر:

فَلا تَستطِلْ منِّي بَقائي ومُدّتي *** ولَكِن يكُنْ للخيرِ منكَ نصيب[٣]

أي: ليكن للخير منك نصيب، ولكنه اضطر فحذف. وجعل من حذفها في عدم الضرورة قول الشاعر:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي *** لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى[٤]

لتمكنه من أن يقول: وليبك من بكى.

ثالثا: جواز حذف لام الأمر في الشعر أو النثر مع تقدم ما يدل عليها:

وهذا الرأي هو الذي قال به الشربيني في رأيه الثاني في توجيهه لهذه الآية الكريمة؛ حيث استحسن حذف اللام في الآية الكريمة ولم يستحسنها في البيت الشعري:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ *** إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ[٥]

لدلالة (قل) عليها في الآية، وعدم وجود ما يدل عليها في البيت.

وهذا الرأي نسبه القيسي[٦] والقرطبي[٧] للزجاج، ونسبه ابن هشام في مغني اللبيب[٨] للكسائي ولابن مالك في شرح الكافية، وقال به أيضا الزمخشري[٩] والبيضاوي[١٠] والعكبري[١١]، وخرجوا عليه الآية الكريمة محل الدراسة.

١- ٥٢٢/٢.

٢- شرح التسهيل: ٥٩/٣.

٣- البيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، انظر فيه: معاني القرآن للفراء: ١٥٩/١، صبح الأعشى: ٢٠٣/٦.

٤- سبق تخريجه.

٥- سبق تخريجه.

٦- مشكل إعراب القرآن: ٤٠٥/١، ٤٠٦.

٧- تفسير القرطبي: ٣٦٦/٩.

٨- ٢٩٨/١.

٩- الكشاف: ٥٢٢/٢.

١٠- تفسير البيضاوي: ٣٤٩/٣.

١١- التبيان: ٧٦٩/٢، ٧٧٠.

ولكن اعترض على هذا الرأي ابن مالك؛ حيث قال: "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلافا للكسائي، قال ثعلب: قال الكسائي في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾[1] هو: ليغفروا، فأسقط اللام وترك (يغفروا) مجزوما.

قلت: والوجه أن يكون مجزوما بجواب الأمر، على معنى: إن تقل لهم اغفروا يغفروا"[2].

رابعا: منع حذف لام الأمر مطلقا:

وذهب إلى هذا الرأي المبرد؛ حيث يقول مخالفا من قال بجواز حذف لام الأمر: "فلا أرى ذلك على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"[3].

ثم رد على ما استشهدوا به من شعر قائلا: "ولكن بيت متمم حمل على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع: فلتخمشي؛ فعطف الثاني على المعنى. وأما هذا البيت الأخير[4] فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه". ولم يعلق على البيت الثالث الذي ذكره سيبويه.

وهناك رأي آخر ذكره ابن هشام[5] وقال: إنه رأي الجمهور ورجحه، وهو أن يكون الفعل مجزوما بشرط مقدر بعد الطلب، وقال مثل هذا الرأي العكبري[6] ونسبه للأخفش والمعنى عنده: إن تقل لهم يقيموا، وأورد اعتراضا للبعض[7] على هذا الرأي وهو أن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا، ولكنه رد هذا الاعتراض قائلا:

١- الجاثية: ١٤.

٢- شرح التسهيل: ٣/٦٠.

٣- المقتضب: ٢/١٣٣.

٤- المقصود به قول الشاعر:

محمد تفدِ نفسَك كلُّ نفس *** إذا ما خفت من شيء تبالا

٥- مغني اللبيب: ١/٢٩٩.

٦- التبيان: ٢/٧٦٩.

٧- من الذين اعترضوا على هذا الرأي القيسي في مشكل إعراب القرآن: ١/٤٠٦.

"وهذا عندي لا يبطل قوله؛ لأنه لم يرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم: أقيموا الصلاة أقاموها، ويدل على ذلك قوله (لعبادي الذين آمنوا)"[١].

وذكر الفراء أن الفعل هنا مجزوم بتأويل الجزاء، وقال: "ومعناه –والله أعلم– معنى أمر؛ كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر، ولم يجزم على الحكاية، ولو كان جزمه على الحكاية لجاز أن تقول: قلت لك تذهبْ يا هذا، وإنما جزم كما جزم قوله: دعه ينم، ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [٢] والتأويل –والله أعلم– ذروها فلتأكل، ومثله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ﴾[٣]، ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾"[٤].

ويرجح صاحب البحث ما ذهب إليه الفراء؛ وذلك لما فيه من بعد عن التكلف والتقدير، ولقوة الاعتراضات الموجهة لغيره من التوجيهات، مع عدم وجود ما يُعترض به على هذا التوجيه، ويقوي هذا ما ذكره ابن عطية[٥] من أن (قل) يمكن أن يكون معناها (بلِّغ) و(أدِّ) الشريعة؛ فيكون المعنى: بلغ الشريعة يقيموا الصلاة، وهذا كله على أن يكون المقول هو الأمر بالإقامة والإنفاق، والله أعلم.

١– التبيان: ٧٦٩/٢.

٢– جزء من الآية ٧٣ من سورة الأعراف.

٣– الجاثية: ١٤.

٤– – الإسراء: ٥٣. انظر: معاني القرآن: ٧٧/٢.

٥– المحرر الوجيز: ٣٣٩/٣.

دخول (الفاء) على جواب الشرط المنفي بـــ(لم)

يقول ابن جني عن سبب دخول (الفاء) على جواب الشرط في بعض المواضع: "إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به؛ فالجملة في نحو قولك: (إن تحسن إلي فالله يكافئك) لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال؛ لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف؛ بل هو من الحروف أبعد.

فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره؛ لأن أوله فعل وآخره اسمان، والأسماء لا يعادل بها الأفعال.. أدخلوا هناك حرفا يدل على أن ما بعده مسبب عما قبله، لا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها فلذلك اختصوها من بين حروف العطف... ومن ذلك قولك: (إن يقم فاضربه)؛ فالجملة التي هي (اضربه) جملة أمرية، وكذلك: (إن يقعد فلا تضربه)؛ فقولك: (لا تضربه) جملة نهيية، وكل واحدة منهما يجوز أن يُبتدأ بها، فتقول: (اضرب زيدا)، و(لا تضرب عمرا)؛ فلما كان الابتداء بهما مما يصح وقوعه في الكلام احتاجوا إلى الفاء؛ ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما"[1].

ومن المواضع التي تعرض فيها الخطيب الشربيني لاقتران جواب الشرط بالفاء عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾[2]؛ حيث قال: "قال البيضاوي تبعا للزمخشري: والفاء جواب شرط محذوف، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم اهـ[3]. ورده ابن هشام بأن الجواب المنفي بـــ(لم) لا تدخل عليه الفاء"[4].

وبالرجوع لكتب النحو نجد أن النحاة قد حددوا ستة شروط للفعل حتى يصلح أن يكون فعل شرط، وهذه الشروط هي[5]:

١- سر صناعة الإعراب: ٢٥٣/١، ٢٥٤.

٢- الأنفال: ١٧.

٣- انظر: الكشاف: ١٩٧/٢، وتفسير البيضاوي: ٩٦/٣.

٤- السراج المنير: ٤٦٣/١.

٥- انظر: شرح التسهيل: ٧٦/٤، وارتشاف الضرب: ٥٥٤/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٣٩-٤٤١.

الأول: أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: إن قام زيد أمس أقم معه.

الثاني: أن لا يكون طلبا؛ فلا يجوز: إن قم، ولا إن ليقم، أو إن لا يقم.

الثالث: أن لا يكون جامدا؛ فلا يجوز: إن عسى، ولا إن ليس.

الرابع: أن لا يكون مقرونا بتنفيس؛ فلا يجوز: إن سوف يقم.

الخامس: أن لا يكون مقرونا بقد؛ فلا يجوز: إن قد قام زيد، ولا إن قد يقم.

السادس: أن لا يكون مقرونا بحرف نفي؛ فلا يجوز: إن لما يقم، ولا إن لن يقم.

ولكنهم استثنوا من حروف النفي هذه: (لم) و(لا)؛ فيجوز اقتران فعل الشرط بإحداهما، نحو قول الله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[2].

وأما جواب الشرط فالأصل أن يكون جملة تصلح أن تكون شرطا، ولكنه يصلح أن يأتي أحد هذه الأمور الستة التي امتنعت في فعل الشرط، ولكن في هذه الحالة يجب أن يقترن بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط.

وبالنظر لآراء معربي القرآن للآية الكريمة محل الدراسة نجد أن الزمخشري قال فيها: "والفاء جواب شرط محذوف، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم؛ لأنه هو الذي أنزل الملائكة، وألقى الرعب في قلوبهم، وشاء النصر والظفر، وقوى قلوبكم، وأذهب عنها الفزع والجزع"[3].

وتبعه في هذا البيضاوي[4]، وقال بمثله الزركشي[5]، وأبو السعود[6]، والشوكاني[7]، ولكنهم قدروا دخول الفاء على (لم) مباشرة دون تقدير (أنتم) كما فعل الزمخشري؛ حيث قال البيضاوي: "والفاء جواب شرط محذوف، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم"[8].

١- المائدة: ٦٧.

٢- الأنفال: ٧٣.

٣- الكشاف: ١٩٧/٢.

٤- تفسير البيضاوي: ٩٦/٣.

٥- البرهان: ١٨١/٣.

٦- تفسير أبي السعود: ١٣/٤.

٧- فتح القدير: ٢٩٤/٢.

٨- تفسير البيضاوي: ٩٦/٣.

وقال الزركشي: "بمعنى: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم؛ فعدل عن الافتخار بقتلهم؛ فحذف لدلالة الفاعلية"[١].

وقال أبو السعود: "جواب شرط مقدر يستدعيه ما مر من ذكر إمداده تعالى، وأمره بالتثبيت، وغير ذلك؛ كأنه قيل: إذا كان الأمر كذلك فلم تقتلوهم أنتم بقوتكم وقدرتكم، ولكن الله قتلهم بنصركم وتسليطكم عليهم، وإلقاء الرعب في قلوبهم.

ويجوز أن يكون التقدير: إذا علمتم ذلك فلم تقتلوهم؛ أي: فاعلموا أو فأخبركم أنكم لم تقتلوهم.

وقيل: التقدير إن افتخرتم ثَمَّ بقتلهم فلم تقتلوهم"[٢].

وقال الشوكاني: "الفاء جواب شرط مقدر؛ أي: إذا عرفتم ما قصَّه الله عليكم من إمداده لكم بالملائكة، وإيقاع الرعب في قلوبهم؛ فلم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم بما يسره لكم من الأسباب الموجبة للنصر"[٣].

ولكن اعترض على هذا الرأي ابن هشام -كما ذكر الشربيني- حيث قال: "ويرده أن الجواب المنفي بـــ(لم) لا تدخل عليه الفاء"[٤].

وقال أبو حيان: "وليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعموا، إنما هي للربط بين الجمل؛ لأنه لما قال: (فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان)؛ كان امتثال ما أمروا به سببًا للقتل، فقيل: فلم تقتلوهم"[٥].

وقد رجح الآلوسي[٦] رأي أبي حيان في هذه المسألة، مستأنسا برأي ابن هشام أن الجواب المنفي لا تدخل عليه الفاء.

ونلاحظ أن ابن هشام في اعتراضه على توجيه الزمخشري السالف الذكر.. بنى اعتراضه على أن الفاء لا تدخل على جواب الشرط المنفي بـــ(لم)، ولكن أبا حيان لم يذكر سبب اعتراضه على هذا التوجيه، إلا أنه ذكر أن الفاء للربط بين الجمل.

١- البرهان: ٣/١٨١.

٢- تفسير أبي السعود: ٤/١٣.

٣- فتح القدير: ٢/٢٩٤.

٤- مغني اللبيب: ١/٨٤٨.

٥- البحر المحيط: ٥/٢٩٥.

٦- روح المعاني: ٩/١٨٤.

ولكن بالنظر إلى كلام الزمخشري نجد أنه لم يقل بدخول الفاء على جواب الشرط المحذوف مباشرة –وهو ما اعترض به عليه ابن هشام، وأيده الشربيني–، ولكنه قدر اسما محذوفا قبل (لم) دخلت عليه الفاء وهو "أنتم"؛ حيث قال: "تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم..."[١]. وعلى هذا التقدير يكون جواب الشرط جملة اسمية، وقد قال ابن هشام: "وقد يكون الجواب جملة اسمية؛ فيجب اقترانه بأحد أمرين؛ إما بالفاء أو إذا الفجائية"[٢].

وعلى مثل هذا التقدير خرج ابن هشام نفسه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[٣]، وقول الله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا﴾[٤]؛ حيث قال في الآية الأولى: "أي: فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم، وترك الفاء"[٥]، وقال في الثانية: "... وأما من قرأ (فلا يخاف) بالرفع[٦]؛ فـ(لا) نافية، و(لا) النافية تقترن بفعل الشرط ... فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبني على مبتدأ محذوف، والتقدير (فهو لا يخاف)؛ فالجملة اسمية"[٧].

وعلى هذا يرى الباحث أن نقد ابن هشام للزمخشري الذي تبعه فيه الشربيني في غير موضعه، ولكنه يمكن أن يوجه للمتابعين للزمخشري الذين ذهبوا مذهبه في التخريج، ولكنهم خالفوه في التقدير، كما فعل البيضاوي والزركشي وأبو السعود.

١- الكشاف: ١٩٧/٢.

٢- شرح شذور الذهب: ٤٤٣.

٣- المائدة: ٩٥.

٤- الجن: ١٣.

٥- شذور الذهب: ٤٤٢.

٦- قرأ يحيى بن وثاب والأعمش "فلا يخف" على النهي، وعلى هذه القراءة يسقط الاستشهاد بهذه الآية في هذا الموضع؛ إذ تدخل الفاء على "لا" الناهية. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٩/٥.

٧- شرح شذور الذهب: ٤٤٢.

المبحث الثاني: الفاعل

حذف الفاعل

ذهب البصريون إلى أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه، وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه فإنه يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخيره، وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل بدليل كالمبتدأ والخبر، ورجحه السهيلي وابن مضاء[١].

ومن المواضع التي تعرض فيها الخطيب الشربيني لقضية حذف الفاعل عند إعرابه الآيتين التاليتين:

﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢].

﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [٣].

حيث يقول في الآية الأولى:

"... وفاعل (تبين) مضمر، تقديره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير؛ فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدا"[٤].

ويقول في الثانية:

"في فاعل (بدا) أربعة أوجه؛ أحسنها أنه ضمير يعود على (السَّجن) -بفتح السين- أي: ظهر لهم حبسه.

والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم بداء.

والثالث: أنه مضمر يدل عليه السياق؛ أي بدا لهم رأي.

والرابع: أنه محذوف و(ليسجننه) قائم مقامه.

وليست الجملة فاعلا؛ لأن الجملة لا تكون كذلك"[٥].

١- همع الهوامع: ٥٧٦/١، ٥٧٧.

٢-البقرة: ٢٥٩.

٣- يوسف: ٣٥.

٤- السراج المنير: ١٤٣/١.

٥- السراج المنير: ٨٨/٢.

وما ذهب إليه الشربيني في الآية الأولى موافق لما عليه الزمخشري[1] والبيضاوي[2]، وزادا عليه وجها آخر وهو أنه يجوز أن يكون الفاعل يفسره ما قبله، ويكون التقدير: فلما تبين له ما أشكل عليه؛ يعني أمر إحياء الموتى.

ولكن رد هذا الوجه أبو حيان قائلا: "وقد ناقض الزمخشري في قوله: فإنه قال: وفاعل تبين مضمر، ثم قدره: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير قال أعلم... إلى آخره، قال: فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدا، والحذف ينافي الإضمار للفاعل، وهذا عند البصريين إضمار يفسره ما بعده، ولا يجيز البصريون في مثل هذا الباب حذف الفاعل أصلا؛ فإن كان أراد بالإضمار الحذف فقد خرج إلى قول الكسائي من أن الفاعل في هذا الباب لا يضمر؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، بل يحذف عنده الفاعل، والسماع يرد عليه، قال الشاعر:

هَوِينَنَي وَهَوِيتُ الْخُرَّدَ الْعُرُبَا *** أَزْمَانَ كُنتُ مَنُوطًا بِي هَوًى وصَبَّا[3]"[4].

واعترض أيضا عليه ابن هشام ويرى "أن فاعل (تبين) ضمير مستتر؛ إما للمصدر أي: فلما تبيَّنَ له تبيُّنٌ، كما قالوا في: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، أو لشيء دل عليه الكلام؛ أي: فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره: إذا كان غدًا فأتني؛ أي إذا كان هو؛ أي ما نحن عليه من سلامة"[5].

إذن فالرأي الوحيد الذي ذكره الشربيني في هذه الآية مرود بما رده أبو حيان وابن هشام.

وأما توجيهه الآية الثانية فهو كالتالي:

أولا- رأيه الأول الذي استحسنه وهو أن الفاعل ضمير يعود على السجن.. لم يقل به -فيما اطلعت عليه- إلا أبو حيان حيث قال: "والذي أذهب إليه أن الفاعل

١- الكشاف: ٣٣٥/١.

٢- تفسير البيضاوي: ٥٦٢/١.

٣- البيت من بحر البسيط، شرح التسهيل: ١٧٠/٢.

٤- البحر المحيط: ٦٤١/٢.

٥- مغني اللبيب: ٦٦٢/١.

ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: (ليسجننه)، أو من قوله: السِّجن على قراءة الجمهور، أو على السَّجن على قراءة من فتح السين[١]..."[٢].

ثانيا- رأيه الثاني أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم بداء هو رأي المبرد[٣] كما نقل عنه النحاس[٤] والقيسي[٥] والعكبري[٦] والقرطبي[٧]، واستشهد النحاس والقرطبي على هذا بقول الشاعر:

وَحُقَّ لِمَن أَبو موسى أَبوهُ *** يُوَفِّقُهُ الَّذي نَصبَ الجِبالا[٨].

ثالثا- رأيه الثالث أن الفاعل مضمر يدل عليه السياق؛ أي: بدا لهم رأي.. قال به النحاس[٩] والقيسي[١٠] والزمخشري[١١] والبيضاوي[١٢] والعكبري[١٣] والقرطبي[١٤] حيث قال: "وقيل المعنى ثم بدا لهم رأي لم يكونوا يعرفونه وحذف هذا لأن في الكلام دليلا عليه وحذف أيضا القول أي قالوا ليسجننه"[١٥].

رابعا- أما رأيه الرابع الذي ذهب فيه إلى أن الفاعل محذوف و(ليسجننه) قائم مقامه فقد قال به العكبري حيث يقول: "في فاعل (بدا) ثلاثة أوجه؛ أحدها هو محذوف و(ليسجننه) قائم مقامه؛ أي: بدا لهم السجن، فحذف وأقيمت الجملة مقامه، وليست الجملة فاعلا؛ لأن الجمل لا تكون كذلك..." [١٦].

١- قرأ بفتح السين يعقوب، والباقون بالكسر. إتحاف فضلاء البشر: ٣٣١.

٢- البحر المحيط: ٦/٢٧٤.

٣- لم أقف عليه في "المقتضب".

٤- إعراب القرآن: ٢/٣٢٩.

٥- مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٧.

٦- التبيان: ٢/٧٣٢.

٧- تفسير القرطبي: ٩/١٨٦.

٨- البيت من بحر الوافر، وقائله هو ذو الرمة، انظر فيه: شرح التسهيل: ١/٢٣٤، محاضرات الأدباء: ١/٤١٨.

٩- إعراب القرآن: ٢/٣٢٩.

١٠- مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٧.

١١- الكشاف: ٢/٤٤١.

١٢- تفسير البيضاوي: ٣/٢٨٧.

١٣- التبيان: ٢/٧٣٢.

١٤- تفسير القرطبي: ٩/١٨٦.

١٥- السابق.

١٦- التبيان: ٢/٧٣٢.

خامسا- بعد أن ذكر الشربيني آراءه الأربعة في توجيه هذه الآية الكريمة علق قائلا: "وليست الجملة فاعلا؛ لأن الجملة لا تكون كذلك"[١]، والقول بأن فاعل (بدا) في هذه الآية هو جملة (ليسجننه...) نسبه النحاس[٢] والقيسي[٣] والقرطبي[٤] لسيبويه، وأوردوا تخطئة المبرد له.

وقد ذكر العكبري ثلاثة أسباب تمنع أن تكون الجملة فاعلا، وهي:

"أحدها أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها.

والثاني أن الفاعل قد يكون مضمرا ومعرفة بالألف واللام، وإضمار الجملة لا يصح، والألف واللام لا تدخل عليها.

والثالث أن الجملة قد عمل بعضها في بعض؛ فلا يصح أن يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا"[٥].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني موافق للكسائي والسهيلي وابن مضاء في جواز حذف الفاعل، ومخالف لسيبويه في جواز أن يكون الفاعل جملة.

ويرجح صاحب البحث عدم جواز حذف الفاعل وهو ما عليه الجمهور، إلا في بعض المواضع التي حددها النحاة وليس منها هذا الموضع؛ فقد ذكر ابن هشام[٦] أن حذف الفاعل يطرد في أربعة مواطن:

أولا- في بعض حالات الاستثناء؛ مثل قوله: ما قام إلا هند؛ لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا.

ثانيا- فاعل المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[٧]، تقديره: أو إطعامه يتيما.

١- السراج المنير: ٨٨/٢.

٢- إعراب القرآن: ٣٢٩/٢.

٣- مشكل إعراب القرآن: ٣٨٧/١.

٤- تفسير القرطبي: ١٨٦/٩.

٥- اللباب: ١٥٣/١، ١٥٤.

٦- شرح قطر الندى: ١٨٣/١، ١٨٤.

٧- البلد: ١٤، ١٥.

ثالثا- في باب النيابة نحو ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾[1]، أصله -والله أعلم- وقضى الله الأمر.

رابعا- فاعل أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]؛ أي وأبصر بهم، فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

وقال السيوطي بعد أن ذكر أن رأي الجمهور هو عدم جواز حذف الفاعل: "ويستثنى على الأول -أي رأي الجمهور- صور يجوز فيها الحذف:

أحدها مع رافعه تبعا له؛ كقولك: زيدا، لمن قال: من أُكرم؟ والتقدير: أكرم زيدا، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها فاعل المصدر يجوز حذفه نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[3].

ثالثها فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[4]، ﴿فَإِمَا تَرَيِنَّ﴾[5]؛ فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين"[6].

ثم عقب قائلا -وهو ما يقوي ما ذهبنا إليه-: "فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ... ﴾[7]، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: (لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[8]؛ فالجواب أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل، وهو البداء في الآية لدلالة (بدا)، والشارب في الحديث لدلالة (يشرب). ويقاس بذلك ما أشبهه"[9].

١- البقرة: ٢١٠، هود: ٤٤

٢- مريم: ٣٨.

٣- البلد: ١٤، ١٥.

٤- من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

٥- من الآية ٢٦ من سورة مريم.

٦- همع الهوامع: ١/٥٧٧..

٧- يوسف: ٣٥.

٨- رواه الإمام أحمد في مسنده.

٩- همع الهوامع: ١/٥٧٧..

المبحث الثالث: المفاعيل

المطلب الأول: التعدي واللزوم

حذف حرف الجر من ثاني المفعولين وتعدي الفعل إليه بنفسه

ومثل له سيبويه بقوله: "وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيدا درهما، وكسوتُ بشرا الثّيابَ الجيادَ، ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله"[١].

ومن المواضع التي تعرض فيها الخطيب الشربيني لهذه القضية الموضعان التاليان:

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾[٢].

وعند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا لِّمِيقَاتِنَا﴾[٣].

حيث قال في الأولى: "يقال: أرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه؛ فحذف المفعول الأول للاستغناء عنه، كما يقال: استنجحت الحاجة، ولا تذكر من استنجحته، وكذلك حكم كل مفعولين يكون أحدهما عبارة عن الأول. هذا ما جرى عليه الزمخشري[٤] من أن استرضع يتعدى لمفعولين بنفسه، والجمهور على أنه إنما يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، وتقديره هنا: لأولادكم"[٥].

وقال في الثانية: "﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا﴾ أي من قومه؛ فحذف الجار وأوصل الفعل إليه فنصب، يقال: اخترت من الرجال زيدا، واخترت الرجال زيدا. وأنشدوا قول الفرزدق:

مِنّا الَّذي اِختيرَ الرِجالَ سَماحَةً *** وَخَيرًا إِذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ[٦]

قال أبو علي: والأصل في هذا الباب أن في الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف حرف الجر فيتعدى إلى المفعول الثاني. من ذلك

١- الكتاب: ٣٧/١.

٢- البقرة: ٢٣٣.

٣- الأعراف: ١٥٥.

٤- الكشاف: ٣٠٩/١.

٥- السراج المنير: ١٢٥/١.

٦- البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق. انظر فيه: ديوانه: ٤١٨/١.، الحماسة البصرية: ١٧١/١.

قولك: اخترت من الرجال زيدا، ثم يتسع فيقال: اخترت الرجال زيدا، وأستغفر الله من ذنبي، وأستغفر الله ذنبي، قال الشاعر:

أَسْتَغفِرِ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *** ...[1]

ويقال: أمرت زيدا بالخير، وأمرت زيدا الخير. قال الشاعر:

أَمَرتْكُ اَلخيَر فافْعَلْ ما أُمِرتَ به *** ... [2]

قال الرازي: وعندي فيه وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: واختار موسى لقومه لميقاتنا، وأراد بقومه المعتبرين منهم؛ إطلاقا لاسم الخبر على ما هو المقصود منه"[3].

وفي توجيه الآية الأولى ذكر الشربيني أن هناك خلافا في هذه المسألة؛ هل يتعدى الفعل استرضع إلى مفعولين بنفسه، أم إلى مفعوله الثاني بحرف جر؟ قال بالرأي الأول الزمخشري، والثاني قال به الجمهور. ولم يرجح الشربيني أيا من الرأيين.

وقد قال النسفي في ثاني رأييه برأي الزمخشري؛ حيث يقول: "وقيل: استرضع منقول من أرضع، يقال: أرضعت المرأة الصبي، واسترضعتها الصبي معدى إلى مفعولين؛ أى أن تسترضعوا المراضع أولادكم، فحذف أحد المفعولين؛ يعني غير الأم عند إبائها أو عجزها"[4].

وقد علق على هذا الرأي أبو حيان قائلا: وهو نقلٌ من نقلٍ، الأصل: رضع الولد، ثم تقول: أرضعت المرأة الولد، ثم تقول: استرضعت المرأة الولد، واستفعل هنا للطلب أي: طلبت من المرأة إرضاع الولد، كما تقول: استسقيت زيدا الماء، واستطعمت عمرا الخبز؛ أي: طلبت منه أن يسقيني وأن يطعمني، فكما أن الخبز

١- صدر بيت من بحر البسيط، وقد ذكر صاحب خزانة الأدب أنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وهو من شواهد الخليل بن أحمد في كتاب "الجمل في النحو": ١٢٢، والكتاب لسيبويه: ٢٧/١، وشرح شذور الذهب: ٣٨١، والمقتضب: ٣٢١/٢، و٣١/٤، وخزانة الأدب: ش١٧٥. وعجزه: "رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ".

٢- صدر بيت من بحر البسيط، وقد نسبه سيبويه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، الكتاب: ٣٧/١. وتكملة البيت: "فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشَب".

٣- السراج المنير: ٤٢٩/١، ٤٣٠.

٤- تفسير النسفي: ١١٤/١.

والماء منصوبان وليسا على إسقاط الخافض، كذلك: أولادكم، منصوب لا على إسقاط الخافض"[١].

وأما رأي الجمهور فهو أن الفعل استرضع يتعدى إلى اثنين، الثاني بحرف جر، وحذف من قوله: أولادكم، والتقدير: لأولادكم، وممن قال به: النسفي[٢] في أحد قوليه، والنحاس[٣]، والبغوي[٤]، والبيضاوي[٥]، والعكبري[٦]، والقرطبي[٧]، والشوكاني[٨] حيث قال: "قال الزجاج: التقدير أن تسترضعوا لأولادكم غير الوالدة. وعن سيبويه أنه حذف اللام؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين، والمفعول الأول محذوف، والمعنى: أن تسترضعوا المراضع أولادكم"[٩].

ولكننا لم نجد في كتاب سيبويه ما يشير لهذا.

وأما الرضي[١٠] فيرى أن الأولى أن يقال: إن الفعل اللازم ضُمن معنى المتعدي؛ فيكون المعنى: وترضعوا أولادكم؛ حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعدية ما ضُمن معناه، قال تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[١١]؛ أي يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه.

وأما الآية الثانية فجمهور النحاة ومعربي القرآن على أن (قومه) في الآية الكريمة انتصب على تقدير حذف حرف الجر منه؛ أي من قومه.

وذكر سيبويه الشواهد الشعرية التي استشهد بها الشربيني فيما مر، وذكر أيضا قول الشاعر:

١- البحر المحيط: ٥٠٨/٢.
٢- تفسير النسفي: ١١٤/١.
٣- إعراب القرآن: ٣١٧/١.
٤- تفسير البغوي: ٢١٣/١.
٥- تفسير البيضاوي: ٥٢٦/١.
٦- التبيان: ١٨٦/١.
٧- تفسير القرطبي: ١٧٢/٣.
٨- فتح القدير: ٢٤٦/١.
٩- السابق.
١٠- شرح الكافية: ١٤٠/٤.
١١-النور: ٦٣.

آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطعمُهُ *** والحَبُّ يأْكُلُهُ في القَرية السُّوسُ[1].
يريد على حَبِّ العراق.

وقال الفراء: "وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذ طرحت (من)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم. فلما جازت الإضافة مكان من ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلا، واخترت منكم رجلا"[2].

وممن قال بهذا الرأي: المبرد[3]، وابن السراج[4]، والقيسي[5]، والزمخشري[6]، والبيضاوي[7]، وابن عطية[8]، والعكبري[9]، والقرطبي[10]، وأبو حيان[11]، وابن هشام[12]، والسيوطي[13]، والشوكاني[14].

ولكن الخلاف بين النحاة حول: هل هذه الأفعال التي يحذف حرف الجر من ثاني مفعوليها وتتسلط هي عليه.. سماعية محصورة في أفعال بعينها، أم هي قياسية في كل الأفعال؟

جمهور النحاة على أنها سماعية، وممن نص على هذا صراحة ابن السراج حيث يقول: "واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعا عنهم"[15].

١- البيت من بحر البسيط وهو للمتلمس الضبعي، الأغاني: ٢٣٣/٢٤، ٢٤٠، وجمهرة أمثال العرب: ١٧٤.
٢- معاني القرآن: ٣٩٥/١.
٣- المقتضب: ٣٣٠/٤، ٣٣١.
٤- الأصول: ١٧٨-١٨٠.
٥- مشكل إعراب القرآن: ٣٠٣/١.
٦- الكشاف: ١٥٥/٢.
٧- تفسير البيضاوي: ٦٣/٣.
٨- المحرر الوجيز: ٤٥٩/٣.
٩- اللباب: ٢٦٩/١.
١٠- تفسير القرطبي: ٢٩٤/٧.
١١- البحر المحيط: ١٨٦/٥.
١٢- شرح شذور الذهب: ٤٧٩
١٣- همع الهوامع:١٣/٣-١٥.
١٤- فتح القدير: ٢٥١/٢.
١٥- الأصول: ١٨٠.

وممن حدد هذه الأفعال ابن هشام[١] والسيوطي[٢]؛ حددها ابن هشام في عشرة أفعال، والسيوطي في تسعة عشر فعلا، اتفقا على ثمانية منها؛ هي: اختار، واستغفر، وأمر، وسمى، وكنى (بالتخفيف)، ودعا (بمعنى سمى)، وزوج، وصدق (بالتخفيف).

وزاد ابن هشام: كال، ووزن.

وزاد السيوطي: هدى، وعيَّر، وفرق، وقرع، وجاء، واشتاق، وراح، وتعرض، ونأى، وحل، وخشي.

وقال أبو حيان عند توجيهه الآية الكريمة محل الدراسة: "و(اخْتَارَ) من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع؛ وهي: اختار، واستغفر، وأمر، وكنى، ودعا، وزوج، وصدق"[٣].

وذهب الأخفش الصغير علي بن سليمان وابن الطراوة وأبو بكر بن الهمام (والد الإمام السيوطي) [٤] إلى جواز قياس أي فعل على هذه الأفعال ما لم يؤد إلى لبس؛ حيث "قالوا بحذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه؛ نحو: بريت القلم السكين، قياسا على تلك الأفعال. فإن فُقد الشرطان أو أحدهما بأن لم يتعين الحرف نحو: رغبت، أو مكانه نحو: اخترت إخوتك الزيدين.. لم يجز؛ لأن كلا منهما يصلح لدخول من عليه"[٥].

ونقل السيوطي عن والده قوله: "ولا يرد أنهم لم يعدوه –أي غير هذه الأفعال المذكورة– من أفعاله؛ لأنا نقول: ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم"، ثم علق قائلا: "فهذا عين ما نقلته عنه من القياس"[٦]. وذهب الرضي إلى أنه يجوز حذف الجار مع "أنَّ" و"أنْ" كثيرا قياسا لاستطالتهما

١– شرح شذور الذهب: ٤٧٩ وما بعدها.

٢– همع الهوامع:٣/١٣–١٥.

٣– البحر المحيط: ٥/١٨٦.

٤– همع الهوامع: ٣/١٦.

٥– ممن ذكر هذا الخلاف أيضا ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك: ٢/١٥١.

٦– همع الهوامع: ٣/١٦..

بصلتهما، ورد قول الأخفش الذي ذكرناه آنفا، وخرج ما حذف منه الجار في غيـــر هاتين الحالتين على أنه إما شذوذا وإما لكثرة الاستعمال[1].

ويرجح الباحث رأي الأخفش وأصحابه لما يأتي:

أولا- الذين قالوا إن هذه الأفعال سماعية لم يسلم لهم تحديدها ولم يتفقوا على حصرها؛ فبعضهم ذكر ثمانية أفعال وبعضهم ذكر عشرة وبعضهم ذكر تسعة عشر؛ فهذا الاختلاف باعث على عدم الاطمئنان لهذا الرأي.

ثانيا- لو سلمنا لهؤلاء برأيهم؛ فماذا يقولون في الشواهد التالية:

قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ﴾[2]؛ أي: ولا تعزموا على عقدة النكاح.

وقوله تعالى: ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾[3]؛ أي: لا يألون لكم.

وقوله تعالى: ﴿.. لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[4]؛ أي: لأقعدن لهم على - أو في- صراطك المستقيم.

وقوله تعالى: ﴿... يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ...﴾[5]؛ أي: يبغون لكم الفتنة.

وقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *** كَلامُكُم إِذَنْ عَلَيَّ حَرَامُ[6].

أي: بالديار.

ثالثا- ربما يلجأ البعض إلى تأويل هذه الشواهد كما ذكر الرضي؛ فيقول مثلا في الآية الأولى: ولا تنووا، وهكذا، ولكننا نرى أن هذا تكلف لا فائدة منه.

لذلك طلبا للتيسير وبعدا عن التكلف والتعقيد والتأويل نرجح ما ذهب إليه الأخفش وأصحابه.

١- انظر: شرح الكافية: ١٣٩/٤.

٢- البقرة: ٢٣٥.

٣- آل عمران: ١١٨.

٤- الأعراف: ١٦.

٥- التوبة ٤٧.

٦- البيت من بحر الوافر، وهو لجرير، ديوانه: ٢٧٨، خزانة الأدب: ١١٩/٩.

المطلب الثاني: المفعول المطلق

حذف عامل المفعول المطلق المؤكد

اتفق النحاة على أنه يجوز لدليل -مقالي أو حالي- حذف عامل المفعول المطلق غير المؤكد؛ كأن يقال: (ما جلست)، فتقول: (بلى جلوسا طويلا) أو (بلى جلستين)، وكقولك لمن قدم من سفر: (قدوما مباركا)، ولكنهم اختلفوا في حذف عامل المصدر المؤكد؛ فأجازه بعضهم ومنعه آخرون.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1]؛ حيث قال: "قال البيضاوي: وهذا متعلق بمضمر تقديره: وتحسنون أو أحسنوا. انتهى. ويلزمه أن (إحسانا) في الآية منصوب على المصدر المؤكد لعامله المحذوف، مع أن حذف عامل المؤكد ممنوع أو نادر"[2].

وقضية توكيد العامل المحذوف بصورة عامة من القضايا التي اختلف فيها النحاة؛ فقد نص على عدم جواز ذلك ابن جني حيث قال: "فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر؛ فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد، فتقول: الذي ضربت نفسه زيد، كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد؟ قيل: هذا عندنا غير جائز"[3]. وقد عزا هذا الرأي في أكثر من موضع آخر لأبي الحسن الأخفش[4].

وهذا الرأي مخالف لما عليه الخليل وسيبويه؛ فقد قال سيبويه: "وسألت الخليل -رحمه الله- عن: مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما، والنصب على: أعنيهما"[5].

وقد ذكر ابن هشام[6] من شروط الحذف ألا يكون المحذوف مؤكَّدًا، ونص على أن أول من ذكر هذا الشرط الأخفش وتبعه الفارسي، وتبع الفارسي ابن جني، وتبعهم ابن مالك، ثم قال: "وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه"، واستشهد على

١- البقرة: ٨٣، والنساء: ٣٦. والأنعام: ١٥١، والإسراء: ٢٣.

٢- السراج المنير: ٦١/١، ورأي البيضاوي في تفسيره: ٣٥٣/١.

٣- الخصائص: ٢٨٧/٢.

٤- الخصائص: ١٢٧/١، ٢٨٠/٢، ٣٧٨/٢

٥- الكتاب: ٦٠/٢.

٦- مغني اللبيب: ٧٩٣/١.

ذلك بالنص الذي ذكرناه آنفا عن سيبويه، ونقل موافقة جماعة لهم واستشهادهم بتوكيد الخبر المحذوف بـــ(إن) في قول الشاعر:

إِنَّ مَحَلا وَإِنَّ مُرتَحِلا *** ..... [1]

ولكنه رد استشهادهم هذا بأن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر. وذكر مخالفة بدر الدين ابن مالك لأبيه في هذه المسألة.

ولابن هشام كلام يفهم منه تجويزه حذف عامل المصدر المؤكد؛ إذ نص في أحد المواضع على أن معنى الآية الكريمة: وأحسنوا بالوالدين إحسانا[2]. ومن توجيهاته لقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3] أن (خوفا) و(طمعا) يجوز أن يعربا مصدرين؛ فيكون المعنى: تخافون خوفا وتطمعون طمعا[4].

وممن ذكر أن (إحسانا) في هذه الآية الكريمة مفعول مطلق: النحاس[5] والزمخشري[6] والعكبري[7].

وقال الطبري: "وأما الإحسان فمنصوب بفعل مضمر يؤدي معناه قوله: (وبالوالدين)؛ إذ كان مفهوما معناه؛ فكان معنى الكلام لو أظهر المحذوف: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن تحسنوا إلى الوالدين إحسانا؛ فاكتفى بقوله (وبالوالدين) من أن يقال: وبأن تحسنوا إلى الوالدين إحسانا؛ إذ كان مفهوما أن ذلك معناه بما ظهر من الكلام"[8].

وقال في موضع آخر: "يقول: وأمركم بالوالدين إحسانا؛ يعني برا بهما؛ ولذلك نصب الإحسان؛ لأنه أمر منه جل ثناؤه بلزوم الإحسان إلى الوالدين على وجه

١- صدر بيت من المنسرح، قائله الأعشى. انظر: ديوانه: ٢٣٣، خزانة الأدب: ٤٧٩/١٠، وعجزه: "وَإِنَّ في السَفرِ ما مَضى مَهَلا".

٢- مغني اللبيب: ٥٧٠/١.

٣- الرعد: ١٢.

٤- مغني اللبيب: ٧٣٠/١.

٥- إعراب القرآن: ٢٤١/١، ٤٥٤/١، ١٠٦/٢.

٦- الكشاف: ١٨٦/١.

٧- التبيان: ٨٤/١.

٨- تفسير الطبري: ٣٨٩/١، ٣٩٠.

الإغراء، وقد قال بعضهم: معناه واستوصوا بالوالدين إحسانا، وهو قريب المعنى مما قلناه"[1].

وللعكبري توجيهان آخران غير المصدرية وهما: أن يكون (إحسانا) مفعولا به ويكون التقدير: وقلنا: استوصوا بالوالدين إحسانا، ويرى أيضا أنه يجوز أن تكون مفعولا لأجله، ويكون التقدير: ووصيناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم[2].

وللباحث بعض الملاحظات على موقف الخطيب الشربيني من هذه الآية:

أولا- عزو القول بأن (إحسانا) في هذه الآية مفعول مطلق للبيضاوي غير دقيق؛ إذ سبقه به: النحاس والزمخشري والعكبري.

ثانيا- قوله بأن "حذف عامل المؤكد ممنوع أو نادر" غير دقيق أيضا؛ فقد رأينا أعلاما أجلاء في اللغة يقولون بهذا القول، على رأسهم الإمامان الخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهما.

ثالثا- قوله: (ممنوع أو نادر) يوحي باضطراب موقفه؛ فالأحكام النحوية تحتاج إلى نوع من القطع والوضوح في الحكم؛ فإما أن يكون ممنوعا مطلقا، وإما أن يكون نادرا. ويزداد اضطرابه في توجيهه قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]؛ إذ ينص صراحة على أن (خوفا) و(طمعا) مصدران ناصبهما محذوف؛ أي تخافون خوفا وتطمعون طمعا[4]؛ فوقع هنا فيما أخذه على البيضاوي في الآية السابقة.

١- تفسير الطبري: ٧٧/٥.

٢- التبيان: ٨٤/١.

٣- الرعد: ١٢.

٤- السراج المنير: ١٢٤/٢.

المطلب الثالث: المفعول به

حذف المفعول به

يجوز حذف المفعول به إذا وجد ما يدل عليه، وذلك على نوعين؛ أحدهما أن يحذف لفظا ويبقى معنى وتقديرا، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَّشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[1]؛ أي: ويقدره. ومن الثاني قولهم: فلان يعطي ويمنع، ويقطع ويصل[2].

وقد تعرض الشربيني لحذف المفعول به في الكثير من المواضع[3]، مثل:

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[4]؛ حيث يقول: "أي ولو شاء أن يذهب بسمعهم بشدة صوت الرعد وأبصارهم بلمعان البرق لذهب بهما؛ فحذف المفعول وهو: أن يذهب؛ لدلالة الجواب وهو (لذهب) عليه"[5].

ثم عقب قائلا: "ولقد تكاثر حذف المفعول في (شاء) و(أراد) إذا وقعا في حيز الشك كما هنا لدلالة الجواب على ذلك المحذوف حتى لا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب كقول القائل:

فلَوْ شئتُ أنْ أبْكي دمًا لَبَكَيْتُه*** عَلَيْكَ ولكِنْ ساحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ[6]

وأتى فيه بالمفعول؛ لأن بكاء الدم مستغرب"[7].

اتفق النحاة على حذف المفعول به إذا دل عليه دليل، ولكن هناك بعض المواضع لا يجوز فيها حذفه؛ مثل: المفعول القائم مقام الفاعل، والأول من مفعولي (ظن) وأخواتها، والثاني من مفاعيل (أعلم) وأخواتها، والمفعول المتعجب منه، يقول ابن مالك: "وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك: زيدا،

١- الرعد: ٢٦.

٢- المفصل: ٧٩.

٣- انظر على سبيل المثال: ١/١٠٨، ٢٤٣، ٣٤٢، ٣٦٠، و٢/١٥١، ١٦٠، ٣٣٤.

٤- البقرة: ٢٠.

٥- السراج المنير: ١/٢٥.

٦- البيت من بحر الطويل، وهو لأبي يعقوب الخريمي، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري: ٢/١٧٥ – دار الجيل – بيروت، بلفظ "ولو" بدل "قلو"، و"عليه" بدل "عليك".

٧- السراج المنير: ١/٢٥.

لمن قال: من رأيت؟، ولا محصورا كقولك: ما رأيت إلا زيدا، ولا محذوفا عامله كقولك: خيرا لنا وشرا لعدونا؛ فهذه الأنواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها، وما سواها يجوز حذفه"[١].

وما ذكره الخطيب الشربيني في الآية الأولى من أنه يكثر حذف المفعول به مع "شاء" و"أراد" إذا وقعا في حيز الشك ولا يكاد يذكر إلا في الشيء المستغرب.. هو رأي الزمخشري[٢] والبيضاوي[٣] وابن هشام[٤]. وقد ذكر الزمخشري شواهد أخر بالإضافة للبيت الشعري الذي ذكره الشربيني لم يحذف فيها المفعول به مع هذين الفعلين لاستغراب المفعول مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاَّتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾[٦].

ولكن أبا حيان اعترض على أن يكون سبب عدم الحذف في هذه الشواهد هو غرابة مفعول المشيئة، ويرى أنه "حسن ذكره (أي المفعول به) في الآية والبيت من حيث عود الضمير؛ إذ لو لم يذكر لم يكن للضمير ما يعود عليه؛ فهما تركيبان فصيحان، وإن كان أحدهما أكثر.

فأحدهما الحذف ودلالة الجواب على المحذوف؛ إذ يكون المحذوف مصدرا دل عليه الجواب، وإذا كانوا قد حذفوا أحد جزأي الإسناد، وهو الخبر في نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ للطول بالجواب، وإن كان المحذوف من غير جنس المثبت؛ فلأن يحذف المفعول الذي هو فضلة لدلالة الجواب عليه -إذ هو مقدر من جنس المثبت- أولى.

١- شرح التسهيل: ١٦١/٢.
٢- الكشاف: ١١٩/١.
٣- تفسير البيضاوي: ٢٠٨/١.
٤- مغني اللبيب: ٨٢٨/١، ٨٢٩.
٥- الأنبياء: ١٧
٦- الزمر: ٤.

والثاني: أن يذكر مفعول المشيئة فيحتاج أن يكون في الجواب ضمير يعود على ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ﴾[1]، وقول الشاعر:

فلَوْ شئتُ أنْ أبْكي دمًا لَبَكَيْتُه *** .....

وأما إذا لم يدل على حذفه دليل فلا يحذف، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾[2]، ﴿لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾[3]..."[4].

ولكن الباحث يرجح الرأي الأول القائل بأن ذكر المفعول به في هذه الشواهد مع الفعل (شاء) هو غرابة مفعول المشيئة وليس عود الضمير؛ وذلك لأن الضمير هنا لم يوجد أصلا إلا بوجود المفعول به، ولو أن المفعول به في هذه الشواهد حذف لما كان هناك داعٍ لهذا الضمير، ولكن الباحث يرى في الشاهد الشعري أنه ربما تكون الضرورة الشعرية سببًا لعدم الحذف؛ فكان يمكن للشاعر أن يقول مثلا: فلو شئت لبكيت دمًا، ولكن ربما تكون الغرابة هنا في بكاء الدم والضرورة الشعرية هما السبب في عدم الحذف.

وفي الشواهد القرآنية كان يمكن أن يقال –في غير القرآن– في الآية الأولى: لو أردنا لاتخذنا لهوا من لدنا، وفي الآية الثانية: لو أراد الله لاتخذ ولدا. ولكن الغرابة في مفعول الإرادة هي السبب في عدم الحذف؛ فما كان لله تعالى أن يتخذ لهوا كما في الآية الأولى، ولا أن يتخذ ولدا كما في الآية الثانية.

١– الأنبياء: ١٧.

٢– التكوير: ٢٨.

٣– المدثر: ٣٧.

٤– البحر المحيط: ١٤٥/١.

المطلب الرابع: المفعول له

اتحاد المفعول له والفعل في الفاعل

المفعول له عرفه بعض النحاة بأنه علة الإقدام على الفعل، وهو جواب (لِمَ؟)، وذلك قولك: فعلت كذا مخافةَ الشر، وادخارَ فلان، وضربته تأديبا له، وقعدت عن الحرب جبنا، وفعلت ذلك أجلَ كذا[١]. وأطلق سيبويه عليه "باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر"[٢]. ومثَّل له بقول الشاعر:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه *** وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[٣].

ويسمى المفعول لأجله، والمفعول من أجله

وقد تعرض الخطيب الشربيني للمفعول له في مواضع متعددة[٤]؛ منها عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٥]؛ حيث قال: "وفي نصب قوله تعالى (وَزِينَةً) أوجه:

أحدها أنه مفعول من أجله، وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله تعالى: (لِتَرْكَبُوهَا) وإلى هذا بنفسه لاختلاف شرطه في الأول؛ وهو عدم اتحاد الفاعل؛ فإن الخالق هو الله تعالى، والراكب المخاطبون بخلاف الثاني..." [٦].

وبالرجوع إلى كتب النحو وجدت أن بعض النحاة وضعوا شروطا للمفعول له، ونصوا على أنه إذا فقد أحد هذه الشروط فإنه يجر باللام.

ومن الشروط التي ذكرها النحاة للمفعول له:

أن يكون مصدرا.

أن يشترك مع الفعل في الفاعل.

أن يشترك معه في الزمن.

وممن ذكر هذه الشروط الزمخشري[٧] وابن مالك[٨] وابن هشام[١].

١- المفصل: ٨٧.

٢- الكتاب: ٣٦٧/١.

٣- البيت من بحر الطويل، وقائله حاتم بن عدي الطائي، انظر فيه: ديوانه:١٢٤، والكتاب: ٣٦٧/١، وشرح التسهيل: ١٩٨/٢، والمعجم المفصل: ٨٢٦/٢.

٤- انظر على سبيل المثال: ٦٣/١، ٢٦٦، ٥٣٦.

٥- البقرة: ٢٩.

٦- السراج المنير: ١٨٧/٢.

٧- المفصل: ٨٧.

٨- شرح التسهيل: ١٩٦.

وعلق ابن مالك في الشرح قائلا: "فإن لم يكن مصدرا ولا أنْ وأنَّ ظاهرة فلا بد من لام الجر أو ما في معناها نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٢]، و﴿أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٣]، وكذا إن كان مصدرا ووقته غير وقت المعلل به كقوله:

فَجِئتُ وَقَد نَضَّت لِنَومٍ ثِيابَها *** لَدى السترِ إلا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ[٤].

وكذا إن كان مصدرا وفاعله غير فاعل المعلل به كقول الشاعر:

وإنّي لَتَعْروني لِذكراكِ هِزَّةٌ *** كَما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلّلهُ القَطْرْ[٥]

فلو كان الفاعل واحدا ولم يذكر لكان الحكم مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر، وذلك نحو: ضُرب الصبي تأديبًا"[٦].

وعرف ابن هشام المفعول له بأنه "المصدر المعلِّل لحدث شاركه وقتا وفاعلا؛ نحو: قمت إجلالا لك، فإن فقد المعلل شرطا جُر بحرف التعليل"[٧]؛ فهو هنا متفق مع الزمخشري وابن مالك في هذه الشروط الثلاث، ولكنه في موضع آخر زاد شرطا رابعا وهو أن يكون مذكورا للتعليل[٨]. وفي موضع ثالث زاد شرطا خامسا وهو أن يكون قلبيا كالرغبة، وعزا هذا الشرط لابن الخباز[٩].

وقد وافقهم السيوطي[١٠] فيما مضى من شروط، وزاد شرطين آخرين:

أولهما: أن يكون نكرة، وأنه إن وجدت فيه (أل) فزائدة؛ لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل؛ فيكفي فيه النكرة؛ فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، وعزا هذا الشرط

١- شرح قطر الندى: ٢٢٦/١.

٢- البقرة: ٢٩.

٣-.النحل: ٤٤.

٤- البيت من بحر الطويل، وقائله امرؤ القيس، انظر فيه: ديوانه: ٣٥، وجمهرة أشعار العرب: ٨١، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ١٦٤ – تحقيق الشيخ بهيج غزاوي – دار إحياء العلوم – بيروت – ط٤ ١٩٩٨م، والمعجم المفصل: ٧٧٨/٢.

٥- البيت من الطويل، وقائله أبو صخر الهذلي، انظر فيه: الأغاني: ١٩٩/٥، وخزانة الأدب: ٢٣٩/٣، والمعجم المفصل: ٣٦٧/١.

٦- شرح التسهيل: ١٩٦/٢.

٧- شرح قطر الندى: ٢٢٦/١.

٨- شرح شذور لذهب: ٢٥١.

٩- أوضح المسالك: ٢٢٥/٢.

١٠- انظر همع الهوامع: ١٣٠/٢-١٣٢.

للجرمي والمبرد والرياشي، ولكنه علق عليه قائلا: "ورده سيبويه والجمهور؛ فإن السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب، فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له ولا تنافي بينهما"[1].

والشرط الثاني الذي زاده السيوطي: ألا يكون من لفظ الفعل؛ فإن كان فمفعول مطلق؛ لأن الشيء لا يكون علة لنفسه، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة[2].

إذن فتلك سبعة شروط ذكرها السيوطي، اتفق مع الزمخشري وابن مالك في ثلاثة منها، ومع ابن هشام في خمسة.

وقد مثل ابن هشام بالآية الكريمة محل الدراسة على فقدان المفعول له شرط اتحاد الفاعل مع الفعل، وعقب قائلا: "فإنَّ تركبوها بتقدير: لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله -سبحانه وتعالى- وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله -جل ثناؤه-: وزينة منصوبا؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى"[3].

وشرط اتحاد الفاعل الذي ذكره الخطيب الشربيني في الآية محل الدراسة ذكره -كما رأينا فيما مضى- الزمخشري وابن هشام والسيوطي، والأخيران عزواه للأعلم والمتأخرين، ونقل ابن هشام مخالفة ابن خروف لهم، وعقب ابن مالك قائلا: "وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه؛ نحو: جئتك حذرَ زيدٍ الشرَّ. وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين، قال: ومن حجة مَن أجازه شَبهُه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربته ضرب الأميرِ اللصَّ؛ فكما نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلهما غيران؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره"[4].

ثم ساق حجة أخرى قائلا: "وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز؛ لأنه قال بعد أمثلة المفعول له: فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا؟ فقال:

١- السابق: ١٣٢.

٢- السابق.

٣-.شرح قطر الندى: ٢٢٩/١.

٤- شرح التسهيل: ١٩٧/٢.

لكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في (دَأْبَ بكارٍ) ما قبله حين طرح (مثل)، يشير إلى قول الراجز:

إِذَا رَأَتْنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا

دَأْبَ بِكارٍ شايحتْ بكارُها[1].

فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبه به، وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه؛ فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بين والله أعلم"[2].

وبكلام قريب من هذا الكلام علق السيوطي؛ حيث يرى أن سيبويه والمتقدمين لم يشترط أحد منهم هذه الشروط؛ فيجوز عندهم: "أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك"، و"جئت حذر زيد"، وجعل منه قول الله تعالى[3]: ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾؛ حيث إنه يرى أن فاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من الخلق[4].

وبالرجوع إلى رأي معربي القرآن في هذه الآية الكريمة وجدنا بعضهم قد أشار إلى شرط اتحاد الفاعل في المفعول له، وجعل دخول اللام في قوله تعالى: (لِتَرْكَبُوهَا) لفقدان هذا الشرط، ومن هؤلاء: الزمخشري[5]، والبيضاوي[6]، وأبو حيان[7]، والآلوسي[8]، وقد أضاف الأخير رأيا آخر قائلا: "وذكر بعض المدققين أن في عدم مجيئها على سنن واحد دلالة على أن المقصود الأصلي الأول؛ فجيء بالحروف الموضوعة لذلك، وسيق الخطاب، وأعيد الضمير للثلاثة في (لِتَرْكَبُوهَا)، وجيء بالثاني تتميما ودلالة على أنه لما كان من مقاصدهم عُد في معرض الامتنان،

١- البيتان من بحر الرجز، ولم أقف لهما على نسبة، انظر: الكتاب: ٣٥٧/١، والمقتضب: ٢٠٤/٣. والبكار: جمع بكرة من الإبل، وشايحت: جدت أو حاذرت.

٢-.شرح التسهيل: ١٩٧/٢

٣- الرعد: ١٢. ويرى الخطيب الشربيني أن (خوفا) و(طمعا) في هذه الآية يعربان مصدرين وناصبهما محذوف؛ أي: تخافون خوفا وتطمعون طمعا. السراج المنير: ١٢٤/٢. وانظر: ص ١٥٠ من هذا البحث.

٤- همع الهوامع: ١٣٣/٢.

٥- الكشاف: ٥٥٧/٢.

٦- تفسير البيضاوي: ٣٨٧/٣.

٧- البحر المحيط: ٥٠٩/٦.

٨- روح المعاني: ١٠١/١٤.

وإلا فليس التزين بالعرض الزائل مما يقصده أهل الله تعالى، وهم أهل الخطاب بالقصد الأول.

واعترض ما تقدم بأنه وإن ثبت اتحاد الفاعل لكن لم تتم به شروط صحة النصب؛ لفقد شرط آخر منها وهو المقارنة في الوجود؛ فإن الخلق متقدم على الزينة، وأجيب بأن ذلك على إرادة الزينة، كما قيل في: ضربت زيدا تأديبا.. إن التأديب بتأويل إرادته"[1].

ومما سبق نجد أن الخطيب الشربيني قد سار على سنن المتأخرين من النحاة ومعربي القرآن في اشتراط اتحاد الفاعل في المفعول له؛ ولذلك دخلت اللام على (لِتَرْكَبُوهَا) في الآية الكريمة ولم تدخل على (وَزِينَةً) لاختلاف هذا الشرط في الأول؛ فالخالق هو الله تعالى، والراكب هم المخاطبون، بخلاف الثاني.

١- روح المعاني: ١٤/١٠١.

المطلب الخامس: المفعول فيه

مجيء (إذ) مع فعل يفيد الاستقبال

المفعول فيه هو كل اسم زمان أو مكان، سُلط عليه عامل على معنى (في)؛ كقولك: صمت يوم الخميس، وجلست أمامك[١].

ومن ظروف الزمان غير المركبة (إذ)، وهي اسم، ويدل على اسميتها -كما ذكر ابن مالك[٢]- أنها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث، وأنها يخبر بها مع دخولها على الأفعال، نحو: قدوم زيد إذ قدم عمرو، وأنها تبدل من اسم نحو: رأيتك أمس إذ جئت، وأنها تنون في غير ترنم، ويضاف إليها بلا تأويل.

وقد تعرض الشربيني لـــ(إذ) في عدة مواضع؛ منها عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[٣] حيث يقول: "استشكل المعربون هذه الآية، ووجهه أن قوله تعالى (اليوم) ظرف حالي و(إذ) ظرف ماض، و(ينفعكم) مستقبل لاقترانه بـــ(لن) التي لنفي المستقبل، والظاهر أنه عامل في الظرفين، وكيف يعمل الحدث المستقبل الذي لم يقع بعد في ظرف حالي وماض؟ هذا مما لا يجوز.

أجيب عن إعماله في الظرف الحالي على سبيل قربه منه؛ لأن الحال قريب من الاستقبال؛ فيجوز في ذلك، قال تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[٤]...

وأما قوله تعالى (إِذْ) ففيها للناس أوجه كثيرة، قال ابن جني: راجعت أبا علي[٥] مرارا كثيرة؛ فآخر ما حصلت منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وهما سواء في حكم الله تعالى وعلمه؛ فـــ(إِذْ) بدل من اليوم.

وحمل الزمخشري على معنى: إذ تبين وصح ظلمكم ولم يبق لأحد ولا لكم شبهة في أنكم كنتم ظالمين، ونظيره:

إِذَا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ *** ...[١]

١- شرح قطر الندى: ٢٢٩/١.

٢- شرح التسهيل: ٢٠٦/٢، ٢٠٧.

٣- الزخرف: ٣٩.

٤- الجن: ٩.

٥- هو أستاذه أبو علي الفارسي.

أي تبين أني ولد كريمة"[٢].

ورأي أبي علي الفارسي السابق ذكره ابن جني في أكثر من موضع؛ حيث يقول: "طاولت أبا علي -رحمه الله تعالى- في هذا، وراجعته فيه عودا على بدء؛ فكان أكثر ما برد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه.. صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا؛ فلذلك أجرى (اليوم) وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله (إذ ظلمتم)، ووقت الظلم إنما كان في الدنيا؛ فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي (إذ ظلمتم) غير متعلق بشيء، فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل (إذ ظلمتم) من (اليوم)، أو كرره عليه، وهو كأنه هو"[٣].

ويزيد الأمرَ إيضاحا في موضع آخر؛ حيث يرى "أن تجعل (إذ) بدلا من قوله (اليوم)، وإلا بقيت بلا ناصب، وجاز إبدال (إذ) وهو ماض في الدنيا من قوله (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة؛ لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب عن الظلم، وكانت أيضا الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنين الدانيين المتلاصقين، نحو: أحسنت إليه إذ شكرني، وأعطيته حين سألني، وهذا أمر استقر بيني وبين أبي علي -رحمه الله- مع المباحثة"[٤].

ويرى الزمخشري[٥] -كما ذكر عنه الشربيني فيما مر- وتابعه البيضاوي[٦] أن المعنى: "إذ تبين وصح ظلمكم ولم يبق لأحد ولا لكم شبهة في أنكم كنتم ظالمين". وهذا الرأي موافق من ناحية الإعراب لرأي ابن جني؛ إذ يرى كلاهما أن إعراب (إذ) بدل من (اليوم).

١- صدر بيت من بحر الطويل، منسوب في شرح شذور الذهب لزائد بن صعصعة الفقعسي: ٣٥٣، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني: ٨٩، والمعجم المفصل: ١٩٢/١، وعجزه: "وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أن تُقِرِّي بها بُدَّا".

٢- السراج المنير: ٤٥٨/٣.

٣- الخصائص: ١٧٢/٢.

٤- السابق: ٢٢٤/٣.

٥- الكشاف: ٢٥٦/٤.

٦- تفسير البيضاوي: ١٤٦/٥.

ولكن أبا حيان يرى أنه لا يجوز فيه البدل على بقاء (إذ) على موضوعها من كونها ظرفا لما مضى من الزمان، فإن جعلت لمطلق الوقت جاز[١].

وذهب بعض المتأخرين إلى أن (إذ) في هذه الآية تفيد التعليل، وممن ذكر هذا الرأي: العكبري[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والسيوطي[٥]، والشوكاني[٦]، قال السيوطي: "وتزاد (إذ) للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ إذ ظَّلَمتُم أَنَّكُم فِي العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[٧]؛ أي لأجل ظلمكم في الدنيا، و﴿وَإِذْ لَم يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ...﴾[٨]، و﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُم وَمَا يَعبُدُونَ إِلاَّ اللهَ فأْوُوا﴾[٩]، وهي حرف بمنزلة (لام العلة)، وقيل ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ"[١٠].

وذهب بعضهم إلى أن التقدير: بعد إذ ظلمتم؛ فحذف المضاف للعلم به، وذكر هذا الرأي: العكبري[١١] وأبو حيان[١٢].

ويرجح الباحث رأي المتأخرين من أن (إذ) في الآية الكريمة تفيد التعليل؛ وذلك لما في هذا الرأي من بعد عن التكلف والتأويل الذي نلاحظه فيما ذهب إليه الفارسي وتابعه عليه ابن جني وبعض متقدمي النحاة والخطيب الشربيني.

١- البحر المحيط: ٣٧٥/٩.
٢- التبيان: ١١٤٠/٢.
٣- شرح التسهيل: ٢٠٨/٢.
٤- البحر المحيط: ٣٧٥/٩.
٥- همع الهوامع: ١٧٦/٢.
٦- فتح القدير: ٥٥٦/٤، ٥٥٧.
٧- الزخرف: ٣٩.
٨- الأحقاف: ١١.
٩- الكهف: ١٦.
١٠- همع الهوامع: ١٧٦/٢.
١١- التبيان: ١١٤٠/٢
١٢- البحر المحيط: ٣٧٥/٩.

المطلب السادس: المفعول معه

المفعول معه

المفعول معه هو اسم فضلة، بعد (واو) أريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه؛ كـــ"سرت والنيل"، و"أنا سائر والنيل".

ومن المواضع التي تعرض فيها الخطيب الشربيني للمفعول معه:

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لله وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[1].

وعند إعرابه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

حيث قال في الآية الأولى: "(وَمَنِ اتَّبَعَنِ) عطف على التاء في (أَسْلَمْتُ)، ويجوز –كما في الكشاف– أن تكون الواو بمعنى مع؛ فيكون مفعولا معه؛ أي نظرا إلى أن المشاركة بين المتعاطفين في مطلق الإسلام أي الإخلاص؛ لا فيه بقيد وجهه حتى يمتنع ذلك لاختلاف وجهيهما"[3].

وقال في الثانية: "(وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) إما في محل نصب على المفعول معه كقول الشاعر:

.... *** فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ[4]

يُروى (الضحاكَ) بالنصب على أنه مفعول معه، والمعنى: كفاك وكفى أتباعك المؤمنين الله ناصرا. أو رفع عطفا على اسم الله تعالى"[5].

وبالرجوع إلى آراء معربي القرآن في الآية الأولى؛ فإننا لم نجد فيما اطلعنا عليه من قال بأن الواو فيها (واو) معية إلا الزمخشري[6] الذي نقل عنه الشربيني هذا

١- آل عمران: ٢٠.

٢- الأنفال: ٦٤.

٣- السراج المنير: ١٦٨/١.

٤- عجز بيت من بحر الطويل، نسبه أبو علي القالي لجرير، الأمالي: ١٤١/٢، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: ٥٤٩/٧، والمعجم المفصل: ٢٢٠/١. وصدره: "إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا".

٥- السراج المنير: ٤٧٩/١.

٦- الكشاف: ٣٧٥/١.

الرأي، وتبعه البيضاوي[١]، وتبعهما من المتأخرين الشوكاني[٢]، وجميعهم ذكروا وجه العطف أولا كما فعل الشربيني.

أما الوجه الأول الذي ذهب إليه الشربيني من أن تكون الواو عاطفة، و(وَمَنِ اتَّبَعَنِ) معطوفة على التاء في (أَسْلَمْتُ) فهذا ما عليه جمهور معربي القرآن؛ فقد ذهب إليه بالإضافة إلى الثلاثة الذين سبق ذكرهم: الطبري[٣] والقيسي[٤] وابن عطية[٥] والقرطبي[٦].

وهناك اتجاه يرى أنه يمكن أن يكون (وَمَنِ اتَّبَعَنِ) في موضع خفض عطفا على اسم الله تعالى، ويكون التقدير في هذه الحالة: جعلت مقصدي لله بالإيمان به والطاعة له، ولمن اتبعني بالحفظ له، والتحفي بتعليمه وصحبته. وذهب إلى هذا الرأي: القيسي[٧] وابن عطية[٨].

وهناك رأي ثالث يرى أنه يجوز أن يكون مبتدأ، ويكون تقدير الكلام: ومن اتبعن أسلم وجهه. وذهب إلى هذا الرأي: القيسي[٩] وابن عطية[١٠] والعكبري[١١].

وأما ما ذهب إليه في الآية الثانية فهو متأثر فيه أيضا بالزمخشري[١٢] والبيضاوي[١٣]؛ فقد ذهبا إلى أن الواو في قوله تعالى (وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) يمكن أن تكون واو المعية، فيكون ما بعدها في محل نصب مفعول معه، أو أن تكون الواو عاطفة فيكون ما بعدها في محل رفع عطفا على اسم الله تعالى، ويكون المعنى على هذا التوجيه: كفاك الله وكفاك المؤمنون.

١- تفسير البيضاوي: ٢٠/٢.
٢- فتح القدير: ٣٢٦/١.
٣- تفسير الطبري: ٢١٤/٣.
٤- مشكل إعراب القرآن: ١٥٣/١.
٥- المحرر الوجيز: ٤١٤/١.
٦- تفسير القرطبي: ٤٥/٤.
٧- مشكل إعراب القرآن: ١٥٣/١.
٨- المحرر الوجيز: ٤١٤/١.
٩- مشكل إعراب القرآن: ١٥٣/١.
١٠- المحرر الوجيز: ٤١٤/١.
١١- التبيان: ٢٤٨/١.
١٢- الكشاف: ٢٢٢/٢.
١٣- تفسير البيضاوي: ١٢٠/٣.

وممن تابعهم أيضا على أن تكون الواو للمعية هنا الشوكاني[١]، وقال: (هذا ما اختاره النحاس) [٢].

وأما الرأي الثاني الذي ذهب إليه الزمخشري من أن الواو عاطفة وما بعدها معطوف على لفظ الجلالة فقد ذهب إليه: النحاس[٣] والزمخشري[٤] والبيضاوي[٥] وابن عطية[٦] والقرطبي[٧] والشوكاني[٨]، وضعفه القيسي قائلا: "لقبح عطفه على اسم الله؛ لما جاء من الكراهة في قول المرء: ما شاء الله وشئت، ولو كان بالفاء أو ثم لحسن العطف على اسم الله جل ذكره"[٩].

وهناك رأي ثالث يرى أنها في موضع نصب معطوف على الكاف في التأويل؛ أي: يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين، وممن ذكر هذا الرأي النحاس[١٠] واستشهد له بالشاهد الشعري نفسه الذي استشهد به الشربيني على أن الواو واو معية، وتابع النحاس في ذلك: القيسي[١١] وابن عطية[١٢] والقرطبي[١٣].

وذكر ابن عطية[١٤] وجها آخر؛ وهو أن تكون في موضع خفض بتقدير محذوف كأنه قال: وحسب من اتبعك، واستشهد له بقول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحسَبِينَ امْرَأً*** ونارٍ تَوقَّدُ باللَّيْلِ نارَا[١٥]

١- فتح القدير: ٣٢٤/٢.

٢- لم أتمكن من الوقوف على هذا فيما اطلعت عليه من كتب النحاس.

٣- إعراب القرآن: ١٩٥/٢.

٤- الكشاف: ٢٢٢/٢.

٥- تفسير البيضاوي: ١٢٠/٣.

٦- المحرر الوجيز: ٥٤٩/٢.

٧- تفسير القرطبي: ٤٣/٨.

٨- فتح القدير: ٣٢٤/٢.

٩- مشكل إعراب القرآن: ٣١٩/١.

١٠- إعراب القرآن: ١٩٤/٢، ١٩٥.

١١- مشكل إعراب القرآن: ٣١٩/١.

١٢- المحرر الوجيز: ٥٤٩/٢.

١٣- تفسير القرطبي: ٤٣/٨.

١٤- المحرر الوجيز: ٥٤٩/٢.

١٥- البيت من بحر المتقارب، وقائله أبو دواد الإيادي. ديوانه: ٣٥٣، والكتاب: ٦٦/١، وخزانة الأدب: ٣٨٤/٤.

التقدير: وكل نار، ولكنه عقب عليه قائلا: "وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه، بابه ضرورة الشعر".

وهناك توجيه آخر يرى أنها في محل رفع على الابتداء، وخبره (كذلك) عند النحاس[١]، وعند القرطبي[٢] والشوكاني[٣] خبره (حسبهم الله).

١- إعراب القرآن: ١٩٥/٢

٢- تفسير القرطبي: ٤٣/٨.

٣- فتح القدير: ٣٢٤/٢.

المبحث الرابع: المشبه بالمفعول

المطلب الأول: الحال

تقديم الحال على صاحبه المجرور

الأصل أن نسبة الحال من صاحبه كنسبة الخبر من المبتدأ؛ فالأصل تأخير الحال وتقديم صاحبه، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ. وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتا في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصصة نحو: عرفت قيام زيد مسرعًا. ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بـــ"إلا" نحو: ما قام مسرعا إلا زيد. ومما يوجب الخروج عن الأصل إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو: جاء زائرَ هند أخوها، أو بغير إضافة نحو: (جاء منقادا لعمرو صاحبه)[١].

وقد اختلف النحاة في تقديم الحال إذا كان صاحبه مجرورا بحرف جر، نحو: مررت قائمة بهند؛ فمنهم من يمنعه ومنهم من يجيزه.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية في أكثر من موضع في تفسيره، منها:

عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٢] حيث يقول: "(على قميصه) محله النصب على الظرفية؛ كأنه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جماله بأحماله. ولا يصح أن يكون حالا متقدمة؛ لأن حال المجرور لا تتقدم عليه"[٣].

وعند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[٤]؛ حيث يقول: "أي إرسالا عامًّا شاملا لكل ما شمله إيجادنا؛ فكأنه حال من الناس، قدم للاهتمام. وقول البيضاوي[٥]: ولا يجوز جعلها حالا من الناس –أي لأن تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجار– رده أبو حيان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور،

١– شرح التسهيل: ٣٣٦/٢.

٢– يوسف: ١٨.

٣– السراج المنير: ٧٩/٢.

٤– سبأ: ٢٨.

٥– قول البيضاوي هذا في تفسيره: ٤٠١/٤.

وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جوازه، وهو الصحيح. انتهى[١].

وهذا هو الرأي الذي ينبغي اعتماده ويؤيده قوله –صلى الله عليه وسلم–: (كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة) [٢]. ومن أمثلة أبي علي: (زيدٌ خَيرَ ما يكونُ خيرٌ منك)، والتقدير: زيد خيرٌ منك خيرَ ما يكون. وأنشد:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَطَالِبُ نَاشِئًا *** فَمَطْلَبُهَا كَهْلا عَلَيْهِ شَدِيدُ[٣]

أي: فمطلبها عليه كهلا. وأنشد أيضا:

تَسَلَّيْتُ طرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكِم *** بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي[٤]

أي: عنكم طرا.

وقيل: إنه حال من (كاف) أرسلناك، والمعنى: إلا جامعا للناس في الإبلاغ، و(الكافة) بمعنى الجامع، و(الهاء) فيه للمبالغة كهي في (علاَّمة) و(راوية)، قاله الزجاج.

وقيل: إن (كافة) صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا إرسالة كافة، قال الزمخشري: إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم[٥].

قال أبو حيان: (كافة) بمعنى عامة؛ فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالا، ولم يتصرف فيها بغير ذلك؛ فجعلُها صفة لمصدر محذوف خروج عما نقلوا، ولا يحفظ أيضا استعماله صفة لموصوف محذوف..." [٦].

١– رأي أبي حيان هذا في البحر المحيط: ٥٤٩/٨.

٢– جزء من حديث رواه الإمام البخاري، ونصه كاملا أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "أُعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجدا وطهورا؛ فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة"، انظر: فتح الباري – باب التيمم.

٣– البيت من الطويل، وقائله هو المعلوط السعدي، جمهرة أمثال العرب: ٢٨٠/٢، وذُكر في: البيان والتبيين: ١٤٨، وديوان الحماسة: ١٨ بدون نسبة.

٤– البيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، الأشموني: ١٣٦/٢، والمساعد: ٢١/٢، وشرح التسهيل: ٣٣٨/٢.

٥– رأي الزمخشري هذا في الكشاف: ٥٩٢/٥.

٦– السراج المنير: ٢٤٣/٣.

وبالنظر لكلام الخطيب الشربيني في الموضعين السابقين نجد أن هناك اختلافا واضحا بين رأيه فيهما؛ فهو في الآية الأولى ينص صراحة على أن قول الله تعالى (على قميصه) لا يصح أن يكون حالا متقدما؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه. وفي الآية الثانية يؤيد الرأي القائل بأن قوله تعالى (كافة) حال من (الناس)؛ بل ويدافع عن هذا الرأي دفاعا شديدا متبنيًا رأي أبي حيان ومعقبا عليه بقوله: "وهذا هو الرأي الذي ينبغي اعتماده"، ثم ذكر الحديث النبوي الشريف الدال على عموم رسالة المصطفى –صلى الله عليه وسلم–، ثم أيد رأيه بشواهد أبي علي الفارسي الشعرية، ثم تبنى رأي أبي حيان في تخطئة الزجاج والزمخشري.

والملاحظ أن الشربيني في الآية الأولى قد تأثر بالزمخشري تأثرا كبيرا؛ حيث إن ما ذكره في عدم جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور هو نص ما ذكره الزمخشري وتابعه عليه البيضاوي.

وأما رأيه في الآية الثانية فيبدو أن عاطفته وشدة حبه للمصطفى –صلى الله عليه وسلم– قد طغت عليه؛ فأثّرت في اختياره اللغوي، فكان حريصا على اختيار ما يُظهر عظيم فضل الرسول الكريم على سائر المخلوقات، ويتضح هذا أكثر جلاء في قوله بعد أن ذكر رأيه اللغوي السابق: "وهذا هو اللائق بعموم رسالته... وفي عموم رسالته –صلى الله عليه وسلم– فضيلة على جميع الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام– فلئن كان داود –عليه السلام– فُضل بطاعة الجبال له والطير وإلانة الحديد، وسليمان –عليه السلام– بما ذكر له؛ فقد فُضل محمد –صلى الله عليه وسلم– نبينا بإرساله إلى الناس كافة...".

وعدَّد بعض المعجزات الحسية للرسول –صلى الله عليه وسلم– ثم عقب قائلا: "وإنما ذكرت ذلك تبركا بذكره –صلى الله عليه وسلم– وأنا أسأل الله أن يشفعه في وفي والدي وجميع أحبابي وبقية المسلمين أجمعين"[1].

وبالرجوع لآراء النحاة ومعربي القرآن وجدنا التالي:

اعترض على تقديم الحال على صاحبه المجرور كل من: الزمخشري[2]، والبيضاوي[1]، وابن هشام[2]، والسيوطي[3]. وقد ذكر ابن مالك أن هذا رأي أكثر

١– السراج المنير: ٢٤٣/٣.

٢– الكشاف: ٥٩٢/٥.

النحويين، وذكر أن حججهم في ذلك أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين؛ فجعلوا عوضا من الاشتراك التزام التأخير.

وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة.

وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئا؛ فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسة[٤]..

وممن نص على المنع أبو البقاء العكبري؛ حيث قال: "ولا يجوز تقديم حال المجرور عليه؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل؛ فصار كالشيء الواحد؛ فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأن حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به.. فامتنع قولك: (مررت قائما بزيد) و(قائما مررت بزيد)، والقيام لزيد"[٥].

وأما رأيه في إعراب (كافة) في آية سورة (سبأ) فإنه يرى أنها حال من (الكاف) لا من (الناس)، و(الهاء) فيها للمبالغة، والتقدير: ما أرسلناك إلا كافة للناس كفرهم[٦].

ولكنه في مواضع كثيرة وجه بعض الآيات القرآنية على قول من قال بتقديم الحال على صاحبها المجرور، ومن ذلك:

١- تفسير البيضاوي: ٤٠١/٤.

٢- أوضح المسالك: ٣٢٤/٢، ومغني اللبيب: ٧٣٢/١، ٧٣٣.

٣- همع الهوامع: ٣١٢/٢.

٤- شرح التسهيل: ٣٣٦/٢.

٥- اللباب: ٢٩١، ٢٩٢.

٦- السابق: ٣٩٢، والتبيان: ١٠٦٩/٢.

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[1]؛ حيث يقول: "(مِن كُلِّ أُمَّةٍ) متعلق بـــ(جِئْنَا)، أو حال من (شَهِيدٍ) على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه"[2].

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3]؛ حيث يقول: "وفى موضع (من علم) وجهان؛ أحدهما هو رفع بالابتداء وما قبله الخبر، وفيه وجهان:

أحدهما هو به (ولهم) فضلة مبينة مخصصة كالتي في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾؛ فعلى هذا يتعلق به الاستقرار.

والثاني أن (لهم) هو الخبر، وفي (به) على هذا عدة أوجه؛ أحدها أن يكون حالا من الضمير المستكن في الخبر والعامل فيه الاستقرار.

والثاني أن يكون حالا من (العلم)؛ لأن (من) زائدة؛ فلم تمنع من تقديم الحال، على أن كثيرا من البصريين يجيز تقديم حال المجرور عليه"[4].

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾[5]؛ حيث يقول: "(من الطين) يجوز أن يتعلق بـــ(تخلق)؛ فتكون (من) لابتداء غاية الخلق، وأن يكون حالا من هيئة الطير على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه، و(الكاف) مفعول تخلق"[6].

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَكُلاًّ نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[7]؛ حيث يقول: "و(ما نثبت) بدل من (كل) أو هو رفع بإضمار هو. ويجوز أن يكون مفعول (نقص)، ويكون (كلا) حالا من (ما) أو من (الهاء) على مذهب من أجاز

١- النساء: ٤١.
٢- التبيان: ٣٥٩/١.
٣- النساء: ١٥٧.
٤- التبيان: ٤٠٥/١.
٥- المائدة: ١١٠.
٦- التبيان: ٤٧٢/١.
٧- هود: ١٢٠.

تقديم حال المجرور عليه، أو من (أنباء) على هذا المذهب أيضا، ويكون (كلا) بمعنى جميعا"[١].

وهكذا نجد أن العكبري عند كلامه النظري في (اللباب) منع تقديم الحال على صاحبه المجرور، ولكنه عند التطبيق في (التبيان) لجأ إليه عند توجيه كثير من الآيات كما رأينا فيما سبق.

وأما القول بجواز تقديم الحال على صاحبه فقد ذكر العكبري[٢] والرضي[٣] أنه رأي كثير من البصريين، وهو اختيار ابن مالك[٤]، ونسبه ابن هشام[٥] لأبي علي الفارسي وابن جني وابن كيسان، وعزاه السيوطي[٦] للأخفش.

وقد أفاض ابن مالك في الرد على المانعين؛ حيث يقول بعد أن ذكر حججهم: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبَّت له؛ بل الصحيح جواز التقديم في نحو: (مررت بهند جالسة)، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾"[٧].

ثم بدأ في تفنيد آراء المعترضين على أن تكون (كافة) في الآية الكريمة حالا؛ فرد على الزمخشري قوله: إنها صفة لمحذوف تقديره (إرسالة).. بأن العرب لم تستعمل (كافة) إلا حالا، ولم تستعمله مفردا ولا مقرونا بالصفة (أي إرسالة)، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك؛ فوجب الإعراض عما أفضى إليه[٨].

ورد قول الزجاج: إن (كافة) حال من كاف (أرسلناك) قائلا: "وأما الزجاج فبطلان قوله بين أيضا؛ لأنه جعل (كافة) حالا مفردة ولا يعرف ذلك من غير محل نزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه

١- التبيان: ٧١٩/٢.
٢- التبيان: ٤٠٥/١.
٣- شرح الكافية: ٣٠/٢.
٤- شرح التسهيل: ٣٣٧/٢.
٥- أوضح المسالك: ٣٢١/٢.
٦- همع الهوامع: ٣١٢/٢.
٧- شرح التسهيل: ٣٣٦/٢، ٣٣٧.
٨- السابق.

مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا ما فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كـــ(نسابة) و(فروقة) و(مهذارة)، و(كافة) بخلاف ذلك؛ فبطل أن تكون منها لكونها على فاعلة. فإن حملت على (راوية) حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ؛ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه.. فكيف على شاذ الشاذ؟"[١].

وبعد أن رد هذين القولين رجح القول الثالث قائلا: "وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث؛ وهو أن يكون الأصل (وما أرسلناك إلا للناس كافة) فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا"[٢]. ثم ساق عدة شواهد شعرية على صحة هذا الرأي. ثم فند شبه المانعين وردها شبهة شبهة[٣].

وقال أبو حيان: "وذو الحال إن كان مجرورا بحرف؛ فإما أن يكون زائدا أو غير زائد؛ إن كان زائدا جاز تقديمها على ذي الحال نحو: (ما جاءني من أحد عاقلا)، فيجوز: (ما جاءني عاقلا من أحد)، وإن كان غير زائد نحو: (مررت بهند ضاحكة)؛ فرأي البصريين أنه لا يجوز تقديمها مطلقا، سواء كان ذو الحال ظاهرا أو مضمرا، لا تقول: (مررت ضاحكة بهند)، وأجاز ذلك من المتأخرين: ابن كيسان والفارسي وابن برهان.

وفصل الكوفيون فقالوا: إن كان ذو الحال مضمرا جاز تقديمها عليه نحو: (مررت ضاحكة بك) وإن كان مظهرا والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور نحو: (مررت بهند تضحك)، فيجوز: (مررت تضحك بهند)، وإن كان الحال اسما فلا يجوز تقديمها، لا يجوز: مررت ضاحكةً بهند.

وحكى ابن الأنباري أن الاتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ"[٤].

ويرجح الباحث جواز تقديم الحال على صاحبه بشرط أمن اللبس؛ فإذا تطرق إلى الجملة لبس منع التقديم؛ لأن أمن اللبس من المقاصد العامة للغة العربية؛ فجملة مثل: (مررت ضاحكا بزيد) لا يجوز أن نجعل (ضاحكا) حالا لـــ(زيد)؛ إذ ربما

١- السابق.

٢- السابق.

٣- السابق: ٣٣٨/٢.

٤- ارتشاف الضرب: ٣٤٧/٢، ٣٤٨..

يتطرق إلى ذهن السامع أن صاحب الحال هو الضمير في (مررت)؛ إذ المعنى يحتمل الاثنين، وجعلها حالا للضمير في هذه الجملة أقرب وأولى، إلا إذا كانت هناك قرائن أخرى تمنع انصراف الذهن إلى كون الضمير هو صاحب الحال؛ كأن يكون المتكلم –مثلا– أنثى والحال مذكر.

وبناء على ما سبق يرجح الباحث في توجيه الآية الكريمة ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ رأي ابن مالك وأصحابه وهو ما عليه الخطيب الشربيني بأن (كافة) حال مقدم لـــ(الناس) لأمن اللبس، ولتكلف ما ذهب إليه الآخرون، وهو ما عبر عنه الرضي بقوله: "وبعضهم يجعل (كافة) حالا من الكاف والتاء للمبالغة، وهو تعسف"[1].

١– شرح الكافية: ٣٠/٢.

المطلب الثاني: أسلوب المدح والذم

أسلوب المدح والذم

ومن المواضع التي تعرض فيها الخطيب الشربيني لأسلوب المدح عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1]؛ حيث قال: "(والمقيمين الصلاة) نصب على المدح؛ لأن الصلاة كما كانت أعظم دعائم، ولذلك كانت ناهية عن الفحشاء والمنكر.. نصبت على المدح من بين هذه المرفوعات إظهارا لفضلها"[2].

وما ذهب إليه الشربيني من أن النصب هنا على المدح هو رأي سيبويه؛ حيث قال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح"[3]، وجعل منه هذه الآية الكريمة محل الدراسة وقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[4]؛ حيث نصب (والصابرين) على المدح أيضا. ولكنه يرى أن الرفع في الآيتين على الابتداء جيد أيضا.

واستشهد على توجيه النصب على المدح بقول الشاعر:

لا يبعَدنْ قومى الذين هُمُ *** سَمُّ العُداة وآفةُ الجُزرِ
النّازلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ *** والطَّيِّبون مَعَاقِدَ الأَزرِ[5].

وقول الآخر:

وكلُّ قومٍ أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهُم *** إلاّ نُمَيْرا أَطاعتْ أَمْرَ غاويها
الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَدًا *** والقائلــونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيها[1].

١- النساء: ١٦٢.

٢- السراج المنير: ١/٢٨٤.

٣- الكتاب: ٢/٦٢.

٤- البقرة: ١٧٧.

٥- البيتان من بحر السريع، وهما للخرنق بنت بدر، انظرهما في: الأمالي في لغة الغرب: ٢/١٦٠، والمزهر في علوم اللغة والأدب: ١/١١٣، وخزانة الأدب: ٥/٤١.

ثم علق قائلا: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: (النازلون بكل معترك) و(الطيبين)؛ فهذا مثل (والصابرين). ومن العرب من يقول: (الظاعنون) و(القائلين)؛ فنصبه كنصب الطيبين، إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعا؛ فكان مرفوعا على الابتداء، كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع"[٢].

وقد رجح النحاس رأي سيبويه السابق، وقال: "وهذا أصح ما قيل في المقيمين"[٣]، ورجحه ابن الأنباري في أثناء رده على الكوفيين استشهادهم بهذه الآية في قولهم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر؛ حيث قال: "وإنما هو في موضع نصب على المدح، بتقدير فعل، وتقديره (أعنى المقيمين)؛ وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف"[٤]، وقال به أيضا البيضاوي[٥]، والقرطبي وعلق قائلا: "والعرب تنصب على المدح وعلى الذم، كأنهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم، ولا يتبعونه أول الكلام وينصبونه"[٦]. وجعل من النصب على المدح الآية الكريمة محل الدراسة، وجعل من النصب على الذم قول الله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلا﴾[٧].

ولكن الطبري[٨] ضعف هذا الرأي لأنه يرى أن العرب تنصب على المدح من نعت من ذكرته بعد تمام خبره، وخبر (الراسخين في العلم) هنا هو قوله (أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما). ثم علق قائلا: "وأما من وجه ذلك إلى النصب على وجه المدح للراسخين في العلم، وإن كان ذلك قد يحتمل على بعد من كلام العرب؛ لما قد ذكرنا قبل من العلة؛ وهو أن العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في

١- البيتان من بحر البسيط، وهما لمالك بن خياط، انظرهما في: الكتاب: ٦٤/٢، خزانة الأدب: ٤٢/٥، المعجم المفصل: ١٠٥٦/٢.

٢- الكتاب: ٦٥/٢.

٣- إعراب لقرآن: ٥٥/١.

٤- الإنصاف: ٤٦٨/٢.

٥- تفسير البيضاوي: ٢/٢.

٦- تفسير القرطبي: ١٤/٦.

٧- الأحزاب: ٦١.

٨- انظر تفسير الطبري: ٢٦/٦.

نعته إلا بعد تمام خبره، وكلام الله –جل ثناؤه– أفصح الكلام؛ فغير جائز توجيهه إلا إلى الذي هو به من الفصاحة"[١].

وذهب الطبري إلى ما ذهب إليه الكسائي[٢] من أن تكون (والمقيمين) معطوفة على (ما) في قوله تعالى (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك)؛ حيث قال: "وأولى الأقوال عندي بالصواب أن يكون (المقيمين) في موضع خفض نسقا على (ما) التي في قوله (بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك)، وأن يوجه معنى المقيمين الصلاة إلى الملائكة؛ فيكون تأويل الكلام: (والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من الكتاب، وبما أنزل من قبلك من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة)، ثم يرجع إلى صفة الراسخين في العلم، فنقول: لكن الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون بالكتب، والمؤتون الزكاة، والمؤمنون بالله واليوم الآخر..." [٣].

وقد استشهد بعض الكوفيين بهذه الآية الكريمة على جواز العطف على الضمير دون إعادة حرف الجار؛ حيث يرون أن (المقيمين) في هذه الآية الكريمة في موضع خفض بالعطف على (الكاف) في (إليك)، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة؛ يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضا أن يكون عطفا على (الكاف) في (قبلك)، والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة؛ يعني من أمتك"[٤].

ومما سبق نجد أن الشربيني قد وافق سيبويه في رأيه أن (المقيمين الصلاة) في هذه الآية الكريمة قد نصبت على المدح، ولم يول اهتماما لما اعترض به الطبري على هذا التوجيه من أن العرب تنصب على المدح من نعت من ذكرته بعد تمام خبره.

١– السابق.

٢– انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢١٣/١، وتفسير القرطبي: ١٣/٦.

٣– تفسير الطبري: ٢٦/٦.

٤– انظر هذا الرأي في الإنصاف: ٤٦٣/٢، وقد سبق رد ابن الأنباري له.

الفصل الرابع: المجرورات والتوابع:

المبحث الأول: المجرورات:

المطلب الأول: المجرور بحرف الجر

المطلب الثاني: المجرور بالإضافة

المبحث الثاني: التوابع:

المطلب الأول: النعت

المطلب الثالث: العطف

المبحث الأول: المجرورات

المطلب الأول: المجرور بحرف الجر

متعلق (الباء) في (بسم الله الرحمن الرحيم)

الباء من (بسم الله الرحمن الرحيم) متعلقة بمضمر، يحتمل أن يكون اسما، وأن يكون فعلا. وعلى التقديرين يجوز أن يكون متقدما وأن يكون متأخرا؛ فهذه أقسام أربعة.

أما إذا كان متقدما وكان فعلا فكقولك: (أبدأ باسم الله)، وأما إذا كان متقدما وكان اسما فكقولك: (ابتداء الكلام باسم الله)، وأما إذا كان متأخرا وكان فعلا فكقولك: (باسم الله أبدأ)، وأما إذا كان متأخرا وكان اسما فكقولك: (باسم الله ابتدائي)[١].

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[٢]؛ حيث يقول: "الباء في (بِسْمِ اللهِ) متعلقة بمحذوف تقديره: باسم الله أقرأ؛ لأن الذي يتلوه مقروء؛ إذ كل فاعل يبدأ في فعله باسم الله يضمر ما يجعل التسمية مبدأ له. كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) كان المعنى: بسم الله أحل، وبسم الله أرتحل؛ وذلك أولى من أن يضمر (أبدأ) لعدم ما يطابقه وما يدل عليه، ومن أن يضمر (ابتدائي) لما ذكرنا.

فإن قيل: المصدر لا يعمل محذوفا. أجيب بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما.

وتقديره مؤخرا -كما قال الإمام الرازي[٣]- أولى كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٤]؛ لأنه أدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ فإن اسمه تعالى مقدم ذاتا؛ لأنه قديم واجب الوجود لذاته؛ فقدم ذكرا.

فإن قيل: قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[٥] فقدم الفعل؟ أجيب بأنه في مقام ابتداء القراءة وتعليمها لأنها أول سورة نزلت؛ فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه"[٦].

١- التفسير الكبير للرازي: ٨٩/١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ ١٤٢١هـ.

٢- الفاتحة: ١.

٣- انظر التفسير الكبير: ٨٩/١، ٩٠.

٤- الفاتحة: ٥.

٥- العلق: ١.

٦- السراج المنير: ٤/١، ٥.

وقضية متعلق (الباء) في البسملة من قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فعند البصريين المحذوف مبتدأ، والجار والمجرور خبره، والتقدير: (ابتدائي بسم الله)؛ أي كائن باسم الله؛ فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره (ابتدأت) أو (أبدأ)؛ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف[١].

وما ذهب إليه الشربيني موافق لما عليه الكوفيون من أن متعلق حرف الجر هو فعل محذوف، ولكنه خالفهم تبعا للزمخشري[٢] في مسألتين:

إحداهما أنهم يقدرون الفعل مقدما، وهو يقدره مؤخرا.

المسألة الأخرى أنهم يقدرونه فعل البداية؛ فالتقدير عندهم: بسم ابتدأت أو أبدأ كذا، ولكنه يقدره في كل موضع بحسبه؛ فإذا قال الذابح: "بسم الله" كان التقدير (بسم الله أذبح)، وإذا قال القارئ "بسم الله" فالتقدير (بسم الله أقرأ)[٣]...

ولكن يفهم من كلام الشربيني أيضا عدم اعتراضه على مذهب البصريين؛ وهو تقدير متعلق حرف الجر اسما، ويفهم ذلك من تعليقه على تخطئة أن يكون المتعلق هنا هو (ابتدائي)؛ حيث إن تخطئته كانت لعدم ما يطابق البداية وما يدل عليها، وليس لأنه مصدر. ويقوي رأينا هذا قوله بعد ذلك: "فإن قيل: المصدر لا يعمل محذوفا. أجيب بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما"[٤].

وقد ذهب إلى رأي الكوفيين كل من: الفخر الرازي[٥]، وابن هشام[٦]، والزركشي[٧]، والسيوطي[٨].

١- التبيان في إعراب القرآن: ٣/١.
٢- الكشاف: ٤٥/١، ٤٦.
٣- راجع البرهان: ٢٠٠/٣.
٤- السراج المنير: ٤/١.
٥- التفسير الكبير: ٨٩/١، ٩٠.
٦- مغني اللبيب: ٤٩٥/١، ٤٩٦.
٧- البرهان: ١٩٩/٣، ٢٠٠.
٨- همع الهوامع: ١١٧/٣.

وحجة من قالوا بتأخير الفعل المقدر كما ذكر الزمخشري[1] أن "الأهم من الفعل والمتعلِّقِ به هو المتعلَّقُ به؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، فيقولون: (باسم اللات، باسم العزى)، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله -عز وجل- بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2]؛ حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص، والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[3].

ومن أدلتهم أيضا قوله -صلى الله عليه وسلم-: "باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك أرفعه"[4].

ولكن أبا حيان[5] اعترض على ما ذهبوا إليه، مستندا لنص لسيبويه يقول فيه: "وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربي جيّد كما كان ذلك -أي تأخيره- عربيًّا جيدًا، وذلك قولك: (زيدًا ضربتُ).

والاهتمامُ والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في (ضَرَب زيدٌ عمرا)، و(ضَرَبَ عمرًا زيدٌ)"[6].

والخلاصة -كما ذكر أحمد السكندري المالكي- أن الزمخشري يقدر (باسم الله أقرأ وأتلو)، والذي يقدره النحاة (أبتدئ)، وهو المختار؛ لوجوه:

١- إن فعل الابتداء تجريدي يصلح لكل بسملة ابتدئ بها عمل من الأعمال...

٢- كل أمر خطير لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر.

٣- أهل السنة يؤمنون بأن الاسم هو المسمى، وأن فعل العبد موجود بفعل العبد لا غير، والمعتزلة أن الفعل بقدرة العبد متبركا باسم الله (كتبت بالقلم)، (قرأت ملتبسا باسم الله)[7]..

١- الكشاف: ٤٦/١.

٢- الفاتحة: ٥.

٣- هود: ٤١.

٤- رواه أحمد في مسنده بلفظ: "باسمك اللهم..."، والحديث بتمامه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ اللَّيْلِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ بَعْدُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِاسْمِكَ أَرْتَعُهُ. اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ".

٥- البحر المحيط: ٢٩/١

٦- الكتاب: ٨٠/١، ٨١.

٧- الانتصاف مما تضمنه الكشاف من الاعتزال – حاشية الكشاف: ٤/١.

المطلب الثاني: المجرور بالإضافة

إضافة اسم الفاعل بين كونها محضة وغير محضة

تنقسم الإضافة إلى محضة وغير محضة.

والإضافة المحضة –وتسمى الحقيقية أو المعنوية– هي أن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وهذه الإضافة يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، ويتخصص إن كان نكرة. نحو: "غلام زيد" فـ(غلام) نكرة ولما أضيف إلى (زيد) اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالإضافة.

والإضافة غير المحضة –وتسمى غير الحقيقية أو اللفظية– هي أن تضيف اسما إلى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك، إنما يحصل ثَمَّ اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير، وهذه الإضافة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا.

ومن الإضافة غير المحضة اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين، وذلك نحو "هذا ضاربُ زيدٍ غدا"، إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال، وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو "هذا ضاربٌ زيدًا"، وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل[1].

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2]؛ حيث قال: "فإن قيل: إضافة اسم الفاعل غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف.. فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟

أجيب بأنها إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال؛ فكأنه في تقدير الانفصال كقولك: مالك الساعة أو غدا، فإذا ما قصد به معنى الاستمرار –أي هو موصوف بذلك دائما– فتكون الإضافة حقيقية كـ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾[3]؛ فصح وقوعه صفة للمعرفة.

فإن قيل: التقييد بيوم الدين ينافي الاستمرار لكونه صريحا في الاستقبال؟

١– انظر: المقرب لابن عصفور: ٢٠٩/١ – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٢، ١١٩ – عالم الكتب (بيروت) – مكتبة المتنبي (القاهرة).

٢– الفاتحة: ٤.

٣– غافر: ٣.

أجيب بأن معناه الثبوت والاستمرار من غير اعتبار حدوث في أحد الأزمنة، ومثل هذا المعنى لا يمتنع أن يعتبر بالنسبة إلى يوم الدين؛ كأنه قيل: هو ثابت المالكية في يوم الدين، أو المراد أنه جعل يوم الدين لتحقق وقوعه بمنزلة الواقع فتستمر مالكيته في جميع الأزمنة"[١].

والقول بأن إضافة اسم الفاعل تكون غير محضة إذا أريد به الحال أو الاستقبال، وتكون محضة إذا أريد به الاستمرار- هو ما ذهب إليه الزمخشري، عند إعرابه الآية نفسها محل الدراسة، وأضاف عليه: إذا أريد به الماضي أيضا؛ حيث قال: "فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة فلا تكون معطية معنى التعريف.. فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟

قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال؛ فكان في تقدير الانفصال كقولك: (مالك الساعة أو غدا).

فأما إذا قصد معنى الماضي كقولك: (هو مالك عبده أمس) أو زمان مستمر كقولك: (زيد مالك العبيد) كانت الإضافة حقيقية؛ كقولك: (مولى العبيد)، وهذا هو المعنى في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾"[٢].

وممن ذهب إلى هذا الرأي أيضا: ابن عصفور[٣]، وابن هشام[٤].

ولكن الزمخشري ناقض رأيه السابق في موضع آخر؛ حيث قال عند توجيهه القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[٥]: "الشمس والقمر قرئا بالحركات الثلاث.. فالنصب على إضمار فعل دل عليه جاعل الليل؛ أي: وجعل الشمس والقمر حسبانا، أو يعطفان على محل الليل.

فإن قلت: كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي، ولا تقول: (زيد ضاربٌ عمرا أمس).

١- السراج المنير: ١/٨.

٢- الكشاف: ١/٥٥

٣- المقرب: ١/٢٠٩.

٤- مغني اللبيب: ١/٦٦٤.

٥- الأنعام: ٩٦. قرأ عاصم وحمزة والكسائي "وجعل الليل سكنا" بغير ألف، وقرأ الباقون "وجاعل الليل" بالألف وكسر الليل. وقرأ "والشمس والقمر" بالرفع ابن محيصن، والباقون بالنصب. إتحاف فضلاء البشر: ٢٧٠.

قلت: ما هو معنى المضي، وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك (فالق الحب) و(فالق الإصباح)، كما تقول: (الله قادر عالم)؛ فلا تقصد زمانا دون زمان"[١].

فهو هنا يرى أن اسم الفاعل ليس في معنى الماضي؛ بل هو دال على جعلٍ مستمرٍ في الأزمنة المختلفة؛ فكانت إضافته غير حقيقية، ولذلك جاز العطف على محل الليل.

وقد علق عليه ابن هشام قائلا: "وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية وكان عاملا"[٢]، ولكنه اعترض قائلا: "وليس الأمر كذلك"[٣].

وممن ذهب إلى أن إضافة اسم الفاعل تكون محضة إذا أفاد الزمن الماضي فقط، ولم يذكر الاستمرار الرضي في أحد أقواله؛ حيث يقول: "والوجه في تعريف ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ حتى وقع صفة (لله) أنه بمعنى اللام، نحو: (قتيل كربلاء) رضي الله عنه، أو أنه بمعنى الماضي؛ كأنه قال: مَلَك يوم الدين؛ أي: أمر يوم الدين؛ فيكون كـ(خالق السماوات)، وإيراده ماضيا على طرز قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ...﴾[٤] و﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ... ﴾[٥]؛ لكونه من الأمر المحتوم؛ فكأنه وقع ومضى.

وقيل: (مالك يوم الدين) نكرة، جرت على الله -تعالى- على وجه البدل.

والأول أولى"[٦].

وهناك وجه آخر ذكره أبو حيان[٧] واستشهد له برأي لسيبويه[٨]، وهو أن إضافة اسم الفاعل لمعرفة تكسبه التعريف دون التقيد بزمن معين، وقد ذكر مثل هذا الرأي السيوطي[٩] أيضا.

١- الكشاف: ٤٧/٢.

٢- مغني اللبيب: ٦٦٥/١.

٣- السابق.

٤- من الآيتين: ٧١، و٧٣ من سورة غافر.

٥- رأس الآية: ٥٠ من سورة الأعراف.

٦- شرح الكافية: ٢١٩، ٢٢٠.

٧- البحر المحيط: ٣٨/١.

٨- الكتاب: ٤٢٨/١.

٩- همع الهوامع: ٥٠٥/٢.

قال أبو حيان: "الثاني: أن يتعرف به إذا كان معرفة؛ فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفا بهذا الوصف، وكان تقييده بالزمان غير معتبر، وهذا الوجه غريب النقل، لا يعرفه إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه، وتنقيب عن لطائفه"[1].

وكلام سيبويه الذي استشهد أبو حيان هو قوله: "وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفاتِ المضافةَ إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنّ كلهن أن يكنّ معرفةً، وذلك معروف في كلام العرب"[2].

ثم دلل سيبويه على صحة هذا الرأي قائلا: "يدلّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: (مررتُ بعبد الله ضاربِك)، فجعلت (ضاربك) بمنزلة (صاحبك).
وزعم يونس أنه يقول: (مررتُ بزيدٍ مِثْلِك) إذا أرادوا مررتُ بزيد المعروف بشبهك؛ فتجعل (مثلك) معرفة. ويدلك على ذلك قوله: (هذا مثلك قائما) كأنه قال: هذا أخوك قائما"[3].

ولكن سيبويه استثنى من ذلك باب الصفة المشبهة؛ فإنها لا تتعرف بالإضافة، نحو: حسن الوجه.

ويرجح الباحث إلى هذا الرأي الأخير؛ لقوة حجة القائلين به، وعدم وجود ما يعارضه من اللغة.

١- البحر المحيط: ٣٨/١.

٢- الكتاب: ٤٢٨/١.

٣- السابق: ٤٢٨/١، ٤٢٩.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه من قضايا الخلاف الكبرى بين البصريين والكوفيين؛ فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينهما مطلقا.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند توجيهه القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[1]؛ حيث قال: "... قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء ورفع لام (قَتْلُ) ونصب دال (أَوْلادَهُم) و(شُرَكَائِهِمْ) بالياء مكسورة الهمزة بإضافة القتل إليه مفصولا بينهما بمفعوله.

قال البيضاوي[2] تبعا للزمخشري[3]: وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورة الشعر. اهـ.

وقد أنكر جماعة على الزمخشري في ذلك بأن القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيح في العربية؛ فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها.

قال التفتازاني: وهذا على عادته يطعن في متواتر القراءات السبع، ويسند الخطأ تارة إليهم كما هنا، وتارة إلى الرواية عنهم، وكلاهما خطأ؛ لأن القراءات متواترة وكذا الروايات عنهم. وأطال في بيان ذلك.

وقال ابن مالك في كافيته[4]: إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار؛ إذ لا محذوف فيها مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم"[5].

١- الأنعام: ١٣٧. وقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء في (زين)، ورفع لام (قتل)، ونصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء في (زين)، ونصب لام (قتل)، وجر (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم). إتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥، ٢٧٦، السبعة في القراءات: ٢٧٠.

٢- تفسير البيضاوي: ٤٥٦/٢.

٣- الكشاف: ٦٦/٢.

٤- شرح الكافية الشافية: ٩٨١/٢.

٥- السراج المنير: ٣٧٢/١.

وقد نقل الخلاف بين المدرستين ابن الأنباري[1]، ونقل حجة كل فريق، ورجح رأي البصريين.

حيث قال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها؛ قال الشاعر:

فَزَجَّجَتُهَا بِمَزَجَّةٍ *** زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مُزَادَةَ[2]

والتقدير زج أبي مزادة القلوص؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض، وقال الآخر:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ *** غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[3]

والتقدير: شفت غلائلَ صدورِها عبدُ القيس منها؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه، وقال الآخر:

يَطُفْنَ بِحوزِيٍّ المَراتِعِ لَم يُرَع *** بِواديهِ مِن قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائِنِ[4]

والتقدير: من قرع الكنائن القسي، وقال الآخر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا *** كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا[5]

والتقدير بعد بهجتها ففصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خط)، وتقدير البيت: فأصبحتْ قَفْرًا بعدَ بهجتِهَا كأنَّ قلمًا خَطَّ رسومَهَا".

ثم ذكر من حججهم من الكلام المنثور: "وقد حكى الكسائي عن العرب: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: (إن الشاةَ لتجترُّ

١- انظر الإنصاف: ٤٢٧/٢-٤٣٦.

٢- البيت من مجزوء الكامل، لم أقف على قائله، الإنصاف: ٤٢٧/٢، الأشموني: ٢٠٨/٢، شرح التسهيل: ٢٧٨/٣، خزانة الأدب: ٣٨١/٤. زججتها: طعنتها بالزج، المزجة: رمح كالمزراق، القلوص: الشابة من النوق، أبو مزادة: رجل

٣- البيت من الطويل، وقال صاحب الإنصاف: قائله مجهول، الإنصاف: ٤٢٨/٢، وانظر أيضا: شرح التسهيل: ٢٧٤/٣، خزانة الأدب: ٢٥٠/٢.

٤- البيت من الطويل، نسبه ابن مالك في شرح التسهيل للطرماح، ولم ينسبه صاحب الإنصاف ولا صاحب خزانة الأدب. الإنصاف: ٤٢٩/٢، شرح التسهيل: ٢٧٧/٣، خزانة الأدب: ٢٥٢/٢.

٥- البيت من المنسرح، لم أقف له على نسبة، الإنصاف: ٤٢١/٢، خزانة الأدب: ٢٥١/٢.

فتسمعُ صَوْتَ واللهِ ربِّها)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (والله). وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى"[1].

ثم ساق استشهادهم بالآية الكريمة محل الدراسة.

ثم ذكر رأي البصريين قائلا: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ... لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما؛ فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل"[2]. وذكر أمثلة شعرية لهم على الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر.

ثم عقب مرجحًا رأي البصريين ورادًّا رأي الكوفيين: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يُعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به. وأما ما حكى الكسائي من قولهم: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: (فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها)؛ فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد؛ فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين؛ حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو (لغوا) لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها.

والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام.

وأما قراءة من قرأ من القراء ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار؛ فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

والبصريون يذهبون إلى وَهْيِ هذه القراءة، ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهْيِ

١- الإنصاف: ٢/٤٢٧-٤٣١.

٢- الإنصاف: ٢/٤٢٧-٤٣١.

القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم"[١].

وممن رفض هذه القراءة الطبري، ووصف الفصل بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم بأنه في كلام العرب قبيح غير فصيح. ثم علق قائلا: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ بفتح الزاي من (زَيَّنَ)، ونصب القتل بوقوع (زين) عليه، وخفض (أَوْلادِهِمْ) بإضافة القتل إليهم، ورفع الشركاء بفعلهم؛ لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم...

وإنما قلت: لا أستجيز القراءة بغيرها لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد؛ ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة"[٢].

أما ابن جني فاعتبر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير لكنه من ضرورة الشاعر. وساق شواهد شعرية على ذلك[٣]. ثم ذكر القراءة القرآنية محل الدراسة وعلق عليها قائلا: "وهذا في النثر وحال السعة صعب جدا، لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف"[٤].

وممن ردها أيضا الزمخشري كما مر في كلام الشربيني، وقد قال الزمخشري في رده كلاما شديدا أثار كثيرا من النحاة عليه؛ حيث قال: "وأما قراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ ﴾برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد:

... *** زَجَّ الْقَلُوصَ أَبي مُزَادَة[٥]

١- السابق: ٤٣٥، ٤٣٦.

٢- تفسير الطبري: ٨/٤٤.

٣- راجع الخصائص: ٢/٤٠٤-٤٠٧.

٤- السابق: ٢/٤٠٧.

٥- سبق تخريجه.

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟! والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكون الأولاد شركاءهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[١].

وممن أغلظ عليه في الرد أبو حيان؛ حيث قال: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقُرَّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[٢].

وممن رد هذه القراءة أيضا للحجج نفسها السابق ذكرها ابن عطية[٣].

وأما ابن يعيش[٤] فقد أجاز الفصل بالظرف في الشعر ضرورة، ورفض الفصل بغير الظرف، وحجته أنه لم يرد به بيت والقياس يدفعه.

ورد قول الشاعر:

... *** زَجَّ الْقَلُوصَ أَبي مُزَادَة[٥]

بأنه ضعيف جدا في العربية ولم يصح نقله عن سيبويه. وذكر القراءة الواردة في الآية الكريمة محل الدراسة، وقولا للكسائي وهو: "أخذته بأدَّى ألف درهم"[٦]. ثم علق قائلا: "ولا يقاس على شيء من ذلك، وإنما جاز بالظرف؛ لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان؛ فكانت كالموجودة وإن لم تذكر؛ فكان ذكرها وعدمها سيان؛ فلذلك جاز إقحامها"[٧].

١- الكشاف: ٦٦/٢.

٢- البحر المحيط: ٦٥٨/٤.

٣- المحرر الوجيز: ٣٥٠/٢.

٤- انظر شرح المفصل: ٢١/٣-٢٣.

٥- سبق تخريجه.

٦- أدخل حرف الجر على الفعل، وفصل به بينه وبين مجروره.

٧- شرح المفصل: ٢٣/٣.

وأما فريق المؤيدين للفصل بين المتضايفين اعتمادا على هذه القراءة؛ فكان من أشدهم دفاعا عنها وهجوما على راديِّها هو أبو حيان[1]؛ كما رأينا فيما سبق هجومه على الزمخشري، وقد رد أيضا على ابن عطية وأبي علي الفارسي رفضهما لهذه القراءة، وقد قال مضعفًا رأي البصريين في هذه المسألة: "وهي مسألة مختلف في جوازها؛ فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضًا في لسان العرب في عدة أبيات"[2].

وأما ابن مالك[3] فيرى أنه يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعف، ويرى أن المضاف إن كان مصدرا جاز أن يضاف نظما ونثرا إلى فاعله مفصولا بمفعوله، وربما فصل في اختيارٍ اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور.

واستشهد على جواز ذلك بقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "هل أنتم تاركو لي صاحبي؟"[4]، أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي؟، وعلق قائلا: "ففصل بالجار والمجرور لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس؛ فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة. وفي كلام من يوثق بعربيته: (تَرْكُ يومًا نَفْسِكَ وهواها سعي لها

١– البحر المحيط: ٦٥٧/٤ وما بعدها. وانظر رأيه أيضا في ارتشاف الضرب: ٥٣٣/٢–٥٣٥

٢– السابق

٣– انظر شرح التسهيل: ٢٧٢/٣، ٢٧٣.

٤– انظر شرح التسهيل: ٢٧٢/٣، ٢٧٣. والحديث أخرجه البخاري في كتاب (المناقب)، ونصه عنده كاملا: "عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: "كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ فَسَلَّمَ وَقَالَ إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ نَدِمْتُ فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي فَأَبَى عَلَيَّ فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ فَقَالَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ثَلَاثًا ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ أَثَمَّ أَبُو بَكْرٍ فَقَالُوا لَا فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَلَّمَ فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقَ وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي مَرَّتَيْنِ فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا".

في رداها)؛ ففصل في الاختيار بالظرف، فعلم أن مثله لا حجر على المتكلم به ناظما وناثرا، وإنما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف..." [1].

ثم قال بعد ذلك: "وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر –رضي الله عنه–: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم أنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث به اللحن. ويكفيه شاهدا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان –رضي الله عنه–"[2].

ثم أضاف مقويا هذه القراءة بالقياس النحوي: "وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي؛ وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل. فحسَّن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة؛ فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية؛ فحكم بجوازه..." [3].

وأما ابن هشام[4] فله رأي قريب مما ذهب إليه ابن مالك؛ فهو يرى أن مواضع الفصل سبعة؛ منها ثلاثة جائزة في السعة، وأربعة خاصة بالشعر.

ويهمنا منها الثلاثة الجائزة في السعة؛ وهو يرى أنها في المواضع التالية:

أولا– أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، وقول الشاعر:

١– السابق.

٢– السابق: ٣/٢٧٦، ٢٧٧.

٣– انظر شرح التسهيل: ٣/٢٧٢.

٤– انظر أوضح المسالك: ٣/١٧٧–١٩٥

... *** فَسُقْنَاهُم سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ[1]

وإما ظرفه كقول بعضهم: "تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا...".

ثانيا- أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾[2] وقول الشاعر:

... *** وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ[3]

أو ظرفه كقول الشاعر:

... *** كنَاحِتِ يومًا صَخرةٍ بِعَسِيلِ[4]

ثالثا- أن يكون الفاصل قسما كقولك: "هذا غلام والله زيد".

ويرى السيوطي[5] أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه اختيارا إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح، وذكر منها الشواهد النثرية السابقة في هذه المسألة، ومنها الآية محل الدراسة.

ورد على المانعين بمثل ما رد به ابن مالك بأن الظرف يتوسع فيه، والمفعول بثبوت الحذف في القراءات السبع المتواترة، وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبي من المضاف ومقدر التأخير.

وذكر أن الكوفيين أجازوا الفصل مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما[6].

ومما سبق نجد أن رأي الخطيب الشربيني موافق لمدرسة الكوفة في جواز الفصل اختيارا بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما هو مفعول المصدر.

١- عجز بيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٨٠/٣، وشرح التسهيل: ٢٧٨/٣، والمعجم المفصل: ٧٧١/٢. وصدره: "عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً". البغاث: طائر ضعيف، الأجادل: جمع أجدل وهو الصقر.

٢- إبراهيم: ٤٧. والقراءة بنصب (وعده) وخفض (رسله) شاذة. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي: ٢٧٤ – تحقيق أنس مهرة – دار الكتب العلمية – لبنان – ط١ ١٩٩٨.

٣- عجز بيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٨٢/٢، شرح الأشموني: ٣٢٧/٢، وشرح التصريح: ٥٨/٢، المعجم المفصل: ١٥٥/١.

٤- عجز بيت من بحر الطويل، لم أقف له على نسبة. الأشموني: ٢٠٨/٢، الدرر: ٦٦/٢، شرح التسهيل: ٢٧٣/٣، والمعجم المفصل: ٨٠٣/٢. والعسيل: ريشة العطار. وصدره: "فَرِشْنِي بخير لا أكونَنْ ومدحتي"

٥- انظر همع الهوامع: ٥٢٣/٢-٥٢٩.

٦- السابق: ٥٢٦/٢.

وهذا ما يرجحه الباحث لما يلي:

ثبوت ذلك في القراءة المتواترة عن أحد القراء السبعة، ومن رد هذه القراءة من البصريين فقد ردها على غير أساس علمي مقبول في علم القراءات، ولكن ردهم إياها جاء لمخالفتها قاعدة عندهم، مع أنه كان ينبغي عليهم أن يقدموا القرآن الكريم – الذي يعد المصدر الأصلي في الاحتجاج اللغوي– على القواعد اللغوية ويُخضعوا القواعد له، وليس العكس كما فعلوا، ونذكر هنا ما قاله الزركشي في هذا المجال: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم– للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما.

ثم هاهنا أمور؛ أحدها أن القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل بل مشهورة، ولا عبرة بإنكار المبرد قراءة حمزة ﴿والأرحام﴾[1] و﴿مصرخي﴾[2]، ولا بإنكار مغاربة النحاة كابن عصفور قراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة..." [3].

ونشير أيضا إلى ما ذكره أحد أعمدة المدرسة البصرية وهو ابن جني حيث قال: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به؛ فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإن الأولى في ذلك أن يُحسَن الظن به، ولا يحمل على فساده"[4].

وورد الفصل بينهما في حديث المصطفى –صلى الله عليه وسلم– وفي أشعار العرب ونثرهم. وتعميم البصريين في ردهم أشعار العرب بأنها غير معروفة القائل غير دقيق؛ إذ اكتفوا في ردهم على أبيات معدودة، مع أن الشواهد على ذلك التي وصلت إلينا كثيرة، مع مراعاة ما فقد من الشعر ولم يصل إلينا، ونذكر أيضا بما نقله

١– يقصد قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ النساء: ١. وقرأ حمزة بخفض (الأرحام) والباقون بنصبها. إبراز المعاني من حرز الأماني: ٤١٠/١.

٢– جزء من قول الله تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ إبراهيم: ٢٢. وقرأ حمزة بكسر الياء المشددة والباقون بفتحها. السبعة في القراءات: ٣٦٢، إبراز المعاني: ٥٤٩/٢.

٣– البرهان: ٣١٨/١، ٣١٩.

٤– الخصائص: ٣٨٥/١.

ابن جني عن أبي عمرو بن العلاء من قوله: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير؛ فهذا ما تراه وقد روى في معناه كثير"[1].

موافقة الفصل بينهما كما في القراءات القرآنية للقياس، والدليل على ذلك ما ذكره ابن مالك[2] والسيوطي[3] من أنه حسنه كون الفاصل فضلة؛ فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبي من المضاف ومقدر التأخير.

١- السابق: ٣٨٦/١.

٢- شرح التسهيل: ٢٧٣/٣.

٣- همع الهوامع: ٥٢٣/٢، ٥٢٤.

المبحث الثاني: التوابع

المطلب الأول: النعت

الفصل بين النعت والمنعوت

الأصل أن يتصل التابع بالمتبوع بلا فصل؛ فيأتي المتبوع ثم يلحقه التابع مباشرة بغير فاصل، ومن هذه التوابع الصفة؛ حيث إن المتعارف عليه أن الصفة تتبع الموصوف مباشرة، ولكن قد يحدث أن يفصل بينهما بفاصل، وقد تعرض الخطيب الشربيني لهذه القضية عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1]؛ حيث قال: "قال البقاعي[2]: ولما دل بالإضافة إلى اسم الذات ما يدل على جميع الصفات على عموم دعوته وشمول رسالته حتى للجن والملائكة أيد ذلك بقوله (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ)؛ فيكون محله جرا على الوصف، وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله: (إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)؛ لأنه متعلّق المضاف إليه؛ فهو كالمتقدم عليه.

قال الزمخشري: والأحسن أن يكون محله نصبا بإضمار (أعني)، وهذا الذي يسمى النصب على المدح[3].

قال البيضاوي: أو مبتدأ خبره (لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)"[4].

وقد اعترض على الفصل بين الصفة وموصوفها أبو البقاء العكبري[5]؛ حيث وجه قوله تعالى (الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) على أنه في موضع نصب بإضمار (أعني)، أو في موضع رفع على إضمار (هو)، ثم عقب قائلا: "ويبعد أن يكون صفة لله أو بدلا منه؛ لما فيه من الفصل بينهما بإليكم وحاله"[6].

١- الأعراف: ١٥٨.

٢- هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط، كنى نفسه بأبي الحسن الخرباوي البقاعي، ولد تقريبا في سنة تسع وثمانمائة بقرية خربة روحا من عمل البقاع، ثم تحول إلى دمشق، ثم فارقها، ثم رحل إلى بيت المقدس، ثم القاهرة، وكانت وفاته في سنة خمس وثمانين وثمانمائة، ودفن بالحمرية خارج دمشق.

من مؤلفاته: نظم الدرر في تناسب الآي والسور، الفتح القدسي في تفسير آية الكرسي. (انظر ترجمته في: طبقات المفسرين: ٣٤٨

٣- انظر الكشاف: ١٥٧/٢.

٤- السراج المنير: ٤٣٤/١. وانظر رأي البيضاوي في تفسيره: ٦٥/٣.

٥- التبيان: ٥٩٩/١.

٦- السابق.

ويمنع ابن عصفور[١] الفصل بينهما إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام، ومثل لها بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم﴾[٢]، ثم عقب قائلا: "ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة، نحو قوله:

أَمَرَّتْ من الْكِتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ *** رَسُولا إِلَى أُخرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا"[٣].

وقد قال بجواز الفصل بين الصفة والموصوف في هذه الآية الكريمة الزمخشري[٤] والبيضاوي[٥]، وإن كان الزمخشري يرى أن الأحسن أن تكون منتصبة بإضمار (أعني)، ولكنه في موضع آخر عند توجيهه قول الله تعالى ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٦] حيث قال: "فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفي؛ كأنه قيل: لا إله قائما بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يبعد؛ فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف"[٧].

وأما البيضاوي[٨] فقد بدأ توجيهه للآية الكريمة محل الدراسة بأنها صفة لله، وإن حيل بينهما بما هو متعلق المضاف إليه؛ لأنه كالمتقدم عليه.

وقد قال بجواز الفصل بينهما أيضا النحاس[١] عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَةٍ﴾[٢]؛ حيث أعرب (مقطوعة) على أنها نعت، ثم قال: "وجاز أن يفرق بين النعت والمنعوت بقولك (لا)؛ لكثرة تصرفها، وأنها تقع زائدة"[٣].

ويرى الباحث جواز الفصل بين الصفة والموصوف في النثر من غير ضرورة بشرط أمن اللبس، والدليل على ذلك الآية السابقة محل الدراسة، وآراء النحاة فيها، وأيضا ورد الفصل بينهما في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا

١- المقرب: ٢٢٨/١.
٢- الواقعة: ٧٦.
٣- البيت من بحر الطويل،
٤- الكشاف: ١٥٧/١.
٥- تفسير البيضاوي: ٦٥/٣.
٦- آل عمران: ١٨.
٧- الكشاف: ٣٧٢/١.
٨- تفسير البيضاوي: ٦٥/٣.

فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[٤]؛ حيث فصل بين الموصوف وهو لفظ الجلالة وصفته وهي (فاطر) بجملة كاملة وهي (أتخذ وليا)، مع إمكانية تأخير هذه الجملة الفاصلة؛ ليكون ترتيب الآية هكذا: قل أغيرَ اللهِ فاطرِ السماوات والأرض أتخذ وليا، فدل ورود هذه الآية الكريمة بالترتيب التي عليه الآن على جواز الفصل بين الصفة والموصوف.

وقد ذكر ابن جني[٥] شاهدين من الشعر ورد فيهما الفصل بين الصفة وموصوفها، أحدهما البيت السابق الذي استشهد به ابن عصفور، والآخر قول الشاعر:

فَصَلَقنا في مُرادٍ صَلقَةً *** وَصُداءٍ أَلحَقَتهُم بِالثَّلَل[٦]

حيث فصل بين الموصوف الذي هو (صلقة) وصفته التي هي (ألحقتهم بالثلل).

١- إعراب القرآن: ٣٣١/٤، ٣٣٢.

٢- الواقعة: ٣٢، ٣٣.

٣- إعراب القرآن: ٣٣١/٤، ٣٣٢.

٤- الأنعام: ١٤.

٥- الخصائص: ٣٩٨/٢.

٦- البيت من بحر الرمل، وقائله هو لبيد بن ربيعة. انظره في: ديوانه: ١٤٦ – دار صادر – بيروت.

المطلب الثاني: العطف

العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر

قضية العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر من قضايا الخلاف الكبرى المشهورة بين البصريين والكوفيين؛ إذ المشهور في كتب النحاة أن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الجر، وأن البصريين يمنعون ذلك.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لقضية العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر في أكثر من موضع.

منها عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[1]؛ حيث قال: "... وأما حمزة فقرأه بالجر عطفًا على الضمير المجرور. وقول البيضاوي[2] (وهو ضعيف) -أي كما هو مذهب البصريين- ممنوع. والحق أنه ليس بضعيف؛ فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفا والقراءة به متواترة؟.

فيجب أن يُضعَّف كلام البصريين ويرجع إلى كلام رب العالمين. وتعليلهم عدم الجواز بكونه كبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف؛ إذ حذف الشيء مع القرينة جائز، ومنه:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ *** ... [3]

أي: ورب رسم دار، وقول الشاعر:

... *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ من عَجَبِ[4]»[5].

وعند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[6]؛ حيث قال: "قيل: لا يجوز أن يكون (ومن لستم له برازقين) مجرورا عطفا على الضمير المجرور، لا يقال: (أخذت منك وزيد) إلا بإعادة الخافض، كما

١- سورة النساء: ١، وقرأ بجر الأرحام: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة. السبعة في القراءات: ٢٢٦، والحجة لابن خالويه: ١١٨.

٢- انظر تفسير البيضاوي: ١٣٩/٢.

٣- صدر بيت من بحر الخفيف، قائله جميل بثينة. انظر: ديوانه: ٨٤، والأغاني: ٩٩/٨، والأمالي في لغة العرب: ٢٥٠/١. وعجز البيت: "كدتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهْ".

٤- عجز بيت من بحر البسيط وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣٨١/٢، شرح المفصل: ٧٨/١، المعجم المفصل: ١٠٧/١، وصدره: "فَالْيومَ قَرَّبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا".

٥- السراج المنير: ٢٢٩/١.

٦- الحجر: ٢٠.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1]، والراجح الجواز كما قرئ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بالخفض في القراءات السبع، وهذا أعظم دليل"[2].

وقد نقل هذا الخلاف ابن الأنباري[3]، وذكر أن حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه مجيء ذلك في التنزيل وكلام العرب، وذكر من أدلتهم قراءة الآية الكريمة التي استشهد بها الشربيني وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ (بالخفض)، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾[4] فـ(ما) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾[5] فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة؛ يعني من الأنبياء عليهم السلام. ويجوز أيضا أن يكون عطفا على الكاف في (قبلك)، والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة؛ يعني من أمتك. ومن أدلتهم أيضا قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[6]؛ فعطف (المسجد الحرام) على (الهاء) من (به). وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[7]؛ فـ(من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم).

ومن الشواهد الشعرية التي استشهدوا بها الشاهد الذي ذكره الشربيني وهو قول الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تَهْجُونَا وتَشتُمُنا *** فَاذْهَبْ فَمَا بكَ والأَيامِ من عَجَبِ[8].

١- الأحزاب: ٧.

٢-.السراج المنير: ٢/١٦٢.

٣-.انظر الإنصاف: ٢/٤٦٣-٤٧٤.

٤- الحجر: ١٢٧.

٥- النساء: ١٦٢.

٦- البقرة: ٢١٧.

٧- الحجر: ٢٠.

٨- سبق تخريجه في هذه القضية.

فـــ(الأيام) خُفض بالعطف على الكاف في (بك)، والتقدير: بك وبالأيام.

ومنه قول الشاعر:

أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي *** أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[1].

فعطف (سواها) بـــ(أم) على الضمير في (فيها)، والتقدير: أم في سواها.

ومن شواهدهم أيضا قول الشاعر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا *** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غوطٌ نَفَانَفُ[2].

فـــ(الكعب) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها)، والتقدير: ما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

ومنه قول الشاعر:

هَلا سَأَلْتَ بِذِي الْجُمَاجِمِ عَنْهُم *** وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحرقِ[3].

فـــ(أبي نعيم) خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم).

وأما ما احتج به البصريون في منعهم العطف على ضمير مخفوض دون إعادة الخافض؛ فهو –كما ذكر ابن الأنباري[4]– أن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب؛ فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضا عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: (يا غلامِ) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر.

١– البيت من بحر الوافر، قائله عباس بن مرداس، انظره في: الإنصاف: ٤٦٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: ٢١٠/٣، ٥٦٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ٤٠٥/٣.

٢– البيت من بحر الطويل، قائله مسكين الدارمي. انظره في: ديوانه: ٥٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢٥٢/١، ٢٥٣، وشرح المفصل: ٧٩/١، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣.

٣– البيت من بحر الكامل، لم أقف على قائله، انظره في: معاني القرآن للفراء: ٨٦/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية:١٢٥٢/٢، وخزانة الأدب: شاهد رقم ٣٥٣.

٤– الإنصاف: ٤٦٦/٢، ٤٦٧.

ومنهم من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال: (مررت بزيد وك)؛ فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: (مررت بك وزيد)؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف؛ فكما لا يجوز أن يكون معطوفا فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه.

ثم علق ابن الأنباري قائلا: "والاعتماد من هذه الأدلة على الأول"[١].

وبالرجوع إلى أحد أعلام البصريين وهو سيبويه نجده يعلق على هذه القضية قائلا: "ومما يقبح أن يشركه –أي المضمر– المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررت بك وزيد)، و(هذا أبوك وعمرو)، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين"[٢].

وقد اشتد الطبري في رد قراءة آية سورة النساء بالخفض، قائلا: "والقراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾؛ بمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض إلا في ضرورة شعر"[٣].

ووصف الزمخشري[٤] عطف الظاهر على المضمر بأنه ليس بسديد. ومنع ابن عصفور[٥] عطف الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر.

وبتتبع رأي أحد أقطاب المدرسة الكوفية وهو الفراء، وجدنا اضطرابا في موقفه تجاه هذه القضية؛ فهو في موضع يصف العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر بأن فيه قبحا، وفي موضع ثان يقول به ويوجه عليه، وفي موضع ثالث يصفه بالقلة، وذلك كالتالي:

عند توجيهه قراء الجر في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ يقول: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم[١] أنه خفض

١- الإنصاف: ٤٦٧/٢.

٢- الكتاب: ٣٨١/٢.

٣- تفسير الطبري: ٢٢٨/٤.

٤- الكشاف: ٤٩٢/١.

٥- المقرب: ٢٢/١.

الأرحام، قال: هو كقولهم: (بالله والرحم)"، ثم عقب قائلا: "وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُني عنه ... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[٢].

عند إعرابه (ما) في قول الله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾[٣] قال: "... وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن"[٤].

فهو هنا وقع فيما استقبحه في آية النساء؛ حيث عطف (ما) على الضمير في (فيهن) دون إعادة حرف الجر.

عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[٥] قال: "وقد يقال: إن (مَن) في موضع خفض يراد: جعلنا لكم فيها معايش ولمن. وما أقل ما ترد العرب مخفوضا على مخفوض قد كني عنه"[٦]، وذكر شاهدين من الشعر على ذلك.

ومن أنكر من النحاة عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر انقسموا فريقين تجاه قراءة الجر في آية النساء؛ فريق رد هذه القراءة، وفريق لجأ إلى تأويلها.

فممن رد هذه القراءة المبرد حيث نقل أبو علي الفارسي عنه قوله: "لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ بالجر لأخذت نعلي ومضيت"[٧]، وقال الطبري: "والقراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب"[٨]، ووصف النحاس[٩] هذه القراءة بالشذوذ. أما العكبري فقد ضعف القراءة وعرّض بالقارئ؛ حيث قال: "أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفي

١- هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (أبو عمران)، توفي سنة ٩٦هـ.

٢- معاني القرآن: ٢٥٢/١.

٣- النساء: ١٢٧.

٤- معاني القرآن: ٢٩٠/١.

٥- الحجر: ٢٠.

٦- معاني القرآن: ٨٦/٢.

٧- تفسير القرطبي: ٣/٥.

٨- تفسير الطبري: ٢٢٨/٤.

٩- إعراب القرآن: ١٥٣/٢.

تنبيها على أصولهم"[1]. وذهب الرضي إلى مثل ما ذهب إليه العكبري حيث قال: "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي"[2].

والفريق الآخر ممن اعترض على عطف الظاهر على المضمر دون إعادة حرف الجر لجئوا إلى تأويل هذه القراءة، ويأتي على رأس هؤلاء ابن جني الذي اعترض على رد المبرد لهذه القراءة قائلا: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس؛ بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر؛ بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية؛ حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: (بمَن تمرُرْ أمرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ)، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه"[3].

وأما ابن يعيش فقد رد على المبرد ومن ضعفوا هذه القراءة قائلا: "... وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها"[4]. وذكر لها توجيهين؛ أحدهما ما ذكره ابن جني والآخر أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[5] جواب القسم"[6].

ويأتي على رأس المؤيدين للعطف على المضمر المجرور دون إعادة حرف الجر، والمدافعين عن قراءة الجر في آية النساء: القرطبي[7]، وابن مالك[1]، وأبو حيان[2]، وابن هشام[3].

١- اللباب: ٤٣٣/١.

٢- شرح الكافية: ٣٣٦/٢.

٣- الخصائص: ٢٨٥/١.

٤- شرح المفصل: ٧٨/١.

٥- النساء: ١.

٦- شرح المفصل: ٧٨/١.

٧- انظر تفسير القرطبي: ٢/٥، ٣.

فقد انبرى ابن مالك للدفاع عن هذا الرأي مضعفا حجج المعترضين؛ حيث قال: "وللموجبين إعادة الجار حجتان؛ إحداهما أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. الثانية أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر. وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار"[٤].

ثم بدأ في نقض الحجتين قائلا: "وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع؛ فللعطف أسوة بهما، قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز: (رب رجل وأخيه) ولا:

أيٌّ فَتَى هَيجاءَ أنت وجَارِهَا *** ...[٥]

ولا: (كل شاة وسلختها بدرهم)، ولا:

الْوَاهَب الْمِائَة الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا *** ...[٦]

وأمثال ذلك كثيرة؛ فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا وجب الاعتراف بصحة الجواز"[٧].

ثم أخذ في سوق الأدلة المؤيدة لذلك من القرآن والأحاديث النبوية وأقوال العرب النثرية والشعرية.

وأما أبو حيان فذهب إلى أنه يجوز عطف المضمر المجرور في الكلام مطلقا؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه، وقال: "أما السماع فما روي من قول

١- انظر شرح التسهيل: ٣/٣٧٥-٣٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٤٦-١٢٥٥.

٢- انظر البحر المحيط: ٣/٤٩٧.

٣- انظر: شرح شذور الذهب: ٥٨٣، وأوضح المسالك: ٣/٣٩٢، ٣٩٣.

٤- شرح التسهيل: ٣/٣٧٥.

٥- صدر بيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله، انظره في: الكتاب: ٢/٥٥، وشرح التسهيل: ٣/٣٧٦، والمعجم المفصل: ١/١٤٨. وعجزه: "إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ".

٦- صدر بيت من بحر الكامل، قائله الأعشى ميمون، انظره في: الكتاب: ١/١٨١، وشرح التسهيل: ٣/٣٧١، وخزانة الأدب: ٢/١٨١، وعجز البيت: "عوذا تزجي بينها أطفالها".

٧- شرح التسهيل: ٣/٣٧٥، ٣٧٦.

العرب: (ما فيها غيرُهُ وفرسِه)، بجر الفرس عطفا على الضمير في (غيره)، والتقدير: ما فيها غيرُهُ وغيرُ فرسِه، والقراءة الثانية في السبعة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة؛ فلا يُلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة. ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة"[1].

واستشهد على ذلك بتسعة أبيات شعرية تنوَّع العاطف فيها بين (الواو) و(أم) و(بل) و(لا)، ثم علق قائلا: "فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرّف العرب في حرف العطف؛ فتارة عطفت بـــ(الواو)، وتارة بـــ(أو)، وتارة بـــ(بل)، وتارة بـــ(أم)، وتارة بـــ(لا)، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار"[2].

وأما جوازها من ناحية القياس عند أبي حيان فهو يرى أنه "كما يجوز أن يُبدَل منه ويؤكد من غير إعادة جار؛ كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين؛ فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كأن يخرج عطف: (والمسجد الحرام) على الضمير في: (به) أرجح؛ بل هو متعين؛ لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك"[3].

وفي النهاية يرجح الباحث الرأي القائل بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر؛ لقوة الأدلة المؤيدة لذلك مما ورد في القرآن الكريم، وكلام العرب، خاصة أن اعتراض المعترضين بني على حجج عقلية لا تقوى لرد هذه الأدلة، وموقفهم هذا جعلهم يلجئون إلى التأويل المتكلف الذي يمكن أن نستغني عنه؛ طلبا لتسير اللغة ودراستها. ويجدر بنا إزاء هذا الأمر أن نذكر قول أبي حيان:

١- البحر المحيط: ٣٨٧/٢ وما بعدها.

٢- البحر المحيط: ٣٨٧/٢ وما بعدها.

٣- السابق.

"ولسنا متعبَّدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم؛ فكم حُكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[1].

١- السابق.

القول بـــ(واو الثمانية)

أشار الخطيب الشربيني إلى (واو الثمانية) عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ﴾[1]؛ حيث قال: "ودخول الواو في (والناهون عن المنكر) للدلالة على أنه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة؛ فكأنه قال: الجامعون بين الوصفين، ولأن العرب تعطف بالواو على السبعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى في صفة الجنة: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[3] إيذانا بأن التعداد قد تم السابع من حيث إن السبعة هو العدد التام، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ولذلك تسمى (واو الثمانية)"[4].

وذكر ابن هشام أن "(واو الثمانية) ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية؛ إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5]...

الثانية: آية الزمر إذ قيل: ﴿فُتِحَتْ﴾ [6] في آية النار لأن أبوابها سبعة ﴿وَفُتِحَتْ﴾[7] في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية...

الثالثة: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[8]؛ فإنه الوصف الثامن.

الرابعة ﴿وَأَبْكَارًا﴾[9] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل، وتبجح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي"[1].

١- التوبة: ١١٢.

٢- جزء من الآية ٢٢ من سورة الكهف.

٣- الزمر: ٧٣.

٤- السراج المنير: ١/٥٣٩.

٥- الكهف: ٢٢.

٦- من الآية ٧٢ من سورة الزمر.

٧- من الآية ٧٣ من سورة الزمر.

٨- من الآية ١١٢ من سورة التوبة.

٩- من الآية ٥ من سورة التحريم.

ولكن ابن هشام رد القول بـــ(واو الثمانية)، ووجه الآيات السابقة توجيهات أخرى؛ فقال في الآية الأولى: "وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى: نعم هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة، كما أن ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما (حين جاءت الواو انقطعت العدة)؛ أي لم يبق عدة يلتفت إليها"[٢].

وقال في الثانية: "لو كان لـــ(واو الثمانية) حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه؛ بل هي جملة هو فيها، وقد مر أن الواو في (وفتحت) مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال؛ أي جاءوها مفتحة أبوابها كما صرح بـــ(مفتحة) حالا في ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾[٣]، وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم"[٤].

وقال في توجيه الآية الثالثة: "والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف؛ فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين، وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر"[٥].

وقال في الآية الرابعة: "والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة؛ فلا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة"[٦].

١- انظر مغني اللبيب: ١/٤٧٤-٤٧٧.

٢- مغني اللبيب: ١/٤٧٤، ٤٧٥.

٣- ص: ٥٠.

٤- مغني اللبيب: ١/٤٧٦.

٥- السابق.

٦- السابق.

وممن قال بـــ(واو الثمانية) البغوي[١]، وابن عطية[٢]، ودافع عنها قائلا: "حدثني أبي –رضي الله عنه– عن الأستاذ أبي عبد الله الكفيف المالقي –وكان ممن استوطن غرناطة، وقرأ فيها في مدة ابن حبوس– أنه قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب؛ من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، تسعة، عشرة... فهكذا هي لغتهم، ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو"[٣].

وممن قال بها أيضا أبو البقاء العكبري؛ حيث قال عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ﴾: "إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام؛ ولذلك قالوا: سبع في ثمانية؛ أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دلت الواو على ذلك؛ لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها"[٤].

وممن قال بها أيضا البيضاوي[٥]، والثعالبي[٦]، ونص الثعالبي على أن (واو الثمانية) هي التي في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، و﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، ثم قال: "وأما قوله تعالى: ﴿وَأَبْكَارًا ﴾وقوله: ﴿وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾فليست بـــ(واو الثمانية)؛ بل هي لازمة؛ إذ لا يستغني الكلام عنها"[٧].

وأما من اعترضوا على القول بـــ(واو الثمانية) فقد نقل القرطبي[٨] اعتراض الإمام القشيري أبو نصر[٩] على القول بأن السبعة كانت نهاية العدد عند العرب

١– تفسير البغوي: ١٥٦/٣، ١٥٧.

٢– المحرر الوجيز: ٨٩/٣، ٩٠.

٣– المحرر الوجيز: ٨٩/٣، ٩٠.

٤– التبيان: ٦٦٢/٢.

٥– تفسير البيضاوي: ١٧٥/٣.

٦– تفسير الثعالبي: ٣٧٥/٢.

٧– السابق.

٨– تفسير القرطبي: ٢٧١/٨.

٩– هو عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن أبو نصر القشيري النيسابوري، برع في النظم والنثر، واستوفى الحظ الأوفى من علم التفسير والتأليف فيه والأصول، لازم إمام الحرمين حتى أحكم عليه المذهب والخلاف والأصول، وسمع الحديث من أبيه وأبي عثمان الصابوني وابن النقور وأبي القاسم الزنجاني وجماعة وحدث بالكثير، وكانت وفاته في شهر جمادي الآخرة سنة أربع عشرة وخمسمائة. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١٥٦.

كالعشرة عندنا الآن؛ ولذلك كانوا يبدؤون العدد بعد سبعة بالواو؛ حيث قال: "ومن أين السبعة نهاية عندهم؟ ثم هو منقوض بقوله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾[1]، ولم يذكر الاسم الثامن بالواو"[2].

وممن ضعّف القول بـــ(واو الثمانية): أبو حيان[3]، والعلائي[4]، والشيخ خالد الأزهري[5]، والسيوطي[6].

ويرجح الباحث رأي المعترضين على القول بـــ(واو الثمانية) لأنها لا ينبني عليها حكم نحوي خاص بها، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الحكم عليها بالاطراد؛ نظرا لقلة الشواهد التي استشهد بها القائلون بها، فضلا عن مجيء بعض المعدودات دون هذه الواو رغم زيادتها عن الثمانية، والدليل على ذلك ما استشهد به الإمام القشيري من قول الله تعالى: ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾، ولم يسبق الاسم الثامن هذه الواو.

١- الحشر: ٢٣.

٢- تفسير القرطبي: ٢٧١/٨.

٣- البحر المحيط: ٥١٢/٥.

٤- انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن العلائي: ١٤٢ – تحقيق حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – ط١ ١٩٩٠م.

٥- انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري: ١٤٥ – تحقيق عبد الكريم مجاهد – الرسالة – بيروت – ط١ ١٩٩٦م.

٦- همع الهوامع: ١٩١/٣.

الباب الثاني

الاتجاهات النحوية للخطيب الشربيني

الفصل الأول: الشربيني وأصول النحو

الفصل الثاني: مذهب الشربيني النحوي

الفصل الأول الشربيني وأصول النحو:

المبحث الأول: السماع:

- القراءات القرآنية

- الحديث النبوي

- كلام العرب المنظوم والمنثور

* المبحث الثاني: القياس:

- الشربيني والقياس

- الشربيني وملحقات القياس

المبحث الأول: السماع

القراءات القرآنية

النحاة والاحتجاج بالقرآن الكريم

لقد تعددت مصادر الاستشهاد عند النحاة؛ فقد ذكرنا فيما سبق أن النحاة كانوا يعتمدون في تقعيد قواعدهم على ما جمعوه من نصوص منثورة أو منظومة بضوابط معينة.

ويأتي القرآن الكريم على رأس هذه النصوص المنثورة؛ فلم يوجد من خالف في الاحتجاج بألفاظه جميعا، وفي جواز الاحتجاج بقراءاته المتواترة جميعها؛ حتى إن بعض متأخري النحاة أجازوا الاحتجاج بالقراءات الشاذة على الرغم من أن بعض المتقدمين منعوا الاحتجاج بها[١].

يقول السيوطي: "أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أما شاذا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا؛ بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه؛ نحو: (استحوذ) و(يأبى) والسِّبُّ[٢] في كون القرآن الكريم هو المصدر الأول للاحتجاج اللغوي راجع إلى:

* أن القرآن الكريم هو كلام الله -عز وجل- خالق اللغات جميعا، الخبير بدقائق اللغة وأسرارها قبل أن توجد أو ينفتق عنها لسان، وقد أخبر تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٣]؛ فكون هذا القرآن عربيا، والذي أنزله هو العالم بأسرار العربية فإن هذا يقتضي مطلق التسليم والاطمئنان لفصاحته وسلامته.

* ضمان عدم دخول أي تحريف أو تغيير أو تبديل عليه؛ فالله -عز وجل- الذي أنزله قرآنا عربيا تكفل بحفظه ورعايته بنفسه؛ فقال -عز من قائل-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٤].

١- انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٦. للدكتورة خديجة الحديثي – مطبوعات جامعة الكويت.

٢- الاقتراح للسيوطي: ٥١ – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة الصفا – ١٩٩٩.

٣- يوسف: ٢.

٤- الحجر: ٩.

ما اكتسبه هذا النص المعجز من قدسية وإجلال لدى هؤلاء العلماء؛ فحبهم لهذا الكتاب وتقديسهم له مع استحضار ما ذكرناه سابقا من أن هذا الكتاب أنزله الله عربيا وأنه تعالى تكفل بحفظه.. كل هذا جعله مقدما على غيره من النصوص والمصادر الأخرى.

يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: "اتفق علماء اللغة على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين، ولم نسمع أحدا حاول أن يتلاعب بكلماته أو يغير في أساليبه، أو يدخل فيه ما ليس منه.

فهو أصدق في الدلالة اللغوية، وأقوى في الاستشهادات النحوية من كل النصوص اللغوية الأخرى، مهما كانت درجة هذه النصوص من الرواية والإتقان والحفظ والضبط".

القراءات القرآنية

توطئة:

عرف الزركشي القراءات بأنها "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها من تحقيق وتشديد وغيرهما"[١].

وتوسع الدمياطي في تعريفها بقوله: "القراءات: علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع، أو يقال علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"[٢].

ومن المحدثين الذين عرفوا القراءات الدكتور عبد الصبور شاهين؛ إذ يقول: "وهي في حقيقتها روايات تتصل بأداء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- للقرآن، وسواء تعلق ذلك بأصول عامة، أم تعلق بروايات جزئية يطلق عليها في المصطلح الفني (فرش الحروف)"[٣].

وعرفها الأستاذ مناع القطان بأنها: "مذهب من مذاهب النطق في القرآن، يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهبا يخالف غيره، وهي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٤].

ويلاحظ من التعريفات السابقة أمران هامان هما:

الأول: الاختلاف بين القراءات القرآنية إنما هو اختلاف في كيفية أداء كلمات القرآن، أو اختلاف ألفاظ الوحي من حيث التخفيف والتشديد، أو الاختلاف في الحذف والإثبات والتحريك... إلخ.

الثاني: هذا الاختلاف مأخوذ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وليس من عند القراء، وهو ما يتضح جليا في كلام الدكتور عبد الصبور شاهين، والأستاذ

١- البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

٢- إتحاف فضلاء البشر: ٦.

٣- تاريخ القرآن: ٤٧. طبعة معهد الدراسات الإسلامية، ط ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤- مباحث في علوم القرآن: ١٦٢. مطبعة المدني، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧، النشر: مكتبة وهبة.

مناع القطان؛ إذ يقول الأول: "وهي في حقيقتها روايات تتصل بأداء رسول الله – صلى الله عليه وسلم– للقرآن"[1].

ويقول الثاني في نهاية تعريفه للقراءات: "وهي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–"[2].

ضوابط القراءات الصحيحة

وضع العلماء ضوابط للقراءات، بها يحكمون على القراءة بالصحة، وإذا خولف أحد هذه الضوابط حكموا على القراءة بأنها باطلة أو ضعيفة أو شاذة، بغض النظر عن صاحب هذه القراءة، سواء كان من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، أو كان عن غيرهم.

يقول أبو شامة[3] –رحمه الله– في كتابه (المرشد الوجيز)– كما نقل عنه ابن الجزري– "فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم؛ بل إن نقلت عن غيرهم من القراء؛ فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك

١– تاريخ القرآن: ٤٧.

٢– مباحث في علوم القرآن: ١٦٢.

٣– عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان العلامة، ذو الفنون، شهاب الدين، أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المقرئ النحوي الأصولي، صاحب التصانيف. ولد سنة ٥٩٩هـ، وقرأ القرآن صغيرا، وأكمل القراءات على شيخه السخاوي سنة ٦١٦هـ، وسمع صحيح البخاري من داود بن ملاعب وأحمد بن عبد الله العطار، وسمع مسند الشافعي –رضي الله عنه– من الشيخ الموفق، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم بن عيسى وغيره، وقرأ وكتب الكثير من العلم وأحكم الفقه. ودرس وأفتى وبرع في العربية، وصنف شرحا للشاطبية، واختصر تاريخ دمشق مرتين، وشرح القصائد النبوية للسخاوي في مجلد. وألف كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، وكتاب الذيل عليها، وكتاب شرح الحديث المقتفى في مبعث المصطفى، وكتاب ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري عز وجل، وكتاب المحقق من الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، وكتاب البسملة في مجلد ثم اختصره، وكتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث، وكتاب السواك وكتاب كشف حال بني عبيد، وكتاب الأصول من الأصول، وكتاب مفردات القراء، وكتاب الوجيز في أشياء من الكتاب العزيز، وكتاب مقدمة نحو، وكتاب نظم المفصل للزمخشري، وكتاب شيوخ البيهقي، وله مسودات كثيرة لم يفرغها، وذكر أنه حصل له الشيب وهو ابن خمس وعشرين سنة. وتوفي في تاسع عشر رمضان من سنة ٦٦٥هـ، وكان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة فلهذا قيل له (أبو شامة). انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: ٦٧٣/٢.

الأوصاف لا عمن تنسب إليه؛ فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى: المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم"[١].

وهذه الضوابط التي حددها العلماء ثلاثة؛ هي:

١- صحة سند هذه القراءة.

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣- موافقة العربية ولو بوجه.

يقول ابن الجزري عن الضابط الأول: "وقولنا: (وصح سندها)؛ فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهودة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو مما شذ بها بعضهم"[٢].

ويقول عن الضابط الثاني: "ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون بعض؛ كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾[٣] في البقرة بغير واو، و﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[٤] بزيادة (الباء) في الاسمين، ونحو ذلك؛ فإن ذلك ثابت بالمصحف الشامي"[٥].

ويقول عن الثالث: "وقولنا في الضابط: (ولو بوجه) نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله"[٦].

١- النشر في القراءات العشر: ١١، طبعة بيروت.

٢- النشر: ١٣.

٣- البقرة: ١١٦.

٤- فاطر: ٢٥.

٥- النشر: ١١.

٦- السابق.

أنواع القراءات

قسم البعض القراءات القرآنية إلى ثلاثة أقسام، من ذلك ما ذكره الدمياطي؛ حيث يقول: "ولما كانت القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه ثلاثة أقسام: قسم اتفق على تواتره وهي السبعة المشهورة، وقسم اختُلف فيه والأصح بل الصحيح المختار المشهور تواتره كما تقدم وهي الثلاثة بعدها، وقسم اتفق على شذوذه وهي الأربعة الباقية.. قدمت قراءة السبعة ثم الثلاثة ثم الأربعة..." [1].

ومن العلماء من توسع في أنواع القراءات وفصل فيها حتى جعلها ستة أنواع، فقد ذكر السيوطي أن أنواع القراءات هي: "الأول: المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك؟ الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عن القراء فلم يعده من الغلط ولا من الشذوذ ... ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة؛ فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات؛ كالذي قبله، ومن أشهر ما صُنف في ذلك (التيسير) للداني و(قصيدة الشاطبي) و(أوعية النشر في القراءات العشر) و(تقريب النشر) كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به، وقد عقد الترمذي في جامعه والحاكم في مستدركه لذلك بابا أخرجا فيه شيئا كثيرا صحيح الإسناد؛ من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ (مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقَرِيٍّ حِسَانٍ)...

الرابع: الشاذ: وهو ما لم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة، من ذلك قراءة (مَلَكَ يَوْمَ الدين) بصيغة الماضي، ونصب (يوم) و(إياك يُعبَد) ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع: كقراءات الخزاعي.

١- إتحاف فضلاء البشر: ١٤.

وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير؛ كقراءة سعد بن أبي وقاص (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ) أخرجها سعيد بن منصور"[1].

١- الإتقان: ٢٠٨/١.

النحاة والاحتجاج بالقراءات القرآنية

بعد أن تعرفنا على موقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم يجدر بنا أن نتعرف على موقفهم من الاحتجاج بقراءاته المختلفة.

فالناظر إلى مواقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية يجد تباينا واختلافا واضحا بين مواقفهم النظرية والتطبيقية؛ ففي حين نجد أن مواقفهم النظرية كلها إجلال وقبول بهذه القراءات نجد أن مواقف كثير منهم التطبيقية تختلف عن ذلك.

وتتضح مواقفهم النظرية فيما نقلناه آنفا عن السيوطي من أن القرآن الكريم كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا، ونقلنا تأكيده على الاحتجاج بالقراءات الشاذة.

ويقول ابن جني: "وضربا تعدى ذلك[1] فسماه أهل زماننا شاذا؛ أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه..." [2].

ويؤكد على هذا الأمر الدكتور سعيد الأفغاني؛ إذ يقول: "والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها يحتج بها في اللغة والنحو؛ إذ هي –على كل حال– أقوى سندا وأصح نقلا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن.

ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه.. إن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ؛ إذ كان رواتها الأعلون عربا فصحاء سليمة سلائقهم، تبني على أقوالهم قواعد العربية. وأنت تعرف أن النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين؛ فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى. ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره العلماء"[3].

١- يعني ما اجتمع عليه قراء الأمصار.

٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني: ٣٢/١ – تحقيق د.علي النجدي ناصف ود.عبد الحليم النجار ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي – طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر – ١٩٩٩م.

٣- في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني: ٢٩ طبعة المكتب الإسلامي – بيروت – ١٩٨٧م.

ما سبق كان موقف النحاة النظري من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، ولكن إذا أتينا إلى موقفهم التطبيقي؛ فسنجد أن كثيرا منهم لم يسلم من طعن أو رد لقراءة من القراءات لمخالفتها قاعدة أو قياسا لديه؛ وهو ما دفع الدكتور شعبان صلاح إلى أن يقول: "والذي يلفت الانتباه حقا أنك لا تكاد تجد نحويا تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابا أو احتجاجا دون أن يتهجم على بعض قراءات القرآن، أو يطعن في بعضها الآخر، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية، وإن كانوا من أهل الرواية، وإن اختلف التهجم والطعن والاتهام بين العنف والرفق أو الكثرة والقلة"[1].

ومما يؤكد التباين بين مواقف بعض النحاة النظرية والتطبيقية ما ذكره السيوطي بعد النص الذي نقلناه عنه آنفا حول الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ حيث يقول: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن"[2].

وقد ميز النحاة بين موقف البصريين والكوفيين من الاحتجاج بالقراءات، وذلك على النحو التالي:

أولا- موقف البصريين:

لقد اشتهر عن البصريين أنهم وقفوا من القراءات موقفا لا يتناسب وقدسيتها، ووقفوا من القراء موقفا لا يتناسب وجهدهم في حفظ ونقل هذه القراءات، وما عرف عنهم من دقة النقل وتحري الأمانة والثقة فيه.

فكثير من البصريين يأخذون من القراءات ما توافق مع مقاييسهم وقواعدهم التي قعدوها ووضعوها، ولكن ما خالف قواعدهم فلم يتورعوا عن تخطئة القراءة أو ردها أو اتهام قارئها باللحن أو الوهم أو الجهل بالعربية.

يقول أحد الباحثين المعاصرين: "لقد كان المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن؛ فتتبع مقاييسهم منه، وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى؛ لأنه محفوف بالرواية من أمامه ومن ورائه، وكان عليهم أن يستقرئوا

١- موقف النحاة من القراءات حتى القرن الرابع الهجري للدكتور شعبان صلاح: ٨٧، رسالة دكتوراة بكلية دار العلوم.

٢- الاقتراح: ٥٢.

قراءاته جميعا، ويضعوا لها اعتبارا عند استنباطهم القواعد، ثم إن كان لا بد من التأويل –وهو غير مستساغ– فليؤوّل ما جاء من الأساليب مخالفا لقراءاته.

ولكن فريقا من النحويين –وخاصة البصريين– عكسوا الأمر، واعتزوا بقياس ما إخاله قام على استقراء دقيق، ومن ثم كان الحكم على القراءات بالخطأ والتأويل المتكلف والشذوذ"[١].

ويقول الدكتور عبد العال سالم: "والبصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم...".

ومن أشهر القراءات التي رفضها البصريون لمخالفتها مقاييسهم القراءة بجر (الأرحام) في قول الله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[٢]، وقراءة ابن عامر في قول الله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٣].

ثانيا– موقف الكوفيين:

أما الكوفيون فيختلف موقفهم من القراءات عن موقف البصريين؛ "فقد أخذوا من القراءات جميعا؛ لأنها في نظرهم يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول، ومنهجهم هذا يعد منهجا سليما؛ لأنه يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية على الدوام[٤].

يقول الدكتور عبد العال سالم: "والكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون؛ ذلك لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره؛ لأن شعار الرواة فيها الدقة والضبط والإتقان، ومن ثم كانت في نظرهم مصدرا لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب، وتصحيح

١– الاستشهاد في النحو العربي: ٢٩٥. عثمان الفكي بابكر، رسالة ماجستير بدار العلوم.

٢– سورة النساء: ١، وقرأ بجر الأرحام: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة. السبعة في القراءات: ٢٢٦، والحجة لابن خالويه: ١١٨.

٣– الأنعام: ١٣٧. قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء في (زين)، ورفع لام (قتل)، ونصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء في (زين)، ونصب لام (قتل)، وجر (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم). انظر: السبعة في القراءات: ٢٧٠، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥، ٢٧٦.

٤– شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل: ١٥، للدكتور محمد علي سحلول.

الكلام، بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأنها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول"[1].

ثم يقول مرجحا موقف الكوفيين:

"ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين؛ لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة، ويزيد من رصيدها، ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام؛ فلا تمد يدها إلى تعريب أو إلى دخيل"[2].

١- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: ١١٠.

٢- السابق.

الخطيب الشربيني والقراءات القرآنية

بعد أن تعرفنا على موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية نقف الآن مع الخطيب الشربيني لنتعرف على منهجه في التعامل مع القراءات القرآنية، ولنتعرف أي الاتجاهين الماضيين يرجح.

وقد وفر علينا هو بعض عناء البحث في التعرف على منهجه في التعامل مع القراءات حيث يقول: "وحيث ذكرت فيه شيئًا من القراءات فهو من السبع المشهورات"[١].

فمن خلال رحلتنا مع هذا التفسير وجدنا الشربيني يقتصر في الاعتداد بالقراءات على السبع المشهورات كما ذكر هو في مقدمته، وكان حريصا في أغلب الأحيان على نسبة القراءة لصاحبها.

وأما القراءات الشاذة فلم يذكر منها إلا قراءة واحدة، ولم تكن في معرض الاحتجاج اللغوي، ونص على شذوذها، وذكر أنها القراءة الشاذة الوحيدة التي ذكرها في تفسيره، وهذه القراءة هي في قول الله تعالى: ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٢]؛ حيث يقول: "وقرئ شاذًّا (من أَنْفَسهم) بفتح الفاء أي: من أشرفهم؛ لأنه كان من أشرف قبائل العرب وبطونهم.

ولم أذكر في التفسير قراءة شاذة إلا هذه لكونها في شرف الرسول صلى الله عليه وسلم وقراءة السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها"[٣].

وأما القراءات المتواترة التي اعتد بها فهي كثيرة جدا في تفسيره، وموقفه فيها جميعا يتسم بالتقديس والقبول والأثيرية المطلقة، ويمكن توضيح موقفه منها على النحو التالي:

أولا- توجيه القراءة والاستشهاد لها:

ونعني به أنه يوجه القراءة نحويا؛ فيتلمس لها من الأوجه النحوية والدلالية ما يجعلها محلا للقبول ويدفع ما يُحتمل من غرابة فيها، وربما يلجأ في ذلك إلى التأويل،

١- السراج المنير: ٣/١.

٢- آل عمران: ١٦٤.

٣ - السراج المنير: ٢١٥/١.

يتضح ذلك على سبيل المثال في توجيهه لقراءة ابن كثير في قول الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[1]؛ حيث يقول: "وقرأ ابن كثير بنصب (الميم) من (آدم) ورفع (التاء) من (كلمات) على أنها تلقته. والباقون برفع (الميم) وكسر (التاء)، والكسر هذا علامة النصب؛ لأنه جمع مؤنث سالم فينصب بالكسرة"[2].

ففي هذه الآية وجه الشربيني قراءة ابن كثير على أن (الكلمات) هي التي تلقت آدم عليه السلام[3].

وقريب من هذا أيضا توجيهه القراءتين الواردتين في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[4]؛ حيث يقول: "(وَإِذْ وَاعَدْنَا) بغير ألف بين الواو والعين، كما قرأ به أبو عمرو، والباقون بألف بين الواو والعين؛ لأنه تعالى وعد موسى الوحي، ووعد موسى ربه المجيء للميقات إلى الطور.

وقيل: هذا من (المفاعلة) التي تكون من الواحد كـــ(عاقبت اللص)، و(طارقت النعل)" [5].

ففي الآية السابقة قبل الخطيب الشربيني القراءتين الواردتين فيها، ووجه قراءة أبي عمرو بما يجعلها محل قبول ويرفع ما بها من لبس؛ إذ وجهها توجيهين:

الأول: أن المواعدة كانت مشتركة بين الله عز وجل ونبيه موسى[6].

---

١ – البقرة: ٣٧. انظر هذه القراءة: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ١٥٤، الحجة لابن خالويه: ٧٥، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم: ٣٢٣/١ – تحقيق إبراهيم عطوة عوض – مكتبة مصطفى – مصر.

٢ – السراج المنير: ٤٢/١.

٣ – وهذا الرأي موافق للعكبري في التبيان: ٥٤/١. والقرطبي في تفسيره ٣٢٩/١، والبيضاوي في تفسيره: ٢٢٩/١، وأشار ابن خالويه إلى أن النحاة يسمون هذا بـــ(المشاركة في الفعل) انظر: الحجة: ٧٥. إلا أن الطبري رغم موافقته على هذا التوجيه من الناحية اللغوية؛ فإنه رد هذه القراءة؛ قائلا: "... فغير جائز عندي القراءة إلا برفع (آدم) على أنه المتلقي الكلمات؛ لإجماع الحجة من القراء، وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى آدم دون الكلمات، وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ". انظر تفسير الطبري: ٢٤٣/١

٤ – البقرة: ٥١. وانظر في هذه القراءة: السبعة في القراءات: ١٥٥، حجة القراءات: ٩٦.

٥ – السراج المنير: ٤٨/١.

٦ – وقد نقل النحاس والقرطبي عن أبي عبيدة تضعيفه هذه القراءة؛ محتجا بأن المواعدة تكون من البشر؛ فأما الله –جل وعز– فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد، مستشهدا بقوله تعالى: وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾. =

التوجيه الثاني: أن (واعد) في هذه الآية من (المفاعلة) التي تكون من الواحد كـــ(عاقبت اللص)، و(طارقت النعل).

وربما يلجأ الشربيني إلى بعض الشواهد النثرية لإيجاد تأويل للقراءة المتواترة، من ذلك توجيهه للقراءات في قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[1]؛ حيث قال: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع (الثاء) من (رفث) و(القاف) من (فسوق)، والتنوين فيهما على معنى: لا يكونُ رفثٌ ولا فسوقٌ"[2]، والباقون بنصبهما.

ولا خلاف في (ولا جدال)؛ فالجميع بالنصب ولا تنوين[3]؛ على معنى الإخبار؛ كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج؛ وذلك أنّ قريشا كانت تخالف سائر

= وقد خطأ الطبري والنحاس أبا عبيدة فيما ذهب إليه؛ حيث يقول النحاس: "وكلام أبي عبيد هذا غلط بين؛ لأنه أدخل بابا في باب، وأنكر ما هو أحسن وأجود، و(واعدنا) أحسن، وهي قراءة مجاهد والأعرج وابن كثير ونافع والأعمش وحمزة والكسائي، وليس قوله سبحانه: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ من هذا في شيء؛ لأن (واعدنا موسى) إنما هو من باب الموافاة، وليس هو من الوعد والوعيد في شيء، وإنما هو من قول: (موعدك يوم الجمعة) و(موعدك موضع كذا)، والفصيح في هذا أن يقال: واعدته"(إعراب القرآن: ٢٢٤/١).

وقال الطبري: "والصواب عندنا في ذلك من القول أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة، وقرأت بهما القراء، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحداهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة.

فأما من جهة المفهوم بهما فهما متفقتان؛ وذلك أن من أخبر عن شخص أنه وعد غيره اللقاء بموضع من المواضع؛ فمعلوم أن الموعود ذلك واعد صاحبه من لقائه بذلك المكان مثل الذي وعده من ذلك صاحبه، إذا كان وعده ما وعده إياه من ذلك عن اتفاق منهما عليه.

ومعلوم أن موسى -صلوات الله عليه- لم يعده ربه الطور إلا عن رضا موسى بذلك؛ إذ كان موسى غير مشكوك فيه أنه كان بكل ما أمر الله به راضيا، وإلى محبته فيه مسارعا، ومعقول أن الله -تعالى- لم يعد موسى ذلك إلا وموسى إليه مستجيب" (تفسير الطبري: ٢٧٩/١).

١ - البقرة: ١٩٧. انظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ١٨٠، والحجة لابن خالويه: ٩٤، والتيسير في القراءات السبع للداني: ٨٠/١.

٢ - وقد ذكر القرطبي أيضا أن "وجه قراءة الرفع أن (لا) بمعنى (ليس)، فارتفع الاسم بعدها؛ لأنه اسمها، والخبر محذوف تقديره: (فليس رفث ولا فسوق في الحج)، دل عليه (في الحج) الثاني الظاهر، وهو خبر (لا جدال) تفسير القرطبي: ٤٠٩/٢.

٣ - قال صاحب الإتحاف: " وزاد أبو جعفر وحده فرفع ولا جدال كذلك وافقه الحسن"، وقال القرطبي: "وقال أبو رجاء العطاردي: (فلا رفثَ ولا فسوقَ) بالنصب فيهما، و(لا جدالٌ) بالرفع والتنوين". انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٠١/١، وتفسير القرطبي: ٤٠٩/٢.

العرب، فتقف بالمشعر الحرام، وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدّمون الحج سنة ويؤخرونه سنة وهو النسيء؛ فرد إلى وقت واحد، ورد الوقوف إلى عرفة.

فأخبر الله –تعالى– أنه قد ارتفع الخلاف في الحج، واستدل على أنّ المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدال بقوله صلى الله عليه وسلم: (من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئته يوم ولدته أمه)[١]؛ فإنه لم يذكر الجدال"[٢].

فهو في توجيهه بقاء (ولا جدال) منصوبا غير منون بحديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– الذي جمع فيه الرفث والفسوق اللذين ارتبطا معا في القراءتين الواردتين في هذه الآية، ولم يذكر –صلى الله عليه وسلم– معهما الجدال؛ وهو ما استشهد به الشربيني على قوة هذه القراءة، وهو في رأيه هذا موافق لما عليه النحاة ومعربو القرآن[٣].

وقد احتج بالحمل على المعني في توجيه قراءة ابن عامر وعاصم في قول الله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[٤]؛ حيث قال: "وقرأ ابن عامر وعاصم (فيضاعفَه) بنصب الفاء على جواب الاستفهام حملا على المعنى؛ فإن (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) في معنى: أيقرض أحد؟ والباقون برفعها"[٥].

واستشهد الشربيني بالشعر في توجيه قراءة الجمهور في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[٦]؛ حيث يقول: "وقرأ الكسائي بكسر الميم ونصب اللام بغير تنوين ونصب الراء؛ أي عمل الكفر والتكذيب، وكل هذا غير صالح.

---

١ – رواه أحمد في مسنده.

٢ – السراج المنير: ١٠٧/١.

٣ – انظر على سبيل المثال: الحجة لابن خالويه: ٩٤/١، إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٤/١، ٢٩٥، تفسير القرطبي: ٤٠٨/٢، ٤٠٩.

٤ – البقرة: ٢٤٥. انظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٦٢٥، والتيسير في القراءات السبع للداني: ٨١، والتبيان: ١٩٤/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٠٥.

٥ – السراج المنير: ١٣٠/١، ١٣١..

٦ – هود: ٤٦. انظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٣٣٤، وإملاء ما من به الرحمن: ٤٠/٢، وإبراز المعاني من حرز الأماني: ٥١٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٢٢.

والباقون بفتح الميم ورفع اللام منونة ورفع الراء؛ أي ذو عمل غير صالح، أو صاحب عمل غير صالح؛ فجعل ذاته ذات العمل للمبالغة؛ كقول الخنساء تصف ناقة ترتع:

... *** فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَار[1]"[2].

وقوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[3]

حيث يقول: "وقرأ حمزة والكسائي بغير تنوين في الوصل، والباقون بالتنوين؛ فـ(سنين) عطف بيان لـ(ثلاثمائة)؛ لأنه لما قال: (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة) لم يعرف أنها أيام أو شهور أو سنون، فلما قال: (سنين) صار هذا بياناً لقوله (ثلاثمائة)؛ فكان ذلك عطف بيان له.

وقيل: هو على التقديم والتأخير، أي: لبثوا سنين ثلاثمائة.

وأمّا وجه القراءة الأولى فهو أنّ الواجب في الإضافة أن يقال: (ثلاثمائة سنة)، إلا أنه يجوز وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾[4]"[5].

وأحيانا يفصّل الشربيني الأوجه الإعرابية المختلفة المحتملة للقراءات الواردة في الآية الواحدة، وربما يبتدئ بذكر رأي مسنود لصاحبه، ثم يعدد الآراء الأخرى مستخدما اللفظ (قيل)، وربما يلجأ للاستشهاد بالقرآن الكريم لإثبات وجه من الأوجه الواردة في القراءة، ومن ذلك موقفه من القراءتين الواردتين في قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى﴾[6]؛ إذ يقول: "(جَزَاءً الْحُسْنَى).. وقرأ حفص وحمزة والكسائي بفتح الهمزة بعد الزاي منوّنة، وتكسر في الوصل لالتقاء الساكنين.

---

١ – عجز بيت من بحر البسيط. انظر فيه: الأغاني: ٧٨/١٥، البيان والتبيين: ٤٨٦، دلائل الإعجاز: ٢٣١. وصدره: "تَرتَعُ ما رتَعَت حَتّى إذا ادّكَرَت".

٢ – السراج المنير: ٥٠/٢.

٣ – الكهف: ٢٥. وانظر في هذه القراءة: السبعة: ٢٨٩، والحجة: ٢٢٣، والإتحاف: ٣٦٥.

٤ الكهف: ١٠٣.

٥ – السراج المنير: ٢٩٩/٢، ٢٣٠.

٦ الكهف: ٨٩. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٣٩٨، ٣٩٩، والتيسير للداني: ١٤٥، والحجة لابن خالويه: ٢٣٠، وإبراز المعاني: ٥٧٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٧١.

قال الفراء: نصبه على التفسير أي: لجهة النسبة[1].

وقيل: منصوب على الحال أي: فله المثوبة الحسنى مجزياً بها.

والباقون بضم الهمزة من غير تنوين؛ فالإضافة للبيان.

قال المفسرون: والمعنى على قراءة النصب: فله الحسنى جزاء، كما تقول: (له هذا الثوب هبة).

وعلى قراءة الرفع وجهان: الأول: فله جزاء الفعلة الحسنى، والفعلة الحسنى هي الإيمان والعمل الصالح.

والثاني: فله جزاء المثوبة الحسنى. وإضافة الموصوف إلى الصفة مشهورة كقوله: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾[2]"[3].

فهو في الآية السابقة بدأ توجيه النصب بذكر رأي الفراء، ثم ساق رأيا آخر مقابلا له، ثم في قراءة الرفع ذكر وجهين آخرين غير منسوبين، مستشهدا على قوة أحدهما بآية قرآنية.

ثانيا- الدفاع عن القراءة ضد هجوم النحاة:

ومن مواقف الشربيني تجاه القراءات المتواترة دفاعه عنها ضد هجوم النحاة؛ بل إنه هاجم النحاة، ولم ير فيما ذهبوا إليه مذهبا، وخطأهم فيما ذهبوا إليه من رد بعض القراءات تماشيا مع قواعدهم التي وضعوها، ويتضح ذلك جليا من موقفه من أشهر القراءات التي نشب بسببها خلاف بين البصريين والكوفيين، وكان موقفه فيها جميعا هو الوقوف في صف القراء وتعضيد موقفهم برأي الكوفيين وبما ورد عن العرب من شواهد نثرية أو شعرية.

ومن أبرز الأمثلة على ما سبق موقفه من قراءة حمزة في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[1]؛ حيث يقول: "... وأما حمزة فقرأه بالجر عطفًا على الضمير المجرور.

١- انظر معاني القرآن: ١٥٩/٢.

٢جزء من الآية ١٠٩ من سورة يوسف والآية ٣٠ من سورة النحل.

٣- السراج المنير: ٣٢٩/٢.

وقول البيضاوي: (وهو ضعيف)[٢] -أي كما هو مذهب البصريين- ممنوع. والحق أنه ليس بضعيف؛ فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفا والقراءة به متواترة؟.

فيجب أن يُضعَّف كلام البصريين ويرجع إلى كلام رب العالمين. وتعليلهم عدم الجواز بكونه كبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف؛ إذ حذف الشيء مع القرينة جائز، ومنه:

رَسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ *** ... [٣]

أي: ورب رسم دار، وقول الشاعر:

... **** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ من عَجَبِ[٤]"[٥].

ففي الآية السابقة بدأ الشربيني بنسبة الرأي الضعيف في هذه القراءة لأصحابه وهم البصريون، ثم بدأ في نقض هذا الرأي، مستدلا بموقف الكوفيين، وبتواتر القراءة الواردة. ثم بدأ في الرد على أدلة البصريين بشواهد من الشعر المعضد لرأي الكوفيين[٦].

وربما لا يبدأ الشربيني بدفاعه المباشر عن القراءة، ولكن يأتي بدفاع نحاة آخرين عنها، وربما يكتفي هو بذكر رأي نحوي يؤيد هذا الرأي المدافع عن القراءة، يتضح هذا في موقفه من قراءة ابن عامر لقول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٧]؛ حيث يقول: "... قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء ورفع لام (قَتْلُ) ونصب دال (أَوْلادَهُم) و(شُرَكَائِهِمْ) بالياء مكسورة الهمزة بإضافة القتل إليه مفصولا بينهما بمفعوله.

١- سورة النساء: ١، وقرأ بجر الأرحام: ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة. السبعة في القراءات: ٢٢٦، والحجة لابن خالويه: ١١٨.

٢- تفسيره: ١٣٩/٢.

٣- سبق تخريجه.

٤- سبق تخريجه.

٥- السراج المنير: ٢٢٩/١.

٦- سبق الحديث عن هذه القضية في ص ٢١٦ من هذا البحث.

٧- الأنعام: ١٣٧. وقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء في (زين)، ورفع لام (قتل)، ونصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء في (زين)، ونصب لام (قتل)، وجر (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم). إتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥، ٢٧٦، السبعة في القراءات: ٢٧٠.

قال البيضاوي تبعا للزمخشري: (وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورة الشعر)[1].

وقد أنكر جماعة على الزمخشري في ذلك بأن القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيح في العربية؛ فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها.

قال التفتازاني: وهذا على عادته يطعن في متواتر القراءات السبع، ويسند الخطأ تارة إليهم كما هنا، وتارة إلى الرواية عنهم، وكلاهما خطأ؛ لأن القراءات متواترة وكذا الروايات عنهم. وأطال في بيان ذلك.

وقال ابن مالك في كافيته: إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار؛ إذ لا محذوف فيها مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم"[2].

ففي الآية السابقة أورد الشربيني رد التفتازاني على تضعيف الزمخشري والبيضاوي لقراءة ابن عامر، مكتفيا هو بإيراد رأي لابن مالك يقوي رأي التفتازاني[3].

ومن أبرز المواقف التي وضح فيها احترام الشربيني للقراء وتقديم روايتهم على قواعد النحاة وأقيستهم موقفه من قراءة حمزة لقول الله تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[4]؛ حيث قال: "وقرأ ما عدا حمزة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ حمزة بكسر الياء مع التشديد على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنّ ياء الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين. قال البيضاوي: (وهو أصل مرفوض في مثله لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات مع حركة ياء الإضافة) [5].

١- انظر: الكشاف: ٦٦/٢، وتفسير البيضاوي: ٤٥٦/٢.

٢- السراج المنير: ٣٧٢/١. وانظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٩٨١/٢.

٣- سبق الحديث عن موقف النحاة من هذه القراءة في ص ٢٠٠ من هذه البحث.

٤- إبراهيم: ٢٢. قرأ بكسر الياء أيضا الأعمش ويحيى بن وثاب (انظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠٣/١، وإعراب القرآن للفراء: ٧٥/٢، ولم يذكر الفراء حمزة فيمن قرأ بالكسر، ولكن ذكر الأعمش ويحيى فقط).

٥- ما ذكره الشربيني عن البيضاوي هنا غير دقيق؛ إذ نص كلام البيضاوي هو "وهو أصل مرفوض في مثله؛ لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، مع أن حركة ياء الإضافة الفتح. فإذا لم تكسر وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر وقبلها ياء" انظر تفسير البيضاوي: ٣٤٥/٣.

فقوله: (أصل مرفوض) أي: متروك عند النحاة، وإلا فهو قراءة متواترة عند القراء، فيجب المصير إليها؛ لأنها وردت من رب العالمين على لسان سيد المرسلين. وقول الفراء: (ولعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم) [1] ممنوع؛ فقد قال أبو حيان: هي قراءة متواترة نقلها السلف، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع، ونص على أنها صواب أبو عمرو بن العلاء، لما سئل عنها، والقاسم بن معن[2] من رؤساء الكوفيين"[3].

ففي الآية السابقة يتضح تقديس الشربيني للقراءة المتواترة وتقديمها على قواعد النحو، وتخطئة من قال بتضعيفها، أو تأويل هذا التضعيف على أنه متروك عند النحاة فقط؛ لأنها "قراءة متواترة عند القراء، فيجب المصير إليها؛ لأنها وردت من رب العالمين على لسان سيد المرسلين".

ثم ساق رد أبي حيان على الفراء في حكمه بالوهم على القراء في هذه القراءة، واشتداد أبي حيان في الإنكار عليه، مستدلا على صحة رأيه بتخريجه على

١- انظر معاني القرآن: ٢/٧٥.

٢- هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي، ولاه المهدي القضاء بها، حدث عن عاصم الأحول وسليمان الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ومحمد بن عجلان.

وروى عنه أبو نعيم الفضل بن دكين ومالك بن إسماعيل والمعافى بن سليمان والهيثم بن يمان وعلي بن نصر الجهضمي وسعيد بن سالم القداح.

وقدم بغداد، وكان من أشد الناس افتتانا في الآداب كلها، وكانت له مروءة حسنة. وكان يناظر في الحديث أهله، وفي الرأي أهله، وفي الشعر أهله، وفي الأخبار أهلها، وفي الكلام أهله، وفي النسب أهله.

وكان يجالس أبا حنيفة، ولا يأخذ على القضاء رزقا، قاله ابن حنبل: وقال أبو حاتم: ثقة توفي سنة خمس وسبعين ومائة، وروى له أبو داود والنسائي. (الوافي بالوفيات)

٣- السراج المنير:٢/١٤٦.

أنها لغة وإن كانت نادرة، وذكر تصويب أبي عمرو بن العلاء والقاسم بن معن لها[1].

ويلاحظ على القراءة السابقة أن ممن اتهم القراء بالوهم فيها الفراء، وهو أحد الكوفيين المعروف عنهم قبولهم لجميع القراءات، وقد صوب هذه القراءة أحد رؤسائهم وهو القاسم بن معن، كما ذكر أبو حيان فيما سبق.

ثالثا- ترجيح قراءة على أخرى:

ومن مواقف الشربيني تجاه القراءات ترجيح قراء على أخرى؛ بأن يذكر القراءتين وينص على أن إحداهما أبلغ، سواء كان هذا الترجيح رأيه هو الشخصي، أو ناقلا له عن أحد النحاة دون تعليق منه؛ وهو ما يوحي بموافقته على هذا الترجيح.

مع التأكيد على أن ترجيح الشربيني لإحدى قراءتين على الأخرى لا يعني رفضه أو تضعيفه للقراءة المرجوحة، ولكنه ترجيح بين الفاضل والمفضول، حسب ما ترجحه قواعد اللغة ودلالاتها.

ومن القراءات التي نص هو على ترجيحها قراء الجمهور لقول الله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾[2]؛ حيث يقول: "وقرأ نافع وابن عامر (وأوصى) -بسكون الواو الثانية وهمزة مفتوحة بين الواوين، والباقون بواوين

١- وجه مكي بن أبي طالب قراءة الكسر على أن الأصل في (مصرخي) "ثلاث ياءات؛ ياء الجمع، وياء الإضافة، وياء زيدت للمد كما زيدت في (بهي)؛ لأن ياء المتكلم كهاء الغائب، وقد زادوا ياء مع تاء المؤنث؛ حيث كانت بمنزلة هاء الغائب، قال الشاعر:

رَمَيتِيهِ فَأَصْمَيْتِ *** وَمَا أَخْطَأْتِ الرَّمِيَّة

(البيت من مجزوء الوافر، ولم أقف له على نسبة. انظر خزانة الأدب: ش٣٨٢)

ثم حذفت الياء التي للمد، وبقيت الياء المشددة مكسورة كما تحذف من (بهي)، وتبقى الهاء مكسورة.

وقد كان القياس استعمال الياء صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب، لكن رفضوا استعمال ذلك لثقل الكسر على الياء.

فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول" مشكل إعراب القرآن: ٤٠٣/١، ٤٠٤.

.

٢- البقرة: ١٣٢. انظر في هذه القراءة: السبعة في القراءات: ١٧١، والحجة لابن خالويه: ٨٩، والإتحاف: ١٩٣.

مفتوحتين ولا همزة بينهما، وهذا أبلغ. قال الزجاج: (لأن أوصى يصدق بالمرة الواحدة، ووصى لا يكون إلا لمرات كثيرة"[1].

فهو في هذه الآية نص على أن قراءة الجمهور –ووصّى– أبلغ من قراءة نافع وابن عامر –أوصى– مستشهدا برأي الزجاج أن (أوصى) يصدق بالمرة الواحدة، و(وصى) لا يكون إلا لمرات كثيرة[2].

ومن المواضع التي نقل فيها الشربيني ترجيح إحدى قراءتين على الأخرى قوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[3]؛ حيث يقول: "(يهدي).. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بفتح الياء وكسر الدال، والباقون بضم الياء وفتح الدال على البناء للمفعول، قال البيضاوي: (وهو أبلغ)[4]"[5].

فهو في هذه الآية نقل ترجيح البيضاوي لقراءة الجمهور دون تعليق منه على كلامه وهو ما يعني قبوله لهذا الرأي، ويلاحظ أيضا أن كليهما –البيضاوي والشربيني– لم يذكر سببا لترجيح هذه القراءة على الأخرى[6].

١– السراج المنير: ٧٨/١.

٢– يرى العكبري أن الاثنين –أوصى ووصى– بمعنى واحد. انظر: التبيان: ١١٧/١.

٣– النحل: ٢٧. وانظر هذه القراءة في: السبعة في القراءات: ٢٧٢، والحجة لابن خالويه: ٢١٠، والإتحاف: ٣٥١.

٤– تفسير البيضاوي: ٣٩٧/٣.

٥– السراج المنير: ١٨٨/٢.

٦– ممن علق على هاتين القراءتين مرجحا البناء للمفعول –أيضا– الطبري؛ حيث يقول: "واختلفت القراء في قراءة ذلك؛ فقرأته عامة قراء الكوفيين (فإن الله لا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ) بفتح الياء من (يهدي) وضمها من (يضل).
وقد اختلف في معنى ذلك قارئوه كذلك؛ فكان بعض نحويي الكوفة يزعم أن معناه فإن الله من أضله لا يهتدي، وقال: العرب تقول: (قد هَدِي الرجل) يريدون قد اهتدى، و(هدي) و(اهتدى) بمعنى واحد.
وكان آخرون منهم يزعمون أن معناه: (فإن الله لا يهدي من أضله) بمعنى أن من أضله الله فإن الله لا يهديه.
وقرأ عامة قراء المدينة والشام والبصرة (فَإِنَّ اللهَ لا يُهْدَى...) بضم الياء من (يهدى) ومن (يضل) وفتح الدال من (يهدى) بمعنى: من أضله الله فلا هادي له.
وهذه القراءة أولى القراءتين عندي بالصواب؛ لأن (يهدي) بمعنى (يهتدي) قليل في كلام العرب غير مستفيض، وأنه لا فائدة في قول قائل: (من أضله الله فلا يهديه)؛ لأن ذلك مما لا يجهله أحد.
وإذ كان ذلك كذلك فالقراءة بما كان مستفيضا في كلام العرب من اللغة بما فيه الفائدة العظيمة أولى وأحرى.
انظر: تفسير الطبري: ١٠٤/١٤.

وربما لا يكون ترجيح الشربيني لإحدى القراءتين مباشرا، ولكنه يُلمح من كلامه من خلال ذكره رأيا أو قاعدة عامة تعضد إحدى القراءتين، يتضح ذلك من موقفه من قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾[1]؛ حيث يقول: "وقرأ ابن ذكوان بألف ممدودة بعد النون وتأخير الهمزة؛ مثل (جاء)، وفي هذه القراءة تخريجان:

أحدهما من نأى ينوء؛ أي: نهض[2].

والثاني: أنه مقلوب من (نأى) فيكونان بمعنى. قال ابن عادل: ولكن متى أمكن عدم القلب فهو أولى.

وقرأ الباقون بالهمزة بعد النون وألف بعد همزة"[3].

فهو في هذه الآية ذكر قراءة ابن ذكوان، وذكر لها تخريجين أولهما أنها بمعنى (نهض)، وثانيهما أنها مقلوب (نأى)، ثم أردف ذلك برأي لابن عادل يضعف القلب إذا أمكن عدمه.

فمن خلال ذكره رأي ابن عادل نلمح ترجيحه قراء الجمهور على قراءة ابن ذكوان إذا تم تخريجها على القلب[4].

١- الإسراء: ٨٣. انظر في هذه القراءة: السبعة: ٢٨٤، والحجة: ٢٢٠، والإتحاف: ٣٦١.

٢- ذكر هذا الرأي أيضا: النحاس في معاني القرآن: ٢٨٥/٦، والزمخشري في الكشاف: ٦٤٥/٢، والقرطبي في تفسيره: ٣٢١/١٠.

٣- السراج المنير: ٢٧١/٢.

٤- ربما يؤيد كلامنا هذا تعليق النحاس على هذه القراءة: "واللغة الأولى أعرف". انظر: معاني القرآن: ١٨٧/٤.

رابعا- ترجيح رأي على آخر في توجيه القراءة الواحدة:

من مواقف الشربيني تجاه القراءات المتواترة أيضا أنه ربما يذكر أكثر من توجيه نحوي للقراءة الواحدة، مرجحا أحد هذه التوجيهات، يتضح هذا عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١]؛ حيث يقول: "وقرأ قنبل بإثبات الياء بعد القاف وقفا ووصلا[٢].

واختلف المعربون في ذلك على وجهين؛ أجودهما أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه قول قيس بن زهير:

أَلَم **يأتيك** وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[٣]

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ **تَهْجُو** وَلَمْ تَدَعِ[٤]

وقول الآخر:

إِذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقْ[٥].

والثاني أنه مرفوع غير مجزوم، و(من) موصولة، والفعل صلتها؛ فلذلك تمم بإثبات لامه، وسكن (يصبر) لتوالي الحركات وإن كانت في كلمتين"[٦].

فهو في هذه الآية ذكر توجيهين لقراءة قنبل، مرجحا أولهما بقوله (أجودهما...)، ثم ساق شواهد شعرية معضدة لهذا الرأي[٧].

١- يوسف: ٩٠.

٢- سبق تخريج هذه القراءة.

٣- سبق تخريجه.

٤- سبق تخريجه.

٥- سبق تخريجه.

٦- السراج المنير: ٢/١٠٩، ١١٠.

٧- سبق الحديث بشيء من التفصيل عن هذه القضية في ص ١١٧ من هذا البحث.

الحديث النبوي

توطئة:

المراد بالحديث النبوي أقوال النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأقوال الصحابة وأهل البيت التي تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام، أو حالا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامّة، أو خاصة تتصل بالدين، وأقوال بعض الصحابة، أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية"[1].

من خلال التعريف السابق للحديث النبوي الشريف كان من المنتظر أن يحتل الحديث المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في مصادر الاحتجاج اللغوي، وأن يتقدم سائر كلام العرب من نثر وشعر؛ إذ لا تعهد اللغة في تاريخها بعد كلام المولى –عز وجل– أصح قياسا ولا أبلغ منطقا من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولكن موقف النحاة تجاه الحديث النبوي لم يأت مناصرا لهذا التصور؛ حيث انقسموا تجاه الاحتجاج بالحديث النبوي إلى أكثر من فريق؛ فمنهم من رفض هذا الاحتجاج مطلقا، ومنهم من أيده ودافع عنه، ومنهم من وضع ضوابط لهذا الاحتجاج تحدده وتقيده.

ومرد هذا الاختلاف ليس طعنا في لغة الرسول –صلى الله عليه وسلم– وصحابته، ولكنه راجع إلى تحري الاطمئنان والثقة في أن هذه الأحاديث صدرت بلفظ النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم يحدث تغيير في لفظها ولم تروَ بالمعنى.

وسنعرض فيما يلي لموقف كل فريق:

أولا– فريق المانعين:

يأتي على رأس المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعرف بابن الضائع (ت ٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وتابعهما السيوطي.

وحجة هؤلاء أن بعض علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى؛ أي أن بعض الأحاديث رويت بالمعنى؛ فلم يتناقلها الرواة بذات الألفاظ التي صدرت عن النبي –

١– مجلة المجمع اللغوي بمصر: ٣/٣.

صلى الله عليه وسلم- وإنما بألفاظ الرواة أنفسهم مع اتفاق المعنى؛ فلم تكن ألفاظها إذن من ألفاظ النبي -صلى الله عليه وسلم، وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكن أكثرهم عربا بالطبع.

يقول ابن الضائع موضحًا وجهة نظرهم تلك: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ لأنه أفصح العرب"[1].

ويفصِّل أبو حيان في هذا الأمر فيقول: "إنما ذكر العلماء ذلك لعدم توقعهم أن ذلك لفظ الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى؛ فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه -صلى الله عليه وسلم- لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ"[2]، و"مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِن الْقُرْآنِ"[3]، و"خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِن الْقُرْآنِ"[4]... وغير ذلك من الألفاظ الواردة؛ فنعلم يقينا أنه -صلى الله عليه وسلم- لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواية بالمرادف، ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما ورد من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في

١- خزانة الأدب: ١/٢٣.

٢- هذه الرواية في البخاري وأحمد والترمذي وأبو داود.

٣- هذه الرواية في البخاري والنسائي.

٤- لم أقف على هذه الرواية في الصحاح.

كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب"[1].

وجاء موقف السيوطي مؤيدا ضمنا لهذا الاتجاه؛ يتضح ذلك من قوله: "وأما كلامه –صلى الله عليه وسلم– فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا؛ فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها؛ فرووها بما بما أدت إليه عبارتهم؛ فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكِرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[2].

ويتضح موقفه هذا أكثر جلاء ووضوحا في كتاب (همع الهوامع) في معرض تعليقه على حديث "لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"[3]، في باب "الأسباب الموجبة لحذف الخبر"؛ حيث يقول: "والظاهر أن الحديث حرَّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته (لولا حدثان قومك) [4]، وهذا جارٍ على القاعدة.

وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يُستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية؛ فأدوها على قدر ألسنتهم"[5].

١– نقلا عن خزانة الأدب: ١/٢٣، ٢٤.

٢– الاقتراح: ٥٥.

٣– لم أقف على هذه الرواية في الصحاح، ولكن هناك رواية قريبة منها عند مسلم والترمذي، ونصها عند مسلم عن عائشة –رضي الله عنها– أنها قالت: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ: "لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ –أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ– لأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالأَرْضِ، وَلأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنْ الْحِجْرِ"، ونصها عند الترمذي عن عائشة أيضا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ لَهَا:"لَوْلا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ"، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٤– هذه إحدى روايات البخاري، والحديث بتمامه عن عائشة –رضي الله عنها– أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "أَلَمْ تَرَيْ أَنْ قَوْمَكِ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، وَاقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ"، فَقُلْتُ: "يَا رَسُولَ اللهِ أَلا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟"، قَالَ: "لَوْلا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ".

٥– همع الهوامع: ١/٣٩٣.

ثانيا- فريق المجيزين:

يأتي على رأس هذا الفريق ابن مالك وابن هشام اللذان أكثرا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وتابعهما على ذلك بدر الدين الدماميني الذي قام بالدفاع عن هذا الرأي، قائلا: "وقد أكثر المصنف[1] من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنَّع أبو حيان عليه، وقال: (إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى؛ فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه -عليه الصلاة والسلام- حتى تقوم به الحجة).

وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا؛ فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب؛ فالظن في ذلك كله كاف.

ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه؛ فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دُوِّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: (إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب؛ فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظا آخر).

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به؛ فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل -على تقدير التبديل- ومنع من تغيره ونقله بالمعنى -

---

١- يقصد ابن مالك.

كما قال ابن الصلاح- فبقي حجة في بابه. ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر، والله أعلم بالصواب"[1].

وقد رد الدكتور سعيد الأفغاني على تذرع المانعين بوقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية؛ قائلا: "... فهو شيء -إن وقع- قليل جدا لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه له الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأن بعض الناس يلحن فيه.

وأنت تعرف إلى هذا أنهم قد تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه شاد أو عامي أقاموا عليه النكير؛ بل إن بعضهم ليدخله النار بسببه، وكان هذا التشديد تقليدا متوارثا في حملة الحديث حتى يومنا هذا"[2].

ثالثا- رأي المجمع اللغوي بمصر:

اعتمد المجمع اللغوي بمصر على بحث لطيف في هذا الباب أعده الشيخ محمد الخضر حسين الذي يعتبر من أبرز المدافعين عن الاحتجاج بالحديث في العصر الحديث، وجاء هذا البحث تحت عنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة)، ويمكن تلخيص موقف الشيخ الخضر حسين في أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع ملخصة فيما يلي:

١- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم، كقوله عليه الصلاة والسلام: (الظلم ظلمات يوم القيامة)[3].

٢- ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يدعو بها في أوقات خاصة.

٣- ما يروى شاهدا على أنه كان -صلى الله عليه وسلم- يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

١- خزانة الأدب: ١/٢٤.

٢- في أصول النحو: ٥٢.

٣- أخرجه البخاري في باب "المظالم والغصب".

ومما هو ظاهر أن الرواة يعمدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

٤- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا.

٥- الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

٦- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

كما بين الشيخ الخضر أن هناك من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به؛ وهي الأحاديث التي لم تدوَّن في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

أما الأحاديث التي لا يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظها فهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفا، وصنف هذا النوع إلى صنفين:

أحدهما: ما ورد لفظه على وجه واحد: والظاهر في هذا صحة الاحتجاج به؛ نظرا إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وتشديدهم في الرواية بالمعنى.

ثانيهما: ما اختلفت الرواية في بعض ألفاظه: ويرى فضيلته أنه يجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي، واستشهد لذلك بكلمة (ممثل)؛ حيث وردت في أشهر رواية لحديث "انتصب النبي -صلى الله عليه وسلم- مُمْثِلا"[1] أي منتصبا، والمعروف في كلام العرب أنما هو (ماثل) من (مثل) كـ(نصر) و(كرم). وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في

١- أخرج الحديث البخاري ومسلم وأحمد، جميعهم بلفظ (قام) بدل (انتصب)، والحديث بتمامه كما في البخاري: "حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال: "رَأَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ مُقْبِلِينَ -قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ عُرْسٍ- فَقَامَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُمْثِلا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، قَالَهَا ثَلَاثَ مِرَارٍ".

رواية يقول فيها بعض المحدثين بأنها غلط من الراوي، ومثَّل لذلك بكلمة (ناعوس) حيث وردت في إحدى الروايات: "إن كلماته بلغت ناعوس البحر"[١]، ووردت في بقية الروايات "قاموس البحر"[٢]، أو وسطه ولجته، وكلمة (ناعوس) غير معروفة في كلام العرب؛ فنقف دون الاستشهاد بها[٣].

وبناء على ذلك قرر مجمع اللغة العربية بمصر أنه "لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها. ويحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج) الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د) كتب النبيّ –صلى الله عليه وسلم– إلى ملوك ورؤساء بعض الدول.

هـ) الأحاديث المرويّة لبيان أنه كان –صلى الله عليه وسلم– يخاطب كل قوم بلغتهم.

و) الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز) الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة"[٤].

١– رواية مسلم في صحيحه.

٢– رواية أحمد في مسنده، والحديث بتمامه عنده: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاث، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْد عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيد عَنْ سَعِيد بْنِ جُبَيْر عَنِ ابْنِ عَبَّاس قَالَ: "قَدِمَ ضِمَادٌ الْأَزْدِيُّ مَكَّةَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ وَغِلْمَانٌ يَتْبَعُونَهُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أُعَالِجُ مِنْ الْجُنُون فَقَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ إِنَّ الْحَمْدَ للَّه نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّه مِنْ شُرُور أَنْفُسنَا مَنْ يَهْده اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ فَقَالَ رُدَّ عَلَيَّ هَذه الْكَلِمَات قَالَ ثُمَّ قَالَ لَقَدْ سَمِعْتُ الشِّعْرَ وَالْعِيَافَةَ وَالْكِهَانَةَ فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ هَذه الْكَلِمَات لَقَدْ بَلَغْنَ قَامُوسَ الْبَحْر وَإِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَأَسْلَمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ حِينَ أَسْلَمَ عَلَيْكَ وَعَلَى قَوْمِكَ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ عَلَيَّ وَعَلَى قَوْمِي قَالَ فَمَرَّتْ سَرِيَّةٌ مِنْ أَصْحَاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْمِه فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا إِدَاوَةً أَوْ غَيْرَهَا فَقَالُوا هَذه مِنْ قَوْمِ ضِمَاد رُدُّوهَا قَالَ فَرَدُّوهَا".

٣– انظر هذا البحث في "رسائل الإصلاح" – الجزء الثاني – ص ١٦٦ وما بعدها. الناشر: عبد الحليم بسيوني.

٤– مجلة المجمع اللغوي: ٤/٧.

الشربيني والاحتجاج بالحديث النبوي

جاء موقف الخطيب الشربيني التطبيقي مقلا جدا من الاستشهاد بالحديث النبوي، وربما يكون متأثرا في موقفه هذا بالسيوطي الذي كان قريب عهد به؛ فعلى السبيل المثال لم نجد في تفسير الشربيني حتى نهاية سورة الكهف إلا حديثا واحدا مثَّل به في قضية لغوية، وكان هذا الحديث مسبوقا بآية قرآنية فلم ينفرد بالتمثيل به، وذلك عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[1]؛ حيث يقول: "... وهو جمع (أَرذل) بفتح الهمزة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[2]، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: (أحاسنكم أخلاقا)[3].

أو جمع (أَرذُل) -بضم الذال- جمع (رذْل) بسكونها.

فهو على الأول جمع مفرد، وعلى الثاني جمع جمع"[4].

ومن المواضع التي لجأ فيها الشربيني للاستشهاد بالحديث عند تفريقه بين (خَلَف) بفتح اللام و(خَلْف) بسكونها، عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[5]؛ حيث يقول: "(خَلْفٌ) في غاية الرداءة من أولادهم، يقال: (خلفه) إذا عقبه (خلْف سوء) بإسكان اللام.

و(الخلَف) -بفتح اللام-: الصالح، كما قالوا: (وعد) في ضمان الخير ووعيد في ضمان الشر.

وفي الحديث: (في الله خَلَفٌ من كُلِّ هَالِك)، وفي الشعر:

ذَهَبَ الَّذينَ يُعاشُ في أَكنافِهِم *** وبَقِيتُ في خَلْفٍ كَجِلدِ الأَجرَبِ[6]"[7].

١- هود: ٢٧.

٢- جزء من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

٣- جزء من حديث أخرجه البخاري وغيره، ولفظه بتمامه عند البخاري: "حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يُحَدِّثُنَا؛ إِذْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاحِشًا وَلا مُتَفَحِّشًا، وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاقًا".

٤- السراج المنير: ٢/٤٤.

٥- مريم: ٥٩.

٦- البيت من بحر الكامل، وهو للبيد بن ربيعة. انظر فيه: الأغاني: ١٧/٧١، والأمالي: ١/١٩٥.

٧- السراج المنير: ٢/٣٥٦.

وربما يكون استشهاد الشربيني بالحديث غير مباشر؛ كأن يستشهد برأي لأحد النحاة السابقين يكون متضمنا حديثا نبويا، ويكتفي الشربيني بالإشارة لموضع الشاهد في الحديث، ووضح ذلك من خلال حديثه عن إفراد كلمة (ضدا) في قول الله تعالى: ﴿كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[1]؛ حيث يقول: "(وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) أي: أعوانًا وأعداءً.

فإن قيل: لم وحده وهو خبر عن جمع؟

أجيب: بأنه إما مصدر في الأصل، والمصادر موحدة مذكرة، وإما لأنه مفرد في معنى الجمع.

قال الزمخشري: والضدّ العون؛ وُحِّد توحيد قوله عليه الصلاة والسلام: (وهم يد على من سواهم)[2]؛ لاتفاق كلمتهم وأنهم كشيء واحد لفرط تضامّهم وتوافقهم[3]. انتهى.

والحديث رواه أبو داوود وغيره، والشاهد فيه قوله: (يد)؛ حيث لم يقل: (أيد)"[4].

ومن أبرز القضايا التي استشهد بها الشربيني بحديث نبوي على قضية نحوية عند تجويزه أن تكون (لا) ناهية في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾[5]؛ حيث يقول: "وقيل -أي (لا)-: إنها ناهية، والفعل بعدها مجزوم؛ لأنه لو فك عن الإدغام لظهر ذلك فيه كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[6]، ولكنه أدغم، ولما أدغم حرّك بالضم لأجل هاء ضمير المذكر

١- مريم: ٨٢.

٢- جزء من حديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي. ونصه كما في أبي داود: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَرُدُّ مُشِدُّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ، وَمُتَسَرِّيهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ، لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ".

٣- انظر: الكشاف: ٣/٤٣.

٤- السراج المنير: ٢/٣٦٣.

٥- الواقعة: ٧٧-٧٩.

٦- آل عمران: ١٧٤.

الغائب، وفي الحديث: (إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكُمَا إِلا أَنَّا حُرُمٌ)[1] بضم الدال، وإن كان القياس يقتضي جواز فتحها تخفيفا.

وبهذا ظهر فساد رأي من رد بأنّ هذا لو كان نهيا كان يقال: (لا يَمَسَّهُ) بالفتح؛ لأنه خفي عليه، وانضم ما قبل الهاء في هذا التحويل، لا يجوّز سيبويه غيره"[2].

ففي هذه الآية الكريمة يرى الشربيني جواز أن تكون (لا) ناهية والفعل بعدها مجزوما، وحُرّك بالضم لأجل هاء ضمير المذكر الغائب، واستشهد بذلك بمجيء الفعل (نردُّه) مضموم اللام رغم كونه مجزوما بـــ(لم)، ولكن الشربيني عقب على ذلك قائلا: "وإن كان القياس يقتضي جواز فتحها تخفيفا".

١- جزء من حديث أخرجه البخاري وغيره، ونصه عند البخاري: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِمَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلا أَنَّا حُرُمٌ". وهو في كل كتب الصحاح "لَمْ نَرُدَّهُ" بفتح الدال. وعلق صاحب فتح الباري عليه قائلا: " قَالَ عِيَاض : ضَبَطْنَاهُ فِي الرِّوَايَات (لَمْ نَرُدّهُ) بِفَتْحِ الدَّال، وَأَبَى ذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْل الْعَرَبِيَّة، وَقَالُوا: الصَّوَاب أَنَّهُ بِضَمِّ الدَّال؛ لِأَنَّ الْمُضَاعَف مِنْ الْمَجْزُوم يُرَاعَى فِيهِ الْوَاو الَّتِي تُوجِبهَا لَهُ ضَمَّة الْهَاء بَعْدهَا.

قَالَ : وَلَيْسَ الْفَتْح بِغَلَطٍ بَلْ ذَكَرَه ثَعْلَب فِي الْفَصِيح . نَعَمْ تَعَقَّبُوهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ضَعِيف، وَأَوْهَمَ صَنِيعه أَنَّهُ فَصِيح.

وَأَجَازُوا أَيْضًا الْكَسْر وَهُوَ أَضْعَف الْأَوْجُه.

قُلْت: وَوَقَعَ فِي رِوَايَة الْكُشْمِيهَنِيّ بِفَكِّ الْإِدْغَام (لَمْ نَرْدُدْهُ) بِضَمِّ الْأُولَى وَسُكُون الثَّانِيَة وَلَا إِشْكَال فِيهِ".

وقد ذكر الشربيني بلفظ (عليكما) ولكنه في كتب الصحاح (عليك).

٢- السراج المنير

كلام العرب المنظوم والمنثور

توطئة:

النوع الثالث من السماع هو ما ورد عن العرب من منثور أو منظوم، وقد وضع النحاة عددا من القواعد والضوابط لهذا الكلام حتى يكون محل ثقة وقبول لديهم. فقاموا بتحديد فترة زمنية اعتبروها فترة الاحتجاج اللغوي وما بعد هذه الفترة لم يأخذوا به، ثم حددوا إطارا مكانيا معينا أخذوا عن أهله اللغة ولم يأخذوا عن غيرهم ممن اختلط لسانه بمن يُشكُّ في فصاحته.

وأبرز هذه القواعد التي وضعها علماء العربية للكلام المحتج به ننقلها بتلخيص وتصرف عن السيوطي؛ وهي:

الإحاطة بأحوال المسموع؛ فالمسموع إما مطرد وإما شاذ، والاطراد والشذوذ أربعة أضرب:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال معا؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول، وهذا أقوى مراتب الكلام.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو الماضي من (يذر) و(يدع)...

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم (استحوذ، استنوق، استصوب)، والقياس الإعلال (استحاذ...).

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال معا؛ كقولهم: ثوب مصوون وفرس مقوود.

لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه، وإنما تشترط في الراوي.

يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.

اللغات على اختلافها حجة كلها. ألا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال (ما)، ولغة التميميين في تركه كل منهما يقبله القياس؛ فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها.

إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا.. اعتبرتا معا؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أن تكون لغته إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى.

إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.

كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ويكون الشاهد في بعض دون بعض.

روي قول الشاعر: ولا أرض أبقَلَ إبقالها

على وجه ثان: ولا أرض أبقَلتِ ابقالها

بالتذكير مرة وبالتأنيث مع نقل حركة الهمزة إلى التاء مرة أخرى.

فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.

لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين؛ فابن هرمة (ت ١٥٠) آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم، وبشار (ت ١٦٧) رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم.

لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه؛ مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته.

وقد علق الأستاذ سعيد الأفغاني على هذه القواعد بأن بعضها موضع نظر اليوم وبعضها سليم لا خلاف فيه[1].

ويرى أن التي موضع نظر فهي القاعدة الثالثة والسابعة، وعلق عليهما قائلا: "لقد كان الأقدمون يسجلون كل ما يسمعون ولو لغية رديئة أو لهجة ضعيفة؛ فكثرت الوجوه في المسألة الواحدة دون تمييز بين ما عليه أكثر العرب وما انفرد به بعضهم.

والهدف اليوم التنظيم والتشذيب، والأخذ بالوجه الواحد الأصح؛ فلا يستعمل غيره إلا في الضرورات، وخير أن يحفظ في المطولات للفائدة العلمية النظرية دون استعمال؛ فلئن كان هدفهم قديما الاستكثار من المعلومات والتباهي؛ إن هدفنا اليوم تعميم اللغة الفصحى وتيسيرها في نظام منسق يخفف ما قد يكون عالقا بقواعدها من تطويل وتفريع وشذوذ على قلته.

١- الاقتراح: ٦١ وما بعدها، وانظر: في أصول النحو: ٦٢ وما بعدها.

وأما الذي يجب أن يبقى منها محكما في امتحان كل قاعدة فإسقاط الاحتجاج بما يتطرق إليه الاحتمال، وما تأخر زمان صاحبه عن زمن الاحتجاج ومجهول القائل"[1].

ويرى الأستاذ الأفغاني ضرورة إضافة بعض القواعد الأخرى مثل:

لا يحتج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة؛ إحداهما تؤيدها والأخرى لا علاقة لها بها؛ لاحتمال أن تكون الثانية هي التي قالها المتكلم.

لا يبنى على شاهد قبل تحريه والتوثق من ضبطه؛ إذ كثيرا ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرفة، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على القاعدة، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعد مؤيد.

لا يكتفى بالكلام الأبتر؛ إذ كثيرا ما يكون داعية الخطأ في المبنى والمعنى؛ فيجب الرجوع إلى الشاهد في ديوان صاحبه إن كان شعرا، وفي مصادره المحققة الأولى إن كان نثرا لمعرفة ما قبله وما بعده.

ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار؛ فإن اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورات الشعرية قانونا عاما للكلام نظمه ونثره الخطأ كل الخطأ[2].

ومما سبق وجدنا أن العلماء حددوا إطارا زمنيا للاحتجاج باللغة، وهو ينتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري، وآخر من احتجوا بشعره هو إبراهيم ابن هرمة (ت ١٥٠هـ).

وفيما يلي نتعرض لموقف النحاة من الشعر، ثم نعرج على موقف الخطيب الشربيني.

١- في أصول النحو: ٦٦.

٢- السابق.

الشعر العربي

تقول الدكتورة خديجة الحديثي حول موقف النحاة من الاستشهاد بالشعر: "أما الشعر فقد كان علماء اللغة والنحو ينظرون إليه بعين الريبة، ولا يعتمدون فيه إلا على ما ثبت عندهم، وصحت نسبته إلى قائله، وتحققوا من فصاحة قائله، وصدق راويه، حتى إنهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته، هذا مع كون الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة.

وعلة ذلك أن الشعر موطن ضرورة، وقد أجازوا فيه للشاعر ما لا يجوز للناثر من ارتكاب مخالفة لما ورد في أصول الصرف واللغة والنحو.

لهذا اهتم علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء وقسموهم طبقات، وألفوا الكتب المفيدة فيهم؛ ليجمعوا من الشعر الجاهلي والإسلامي الذي يُحتَج به ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية"[1].

وقد مر بنا فيما ذكره النحاة من قواعد وضوابط للكلام المحتج به فيما يخص الشعر.. أنه لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين.

وجعل النحاة آخر الإسلاميين الذين يحتج بشعرهم هو إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠).

كما ذكروا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه؛ مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته.

وبناء على ذلك فقد قسموا الشعراء إلى طبقات حسب عصورهم التي وجدوا فيها، قسمهم البعض إلى أربع طبقات ووصل بهم إلى البعض الآخر إلى ست طبقات؛ فأما الأربع المتفق عليها فهي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام؛ كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام؛ كلبيد وحسان.

١- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٥٨.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس[١].

والنحاة مجمعون على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين.

وأما الطبقتان الأخريان فيرى عبد القادر البغدادي أن الصحيح الاستشهاد بكلام الطبقة الثالثة، وعدم الاستشهاد بالرابعة، وعلق قائلا: "وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم"[٢].

وزاد بعض العلماء طبقتين أخريين، وهما:

الخامسة: المحدثون، وهم من بعد المولدين؛ كأبي تمام والبحتري.

السادسة: المتأخرون، وهو من بعدهم؛ كأبي الطيب المتنبي[٣].

ولكننا نرى ما ذهب إليه عبد القادر البغدادي من أن الجيد هو الرأي الأول الذي جعلهم أربع طبقات فقط؛ إذ ما بعد المتقدمين لا يجوز الاستدلال بكلامهم؛ فهم طبقة واحدة، ولا فائدة في تقسيمهم[٤].

وقد ذكر السيوطي أنهم أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية[٥].

١- خزانة الأدب: ١/٣.

٢- السابق.

٣- السابق.

٤- السابق.

٥- الاقتراح: ٧٠.

الشربيني والاستشهاد بالشعر

اتسم موقف الخطيب الشربيني بالإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعرية على قواعد اللغة والنحو، سواء كان ذلك على سبيل إثبات قاعدة أو على سبيل التمثيل أو على سبيل الاستئناس.

وكان الشربيني في استشهاده قليلا ما ينص على اسم الشاعر، والغالب أن يقول: (كقوله:...) أو (كقول الشاعر: ...) أو (كقولهم: ...) أو (كقول بعضهم: ...).

ويلاحظ أيضا أنه كان غالبا ما يذكر البيت كاملا، وأحيانا يكتفي بشطر واحد من البيت.

ومن المواضع التي استشهد فيها بالشعر تمثيله على النصب على العلة عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]؛ حيث يقول: "وقوله تعالى: (حَذَرَ الْمَوْتِ) نصب على العلة كقول الشاعر:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِّخارَه *** وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[2]"[3].

ويلاحظ أن الشربيني كان مراعيا –إلى حد كبير– الضوابط التي وضعها النحاة للاحتجاج، والتي ذكرناها آنفا؛ فهو يراعي فيمن استشهد بشعرهم أن يكونوا داخل الإطار الزمني الذي حدده النحاة والذي ينتهي بابن هرمة، ولم نجد فيما اطلعنا عليه مخالفة من الشربيني لهذا الضابط إلا في موضع واحد على خلاف لنسبة الشاهد، وذلك عند توجيهه التعبير عن غير العاقل بـــ(من) في قول الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَّخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾[4]؛ حيث يقول: "فإن قيل: من لا يخلق إن أريد به جميع ما عبد من دون الله كان ورود (من) واضحا؛ لأنّ العاقل يغلب على غيره، فيعبر عن الجميع بمن، ولو جيء أيضا بـــ(ما) لجاز، وإن أريد به الأصنام؛ فلم جيء بـــ(من) الذي هو لأولي العلم؟

١– البقرة: ١٩.

٢– البيت من بحر الطويل، وقائله حاتم بن عدي الطائي، انظر فيه: الكتاب: ٣٦٧/١، وشرح التسهيل: ١٩٨/٢.

٣– السراج المنير: ٣٤/١.

٤– النحل: ١٧.

أجيب: بأنهم سموها آلهة وعبدوها فأجروها مجرى أولي العلم، ألا ترى إلى قوله تعالى على أثره: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[1]. وإلى قول الشاعر:

شَكَوتُ إِلى سِربِ القَطا إِذ مَرَرنَ بي *** فَقُلتُ وَمِثلي بِالبُكاءِ جَديرُ
أَسِربَ القَطا هَل مَن يُعيرِ جَناحَهُ *** لَعَلّي إِلى مَن قَد هَوَيتُ أَطيرُ
وَكُلُّ قَطاةٍ لَم تُعِركَ جَناحَها *** فَعاشَت بِذُلٍّ وَالجَناحُ كَسيرُ[2]

فأوقع (مَن) على (سرب) لما عامله معاملة العقلاء"[3].

فهذه الأبيات قيل: إنها منسوبة لمجنون ليلى وقيل: للعباس بن الأحنف، والراجح نسبتها لمجنون ليلى؛ لأنها وردت عند العباس ولكن باختلاف في بعض الألفاظ عما ذكر هنا.

وفي حالة كونها منسوبة لمجنون ليلى فلا تكون هناك مخالفة من الشربيني؛ إذ مجنون ليلى داخل في عصر الاستشهاد الذي حدده العلماء؛ حيث إنه توفي عام ٦٨هـ، وأما إذا كانت للعباس فإنه يكون قد خرج عن هذا العصر المحدد؛ إذ العباس توفي عام ١٩٢هـ؛ أي بعد عصر الاستشهاد باثنين وأربعين عاما.

مع مراعاة أنه حتى لو كانت هناك مخالفة فإن هذه الأبيات ذكرت على سبيل الاستئناس إذ كانت مسبوقة بشاهد من القرآن الكريم، وهذا يغني عنها، ويجعلها غير ذات أصل في الاستشهاد.

وربما يذكر الشربيني بعض الشواهد غير المنسوبة، والتي لم نستطع الوقوف لها على نسبة في كتب الشواهد، من ذلك عند استشهاده على جواز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث إذا فصل عنه، وذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾[4] حيث يقول: "فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل قد كانت؛ لأنّ الآية مؤنثة؟ أجيب:

١- النحل: ٢٠.

٢- الأبيات من بحر الطويل، ونسبت للعباس بن الأحنف، أو لمجنون ليلى. انظر: الأمالي: ١٤٠/١، وشرح التسهيل: ٢١٧/١، والمعجم المفصل: ٣٩٦/١.

٣- السراج المنير: ١٨٢/٢. وقد تناولنا هذه القضية بالدراسة ص ٢٤ من هذا البحث.

٤- آل عمران: ١٣.

بأنه إنما ذكر الفعل للفصل بينه وبين الإسم المؤنث بـــ(لكم)؛ فإن الفصل مسوغ لذلك مع المؤنث الحقيقي كقوله:

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ *** بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[1]

قال الفرّاء: وكل ما جاء من هذا النحو فهذا وجهه"[2].

وكذلك عند استشهاده على كون واو الحال مسوغا للابتداء بالنكرة في قول الله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[3]؛ حيث يقول: "وقوله تعالى (وَطَائِفَةٌ) مبتدأ، والخبر (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ). فإن قيل: كيف جاز الابتداء بالنكرة؟

أجيب بأنه جاز لأحد أمرين:

إما للاعتماد على واو الحال، وقد عده بعضهم مسوغا، وإن كان الأكثر لم يذكروه، وأنشد:

سَرَينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فمُذْ بَدَا *** مُحيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[4]"[5].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك نقله لأحد أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾[6]؛ حيث قال: "... أي من قومه؛ فحذف الجار وأوصل الفعل إليه فنصب، يقال: اخترت من الرجال زيدا، واخترت الرجال زيدا. وأنشدوا قول الفرزدق:

مِنّا الَّذي اِختيرَ الرِجالَ سَماحَةً *** وَخَيرًا إِذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ[7]

قال أبو علي: والأصل في هذا الباب أن في الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف حرف الجر فيتعدى إلى المفعول الثاني. من ذلك قولك: اخترت من الرجال زيدا، ثم يتسع فيقال: اخترت الرجال زيدا، وأستغفر الله من ذنبي، وأستغفر الله ذنبي، قال الشاعر:

١- سبق تخريجه.

٢- السراج المنير: ١/١٦٤.

٣-آل عمران: ١٥٤.

٤- سبق تخريجه.

٥-السراج المنير: ١/٢١١

٦- الأعراف: ١٥٥.

٧- البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق. انظر فيه: ديوانه: ١/٤١٨.، الحماسة البصرية: ١/١٧١.

أستغفرِ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ *** ... [1]

ويقال: أمرت زيدا بالخير، وأمرت زيدا الخير. قال الشاعر:

أَمَرتْكُ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به *** ... [2]

قال الرازي: وعندي فيه وجه آخر، وهو أن يكون التقدير: واختار موسى لقومه لميقاتنا، وأراد بقومه المعتبرين منهم؛ إطلاقا لاسم الخبر على ما هو المقصود منه"[3].

فالشاهد الذي نقله عن أبي علي وهو (أستغفر الله ذنبا لست محصيه) نص عبد القادر البغدادي على أنه من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

ويلجأ الشربيني للشواهد الشعرية لتوجيه قراءة قرآنية؛ ومثال ذلك دفاعه عن قراءة حمزة للآية الأولى من سورة النساء، ونصرته رأي الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وشاهده في ذلك شطران من الشعر؛ حيث قال: "﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[4]... وأما حمزة فقرأه -أي والأرحام- بالجر عطفًا على الضمير المجرور. وقول البيضاوي (وهو ضعيف)[5] - أي كما هو مذهب البصريين- ممنوع. والحق أنه ليس بضعيف؛ فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفا والقراءة به متواترة؟.. فيجب أن يُضعَّف كلام البصريين ويرجع إلى كلام رب العالمين. وتعليلهم عدم الجواز بكونه كبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف؛ إذ حذف الشيء مع القرينة جائز، ومنه:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ *** ... [6]

أي: ورب رسم دار، وقول الشاعر:

... *** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ من عَجَبِ[7]"[8].

١- سبق تخريجه.

٢- سبق تخريجه.

٣- السراج المنير: ٤٢٩/١، ٤٣٠. وقد تناولنا هذه القضية بالدراسة في ص ١٤٢ من هذا البحث.

٤- سورة النساء: ١، وقد تم تخريج القراءة قبل ذلك.

٥- تفسير البيضاوي: ١٣٩/٢.

٦- سبق تخريجه.

٧- سبق تخريجه.

٨- السراج المنير: ٢٢٩/١.

ومن أبرز هذه المواضع نقله ما حدث مع أبي عمرو بن العلاء في توجيه قراءة (غُرْفَة) -بضم الغين- في قول الله تعالى: ﴿... إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[1]؛ حيث قال: "وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (غَرْفَة) بفتح الغين، والباقون بضمها.

فائدة: قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابيا ينشد -وقد كنت خرجت إلى ظاهر البصرة متفرجا مما نالني من طلب الحجاج-:

صَبِّرِ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مُلِمٍّ *** إِنَّ فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ الْمُحْتَالِ
لا تَضِيقَنَّ فِي الأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ *** ـشَفُ لأْوَاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ *** ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
قَدْ يُصَابُ الْجَبَانُ فِي آخِرِ الصَّـ *** ـفِّ وَيَنْجُو مُقَارِعُ الأَبْطَالِ[2]

فقلت: ما وراءك يا أعرابي؟

قال: مات الحجاج؛ فلم أدرِ بأيهما أفرحُ؟ أبموت الحجاج أم بقوله: (فُرْجَة)؟ لأني كنت أطلب شاهدا لاختيار القراءة في سورة البقرة: (غُرْفَة) بالضم"[3].

ومن المواضع التي استعان فيها الشربيني بالشعر لتوجيه قراءة قرآنية سبعية عند توجيهه قراءة الكسائي في قول الله تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لاَ يَهْتَدُونَ * أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[4]؛ حيث يقول: "(ألا يسجدوا...) والجملة في موضع مفعول (يهتدون) بإسقاط (إلى)، هذا إذا قرئ بالتشديد وهي قراءة غير الكسائي[5]، وأمّا الكسائي فقرأ بتخفيف (ألا) فـ(ألا) فيها تنبيه واستفتاح، وما بعدها حرف نداء، ومناداه محذوف كما حذفه من قال:

١- البقرة: ٢٤٩. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ١٨٧، ١٨٨، والحجة لابن خالويه: ٩٩، والتيسير للداني: ٨١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٠٧.

٢- الأبيات من بحر الخفيف، وهي لعبيد بن الأبرص. انظر فيها: ديوانه: ٣٦ - دار المعارف - مصر، وانظر البيتين الثاني والثالث في شرح شذور الذهب: ١٦٣، ١٦٤.

٣- السراج المنير: ١/١٣٣.

٤- النمل: ٢٤، ٢٥.

٥- انظر: السبعة لابن مجاهد: ٤٨٠، والحجة لابن خالويه: ٢٧٠، والإتحاف: ٤٢٧.

أَلا يا اسلَمي يا دارَ مَيٍّ عَلى البِلى *** وَلا زالَ مُنهَلا بِجَرعائِكِ القَطرُ[1]"[2].

وربما ينقل الشربيني شاهدا استشهد به أحد النحاة السابقين؛ كسيبويه مثلا، ذاكرا بعد ذلك موضع الاستشهاد، وذلك كما في توجيهه كلمة (الصابئون) بالرفع في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]؛ حيث يقول: "... فإن قيل: بم رفع (الصَّابِئُونَ) وكان حقه: (الصابئين)؟

أجيب: بأنه رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر (إن) واسمها وخبرها؛ كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذا، وأنشد سيبويه شاهدا له:

وإلا فاعْلَموا أَنَّا وَأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ[4]

والشاهد في "أنتم" فإنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإلا فإنا بغاة وأنتم كذلك"[5].

وربما يسوق الشربيني أكثر من شاهد شعري لترجيح رأي على آخر، وذلك كما فعل عند ترجيحه أحد الرأيين الواردين في توجيه قراءة قنبل بإثبات الياء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[6]؛ حيث قال: "وقرأ قنبل بإثبات الياء بعد القاف وقفا ووصلا[7].

واختلف المعربون في ذلك على وجهين؛ أجودهما أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه قول قيس بن زهير:

أَلَم يأتيك وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[8]

وقول الآخر:

١- البيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر فيه: الأغاني: ٢٨٤/٥، والأمالي: ١٢٦/٢.

٢- السراج المنير: ٤٤/٣.

٣. المائدة: ٦٩.

٤. سبق تخريجه.

٥. السراج المنير: ٣١٩/١.

٦- يوسف: ٩٠.

٧- سبق تخريج القراءة.

٨- سبق تخريجه.

هَجَوْتَ زَبانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[1]

وقول الآخر:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ[2].

والثاني أنه مرفوع غير مجزوم، و(من) موصولة، والفعل صلتها؛ فلذلك تمم بإثبات لامه، وسكن يصبر لتوالي الحركات وإن كانت في كلمتين"[3].

حيث ذكر ثلاثة شواهد شعرية لترجيح الرأي الأول الذي ذهب إليه هو[4].

ولا يقتصر استشهاد الشربيني بالشعر على الآراء التي يرجحها فقط؛ بل ربما يذكر شاهدا شعريا لرأي يكون مرجوحا بالنسبة له، من ذلك حينما تحدث عن إفراد الضمير العائد على أكثر من واحد في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5]؛ حيث قال: "فإن قيل: إنه سبحانه وتعالى ذكر شيئين وهما الذهب والفضة، ثم قال (ولا ينفقونها).. فلم أفرد الضمير؟

أجيب بأن الضمير راجع إلى المعنى دون اللفظ؛ لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة ودنانير ودراهم؛ فهو كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾[6].

وقيل: ذهب به إلى المكنوز، وقيل: إلى الأموال.

وقيل: التقدير: ولا ينفقون الفضة، وحذف الذهب لأنه داخل في الفضة من حيث إنهما معا يشتركان في ثمانية الأشياء، أو أن ذكر أحدهما يغني عن الآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[7]، جعل الضمير للتجارة.

وقيل: التقدير: والذهب كذلك، كما أنّ قول القائل:

١-سبق تخريجه.

٢- سبق تخريجهما.

٣- السراج المنير: ٢/١٠٩، ١١٠.

٤- تم مناقشة هذه القضية في ص ١١٧ من هذا البحث.

٥- التوبة: ٣٤.

٦- الحجرات: ٩.

٧- الجمعة: ١١.

... *** فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ[1].

أي: وقيارٌ كذلك"[2].

ففي الآية السابقة رد على الإشكال الظاهر في الآية بأربعة آراء، قدم هو أولها وهو أن الضمير راجع إلى المعنى، وهو دائما يقدم الرأي الراجح لديه[3]، ثم حينما تحدث عن الرأي الرابع استشهد له بشطر من الشعر.

ومن ذلك أيضا ذكره ما حدث مع سيدنا عمر والشيخ الهذلي في قول الله تعالى: ﴿.. أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[4]؛ حيث يقول: "وفي تفسير (التخوّف) قولان:

الأوّل: التخوّف تفعل من الخوف يقال: خفت الشيء وتخوّفته، والمعنى: أنه تعالى لا يأخذهم بالعذاب أولا؛ بل يخيفهم أولا، ثم يعذبهم بعده، وتلك الإخافة هو أنه تعالى يهلك قرية فتخاف التي تليها فيأتيهم العذاب.

والثاني: التخوّف بمعنى التنقص؛ أي: أنه تعالى ينقص شيئا بعد شيء في أنفسهم وأموالهم حتى يهلكوا من تخوّفه إذا تنقصه.

وروي أنّ عمر رضي الله تعالى عنه قال على المنبر: ما تقولون في هذه الآية؟ فسكتوا.

فقال شيخ من هذيل: هذه لغتنا؛ التخوّف التنقص.

فقال عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟

قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير:

١- عجز بيت من بحر الطويل، لضابئ بن الحارث البرجمي. وصدره: (فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ) طبقات فحول الشعراء: ١/١٧٣.

٢- السراج المنير: ١/٥٠٢.

٣- نص في مقدمة التفسير على أنه عند تعدد الأوجه والأعاريب يقدم المرضي لديه ويجعله أولها. انظر: السراج المنير: ١/٣.

٤ - النحل: ٤٧.

تخوَّفَ[1] الرَّحْلُ[2] منها تَامِكًا[3] قَرْدا[4] *** كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النُّبْعَةِ السَّفَنُ[5].

و(النبعة) بالضم واحدة النبع؛ وهو شجر يُتخذ منه السَّفن، والسَّفَن -بفتح السين والفاء-: ما ينحت به الشيء، وهو فاعل تخوّف ومفعوله عود.

فقال عمر: عليكم بديوانكم.

قالوا: وما ديواننا؟

قال: شعر الجاهلية؛ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم.

ومعنى البيت أنّ رحل ناقته ينقص سنامها المتراكم أو المرتفع كما ينقص السفن عود النبعة"[6].

ومثل ذلك أيضا عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[7]؛ حيث قال: "(وتخونوا أماناتكم) أي: ما اؤتمنتم عليه من الدين وغيره، مجزوم بالعطف على الأول أي: ولا تخونوا.

أو منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد (الواو) على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين الخيانتين كقوله:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *** ... [8]"[9].

فهو استشهد للرأي الثاني المرجوح لديه بشاهد شعري.

ومثل ذلك أيضا عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾[10]؛

---

١ - أي: تنقص.

٢ - أي رحل ناقته.

٣ - أي: سناما.

٤ - أي: متراكما أو مرتفعا وهو بسكون الراء.

٥ - البيت من بحر البسيط، وهو في الأمالي بدون نسبة، وفي الأغاني منسوب لابن مزاحم الثمالي، وفي أساس البلاغة منسوب لزهير. انظر: الأمالي: ١١٣/٢، والأغاني: ٨٢/٦، وأساس البلاغة: ١٧٨/٢.

٦ - السراج المنير: ١٩١/٢.

٧- الأنفال: ٢٧.

٨- البيت من بحر الكامل، ونسب لأبي الأسود الدؤلي، وللمتوكل الليثي، ونسبه سيبويه للأخطل. انظر فيه: الكتاب: ٤٢/٣، وشرح أبيات المغني: ١١٢/٦، وشرح التسهيل: ٣٦/٤، والأغاني: ١٨٨/١٢.

٩- السراج المنير: ٤٦٦/١.

١٠- الكهف: ٤٥.

حيث يقول: "(فأصبح) يجوز أن يكون على بابه؛ فإنّ أكثر ما يطرق من الآفات صباحًا كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[1].

ويجوز أن يكون بمعنى (صار) من غير تقييد كقول القائل:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا *** أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا[2]"[3].

ومن المواضع التي استشهد فيها الشربيني للرأي الأول الراجح لديه –دون أن ينص صراحة على ذلك– عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[4]؛ حيث يقول: "في نصب (فأكون) وجهان؛ أحدهما: عطفه على (كرة)؛ فإنها مصدر؛ فعطف مصدر مؤول على مصدر مصرح به كقولها:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقَرَّ عيْني *** أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

والثاني: أنه منصوب على جواب التمني المفهوم من قوله تعالى: (لو أن لي كرة)" [6].

وربما يرجح الخطيب الشربيني رأيا معينا ويقوم بتقرير قاعدة نحوية بناء عليه –رغم وجود آراء أخرى تخالف هذا الرأي–، ويذكر لها شاهدا شعريا يعضدها، وذلك كما فعل عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[7]

حيث قال: "... أولاء وجميع أسماء الإشارة يشار بها للعاقل وغيره؛ كقول الشاعر:

١- الكهف: ٤٢.

٢- البيت من بحر المنسرح، وهو للربيع بن ضبع الفزاري. انظر: خزانة الأدب: ٣٨٤/٧، والأمالي: ١٨٧/٢، والحماسة البصرية: ٣٦٧/٢، والمعجم المفصل: ٣٢/١.

٣- السراج المنير: ٢٤٩/٢.

٤- الزمر: ٥٨.

٥- البيت من بحر الوافر، وهو لميسون بنت بحدل. الكتاب: ٤٥/٣، وخزانة الأدب: ٥٩٢/٣، وشرح التسهيل: ٤٨/٤.

٦- السراج المنير: ٣٧٠/٣، ٣٧١.

٧- الإسراء: ٣٦.

ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ[1]"[2].

فهو في هذه الآية قرر قاعدة عامة وهي: "أولاء وجميع أسماء الإشارة يشار بها للعاقل وغيره"، واستشهد لها بشاهد من الشعر. وقد مر بنا في هذا البحث أن ما ذكره هو محل خلاف بين النحاة، وإن كان رأيه موافقا لرأي الجمهور، والبيت الشعري الذي استشهد به أيضا محل خلاف في روايته بين النحاة؛ حيث ذكر البعض أن الرواية الصحيحة هي: (بعض أولئك الأقوام) وليس (... الأيام)، وعليه فلا يكون شاهدا في هذه القضية[3].

وهناك شاهد شعري مشهور في كتب النحو في باب "الحمل على المعنى" وهو قول الشاعر:

فَلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[4]

حيث رأوا أن مجيء الفعل (أبقل) مذكرا رغم إسناده إلى مؤنث وهو (أرض) أنهم حملوا المؤنث وهو (الأرض) على المذكر وهو (المكان)[5].

وقد ذكر الشربيني هذا الشاهد في موضع مختلف عما ذكره فيه النحاة؛ فقد ذكره في باب "المفرد والجمع"؛ عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ﴾[6]؛ حيث يقول: "أي: السحاب، وهو اسم جنس، واحده: مزنة، قال القائل:

فَلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا"[7].

فموضع الشاهد هنا هو أن واحد المزن: (مزنة)، وربما يكون عدم استشهاد الشربيني بهذا الشاهد في الحمل على المعنى لأن هناك من ذكر رواية أخرى له تبطل الاستشهاد به؛ إذ روي أنه (ولا أرض أبقلتِ ابقالها) بالتأنيث مع تسهيل الهمزة ونقل حركتها إلى التاء[8].

١- سبق تخريجه.

٢- السراج المنير: ٢/٢٤٩.

٣- انظر ص ٢٤ من هذا البحث.

٤ - البيت من بحر المتقارب، قائله عامر بن جوين الطائي، يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث. انظره في: الكتاب: ١/٢٤٠، سر الفصاحة: ٨٤، خزانة الأدب: ١/٤٥٤.

٥ - انظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/٢٤٠، والخصائص: ٢/٤١١، والأصول لابن السراج: ٢/٤١٣، واللباب: ٢/١٠٢.

٦- الواقعة: ٦٩.

٧- السراج المنير

٨- انظر ذلك في: خزانة الأدب: ١/٢١ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٧٥ و٤/٣٦٤، والاقتراح: ٧٤.

الاحتجاج بكلام العرب المنثور

وأما كلام العرب المنثور فقد وقفوا بالاحتجاج به عند من ثبتت فصاحته ووثقوا بعربيته؛ فاشترطوا فيمن يأخذون عنه اللغة أن يكون بعيدا عن الاختلاط بجنس من الأجناس البشرية الأخرى؛ كالهنود والفرس والروم والحبشة وغيرهم.

والثابت عندهم أن قريشا هي أفصح القبائل العربية؛ لذلك اعتبروا لغتها هي الأصل في الاستشهاد، ثم حددوا أهم القبائل الموثوق بفصاحتها والتي يحتج بلغتها؛ فقد نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي قوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس.

والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف.

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1].

وزيادة في التحديد والدقة ذكر السيوطي من لم يؤخذ عنهم من العرب؛ فقال: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم ولا جُذام؛ فإنهم كانوا مجاورين أهل مصر والقبط.

ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية.

ولا من تغلب ولا النمر؛ فإنهم كانوا بالجزية مجاورين لليونانية.

ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس.

ولا من عبد قيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس.

ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس.

ولا من أهل اليمن أصلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم.

١- الاقتراح: ٦١.

ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة.

ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم.

ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطتهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[١].

وكما حددوا القبائل التي أخذوا عنها ومساكنهم حددوا الزمن الذي ينتهي به الاحتجاج بلغة هذه القبائل؛ واعتبروا هذه الفترة الزمنية تنتهي بأواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي؛ حيث ابتدأ اللحن والفساد في اللغة ينتشر ويتفشى بعد توسع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس البشرية[٢].

والمعروف أن البصريين تشددوا في الضوابط التي وضعوها فيمن يأخذون عنه اللغة، وراعوا تطبيق هذه الضوابط؛ فاقتصروا تقريبا على ما ذكر من قبائل، أما الكوفيون فقد توسعوا في الأخذ عن قبائل أخرى غير التي أخذ عنها البصريون؛ لذلك يفخر البصريون على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب[٣] وأكلة اليرابيع[٤]، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارز[٥] وباعة الكواميخ[٦]"[٧].

ويدافع الدكتور مهدي المخزومي عن موقف الكوفيين بأن توسعهم في الاحتجاج لا يعني أنهم كانوا يترخصون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم؛ حيث يقول الدكتور المخزومي في ذلك: "ولا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات، ولكنهم وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعد أن رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع... وكانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ويرونها مصدرا من المصادر المهمة... فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليب عربية صحيحة"[٨].

١- السابق.

٢- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٥٥.

٣- أي: صيادوها.

٤- نوع من الحيوانات الصغيرة كالفئران.

٥- نوع من الألبان المجمد، كان يأكله أهل الحضر.

٦- ما يؤتدم به.

٧- الاقتراح: ١٦٦.

٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي: ٣٣١، ٣٣٢.

الشربيني وكلام العرب المنثور

لجأ الخطيب الشربيني للاحتجاج بكلام العرب المنثور في بعض المواضع من تفسيره، وكان معظم هذا الاحتجاج تعضيدا لبعض القراءات القرآنية، ونسبة كل قراءة لقائلها من العرب، في بعض الأحيان.

وكان الشربيني في بعض المواضع لا ينسب القراءة لقائلها من العرب مكتفيا بقوله بأنها (قول بعض العرب)، وربما يذكر معها شاهدا من الشعر، من ذلك عند توجيهه قراءة حمزة والكسائي في قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾[1]؛ حيث يقول: "وقرأ حمزة والكسائي: (ولا تَقْتُلُوهُم) (حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ) بفتح التاء الفوقية من (تقتلوهم)، والياء من (يقتلوكم)، وسكون القاف، ولا ألف بعد القاف، وضم التاء فيهما. والباقون بفتح التاء والياء وفتح القاف، وبعد القاف ألف وكسر التاء.

وأمّا (فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ) فحذف حمزة والكسائي الألف وأثبتها الباقون.

والمعنى على قراءة حمزة والكسائي: حتى يقتلوا بعضكم، جعل وقوع القتل في بعضهم كوقوعه فيهم؛ كقول بعض العرب: (قتلنا بني أسد)؛ أي: بعضهم.

وقال بعضهم:

وَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقَتِّلْكُمُ *** ... [2]"[3].

وكان الشربيني في بعض التوجيهات ينسب كل لغة واردة في الآية لقائلها من العرب، وينص على فصاحة كل من اللغتين، من ذلك ما قاله في قول الله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾[4]؛ حيث يقول: "و(الإملال) و(الإملاء) لغتان فصيحتان، معناهما واحد، جاء بهما القرآن.

١- البقرة: ١٩١. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ١٧٩، والتبيان: ١٥٧/١، وإبراز المعاني: ٣٥٨/١.

٢- شطر بيت من بحر المتقارب لامرئ القيس، ونص البيت:

فَإِن تَقتُلونا نُقَتِّلْكُم *** وَإِن تَقصِدوا لِدَمٍ نَقصُدِ.

انظر: ديوانه: ٢٤١.

٣- السراج المنير: ١٠٤/١.

٤- البقرة: ١٨٢.

فالإملال ههنا وهو لغة الحجاز، والإملاء قوله تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلا﴾[1] وهي لغة تميم"[2].

ومن ذلك توجيهه القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[3]؛ حيث يقول: "(ورضوان من الله) قرأه شعبة بضم الراء، والباقون بكسرها، وهما لغتان: الكسر لغة الحجاز، والضم لغة تميم.

وقيل: بالكسر اسم، وبالضم مصدر"[4].

ومن ذلك أيضا عند توجيهه قراءة عاصم ونافع في قول الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[5]

حيث يقول: "وقرأ عاصم ونافع بتخفيف باء (ربما) والباقون بالتشديد. قال أبو حاتم: أهل الحجاز يخففون (ربما)، وقيس وبكر يثقلونها"[6].

ويلاحظ أن الشربيني نص على تفصيح لغة نجد، مع أنها ليست من القبائل التي ذكرها السيوطي في القبائل التي يستشهد بها البصريون، وذلك عند توجيهه القراءات في قول الله تعالى: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[7]؛ حيث يقول: "وقرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء، وهي لغة نجد. وقرأ الباقون بالفتح وهي لغة أهل الحجاز. وهما لغتان فصيحتان، ومعناهما واحد"[8].

وربما يلجأ الشربيني لحشد ما ورد عن العرب من لغات حتى ولو كانت مما قل استعمالها ليعضد بها قراءة قرآنية، ويدافع عنها تجاه هجوم بعض النحاة

١- الفرقان: ٥.

٢- السراج المنير: ١/١٥٣، ١٥٤.

٣- آل عمران: ١٥. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٢٠٢، والحجة لابن خالويه: ١٠٦، والتبيان: ١/٢٤٦.

٤- آل عمران: ٩٧. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٢١٤، والحجة لابن خالويه: ١١٢، والتيسير للداني: ٩٠، والإتحاف: ٢٢٧.

٥ - الحجر: ٢.

٦ - السراج المنير: ٢/١٥٨.

٧- السراج المنير: ١/١٩٣.

٨- السراج المنير: ١/١٦٥.

وتضعيفهم لها، من ذلك دفاعه عن قراءة حمزة لقول الله تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[1]؛ حيث قال: "وقرأ ما عدا حمزة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ حمزة بكسر الياء مع التشديد على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنّ ياء الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين. قال البيضاوي: (وهو أصل مرفوض في مثله لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات مع حركة ياء الإضافة) [2] اه.

فقوله: (أصل مرفوض) أي: متروك عند النحاة، وإلا فهو قراءة متواترة عند القراء، فيجب المصير إليها؛ لأنها وردت من رب العالمين على لسان سيد المرسلين. وقول الفراء: (ولعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم)[3] ممنوع؛ فقد قال أبو حيان: هي قراءة متواترة نقلها السلف، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة.

وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع، ونص على أنها صواب أبو عمرو بن العلاء، لما سئل عنها، والقاسم بن معن من رؤساء الكوفيين"[4].

فهو في الآية السابقة ينافح عن هذه القراءة مستخدما في ذلك كل ما توفر له من أسلحة الدفاع؛ فيبدأ بسلاح القُرَّاء ووجوب احترام نقلهم للقراءة، ثم يثني بما ذكره بعض أهل اللغة من أنها لغة ولكن قل استعمالها، ثم يذكر رأي قطرب أنها لغة في بني يربوع –رغم أنهم ليسوا ممن يستشهد بهم البصريون–، ثم يذكر تصويب أبي عمرو بن العلاء والقاسم بن معن لها.

١– إبراهيم: ٢٢. سبق تخريج القراءة.

٢– ما ذكره الشربيني عن البيضاوي هنا غير دقيق؛ إذ نص كلام البيضاوي هو "وهو أصل مرفوض في مثله؛ لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، مع أن حركة ياء الإضافة الفتح. فإذا لم تكسر وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر وقبلها ياء" انظر تفسير البيضاوي: ٣/٣٤٥.

٣– انظر معاني القرآن: ٢/٧٥.

٤– السراج المنير:٢/١٤٦.

المبحث الثاني: القياس:

* الشربيني والقياس

* الشربيني وملحقات القياس:

- الحمل على المعنى

- التضمين

الشربيني والقياس

توطئة:

القياس لغة هو: من قولهم: قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْسًا وقياسًا، واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره على مثاله[1].

القياس اصطلاحا: عرفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر: قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته. ومنه المقياس أي المقدار. وقيس رمح: أي قدر رمح. وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[2].

وتعرفه الدكتورة خديجة الحديثي بأنه "حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نُقل، وحمل ما لم يُسمَع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما"[3].

ويعرفه الأستاذ سعيد الأفغاني بأنه "حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضا بحيث يُطمأن إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه[4].

ويمثل له ابن الأنباري بقوله: "مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله؛ فتقول: اسم، أسند الفعل إليه، مقدما عليه؛ فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل.

فالأصل هو: الفاعل.

والفرع هو: ما لم يسم فاعله.

والعلة الجامعة هي: الإسناد.

والحكم هو: الرفع"[5].

١- لسان العرب: مادة (قيس).

٢- لمع الأدلة: ٩٣.

٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢١.

٤- في أصول النحو: ٧٨، ٧٩.

٥- انظر الاقتراح: ٩١.

أقسام القياس:

للقياس أربعة أقسام:

١- حمل فرع على أصل: كإعلال الجمع لإعلال المفرد؛ مثل (قيمة: قِيَم)، أو تصحيحه لصحة المفرد؛ مثل: (ثورة: ثِوَرة).

٢- حمل أصل على فرع: كإعلال المصدر لإعلال فعله (قام: قياما)، أو تصحيحه لصحة فعله مثل (قاومت: قواما)، وكحذف الحروف في الجزم وهي أصلا حملا على حذف الحركات.

٣- حمل نظير على نظير: منعوا (أفعل التفضيل) من رفع الظاهر لشبهه بـــ(أفعل التعجب)، وأجازوا تصغير (أفعل التعجب) حملا على اسم التفضيل.

٤- حمل ضد على ضد: ومثاله النصب بـــ(لم) حملا على الجزم بـــ(لن)؛ أولهما لنفي الماضي والثاني لنفي المستقبل[١].

أركان القياس:

يتضح من كلام ابن الأنباري السابق أن القياس له أربعة أركان هي:

أصل وهو المقيس عليه.

وفرع وهو المقيس.

وعلة جامعة بينهما.

وحكم.

وفيما يلي سنتعرف على بعض أحكام هذه الأركان عند النحاة:

أولا- المقيس عليه:

هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب، سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين. وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص[٢].

ومن الشروط التي وضعها النحاة للمقيس عليه:

١- الاقتراح: ٩٢.

٢- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم: ٩٥ – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية.

١- ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس؛ فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه؛ كتصحيح (استحوذ) و(استصوب) و(استنوق)...

٢- كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركًا؛ كامتناعك من (وزر) و(ودع)، مع جوازهما قياسا؛ لأن العرب تحامتهما.

٣- ليس من شرط المقيس عليه الكثرة؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[١].

ثانيا- المقيس:

وهو قياس بعض النصوص والأحكام على ما ثبت صحته من كلام العرب في عصر الاحتجاج وما استنبطوه منه من أحكام وقواعد.

وقد أقر علماء النحو أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم؛ فقد نقل السيوطي قول المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرُف بشر) و(كرُم خالد)" [٢].

وقد ذكر الدكتور علي أبو المكارم أن المقيس عند النحاة أنواع شتى، ولكنها على تنوعها تندرج جميعا تحت قسمين رئيسيين؛ لأنها إما نصوص تحمل على نصوص، أو أحكام تحمل على أحكام.

ويرى أن قياس النصوص ضرورة تحتمها ظروف التطور الاجتماعي التي تتطلب مرونة في استخدام المادة اللغوية لملاحقة هذا التطور والتعبير عنه.

ويرى أن قياس النصوص أمران:

أولهما- الصيغ والمفردات غير المنقولة فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة، وتعامل معاملة ما تلحق به، وبذلك تصبح جزءا من النشاط اللغوي.

ثانيهما- الاشتقاقات غير المسموعة: فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة، ربما لم تُسمع كلها أو بعضها.

١- انظر الاقتراح: ٩٢ وما بعدها.

٢- الاقتراح: ١٠٠.

وقد اختلفت مواقف النحاة تجاه هذا النوع من القياس إلى فريق قابل لهذا النوع من التصرف معللا له بأنه يثري اللغة، وعلى رأس هذا الاتجاه أبو الحسن الأخفش. والثاني يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات، وأنه ليس لنا أن نبني على ما نشاء؛ فهو اتجاه محافظ يتحرى الدقة في استخدام المادة اللغوية المحفوظة، ويأتي على رأس هذا الاتجاه الخليل بن أحمد وسيبويه، ورجحه أبو علي الفارسي وابن جني.

وذكر أن المجمع اللغوي رجح الاتجاه الأول في محاولته تنمية اللغة لملاحقة احتياجات مجتمعنا النامي؛ فأصدر عددا من القرارات التي أجاز فيها بعض صور هذا النوع من القياس.

ولكن الدكتور أبا المكارم علق على ذلك قائلا: "ولكنا نلحظ أن المجمع لا يجعل لقراراته صفة العموم؛ إذ لا يطرد قراراته التي يصدرها، وإنما يربطها بشكل مستمر بجزئيات الأحكام التي تتناولها، دون تصد حاسم لمواجهة الأصول التي تنبني عليها هذه الأحكام[1].

ثالثا- الحكم:

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وهذا يعني بالضرورة انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس كانت تنقسم -عند النحاة- إلى أحكام واجبة وأخرى ممنوعة.

ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه؛ لأن صور الإلحاق تتعدد، ومن ثم تتعدد الأحكام الناتجة عن القياس.

وبناء على ذلك أصبح الحكم ينقسم إلى ستة أقسام وليس قسمين اثنين فقط، وهذه الأقسام الستة هي:

واجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز.

ممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب.

١- انظر: أصول التفكير النحوي: ٨٩ وما بعدها.

حسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

قبيح: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.

خلاف الأولى: ومثاله تقديم المفعول في نحو (ضرب غلامه زيد)؛ لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه.

جائز على السواء: ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته؛ حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[1].

ومما ذكره النحاة في الحكم أنه يجوز القياس على حكم ثبت بالقياس –إذ الأصل أن يثبت بالسماع–، ويجوز القياس على أصل اختُلف في حكمه؛ كقولهم في (إلا) إنها نابت مناب فعل؛ فهي تعمل عمله قياسا على (يا)؛ فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه؛ فمنهم من قال إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مقدر[2].

رابعا– العلة:

لا يلحق المقس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما مجموعة من الصفات المشتركة تكوِّن ما يمكن أن يعد جامعا بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه.

ومن الأحكام الخاصة بالعلة عند النحاة:

١– اعتلالات النحويين صنفان:

الأولى: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

الثانية: علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وقد ذكر السيوطي أن الأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة

١– انظر: أصول التفكير النحوي: ١٠٨، ١٠٩.

٢– انظر: الاقتراح: ١٠٢، ١٠٣.

تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.

ولم يعلق على العلة الثانية.

٢- يجوز التعليل بعلتين: كقولك (هؤلاء مسلميّ)؛ فإن الأصل: (مسلموي)؛ قلبت الواو ياء لأمرين، كل منهما موجب للقلب: اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بسكون. والثانية أن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها؛ فوجب قلب الواو ياء وإدغامها.

٣- يجوز التعليل بالأمور العدمية؛ كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب، وباختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك[1].

١- انظر: الاقتراح: ١٠٤ وما بعدها، وفي أصول النحو للأفغاني: ١١٣ وما بعدها.

القياس عند الشربيني

تكرر مصطلح القياس ومشتقاته كثيرا في تفسير السراج المنير، وكان أكثر استعمالاته عند ذكر بعض الصيغ والمشتقات التي يراها الشربيني مخالفة للقياس المتعارف عليه عند العرب، وكان أحيانا يحاول التوفيق بين النص القرآني وقياس العرب، من ذلك تخريجه مخالفة القياس على التوسع في قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾[١]؛ حيث قال: "وكان القياس في جمع (قرء) أن يذكر بصيغة القلة التي هي الإقراء، ولكنهم يتوسعون في ذلك؛ فيستعملون كل واحد من البناءين مكان الآخر، ألا ترى إلى قوله: (بأنفسهنّ)، وما هي إلا نفوس كثيرة"[٢].

ومن ذلك أيضا تخريجه مخالفة القياس في قول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٣]؛ حيث قال: "(أربعة أشهر وعشرا)؛ أي: عشرة أيام. وكان القياس تذكير العدد بأن يؤتى فيه بالتاء، ولكن لما حذف المعدود جاز فيه ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا﴾[٤]، ثم ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ يَوْمًا﴾[٥]؛ لأنّ قوله في سورة طه: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ يَوْمًا﴾ بعد قوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا﴾ يدل على أنّ المراد بالعشر (الأيام)، وإن ذكر بما يدل على الليالي؛ لأنهم اختلفوا في مدّة اللبث؛ فقال بعضهم: عشر، وبعضهم: يوم؛ فدل على أنّ المقابل باليوم إنما هو أيام الليالي، وكما في قوله صلى الله عليه وسلم: (من صام رمضان وأتبعه ستا من شوّال)[٦]"[٧].

١- البقرة: ٢٢٨.

٢- السراج المنير: ١/٢٢١.

٣- البقرة: ٢٣٤.

٤- طه: ١٠٣.

٥- طه: ١٠٤.

٦- أخرجه مسلم والترمذي وأحمد، ونصه عند مسلم: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ".

٧- السراج المنير: ١/٢٢٥.

ومن ذلك أيضا توجيهه الإضافة في قول الله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[1]؛ حيث يقول: "(حق جهاده) أي: باستفراغ الطاقة في كل ما أمر به من جهاد العدوّ والنفس على الوجه الذي أمر به من الحج والغزو وغيرهما.

فإن قيل: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس: في حق الجهاد في الله أو حق جهادكم في الله، كما قال تعالى: (وَجَاهِدُوا فِي اللهِ)؟

أجيب: بأنّ الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص، فلما كان الجهاد مختصا بالله من حيث إنه مفعول لأجله صحت إضافته إليه"[2].

وربما يذكر الشربيني أن هذه الصيغة أو تلك على غير قياس دون أن يذكر لها تخريجا، من ذلك توجيهه (أقسط) و(أقوم) في قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا﴾[3]؛ حيث يقول: "يجوز على مذهب سيبويه أن يكون (أَقْسَطُ) و(وَأَقْوَمُ) مبنيين من (أَقْسَطَ) و(أَقَامَ)، وأن يكون (أقسط) من (قَاسِط) على طريقة النسب؛ بمعنى (ذي قسط) و(أقوم) من (قويم). أو هما مبنيان من (أَقْسَطَ) و(أَقَامَ) لا من (قَسَطَ) و(قام)؛ لأنّ (قسط) بمعنى جار، والمعنى هنا على العدل، والفعل منه (أقسط)؛ فلزم أن يكون (أقسط) في الآية من المزيد لقصد الزيادة في المقسط، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[4] لا من المجرّد؛ لأنّ معناه الزيادة في القاسط؛ وهو الجائر، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[5]، وكذا (أقوم) معناه: أشدّ إقامة لا قياما.

وبناؤهما من ذلك على غير قياس، والقياس أن يكون البناء من المجرّد لا من المزيد"[6].

١- الحج: ٧٨.

٢- السراج المنير: ٢/٤٦٥.

٣- البقرة: ٢٨٢.

٤- المائدة: ٤٢.

٥- الجن: ١٥.

٦- السراج المنير: ١/١٥٤، ١٥٥.

ومن ذلك أيضا عند توجيهه الجمع (بُكيًّا) في قول الله تعالى: ﴿... إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[1]؛ حيث يقول: "و(بكيا) جمع (باك)، وليس بقياس؛ بل قياس جمعه على (فُعَلَة) كـ(قاض) و(قضاة)، ولم يُسمع فيه هذا الأصل"[2].

ومن ذلك أيضا توجيهه جمع (شحيح) على (أشحة) في قول الله تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[3]؛ حيث يذكر أنه جمع لا يقاس، فيقول: "(أشحة) جمع (شحيح) وهو جمع لا يقاس؛ إذ قياس (فعيل) الوصف الذي عينه ولامه من واد واحد أن يجمع على (أفعلاء) نحو: خليل وأخلاء، وضنين وأضناء. وقد سمع أشحاء وهو القياس"[4].

وربما يكتفي بذكر أن هذه الصيغة على غير قياس، من ذلك قوله عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[5]؛ حيث يقول: "(الخيرة): مصدر من (تخير)؛ كـ(الطيرة) من (تطير) على غير قياس"[6].

وربما يشير إلى الجمع الشاذ لكلمة معينة، ثم يذكر الجموع القياسية لها في حال القلة والكثرة، وذلك مثل حديثه عن كلمة (الجبين) في قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[7]؛ حيث يقول: "(وتله للجبين) أي: صرعه على شقه، فوقع جبينه على الأرض، وهو أحد جانبي الجبهة، والجبهة بين الجبينين، وشذ جمعه على (أَجبُن)، وقياسه في القلة (أَجبِنَة) كـ(أرغفة)، وفي الكثرة (جُبُن) و(جُبُنان) كـ(رغيف) و(رُغف) و(رُغْفَان)" [8].

١- مريم: ٥٨.
٢- السراج المنير: ٣٥٥/٢.
٣- الأحزاب: ١٩.
٤- السراج المنير: ١٨٨/٣.
٥- الأحزاب: ٣٦.
٦- السراج المنير: ٢٠١.
٧- الصافات: ١٠٣.
٨- السراج المنير: ٣١٣/٣.

ويستخدم الشربيني بعض المصطلحات والأحكام المتداولة في القياس؛ فيستخدم (الكثرة) و(الشذوذ) و(الغلبة)، كما يتضح من توجيهه كلمة (القصوى) في قول الله تعالى ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾[1]؛ حيث يقول: "و(القصوى) تأنيث (الأقصى)، وكان قياسه قلب الواو كـ(الدنيا) و(العليا)، ولكن لم تقلب تفرقة بين الاسم والصفة؛ فإنها تقلب في الاسم دون الصفة على الأكثر. وقيل: بالعكس.

وعلى الأوّل (القصوى) وإن كان صفة لـ(العدوة) في الآية كـ(الدنيا)، لكن غلب عليها الاسمية لترك الوصف بها في أكثر الاستعمالات كما قاله ابن جني.

فـ(القصوى) بالواو على القولين شاذ بالنظر إلى اسميتها في الأوّل وإلى وصفيتها في الثاني.

ومثال الصفة الخالصة (حلوى) تأنيث (الأحلى)؛ فهي بـ(الواو) مقيسة على الأوّل شاذة على الثاني.

ومثال الاسم الخالص (حزوى) اسم مكان؛ فهو بالواو شاذ على الأوّل مقيس على الثاني"[2].

ذكرنا فيما مضى أن النحاة قسموا القياس إلى عدة أقسام منها (حمل النظير على النظير) و(الضد على الضد)، وقد وجه الشربيني تأنيث (السلم) في قول الله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[3] على الحمل على الضد، واستشهد من الشعر بما يقوي ذلك؛ حيث يقول: "وتأنيث الضمير في (لها) لحمل (السلم) مع أنه مذكر على ضدّه وهو (الحرب)، قال الشاعر:

السِّلْمُ تَأخُذُ مِنها ما رَضيتَ بِهِ *** وَالحَربُ يَكفيكَ مِن أَنفاسِها جُرَعُ[4]

فأنّث ضمير السلم، في (تأخذ) حملا على ضدّه وهو (الحرب)"[5].

١- الأنفال: ١٤٢.

٢- السراج المنير: ١/ ٤٧١، ٤٧٢.

٣- الأنفال: ٦١.

٤- البيت من بحر البسيط، وقائله هو العباس بن مرداس السلمي. انظر فيه: خزانة الأدب: ١٨/٤.

٥- السراج المنير: ٤٧٨/١.

ومثل ذلك أيضا توجيهه لجمع (عجفاء) على (عجاف) في قول الله تعالى ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾[1]؛ حيث قال: "جمع (عَجْفَاء) على (عِجَاف)، والقياس (عُجُف)، نحو (حَمراء) و(حُمُر) حملا له على (سِمَان)؛ لأنه نقيضه، ومن دأبهم حمل النظير على النظير، والنقيض على النقيض"[2].

ذكرنا أيضا فيما مضى أن النحاة اشترطوا في المقيس عليه ألا يكون شاذا، وقد نقل الشربيني عن الزمخشري نصا يؤكد على ذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[3]؛ حيث قال: "(أحصى) فعل ماض؛ أي: أيهم ضبط أمر أوقات لبثهم.

وأمّا من جعله أفعل تفضيل فقال في (الكشاف)[4]: ليس بالوجه السديد؛ وذلك أنّ بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس، ونحو (أعدى من الجرب) [5] و(أفلس من ابن المذلق)[6] شاذ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع.. فكيف به؟"[7].

والكثرة لا تعني دائما الأقيس عند الشربيني؛ فربما يكون الأقيس والأكثر متضادين، كما ذكر عند توجيهه القراءتين الواردتين في قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾[8]؛ حيث يقول: "وقرأ نافع وابن عامر بفتح الميم وكسر الفاء، والباقون بكسر الميم وفتح الفاء[9].

١- يوسف: ٤٣.

٢- السراج المنير: ٢/٩١، ٩٢.

٣- الكهف: ١٢.

٤- انظر: ٢/٦٦٠.

٥- أعدى هنا من العدوى. انظر: مجمع الأمثال للنيسابوري: ٢/٤٥.

٦- ابن مذلق رجل من عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، وكان لا يجد في أكثر أوقاته في بيته قوت ليلة واحدة، وكذلك كان أبوه، فقال الشاعر في أبيه:

فَإِنَّكَ إِذْ تَرْجُو تَمِيمًا وَنَفْعَهَا *** كَرَاجِي النَّدَى والْعرْفِ عِنْدَ الْمُذْلِق.

(جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٢/١٠٧ – دار الفكر – بيروت).

٧- السراج المنير: ٢/٢٨٩، ٢٩٠.

٨- الكهف: ١٦

٩- انظر هذه القراءة في: السبعة: ٢٨٨، والإتحاف: ٣٦٤.

قال الفراء: (وهما لغتان واشتقاقهما من الارتفاق)[1]. وكان الكسائي لا يذكر في مرفق الإنسان الذي في اليد إلا كسر الميم وفتح الفاء. والفراء يجيزه في الأمر وفي اليد.

وقيل: هما لغتان، إلا أنّ الفتح أقيس، والكسر أكثر"[2].

وربما يتعارض السماع الوارد في الآية القرآنية مع القياس فيقدم الشربيني السماع وينتصر له، ويتضح ذلك في توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآَخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[3]؛ حيث قال: "و(الحيوان) مصدر (حيي)، وقياسه (حييان)؛ فقلبت الياء الثانية واوا، وبه سمي ما فيه حياة (حيوانا)، وهو أبلغ من الحياة؛ لما في بناء (فعلان) من الحركة والاضطراب اللازم للحياة؛ ولذلك اختير عليها ههنا"[4].

١- معاني القرآن: ٢/١٣٦.

٢- السراج المنير: ٢/٢٩٠، ٢٩١.

٣- العنكبوت: ٦٤.

٤- السراج المنير: ٣/١٢٤.

ملحقات القياس عند الشربيني

الحمل على المعنى

ذكرنا فيما مضى أن الحمل على المعنى هو أحد أنواع العلل التي تطرد على كلام العرب، ولكن هذا النوع من العلل من أكثرها انتشارا وذيوعا، وقد وجه عليه الشربيني كثيرا من التوجيهات النحوية في تفسيره؛ ولذلك آثرنا أن نفرد له حديثا خاصا ملحقا بالقياس.

ومما يدل على أهمية هذا النوع من العلل أن ابن جني أفرد له فصلا مستقلا تحت عنوان "الحمل على المعنى"، بدأه بقوله: "اعلم أن هذا الشرج[1] غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

فمن تذكير المؤنث قوله:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[2]

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾[3]؛ أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ﴾[4]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، وقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾: إنه أراد بالرحمة هنا المطر"[5].

وقد لجأ الخطيب الشربيني للحمل على المعنى في توجيه بعض القراءات، من ذلك توجيهه قراءة ابن عامر وعاصم في قول الله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[6]؛ حيث

---

١ – أي النوع.

٢ – سبق تخريجه.

٣ – الأنعام: ٧٨.

٤ – البقرة: ٢٧٥.

٥ – الخصائص: ٤١٣/٢، ٤١٤.

٦– البقرة: ١٤٥. وانظر هذه القراءة في: السبعة: ٦٢٥، والتيسير للداني: ٨١، والإتحاف: ٢٠٥.

يقول: "وقرأ ابن عامر وعاصم (فَيُضَاعِفَهُ) بنصب الفاء على جواب الاستفهام؛ حملا على المعنى؛ فإنّ (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) في معنى: (أيقرض الله أحد؟)، والباقون برفعها"[1].

ووجه عليه قراءة عاصم وحمزة والكسائي في قول الله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[2]؛ حيث يقول: "(وجعل الليل سكنا)... وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بنصب العين واللام، ولا ألف قبل العين، على الماضي حملا على معنى المعطوف عليه؛ فإن (فالق) بمعنى (فلق).

والباقون بكسر العين ورفع اللام وألف قبل العين"[3].

وربما يذكر الشربيني الحمل على المعنى ضمن عدة آراء في القضية الواحدة، وربما يكون الحمل على المعنى هو الرأي الأوجه لديه، ولذلك يبدأ به هذه الآراء، من ذلك توجيهه (وَلَوِ افْتَدَى بِهِ) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[4]؛ حيث يقول: "(وَلَوِ افْتَدَى بِهِ) محمول على المعنى؛ كأنه قيل: فلن يقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهبا، أو معطوف على مضمر، تقديره: فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا لو تقرّب به في الدنيا ولو افتدى به من العذاب في الآخرة.

ويجوز أن يراد: ولو افتدى بمثله؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ﴾[5].

والمثل يُحذف كثيرا في كلامهم كقوله: (ضَرَبْتُه ضَرْبَ زَيْدٍ) و(أبو يوسف أبو حنيفة) تريد مثله"[6].

١- السراج المنير: ١/١٣٠، ١٣١.

٢- الأنعام: ٩٦. وانظر القراءات الواردة فيها في: السبعة لابن مجاهد: ٢٦٣، والحجة لابن خالويه: ١٤٦، والإتحاف: ٢٧٩.

٣- السراج المنير: ١/٣٦٢.

٤- آل عمران: ٩١.

٥- الزمر: ٤٧.

٦- السراج المنير: ١/١٩٠.

وربما ينقل الشربيني التوجيه على الحمل على المعنى ضمن رأي لأحد النحاة السابقين، بعد أن يذكر الآراء الراجحة لديه هو، من ذلك توجيهه موضع (أن) في قول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[1]؛ حيث قال: "فإن قيل: ما معنى قوله تعالى: (حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به) والمحرم هو الشرك لا ترك الشرك؟

أجيب بأنّ موضع (أن) رفع؛ أي: هو أن لا تشركوا.

وقيل: نصب، واختلفوا في وجهه؛ فقيل: معناه: حرّم عليكم أن تشركوا، و(لا) صلة؛ كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾[2]؛ أي: ما منعك أن تسجد.

وقيل: تم الكلام عند قوله: (حرّم ربكم)، ثم قال: (عليكم أن لا تشركوا به شيئا) على وجه الإغراء.

وقال الزجاج: يجوز أن يكون هذا محمولا على المعنى؛ أي: أتلُ عليكم تحريم الشرك[3].

وجائز أن يكون على معنى: أوصيكم أن لا تشركوا"[4].

وربما لا يصرح الشربيني بمصطلح (الحمل على المعنى) ولكن يفهم ضمنا من توجيهه، فعند توجيهه تذكير النعت في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[5] قال: "وتذكير (قريب) المخبر عن (رحمة) لإضافتها إلى الله تعالى.

وقال سعيد بن جبير: الرحمة هاهنا الثواب، فرجع النعت إلى المعنى دون اللفظ"[6].

فقد نقل رأي سعيد بن جبير بأن النعت عائد إلى معنى الرحمة وهو (الثواب) وليس إلى لفظها.

وفعل مثل هذا في قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[1]: حيث قال: "أي في زمن قريب، قال البقاعي: ويجوز أن يكون التذكير لأجل الوقت.

١- الأنعام: ١٥١.

٢- الأعراف: ١٢.

٣- معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٤/٢.

٤- السراج المنير: ٣٧٧/١.

٥ - الأعراف: ٥٦.

٦ - السراج المنير: ٣٩٨/١.

قال البخاري في الصحيح: إذا وصفت صفة المؤنث قلت (قريبة)، وإذا جعلته ظرفا أو بدلا ولم ترد الصفة نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لفظها في الاثنين والجمع، الذكر والأنثى"[٢].

فهو قد صرح في بداية توجيهه بأن المعنى هنا (أي في زمن قريب)؛ فالساعة هنا محمولة على المعنى وهو (الزمن)، ثم نقل قول البقاعي: (ويجوز أن يكون التذكير لأجل الوقت)؛ فكلا الرأيين يرجح الحمل على المعنى؛ وهو على الرأي الأول (الزمن) وعلى الثاني (الوقت).

ويتضح هذا بصور أوضح عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٣]؛ حيث يقول: "وذكَّر (قريب) وإن كان صفة لمؤنث لأن الساعة في معنى الوقت أو البعث، أو على معنى النسب –أي ذات قرب– أو على حذف مضاف؛ أي مجيء الساعة.

قال مكي: (ولأن تأنيثها مجازي)، وهذا ممنوع؛ إذ لا يجوز: (الشمس طالع)، ولا (القدر فائر)"[٤].

فالتوجيه الأول له هو أن الساعة هنا محمولة على معنى (الوقت) أو (البعث)[٥].

---

١ – الأحزاب: ٦٣.

٢ – السراج المنير: ٢/٢٢١.

٣ – الشورى: ١٧.

٤ – السراج المنير: ٢/٤٣٣.

٥ – تم تناول توجيه هذه الآية والآيتين السابقتين عليها بشيء من التفصيل في مبحث (التذكير والتأنيث) في قضية (إحلال المذكر محل المؤنث) ص ٢٩ من هذا البحث .

التضمين

عرف مجمع اللغة العربية المصري التضمين بـــ"أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه؛ فيعطى حكمه في التعدية واللزوم".

ويرى المجمع أن التضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

تحقق المناسبة بين الفعلين.

وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

ملاءمة التضمين للذوق العربي[١].

وقد علق الأستاذ سعيد الأفغاني على بعض قرارات المجمع اللغوي الخاصة بالقياس والتي منها قرار التضمين سالف الذكر، قائلا بأنها قرارات سديدة يصح أن نعدها بعثا لحركة القياس بعد نوم امتد نحو تسعمائة سنة، من المائة الخامسة للهجرة حتى اليوم[٢].

ويلاحظ على قرار المجمع السابق أنه قصر التضمين على الأفعال فقط؛ بل إنه قصر التضمين بين الأفعال على التعدية واللزوم فقط.

وأما الخطيب الشربيني فقد توسع في مفهوم التضمين؛ فخرج به عن الأفعال فقط إلى أبواب نحوية أخرى؛ فربما يحدث التضمين بين بابين مختلفين؛ فمثلا يضمن الموصول معنى شرط في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣]؛ حيث يقول: "فإن قيل: لم أدخل الفاء في خبر (إن) مع أنه لا يقال: (إن زيدا فقائم)؟

أجيب بأن الموصول متضمن معنى الشرط؛ فكأنه قيل: الذين يكفرون فبشرهم، بمعنى: من يكفر فبشرهم"[٤].

ويلاحظ أن هذا هو التوجيه الوحيد للشربيني في هذه القضية.

ومثل ذلك أيضا تضمين الجحود معنى التكذيب في قول الله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[١]؛

١- مجملة مجمع اللغة العربية: ٣٣/١.

٢-في أصول النحو: ١٢٠.

٣- آل عمران: ٢١.

٤- السراج المنير: ١٦٨/١.

حيث يقول: "ووضع الظالمين موضع الضمير للدلالة على أنهم ظلموا في جحودهم، والباء لتضمن الجحود معنى التكذيب"[٢].

وربما يحدث التضمين أيضا بين حروف المعاني؛ فالشربيني ينقل عن الفراء تضمينه (أو) معنى (حتى) في قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾[٣]؛ حيث يقول: "وقال الفرّاء: ويجوز أن تكون (أو) بمعنى (حتى) كما يقال: (تعلق به أو يعطيك حقك)؛ أي: حتى يعطيك حقك.[٤]

ويكون معنى الآية: ما أعطي أحد مثل ما أعطيتم يا أمّة محمد من الدين والحجة حتى يحاجوكم عند ربكم؛ أي يوم القيامة"[٥].

ومن المواضع التي تتفق مع ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية في قراره السابق تضمين (تعبرون) معنى (تنتدبون) في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٦]؛ حيث قال: "اللام في (للرؤيا) مزيدة فلا تعلق لها بشيء، وزيدت لتقدّم المعمول تقويةً للعامل، كما زيدت إذا كان العامل فرعا كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٧]، ولا تزاد فيما عدا ذينك إلا ضرورة.

وقيل: ضمَّن (تعبرون) معنى ما يتعدّى باللام؛ تقديره: (إن كنتم تُنتَدَبون لعبارة الرؤيا).

وقيل: متعلقة بمحذوف، على أنها للبيان كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[٨]، تقديره: أعني فيه، وكذلك هذا تقديره: أعني للرؤيا، وعلى هذا يكون مفعول (تعبرون) محذوفًا تقديره: (تعبرونها)"[٩].

ويلاحظ أن التضمين هنا مرجوح لدى الشربيني بكون اللام زائدة.

١- الأنعام: ٣٣.

٢- السراج المنير: ٣٤٤/١.

٣- آل عمران: ٧٣.

٤- يرى الفراء أن (أو) هنا تصلح أن تكون بمعنى (حتى) وفي معنى (إلا). انظر معاني القرآن: ٢٢٣/١.

٥- السراج المنير: ١٨٥/١.

٦- يوسف: ٤٣.

٧- البروج: ١٦.

٨- يوسف: ٢٠.

٩- السراج المنير: ٩٢/٢.

الفصل الثاني: مذهب الشربيني النحوي:

المبحث الأول: الشربيني والخلاف النحوي
المبحث الثاني: الشربيني بين النحو وبعض العلوم الأخرى
المبحث الثالث: الشربيني والقرائن النحوية

الشربيني والخلاف بين النحاة

شغلت قضايا الخلاف النحوي حيزا كبيرا من مصنفات النحو العربي، وأسهمت بشكل كبير في إثراء التفكير النحوي وظهور مدارسه ومذاهبه على مدار تاريخ النحو العربي، وكانت هناك بعض الأسباب وراء هذا الخلاف بين المدارس النحوية، من هذه الأسباب:

* تعدد اللهجات العربية.
* التعصب للرأي.
* اتقاء هجاء الشعراء.
* التأثر بالموالي وغيرهم في التصنيف.
* التوسع في الافتراضات البعيدة في العلوم.
* العنصرية والقبلية.
* تعدد الاتجاهات العلمية والفكرية[١].

وقد صُنفت الكثير من المصنفات التي تتناول قضايا الخلاف، وممن صنف فيه:

- أحمد بن يحيى الشهير بـــ"ثعلب" (ت ٢٩١هـــ)، وهو أول من صنف في الخلاف بين النحاة[٢].

- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـــ) [٣].

- أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس (ت ٣٨٨هـــ)، صنف كتابا سماه (المقنع في الاختلاف بين البصريين والكوفيين) [٤].

- أبو علي بن عيس الرماني (ت ٣٨٤)، صاحب كتاب (الخلاف بين النحويين) وكتاب (الخلاف بين سيبويه والمبرد) [٥].

١- انظر: مدرسة البصرة النحوية: ٣٥، ومدرسة الكوفة: ٦٦.

٢- انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٣٩٦/١.

٣- انظر:السابق: ١١٨.

٤- السابق: ٣٦٢/١.

٥- انظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة للقفطي: ٢٩٥/٢ - ط دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٦م - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

– ثم جاء أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فصنف كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) الذي يعد من أشهر الكتب في هذا الباب.

– أبو البقاء عبد الله بن الحين العكبري (ت ٦١٦)، صنف كتابا في مسائل الخلاف سماه (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين).

– ومن المحدثين الذين ألفوا في هذا الجانب الدكتور فتحي بيومي حمودة؛ حيث ألف كتابا استدرك فيه على كتاب (الإنصاف)، سماه (ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف)[١].

كما ظهرت مصنفات أخرى لم تُفرد لمسائل الخلاف النحوي إفرادا تاما، ولكنها تناولت بعضها بالدراسة والتحليل والتوجيه، ومن أشهر هذه الكتب كتب التفسير –خاصة ما كان منها لغويا أو بلاغيا– كـ(الكشاف) للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان.

وكذلك اشتملت كتب النحو وشروحها على الكثير من القضايا الخلافية، حتى لا يكاد يخلو مصنف في النحو من هذه المسائل سردا وتوجيها وتحليلا وتفسيرا لتلك المسائل، ومن أبرز هذه المصنفات: (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري، و(شرح المفصل) لابن يعيش (ت ٦٣٤هـ)، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١)، و(همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي (ت ٩١١).

وفي الصفحات التالية سنحاول التعرف على موقف الخطيب الشربيني من الخلاف النحوي، ومنهجه في تناوله على النحو التالي:

الاكتفاء بعرض مسائل الخلاف.

ترجيحات الشربيني وموافقاته

اعتراضات الشربيني

١– وهو مطبوع بدار المروة للطباعة والنشر – السعودية – دت.

أولا- الاكتفاء بعرض مسائل الخلاف:

كان من منهج الشربيني في عرض قضايا الخلاف الاكتفاء بعرض الآراء المتعددة في القضية، دون تدخل منه أو ترجيح لأحد هذه الآراء، وكان في بعض هذه القضايا يكتفي بذكرها دون نسبتها لأصحابها. وفي البعض الآخر كان ينسب الآراء لأصحابها، وهذه الآراء المنسوبة ربما كان ينسب بعضها لمدرستي الكوفة والبصرة، وفي البعض الآخر يذكر رأي إحدى المدرستين فقط دون الإشارة لرأي المدرسة الأخرى، وربما كان ينسب بعض القضايا لأفراد سواء من إحدى المدرستين أو من خارجهما.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١- ذكر الآراء المتعددة في القضية دون نسبتها:

وذلك بأن يسرد الآراء المتعددة دون أن ينسبها لأصحابها، معبرا عن ذلك بقوله: (فيها عدة أوجه: أحدها:...)، أو (قيل:...)، كما فعل عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ﴾[١]؛ حيث قال: "في انتصاب (سرًّا وعلانية) وجوه:

أحدها: أن يكون على الحال؛ أي: ذوي سر وعلانية بمعنى مسرّين ومعلنين.

والثاني: على الظرف؛ أي: وقت سر وعلانية.

وثالثها: على المصدر؛ أي: إنفاق سر وإنفاق علانية"[٢].

ومن ذلك أيضا في الآية نفسها؛ حيث يقول: "(يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ) فيه وجهان:

أحدهما: يصح أن يكون جوابا لأمر محذوف، تقديره: قل لعبادي الذين آمنوا: أقيموا الصلاة وأنفقوا؛ يقيموا وينفقوا.

والثاني: يصح أن يكون هو أمرا مقولا محذوفا منه اللام؛ أي: ليقيموا؛ ليصح تعلق القول بهما، وإنما حسن هاهنا، ولم يحسن في قوله:

١- إبراهيم: ٣١.

٢- السراج المنير: ١٤٩/٢.

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ *** إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ[1]

... لدلالة (قل) عليه"[2].

وربما لا ينسب الشربيني الرأي لصاحبه لشهرته، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾"[3]؛ حيث قال: "قيل: لا يجوز أن يكون (ومن لستم له برازقين) مجرورا عطفا على الضمير، لا يقال: أخذت منك وزيد إلا بإعادة الخافض، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾"[4].

والراجح الجواز كما قرئ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾"[5] بالخفض في القراءات السبع، وهذا أعظم دليل"[6].

إذ المشهور أن القول بعدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر هو قول البصريين، والقول بجوازه هو قول الكوفيين.

٢- ذكر الآراء في القضية منسوبة لأصحابها:

وذلك بأن يذكر الآراء المتعددة في القضية الواحدة مع نسبة كل رأي لقائله أو نسبة بعضها فقط، وعدم ذكر البعض الآخر، وكان موقفه فيها كالتالي:

أ- نسبة الآراء لإحدى مدرستي البصرة والكوفة أو كلتيهما:

هناك بعض القضايا ذكر فيها رأي إحدى المدرستين فقط دون ذكر رأي المدرسة الأخرى، وذلك كما في حديثه عن قول الله تعالى: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[7]؛ حيث قال: "(قطرا) هو المتنازع فيه، وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع، وبها تمسك البصريون على أن إعمال الثاني من العاملَيْن المتوجهَيْن

١- سبق تخريجه.

٢- السراج المنير: ١٤٩/٢.

٣- الحجر: ٢٠.

٤- الأحزاب: ٧.

٥- النساء: ١. وقد مر تخريج هذه القراءة.

٦- السراج المنير: ١٦٢/٢. وقد تقدم الحديث عن هذه القضية في ص ٢١٦ من هذا البحث.

٧- الكهف: ٩٦.

نحو معمول واحد أولى؛ إذ لو كان (قطرا) مفعول (آتوني) لأضمر مفعول (أُفرغ) حذرا من الإلباس"[1].

ومما ذكر فيه رأي المدرسة الكوفية ولم يذكر رأي البصرية عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2]؛ حيث قال: "(أن تبرّوا) أي: مخافة أن لا تبرّوا؛ فهو في موضع نصب مفعول من أجله.

وعند الكوفيين: لئلا تبرّوا؛ كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[3]؛ أي: لئلا تضلوا.

وقال أبو إسحق: في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف أي: أن تبرّوا وتتقوا خير لكم.

وقيل: التقدير: في أن تبرّوا؛ فلما حذف حرف الجرّ نصب. وقيل: هو في موضع جرّ بالحرف المحذوف"[4].

ومثله أيضا في قول الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5]

"(أن) أي كراهة أن (تضلوا). وقيل: (لئلا تضلوا) فحذف (لا) وهو قول الكوفيين.

وقيل: يبين الله لكم ضلالكم..."[6].

فهو هنا ذكر رأي الكوفيين وبعض الآراء الأخرى إلا أنه لم يشر لرأي البصريين.

١- السراج المنير: ٣٣٢/٢. ويمكن مراجعة (قضية أولى العاملين بالعمل في التنازع) بين البصريين والكوفيين في كتاب (الإنصاف) ص ٨٧/١ وما بعدها.

٢- البقرة: ٢٢٤.

٣- النساء: ١٧٦.

٤- السراج المنير: ١١٩/١.

٥- النساء: ١٧٦.

٦- السراج المنير: ٢٨٨/١.

ولكن الغالب عنده أن يذكر رأي كل من المدرستين، وذلك كما في الأمثلة التالية:

في قول الله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[1]؛ حيث قال: "أي: كراهة أن تميل وتضطرب بكم، وقيل: لئلا تميل بكم.

والأوّل قدره البصريون، والثاني قدّره الكوفيون"[2].

- في قول الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ وَكَانَ الإِنْسَانُ قَتُورًا﴾[3]؛ حيث قال: "وقول البيضاوي تبعا للزمخشريّ: (أنتم مرفوع بفعل يفسره ما بعده).. قال الزمخشري: (تقديره: لو تملكون)[4] جرى فيه على مذهب الكوفيين من أن (لو) يليها الفعل مضمرا كما يليها ظاهرا، والبصريون يمنعون إيلاءه لها مضمرا إلا في شذوذ؛ كقول حاتم: (لو ذات سوار لطمتني)[5]"[6].

- في قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً * إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا﴾[7]؛ حيث قال: "(إلا رحمة من ربك) استثناء متصل؛ لأنه مندرج في قوله (وكيلا)، والمعنى: إلا أن يرحمك ربك فيردّه عليك.

أو منقطع؛ فتقدر (لكن) عند البصريين أو (بل رحمة من ربك) عند الكوفيين"[8].

١- النحل: ١٥.

٢- السراج المنير: ١٨٢/٢.

٣- الإسراء: ١٠٠.

٤- انظر: الكشاف: ٦٥١/٢، وتفسير البيضاوي: ٤٦٩/٣.

٥- أي لو لطمتني ذات سوار لأن لو طالبة للفعل داخلة عليه والمعنى لو ظلمني من كان كفؤا لي لهان علي ولكن ظلمني من هو دوني وقيل أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار فهو يقول لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي. انظر: مجمع الأمثال: ١٧٤/٢.

٦- السراج المنير: ٢٧٨/٢.

٧- الإسراء: ٨٥، ٨٦.

٨- السراج المنير: ٢٧٣/٢.

في قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَابٍ﴾[1]؛ حيث قال: "وقرأ (فَأَطَّلِع) حفص بنصب العين وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جواب الأمر في قوله (ابن لي)؛ فنُصب بـــ(أن) مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين؛ كقوله:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[2]

وهذا أوفق لمذهب البصريين.

ثانيها: قال أبو حيان: إنه منصوب على التوهم؛ لأن خبر (لعل) جاء مقرونا بـــ(أن) كثيرا في النظم وقليلا في النثر؛ فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا منصوب بـــ(أن)، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس[3].

ثالثها: على جواب الترجي في (لعل) وهو مذهب كوفي. وإلى هذا نحا الزمخشري[4] وتبعه البيضاوي[5]، قال: وهو الأولى تشبيها للترجي بالتمني، والباقون عطفا على (أبلغ)" [6].

ب- نسبة الآراء لأفراد النحاة:

ربما ينسب الشربيني الآراء الخلافية في القضية إلى أفراد وليس إلى مدارس، ذلك أنه ربما تكون آراء أصحابها فقط دون المدرسة التي ينتمون إليها، حتى وإن كان هؤلاء الأفراد على رأس مدرسة نحوية، وذلك كما فعل عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ

١- غافر: ٣٦، ٣٧.

٢- البيتان من بحر الرجز، وهما لأبي النجم العجلي. انظر: الكتاب: ٣٥/٣، وديوان المتنبي للعكبري: ٢٠٤/٤، وشرح التسهيل: ٢٨/٤. والعنق ضرب من سير الدابة والإبل (انظر: لسان العرب: مادة عنق).

٣- البحر المحيط: ٢٥٩/٩.

٤- الكشاف: ١٧٢/٤.

٥- تفسير البيضاوي: ٩٣/٥.

٦- السراج المنير: ٣٩٢/٣.

وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[1]؛ حيث قال: "(فصبر) مرفوع بالابتداء لكونه موصوفا، وخبره محذوف، والتقدير: فصبر جميل أولى من الجزع.

ومنهم من أضمر المبتدأ، قال الخليل: الذي أفعله صبر جميل، وقال قطرب: معناه فصبري صبر جميل. وقال الفراء: فهو صبر جميل"[2].

فهو في هذه الآية نسب الرأي الأول للخليل وهو رأس المدرس البصرية، والثالث للفراء وهو من أعلام المدرسة الكوفية.

ومثل ذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[3]؛ حيث قال: "في ارتفاع قوله تعالى: (مثل) أوجه:

أحدها –وهو مذهب سيبويه–: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا، وتكون الجملة من قوله تعالى: (أعمالهم كرماد) مستأنفة على تقدير سؤال سائل يقول: كيف مثلهم؟ فقيل: أعمالهم كرماد.

والثاني –وهو مذهب الفراء–: التقدير: مثل أعمال الذين كفروا بربهم كرماد؛ فحذف المضاف اعتمادا على ذكره بعد المضاف إليه، وهو قوله تعالى: (أعمالهم) ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[4]، المعنى: ترى وجوه الذين كذبوا على الله مسودّة[5].

الثالث: أن يكون التقدير: صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد؛ كقوله: صفة زيد عرضه مصون وماله مبذول.

١- يوسف: ١٨.

٢- السراج المنير: ٢/٧٩.

٣- إبراهيم: ١٨.

٤- الزمر: ٦٠.

٥- انظر معاني القرآن: ٢/٢/٧٢، ٧٣.

الرابع: أن تكون أعمالهم بدلا من قوله: (مثل الذين كفروا)، والتقدير: مثل أعمالهم، وقوله تعالى: (كرماد) هو الخبر.

وقيل غير ذلك"[1].

فهو هنا نسب الرأي الأول لسيبويه والثاني للفراء، رغم أن الأول من أعلام المدرسة البصرية والثاني من أعلام الكوفية.

١- السراج المنير: ٢/١٤٤.

ثانيا- ترجيحات الشربيني وموافقاته:

كان للخطيب الشربيني اختياراته وترجيحاته الخاصة المبنية على أدلة نحوية معتبرة؛ فلم يكن مجرد ناقل لآراء السابقين؛ بل كان يتميز بعقلية لغوية عميقة، تقف على أرض راسخة في مناقشة الأدلة والآراء المتعددة في القضية الواحدة، مبينا ضعف بعضها وقوة الآخر، وبيان الراجح والمرجوح فيها، وكان يناقش أعلام النحاة وربما يتبنى رأيا مخالفا لهم؛ فهو مثلا يرد رأي الخليل بن أحمد في أن "كل ما في القرآن من كلمة (لولا) فمعناه (هلا) إلا التي في الصافات"، ويرجح رأي الزمخشري، كما سنرى بعد قليل؛ لأنه وجد من الشواهد القرآنية ما يعضده. وأيضا يرد قول البصريين والخليل في أصل كلمة (مهما) كما سنرى أيضا.

ومع اعتراضاته تلك كانت له اختيارات في معظم القضايا إن لم يكن كلها، حتى وإن لم يُشر صراحة إلى اختيار معين في المسألة؛ فقد نص في مقدمة كتابه على أنه المرضي والراجح لديه هو ما يذكره أولا من هذه الآراء؛ حيث يقول: "وقد أذكر بعض أقوال وأعاريب لقوة مداركها أو لورودها، ولكن بصيغة (قيل)؛ ليعلم أن المرضي أولها)[1].

ويلاحظ أن الشربيني لم يؤثر عليه اسم هذا الفريق أو ذاك، أو اسم هذا الشخص أو ذاك؛ فيبني اختياراته على هذا الأساس، ولكن كان أساس الترجيح لديه قوة القاعدة النحوية التي يؤيدها السماع أو القياس، بغض النظر عن اسم المدرسة أو الشخص.

وإذا نظرنا إلى موقفه من المدرستين النحويتين الكبريين: البصرة والكوفة.. فسنرى بعد قليل أنه أخذ عن هذه وتلك، وإن كانت موافقاته للكوفيين أظهر وأكثر.

فالشربيني كما رأينا في موقفه من أصول النحو كان يعتمد في الأصول السماعية على المتفق عليه منها؛ فاعتمد على القرآن الكريم وقراءاته المتواترة فقط، وكان مُقلا في الاستشهاد بالحديث النبوي، واعتمد من كلام العرب ما كان مجمعا عليه أيضا من حيث الإطار المكاني والزماني، ثم انطلق في اختياراته النحوية على هذا الأساس؛ فكان يقبل من التوجيهات كل ما يوافق ذلك.

١- السراج المنير: ٣/١.

وبناء على هذا جاءت موافقته للبصريين في بعض القضايا المشهورة، وكذلك موافقته للكوفيين في بعض القضايا الخلافية بينهم وبين البصريين، والتي كانت مبنية على قراءة قرآنية، كما في قضيتي (العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر) و(الفصل بين المتضايفين).

وبناء على ما سبق يصعب تصنيف الشربيني تحت أي من المدرستين، ويمكن أن يصنف تحت المدرسة البغدادية التي جمعت بينهما، وربما كان الشربيني يجمع بين مصطلحين مختلفين كل منهما لمدرسة من المدرستين في القضية الواحدة، كما فعل عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾"[1]؛ حيث قال: "قيل: لا يجوز أن يكون (ومن لستم له برازقين) **مجرورا** عطفا على الضمير، لا يقال: أخذت منك وزيد إلا بإعادة **الخافض**، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾"[2].

والراجح الجواز كما قرئ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾"[3] **بالخفض** في القراءات السبع، وهذا أعظم دليل"[4].

فهو هنا استخدم مصطلح (الجر) وهو بصري، ومصطلح (الخفض) وهو كوفي في القضية نفسها.

وفي الصفحات التالية سنحاول إلقاء الضوء على اختيارات الشربيني موافقاته..

١- الحجر: ٢٠.

٢- الأحزاب: ٧.

٣- النساء: ١. وقد مر تخريج هذه القراءة.

٤- السراج المنير: ١٦٢/٢. وقد تقدم الحديث عن هذه القضية في ص ٢١٦ من هذا البحث.

١- موافقته جمهور النحاة:

وقد وافق الشربيني جمهور النحاة في كثير من القضايا، منها على سبيل المثال القضايا التالية:

- أن (لو) في الأصل لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[١]؛ حيث قال: "و(لو) من حروف الشرط، قال البيضاوي: وظاهرها الدلالة على انتفاء الأوّل لانتفاء الثاني ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء لازمه. اهـ[٢]. وهذا مذهب ابن الحاجب.

وأمّا مذهب الجمهور -وهو الأصح- فإنها في الأصل لانتفاء الثاني لانتفاء الأوّل؛ فمعنى (لو جئتني أكرمتك) أن انتفاء الإكرام لانتفاء المجيء.

وقيل: إنها لمجرّد الربط كـ(إن)، ومن ثم قال التفتازاني: إنّ (لو) هنا لمجرّد الشرط بمنزلة (إن) لا بمعناها الأصلي.

وفائدة هذه الجملة الشرطية إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، وهو أنه تعالى أمهل المنافقين فيما هم فيه ليتمادوا في الغيّ والفساد؛ ليكون عذابهم أشدّ، وللتنبيه على أنّ تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئة الله تعالى، وأنّ وجودها مرتبط بأسبابها واقع بقدرته تعالى"[٣].

- الواو للاستئناف في قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[٤]؛ حيث يقول: "اختلف العلماء في نظم هذه الآية؛ فقال قوم: (الواو) في قوله (والراسخون) واو العطف؛ أي: أنّ تأويل المتشابه يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم، وهم مع علمهم (يقولون آمنا

١- البقرة: ٢٠.

٢- انظر: تفسير البيضاوي: ٢٠٨/١.

٣- السراج المنير: ٢٥/١.

٤- آل عمران: ٧.

به)، وهذا قول مجاهد والربيع، وعلى هذا يكون قوله: (يقولون) حالا معناه: والراسخون في العلم قائلين: آمنا به.

وذهب الأكثرون إلى أن (الواو) في قوله: (والراسخون) واو الاستئناف، وتم الكلام عند قوله: (وما يعلم تأويله إلا الله)، وهو قول أبي بن كعب وعائشة وغيرهما. وقالوا: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله.

ويجوز أن يكون للقرآن تأويل استأثر الله بعلمه لم يُطلع عليه أحدا من خلقه؛ كما استأثر بعلم الساعة، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدجال، وعدد الزبانية، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام ونحوها، والخلق متعبدون في المتشابه بالإيمان به، وفي المحكم بالإيمان به والعمل.

وقال عمر بن عبد العزيز: في هذه انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا: (آمنا به). قال في "الكشاف": (والأوّل هو الأوجه)[1]"[2].

ثم يرجح رأي الأكثرين قائلا: "ومع هذا فالوجه هو الثاني؛ لأنه أشبه بظاهر الآية"[3]، ثم يسوق أدلة مؤيدة لاختياره قائلا: "ويدل له وجوه:

أحدها أنه ذمّ طالب المتشابه بقوله تعالى: (فأمّا الذين في قلوبهم زيغ) الآية.

وثانيها: أنه مدح الراسخين في العلم بأنهم يقولون: آمنا به، وقال في أوّل البقرة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[4]؛ فهؤلاء الراسخون لو كانوا عالمين بتأويل المتشابه على التفصيل لما كان لهم في الإيمان به مدح؛ لأنّ كل من عرف شيئا على سبيل التفصيل فلا بد أن يؤمن به.

وثالثها: لو كان قوله (والراسخون) معطوفًا لصار قوله: (يقولون آمنا به) ابتداء، وهو بعيد عن الفصاحة، وكان الأولى أن يقال: (وهم يقولون) أو يقال: (ويقولون).

١- انظر الكشاف: ٣٦٦/١، ونص كلام الزمخشري: "والأول هو الوجه".

٢- السراج المنير: ١٦١/١، ١٦٢.

٣- السابق.

٤- البقرة: ٢٦.

فإن قيل: في تصحيحه وجهان: الأوّل: أن (يقولون) خبر مبتدأ، والتقدير: هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنا. الثاني: أن يكون (يقولون) حالاً من (الراسخون).

أجيب: بأنّ الأوّل مدفوع بأنّ تفسير كلام الله تعالى بما لا يحتاج معه إلى إضمار أولى، والثاني أنّ ذا الحال هو الذي تقدّم ذكره وهم (الراسخون)؛ فوجب أن يكون قوله: (آمنا به) حالاً من (الراسخون) لا من الله وذلك ترك للظاهر.

ورابعها: قوله تعالى: (كل) أي: من المحكم والمتشابه (من عند ربنا) معناه أنهم آمنوا بما عرفوا تفصيله وبما لم يعرفوا تفصيله، ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل لم يبق لهذا الكلام فائدة.

وخامسها: نقل عن ابن عباس –رضي الله تعالى عنه– أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير لا يسع أحدا جهله، وتفسير تعرفه العرب بألسنتها، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى..."[١].

– جواز قلب الهمزة الثانية في كلمة (أئمة) حرف لين في قول الله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[٢]؛ حيث قال: "وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتسهيل الهمزة الثانية المكسورة وحققها الباقون[٣]. وقول البيضاوي: (والتصريح بالياء لحن) [٤] تبع فيه الكشاف[٥] التابع للفراء[٦]، وهو مردود؛ فالجمهور من النحاة والقراء على جواز قلب الهمزة الثانية حرف لين؛ فبعضهم على جعْلِها بين بين، وبعضهم على قلبها ياء خالصة"[٧].

١– السراج المنير: ١/١٦١، ١٦٢.

٢– التوبة: ١٢.

٣– انظر في هذه القراءة: الحجة لابن خالويه: ١٧٣.

٤– تفسير البيضاوي: ٣/١٣٣.

٥– انظر: الكشاف: ٢٣٨، ٢٣٩.

٦– لم أجده في معاني القرآن.

٧– السراج المنير: ١/٤٨٨.

– جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور: وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[1]؛ حيث يقول: "أي إرسالا عامًّا شاملا لكل ما شمله إيجادنا؛ فكأنه حال من الناس، قدم للاهتمام. وقول البيضاوي: (ولا يجوز جعلها حالا من الناس)[2] –أي لأن تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجار– رده أبو حيان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جوازه، وهو الصحيح. انتهى[3].

وهذا هو الرأي الذي ينبغي اعتماده ويؤيده قوله –صلى الله عليه وسلم–: (كان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة)[4]. ومن أمثلة أبي علي: (زيدٌ خَيرَ ما يكونُ خيرٌ منك)، والتقدير: زيد خيرٌ منك خيرَ ما يكون. وأنشد:

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَطَالِبُ نَاشِئًا *** فَمَطْلَبُهَا كَهْلا عَلَيْهِ شَدِيدُ[5]

أي: فمطلبها عليه كهلا. وأنشد أيضا:

تَسَلَّيْتُ طرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكِم *** بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي[6]

أي: عنكم طرا.

وقيل: إنه حال من (كاف) أرسلناك، والمعنى: إلا جامعا للناس في الإبلاغ، و(الكافة) بمعنى الجامع، و(الهاء) فيه للمبالغة كهي في (علاَّمة) و(راوية)، قاله الزجاج.

وقيل: إن (كافة) صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا إرسالة كافة، قال الزمخشري: إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم[1].

١– سبأ: ٢٨.

٢– تفسير البيضاوي: ٤٠١/٤.

٣– رأي أبي حيان هذا في البحر المحيط: ٥٤٩/٨.

٤– جزء من حديث رواه الإمام البخاري، ونصه كاملا أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: "أُعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجدا وطهورا؛ فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة"، انظر: فتح الباري – باب التيمم.

٥– البيت من الطويل، وقائله هو المعلوط السعدي، جمهرة أمثال العرب: ٢٨٠/٢، وذُكر في: البيان والتبيين: ١٤٨، وديوان الحماسة: ١٨ بدون نسبة.

٦– البيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، الأشموني: ١٣٦/٢، والمساعد: ٢١/٢، وشرح التسهيل: ٣٣٨/٢.

قال أبو حيان: (كافة) بمعنى عامة؛ فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالا، ولم يتصرف فيها بغير ذلك؛ فجعلُها صفة لمصدر محذوف خروج عما نقلوا، ولا يحفظ أيضا استعماله صفة لموصوف محذوف..." [٢].

- القول بـــ(كان) التامة: وقد تعرض الشربيني لـــ(كان) التامة في مواضع متعددة من تفسيره[٣]، منها مثلا عند إعرابه قول الله تعالى:﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[٤]؛ حيث يقول: "... في كان هذه وجهان؛ أظهرهما أنها تامة بمعنى حدث ووجد؛ أي: وإن حدث ذو عسرة؛ فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال.

والثاني: أنها ناقصة وخبرها محذوف. قال أبو البقاء: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، أو نحو ذلك. وقدره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريما"[٥].

والقول بأن (كان) هنا تامة هو ما عليه جمهور النحاة ومعربي القرآن؛ مثل الخليل بن أحمد[٦]، وسيبويه[٧]، والقيسي[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، والقرطبي[١١]، والشوكاني[١٢]...

١- رأي الزمخشري هذا في الكشاف: ٥٩٢/٥.

٢- السراج المنير: ٢٤٣/٣. وقد تم تناول هذه القضية بشيء من التفصيل في ص ١٧٤ من هذا البحث.

٣- من هذه المواضع على سبيل المثال: ٢١٢/٢، ٣٤٦/٢، ٣٤٧، ٤١٥/٢.

٤- البقرة: ٢٨٠.

٥- السراج المنير: ١/ ١٥٢.

٦- الجمل في النحو: ١٤٨/١.

٧- الكتاب: ١٦١/١.

٨- مشكل إعراب القرآن: ١٤٣/١.

٩- شرح قطر الندى: ١٣٦/١، ١٣٧.

١٠- شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.

١١-تفسير القرطبي: ٣٧٢/٣.

١٢-فتح القدير: ٢٩٨/١.

٢- موافقته للبصريين:

وقد وافق الشربيني البصريين في عدة قضايا. ومن هذه القضايا التي وافقهم فيها وأشار فيها إلى أحد أعلامهم وهو سيبويه توجيهه الرفع في كلمة (الصابئون) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١]؛ حيث يقول: "...فإن قيل: بم رفع (الصَّابِئُونَ) وكان حقه: الصابئين؟

أجيب: بأنه رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر (إن) واسمها وخبرها؛ كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذا، وأنشد سيبويه شاهدا له:

وإلا فاعْلَموا أَنَّا وَأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ[٢]

والشاهد في (أنتم) فإنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإلا فإنا بغاة وأنتم كذلك.

فإن قيل: ما فائدة هذا التقديم والتأخير؟

أجيب بأن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها أي خرجوا؛ فكأنه قال: هؤلاء الفرق الذين آمنوا كانوا أيضا كذلك.

وقيل: منصوب بالفتحة؛ فكما جُوِّز بالفتحة مع الياء في بنين وسنين، جوز مع الواو هنا"[٣].

وقد اختلف النحاة في توجيه الرفع في (الصَّابِئُونَ)؛ فسيبويه والخليل ونحاة البصرة يرون أنه مرفوع بالابتداء منوي به التأخير، والخبر محذوف، ويكون التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك[٤].

---

١. المائدة: ٦٩.

٢. سبق تخريجه.

٣. السراج المنير: ٣١٩/١.

٤. انظر: الكتاب: ١٥٥/٢، ١٥٦.

وذهب الفراء والكسائي من الكوفيين إلى أنه معطوف على موضع اسم (إن)؛ لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع[1]. فالكسائي أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب أو مما ظهر فيه، وأما الفراء فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب. واسم إن هنا خفي فيه الإعراب.

يقول الفراء: "فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة[2] في رفعه ونصبه وخفضه. فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إن) نصبا ضعيفا –وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره– جاز رفع (الصابئين)"[3].

ومما وافق فيه الشربيني البصريين قضية إعمال (ما) عمل (ليس) ونصبها خبرها، وذلك في قول الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[4]؛ حيث قال: "وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية، ويدل عليها هذه الآية وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[5]..."[6].

وبالرجوع إلى آراء النحاة ومعربي القرآن وجدناهم قد اختلفوا في ناصب الخبر؛ فقد ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين يرون أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها؛ تشبيها لها بـــ(ليس)[7]؛ وهو موافق لما ذهب إليه الشربيني.

ومما وافق فيه الشربيني البصريين أيضًا نصب (والمقيمين) على المدح في قول الله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ

---

١. انظر: معاني القرآن: ١/٣١٠، ٣١١.

٢. أي أنه مبني غير معرب فلا يتغير آخره..

٣. معاني القرآن: ١/٣١٠، ٣١١. وقد تم تناول هذه القضية بشيء من التفصيل في ص ٦٦ من هذا البحث.

٤– يوسف: ٣١.

٥– المجادلة: ٢.

٦– السراج المنير: ٢/٨٧.

٧– الإنصاف: ١/١٦٥–١٦٩.

سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1]؛ حيث قال: "(والمقيمين الصلاة) نصب على المدح؛ لأن الصلاة كما كانت أعظم دعائم، ولذلك كانت ناهية عن الفحشاء والمنكر.. نصبت على المدح من بين هذه المرفوعات إظهارا لفضلها"[2].

وما ذهب إليه الشربيني من أن النصب هنا على المدح هو رأي سيبويه؛ حيث قال: "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح"[3]، وجعل منه هذه الآية الكريمة محل الدراسة وقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآَخِرِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[4]؛ حيث نصب (والصابرين) على المدح أيضا[5].

١- النساء: ١٦٢.

٢- السراج المنير: ١/٢٨٤.

٣- الكتاب: ٢/٦٢.

٤- البقرة: ١٧٧.

٥- الكتاب: ٢/٦٢.

٣- موافقته للكوفيين:

وقد وافق الشربيني الكوفيين في الكثير من القضايا؛ حيث كان ينص صراحة في بعضها على موافقته لما عليه الكوفيون، ومن هذه القضايا:

* جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر:

وهي من قضايا الخلاف الكبرى بين الكوفيين والبصريين؛ فقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، ولكن البصريين كانوا يمنعون ذلك، وقد وافق الشربيني الكوفيين في هذه القضية في أكثر من موضع، كما يلي[١]:

عند توجيهه قراءة حمزة في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[٢]؛ حيث يقول: "... وأما حمزة فقرأه بالجر عطفًا على الضمير المجرور. وقول البيضاوي[٣] (وهو ضعيف) -أي كما هو مذهب البصريين- ممنوع. والحق أنه ليس بضعيف؛ فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفا والقراءة به متواترة؟.

فيجب أن يُضعَّف كلام البصريين ويرجع إلى كلام رب العالمين. وتعليلهم عدم الجواز بكونه كبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف؛ إذ حذف الشيء مع القرينة جائز، ومنه:

رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ *** ... [٤]

أي: ورب رسم دار، وقول الشاعر:

... **** فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ من عَجَبِ[٥]"[٦].

ومن هذه المواضع أيضا عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾"[٧]؛ حيث يقول: "قيل: لا يجوز أن يكون (ومن لستم

١- وقد تم تناول هذه القضية بشيء من التفصيل ص ٢١٦ من هذا البحث.

٢- سورة النساء: ١، وقد سبق تخريج القراءة.

٣- انظر تفسير البيضاوي: ١٣٩/٢.

٤- سبق تخريجه.

٥- سبق تخريجه.

٦- السراج المنير: ٢٢٩/١.

٧- الحجر: ٢٠.

له برازقين) مجرورا عطفا على الضمير، لا يقال: أخذت منك وزيد إلا بإعادة الخافض، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ﴾"[1]. والراجح الجواز كما قرئ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾"[2] بالخفض في القراءات السبع، وهذا أعظم دليل"[3].

* جواز الفصل بين المتضايفين:

وهي أيضا من قضايا الخلاف الكبرى بين البصريين والكوفيين، وقد اختار فيها الشربيني رأي الكوفيين، وذلك عند توجيهه قراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[4]؛ حيث قال: "قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء -أي (زُيِّنَ)- ورفع لام (قَتْلُ) ونصب دال (أَوْلادَهُم) و(شُرَكَائِهِمْ) بالياء مكسورة الهمزة بإضافة القتل إليه مفصولا بينهما بمفعوله.

قال البيضاوي[5] تبعا للزمخشري[6]: وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورة الشعر. اهـ.

وقد أنكر جماعة على الزمخشري في ذلك بأن القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيح في العربية؛ فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها.

قال التفتازاني: وهذا على عادته يطعن في متواتر القراءات السبع، ويسند الخطأ تارة إليهم كما هنا، وتارة إلى الرواية عنهم، وكلاهما خطأ؛ لأن القراءات متواترة وكذا الروايات عنهم. وأطال في بيان ذلك.

وقال ابن مالك في كافيته[1]: إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار؛ إذ لا محذوف فيها مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله، وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم"[2].

١- الأحزاب: ٧.

٢- النساء: ١. وقد مر تخريج هذه القراءة.

٣- السراج المنير: ١٦٢/٢. وقد تقدم الحديث عن هذه القضية في ص ٢٠٠ من هذا البحث.

٤- الأنعام: ١٣٧. وقد سبق تخريج القراءة.

٥- تفسير البيضاوي: ٤٥٦/٢.

٦- الكشاف: ٦٦/٢.

* جواز كون (خالدين) و(خالدا) صفتين لـــ(جنات) و(نار) في قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[٣]؛ حيث قال: "(خالدين فيها) حال مقدرة كقولك: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا.

وقوله تعالى: (خالدًا فيها) حال كما مرّ، ولا يجوز أن يكون (خالدين) و(خالدا) صفتين لـــ(جنات) و(نار)؛ لأنهما جريا على غير من هما له؛ فلا بدّ من الضمير وهو قولك: (خالدين هم فيها) و(خالدا هو فيها)، هذا على مذهب البصريين.

أما على مذهب الكوفيين فهو جائز عندهم عند أمن اللبس كما هنا، وهو الراجح كما جرى عليه ابن مالك وغيره"[٤].

* كون (إنْ) نافية في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[٥]؛ حيث قال: "(وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) مذهب البصريين أنّ (إن) هذه هي المخففة من الثقيلة، أي: وإنا نظنك، والذي يقتضيه السياق ترجيح مذهب الكوفيين هنا في أنّ (إنْ) نافية؛ فإنهم أرادوا بإثبات الواو في (وما أنت) المبالغة في نفي إرساله بتعداد ما ينافيه؛ فيكون مرادهم أنه ليس لنا ظنّ يتوجه إلى غير الكذب، وهو أبلغ من إثبات الظنّ به"[٦].

وقد وافق الشربيني الكوفيين في بعض القضايا دون أن يشير لهم، ومن أمثلة ذلك:

١- شرح الكافية الشافية: ٩٨١/٢.

٢- السراج المنير: ٣٧٢/١.

٣- النساء: ١٣، ١٤.

٤- السراج المنير: ٢٣٦/١، ٢٣٧.

٥- الشعراء: ١٨٥، ١٨٦.

٦- السراج المنير:٢٦/٣.

قضية متعلق حرف الجر في البسملة؛ حيث يقول: "الباء في (بِسْمِ اللهِ) متعلقة بمحذوف تقديره: باسم الله أقرأ؛ لأن الذي يتلوه مقروء؛ إذ كل فاعل يبدأ في فعله باسم الله يضمر ما يجعل التسمية مبدأ له. كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل قال: (بسم الله الرحمن الرحيم) كان المعنى: بسم الله أحل، وبسم الله أرتحل؛ وذلك أولى من أن يضمر (أبدأ) لعدم ما يطابقه وما يدل عليه، ومن أن يضمر (ابتدائي) لما ذكرنا.

فإن قيل: المصدر لا يعمل محذوفا. أجيب بأنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما.

وتقديره مؤخرا -كما قال الإمام الرازي[1]- أولى كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]؛ لأنه أدل على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود؛ فإن اسمه تعالى مقدم ذاتا؛ لأنه قديم واجب الوجود لذاته؛ فقدم ذكرا.

فإن قيل: قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[3] فقدم الفعل؟ أجيب بأنه في مقام ابتداء القراءة وتعليمها لأنها أول سورة نزلت؛ فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله تعالى أهم في نفسه"[4].

وقضية متعلق (الباء) في البسملة من قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فعند البصريين المحذوف مبتدأ، والجار والمجرور خبره، والتقدير: (ابتدائي بسم الله)؛ أي كائن باسم الله؛ فالباء متعلقة بالكون والاستقرار. وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره (ابتدأت) أو (أبدأ)؛ فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف[5].

وما ذهب إليه الشربيني موافق لما عليه الكوفيون من أن متعلق حرف الجر هو فعل محذوف، ولكنه خالفهم تبعا للزمخشري[6] في مسألتين:

إحداهما أنهم يقدرون الفعل مقدما، وهو يقدره مؤخرا.

١- انظر التفسير الكبير: ١/٨٩، ٩٠.

٢- الفاتحة: ٥.

٣- العلق: ١.

٤- الجار والمجرور: ١/٤، ٥.

٥- التبيان في إعراب القرآن: ١/٣.

٦- الكشاف: ١/٤٥، ٤٦.

المسألة الأخرى أنهم يقدرونه فعل البداية؛ فالتقدير عندهم: بسم ابتدأت أو أبدأ كذا، ولكنه يقدره في كل موضع بحسبه؛ فإذا قال الذابح: "بسم الله" كان التقدير (بسم الله أذبح)، وإذا قال القارئ "بسم الله" فالتقدير (بسم الله أقرأ)[1]...

محل (أل) في قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[3]؛ حيث قال في الأولى: "وأل في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) موصولة مبتدأ؛ أي والذي سرق والتي سرقت؛ ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره وهو (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)"[4]. وقال في الثانية: "وأل فيما ذكر موصولة وهو مبتدأ، ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره، وهو (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ)"[5].

وهذا موافق لرأي الكوفيين، ومخالف لما عليه سيبويه وجمهور البصريين[6]؛ حيث يوجه سيبويه الآيتين على حذف الخبر فيقول: "كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه (سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا) قال: في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِي، أو الزانيةُ والزانِي في الفرائض. ثم قال (فاجْلِدُوا)، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ كما قال:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهم *** ....[7]

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

وكذلك (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ)؛ كأنه قال: وفيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم.

فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ"[8].

١- راجع البرهان: ٣/٢٠٠.

٢-المائدة: ٣٨.

٣-النور: ٢.

٤- السراج المنير: ١/٣٠٨.

٥- السراج المنير: ٢/٤٨٧.

٦-نقل هذا الخلاف السيوطي في "همع الهوامع": ١/٤٠٣، ٤٠٤.

٧- صدر بيت من بحر الطويل، لم أقف على قائله، وعجزه: "وأُكْرومةُ الحيَّيْن خلوٌ كما هيا". المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: ٣٤٣، شرح التسهيل: ١/٣٣١.

٨-الكتاب: ١/١٤٢، ١٤٣.

٤- موافقته لآراء غير منسوبة:

هناك بعض القضايا التي رجح فيها الشربيني رأيا معينا دون نسبته لصاحبه، وذلك كما في القضايا التالية:

* فاعل (بدا) في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[١]؛ حيث قال: "في فاعل (بدا) أربعة أوجه؛ أحسنها أنه ضمير يعود على (السَّجن) -بفتح السين- أي: ظهر لهم حبسه.

والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم بداء.

والثالث: أنه مضمر يدل عليه السياق؛ أي بدا لهم رأي.

والرابع: أنه محذوف و(ليسجننه) قائم مقامه.

وليست الجملة فاعلا؛ لأن الجملة لا تكون كذلك"[٢].

* جواز إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم، وذلك عند توجيهه قراءة قنبل في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٣]؛ حيث قال: "وقرأ قنبل بإثبات الياء بعد القاف وقفا ووصلا[٤].

واختلف المعربون في ذلك على وجهين؛ أجودهما أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه قول قيس بن زهير:

أَلَم يأتيك وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[٥]

وقول الآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا *** من هجو زبان لم تهجو ولم تدع[٦]

وقول الآخر:

١- يوسف: ٣٥.

٢- السراج المنير: ٢/٨٨.

٣- يوسف: ٩٠.

٤- سبق تخريج القراءة.

٥- سبق تخريجه.

٦-سبق تخريجه.

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ[1].

والثاني أنه مرفوع غير مجزوم، و(مَن) موصولة، والفعل صلتها؛ فلذلك تمم بإثبات لامه، وسكن (يصبر) لتوالي الحركات وإن كانت في كلمتين"[2].

* إعراب الفعل (يأتون) في قول الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3]؛ حيث قال: "في قوله تعالى: (لا يأتون بمثله) قولان؛ أظهرهما أنه جواب للقسم الموطأ له باللام.

والثاني: أنه جواب لشرط، واعتذروا عن رفعه بأنّ الشرط ماض؛ فهو كقوله:

وَإِن أَتاهُ خَلِيلٌ[4] يَومَ مَسأَلَةٍ *** يَقولُ لا غائِبٌ مالي وَلا حَرِمُ[5]

لأنّ الشرط وقع ماضيا. وناقشه أبو حيان[6] بأنّ هذا ليس مذهب سيبويه ولا الكوفيين والمبرد؛ لأنّ مذهب سيبويه في مثله أنّ النية به التقديم، ومذهب الكوفيين والمبرد أنه على حذف الفاء، وهذا مذهب ثالث قال به بعض الناس"[7].

١- سبق تخريجهما.

٢- السراج المنير: ٢/١٠٩، ١١٠.

٣- الإسراء: ٨٨.

٤- أي فقير.

٥- البيت من بحر البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى. انظره في: خزانة الأدب: ش ٦٩٠، والأمالي: ١/١٩٦، و٢/٢٨١.

٦- انظر: البحر المحيط: ٧/١١١.

٧- السراج المنير: ٢/٢٧٤.

ثالثا- اعتراضات الشربيني:

ونقصد بها القضايا التي اعترض فيها الشربيني على رأي أحد النحاة، وذلك بأن يذكر رأيا في القضية وينسبه لصاحبه، ثم يرد هذا الرأي برأي لنحوي آخر، أو يتولى هو الرد بنفسه عليه.

ومن ذلك رده ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من أن "كل ما في القرآن من كلمة (لولا) فمعناه (هلا) إلا التي في الصافات"؛ حيث أورد اعتراض الزمخشري عليه؛ وذلك في قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[1]؛ حيث قال: "حُكي عن الخليل أنه قال: كل ما في القرآن من كلمة (لولا) فمعناه (هلا) إلا التي في الصافات.

قال صاحب (الكشاف): وما صحت هذه الحكاية؛ ففي غير الصافات ﴿لَوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾[2]، ﴿وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾[3]، ﴿وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ﴾[4] انتهى[5]"[6].

ومن ذلك أيضا رده رأي البصريين والخليل في أصل كلمة (مهما)، وذلك عند الحديث عنها في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[7]؛ حيث قال: "اختُلف في أصل (مهما)؛ فقيل: أصلها (ما ما)؛ الأولى ما الشرطية، والثانية ما الزائدة، ضمت إليها للتأكيد، ثم قلبت ألفها (هاء) استثقالا لتكرير المتجانسين؛ فصارت (مهما) هذا قول الخليل والبصريين[8].

١- هود: ١١٦.

٢- القلم: ٤٩.

٣- الفتح: ٢٥.

٤- الإسراء: ٧٤.

٥- انظر الكشاف: ٤١١/٢.

٦- السراج المنير: ٧٠/٢.

٧- الأعراف: ١٣٢.

٨- انظر: حروف المعاني للزجاجي: ٢٠ - تحقيق علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط١ ١٩٨٤م.

وقيل: أصلها (مه) التي بمعنى (اكفف) و(ما) الجزائية؛ كأنهم قالوا: (اكفف ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها؛ فهو كذا وكذا)؛ هذا قول الكسائي؛ فهي مركبة على هذين القولين.

والمعتمد الذي جرى عليه ابن هشام[١] وغيره أنها بسيطة؛ لأنّ دعوى التركيب لم يقم عليها دليل، ووزنها (فعلى) وألفها للإلحاق أو للتأنيث، والضميران في (به) و(بها) راجعان لـــ(مهما)، إلا أن أحدهما ذُكِّر باعتبار اللفظ، والثاني أُنث باعتبار المعنى؛ لأنه في معنى الآية. ونحوه قول زهير:

وَمَهما يَكُن عِند امرِئٍ مِن خَليقَةٍ *** وَإِن خالَها تَخفى عَلى الناس تُعلَمِ[٢]

قال في الكشاف: (وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم العربية؛ فيضعها في غير موضعها، ويحسب أنها بمعنى: (متى ما)، ويقول: مهما جئتني أعطيتك) [٣]"[٤].

ويعد البيضاوي من أكثر الذين رد الشربيني رأيا لهم، سواء رده برأي آخر، أو رده هو بنفسه، وربما ينص الشربيني على أن رأي البيضاوي هذا تابع للزمخشري، ومن ذلك رده ما ذهب إليه البيضاوي تبعا للزمخشري في قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[٥]؛ حيث يقول: "(حقا) مصدر، قال البيضاويّ تبعا للزمخشريّ وغيره: مؤكد لمضمون الجملة قبله؛ أي: حق ذلك حقا[٦]"[٧]، ثم أورد رد أبي حيان لهذا الرأي قائلا: "وردّه أبو حيان بأنّ قوله تعالى: (على المتقين) متعلق بـــ(حقاً) أو صفة له، وكل منهما يخرجه عن التأكيد.

أما الأوّل فلأن المصدر المؤكد لا يعمل، إنما يعمل المصدر الذي ينحل إلى حرف مصدري، والفعل أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل.

١- انظر: شرح قطر الندى: ١/٤٠.

٢- البيت من بحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. انظره في: صبح الأعشى: ٢/٢١١.

٣- الكشاف: ٢/١٢٨.

٤- السراج المنير: ١/٤١٧، ٤١٨.

٥- البقرة: ١٨٠.

٦- انظر: الكشاف: ١/٢٥٠، وتفسير البيضاوي: ١/٤٦٠.

٧- السراج المنير: ١/٩٦.

وأمّا الثاني فلأنّ (حقا) مصدر مخصص بالصفة؛ فلا يكون مؤكدًا[١]"[٢].

ثم أورد الآراء الأخرى الواردة في هذه القضية، قائلا: "وقيل: (حقا) نعت لمصدر (كتب) أو (أوصى) أي: كتبا أو إيصاء حقا.

وقيل: حال من مصدر أحدهما معرّفا.

وقيل: نصب على المفعولية؛ أي: جعل الوصية حقا"[٣].

وربما يرد الشربيني الرأي دون أن يذكر الوجه الآخر الصحيح أو الذي يرجحه هو في القضية، من ذلك رده رأي البيضاوي برأي أبي حيان في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾[٤]؛ حيث يقول: "أي: من عذابه، وقيل: من رحمته، أو من طاعته على معنى البدلية، قاله البيضاوي[٥]؛ أي: على أنّ (من) للبدل، والمعنى: لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعته شيئا؛ أي: بدل رحمته وطاعته.

قال أبو حيان: وإثبات البدلية جمهور النحاة تأباه[٦]"[٧].

ومثل ذلك أيضا رده رأي الزمخشري والبيضاوي برأي ابن هشام دون ذكر الرأي الذي يراه صحيحًا في قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾[٨]؛ حيث يقول: "قال البيضاوي تبعا للزمخشري: والفاء جواب شرط محذوف، تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم. أهـ[٩]. ورده ابن هشام بأن الجواب المنفي بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء"[١٠].

١- انظر البحر المحيط: ١٦٤/٢، ١٦٥.

٢- السراج المنير: ٩٦/١.

٣- السابق.

٤- آل عمران: ١٠.

٥- انظر تفسير البيضاوي: ١١/٢. وما ذهب إليه البيضاوي هو رأي الزمخشري. انظر الكشاف: ٣٦٧/١.

٦- ما نقله الشربيني عن أبي حيان غير دقيق؛ إذ يرى أبو حيان أن هذا الرأي فيه خلاف وليس محل إجماع؛ حيث يقول: "وإثبات البدلية لـ(مِن)، فيه خلاف؛ أصحابنا ينكرونه، وغيرهم قد أثبته، وزعم أنها تأتي بمعنى البدل...". انظر البحر المحيط: ٣٥/٣.

٧- السراج المنير: ١٦٣/١.

٨- الأنفال: ١٧.

٩- انظر: الكشاف: ١٩٧/٢، وتفسير البيضاوي: ٩٦/٣.

١٠- السراج المنير: ٤٦٣/١.

ومن القضايا التي تصدى فيها للرد بنفسه ردّه على البيضاوي رأيه في توجيه قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[1]؛ حيث يقول: "وقوله تعالى: (قتال فيه) بدل اشتمال من الشهر.

(قل) لهم (قتال فيه كبير) أي: عظيم وزر، أو قد تمّ الكلام هاهنا، ثم ابتدأ فقال: (وصدّ) فهو مبتدأ؛ أي: منع الناس (عن سبيل الله) أي: دينه (وكفر به) أي: الله (و) صدّ عن (المسجد الحرام) أي: مكة (وإخراج أهله منه) وهم النبيّ صلى الله عليه وسلم والمؤمنون، وخبر المبتدأ وما عطف عليه (أكبر) أي: أعظم وزراً (عند الله) مما فعلته السرية من قتل ابن الحضرمي في الشهر الحرام خطأ، وبناء على الظنّ.

ومما تقرّر عُلم أنّ (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله). وقول البيضاوي: (ولا يحسن عطفه على سبيل الله؛ لأنّ عطف قوله تعالى: {وكفر به} على {وصدّ} مانع منه)[2].. مجاب عنه بأنّ الكفر بالله، والصدّ عن سبيله متحدان معنى؛ فكأنه لا فصل بالأجنبيّ بين (سبيل الله) وما عطف عليه.

ويصح أيضا أن يكون معطوفا على الهاء من (به)؛ إذ يجوز العطف بدون إعادة الجار كما جرى عليه ابن مالك، وإن كان مذهب البصريين خلافه، وجرى عليه البيضاوي"[3].

ومن أسباب اعتراض الشربيني على أحد الآراء مخالفته لإجماع النحاة، ومن ذلك رده قول البيضاوي في توجيه قول الله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[4]؛ حيث قال: "مبتدأ حذف خبره أي: منها مقام إبراهيم، أو خبر مبتدأ محذوف أي: أحدها أو بدل من (آيات) بدل بعض من كل...

١- البقرة: ٢١٧.

٢- يرى البيضاوي أن قوله تعالى (والمسجد الحرام) على إرادة المضاف؛ أي: وصد المسجد الحرام، ومنع عطف على (سبيل الله) لأنه لا يتقدم العطف على الموصول على العطف على الصلة، ومنع أيضا عطفه على الهاء في (به) لأن العطف على الضمير المجرور إنما يكون بإعادة حرف الجر. انظر: تفسير البيضاوي: ٥٠١/١، ٥٠٢.

٣- السراج المنير: ١١٥/١.

٤- آل عمران: ٩٧.

قال البيضاوي: وقيل عطف بيان. ورُدّ هذا القول بأنّ (آيات) نكرة، و(مقام إبراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريين والكوفيين"[1].

وربما يحكم الشربيني على الرأي بأنه نادر، من ذلك قوله بندرة تأكيد الجملة الفعلية بالاسمية، وذلك في قول الله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[2]؛ حيث يقول: "(لا إله إلا هو) اعتراض أكد به إيجاب الاتباع؛ لما في كلمة التوحيد من التمسك بحبل الله والاعتصام به والإعراض عما سواه.

وقول البيضاوي: (أو حال مؤكدة من ربك؛ بمعنى منفردا في الألوهية)[3] مبني على جواز تأكيد الجملة الفعلية بالاسمية، وهو نادر"[4].

وربما يكون اعتراض الشربيني على أحد النحاة نصرة لقراءة قرآنية –وقد رأينا عددا من ذلك في فصل (الشربيني وأصول النحو)– ومن ذلك رده تلحين النحاس قراءة ابن عامر وحمزة في قول الله تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[5]؛ حيث يقول: "(تحسبن) وقرأ ابن عامر وحمزة بالياء على الغيبة[6]، قال النحاس: ما علمت أحدًا من أهل العربية بصريًّا ولا كوفيًّا إلا وهو يلحن قراءة حمزة؛ فمنهم من يقول: هي لحن؛ لأنه لم يأت إلا بمفعول واحد لـــ(يحسبن) [7].

١- السراج المنير: ١٩٣/١. وقد تم تناول هذه القضية بشيء من التفصيل في ص ٦٣ من هذا البحث.

٢- الأنعام: ١٠٦.

٣- تفسير البيضاوي: ٤٤٠/٢.

٤- السراج المنير: ٣٦٥/١. وما ذهب إليه البيضاوي قال به أيضا الزمخشري (الكشاف: ٥٣/٢)، والعكبري (التبيان: ٥٢٩/١)، والآلوسي (روح المعاني: ٢٥٠/٧)، ويرى الباحث أن كلام الشربيني في هذه القضية غير دقيق؛ لأن القول بأن (لا إله إلا هو) حال مؤكدة من (ربك) لا يعني تأكيد جملة فعلية بجملة اسمية كما أشار الشربيني، ولكنه من باب تأكيد كلمة معرفة بجملة اسمية، وهو لا شيء فيه عند النحاة، ولعل الشربيني التبس عليه الأمر؛ فظن أنها تأكيد لجملة (ما أوحي إليك من ربك) كلها، ولكن ما نص عليه النحاة أنها لكلمة واحدة وهي (ربك)؛ فهو المقصود بالتوحيد والإفراد بالعبودية في هذه الآية. والله أعلم.

٥- النور: ٥٧.

٦- انظر القراءة في: السبعة لابن مجاهد: ٢٢٠، والإتحاف: ٤١٣.

٧- إعراب القرآن: ١٤٦/٣.

وأجيب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المفعول الأول محذوف تقديره: (ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين...)، إلا أن حذف أحد المفعولين ضعيف عند البصريين، ومنه قول عنترة:

وَلَقَد نَزَلتِ فَلا تَظُنّي غَيرَهُ *** مِنّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ[1]

أي: فلا تظني غيره واقعا.

والثاني: أن المفعولين هما قوله: (معجزين في الأرض)، قاله الكوفيون"[2].

ومن ذلك أيضا رده على البيضاوي والفراء تضعيفهما ما ورد في قراءة حمزة في قول الله تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[3]؛ حيث يقول: "وقرأ ما عدا حمزة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ حمزة بكسر الياء مع التشديد على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنّ ياء الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين.

قال البيضاوي: (وهو أصل مرفوض في مثله لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات مع حركة ياء الإضافة) [4].

فقوله: (أصل مرفوض) أي: متروك عند النحاة، وإلا فهو قراءة متواترة عند القراء، فيجب المصير إليها؛ لأنها وردت من رب العالمين على لسان سيد المرسلين. وقول الفراء: (ولعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم)[5] ممنوع؛ فقد قال أبو حيان: هي قراءة متواترة نقلها السلف، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع، ونص على أنها صواب أبو عمرو بن العلاء، لما سئل عنها، والقاسم بن معن من رؤساء الكوفيين"[6].

١- البيت من بحر الكامل. انظر: ديوان عنترة: ١٥ – شرح د.يوسف عيد – دار الجيل – بيروت، وخزانة الأدب: ش٢٠٠، الأغاني: ٢٥٤/٩، وجمهرة أشعار العرب: ١٤٤.

٢- السراج المنير: ٥٢٢/٢.

٣- إبراهيم: ٢٢. قرأ بكسر الياء أيضا الأعمش ويحيى بن وثاب (انظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠٣/١، وإعراب القرآن للفراء: ٧٥/٢، ولم يذكر الفراء حمزة فيمن قرأ بالكسر، ولكن ذكر الأعمش ويحيى فقط).

٤- ما ذكره الشربيني عن البيضاوي هنا غير دقيق؛ إذ نص كلام البيضاوي هو "وهو أصل مرفوض في مثله؛ لما فيه من اجتماع ياءين وثلاث كسرات، مع أن حركة ياء الإضافة الفتح. فإذا لم تكسر وقبلها ألف فبالحري أن لا تكسر وقبلها ياء" انظر تفسير البيضاوي: ٣٤٥/٣.

٥- انظر معاني القرآن: ٧٥/٢.

٦- السراج المنير:١٤٦/٢.

الفصل الثاني: الشربيني بين النحو وبعض العلوم الأخرى

الشربيني بين النحو والفقه

الخطيب الشربيني فقيه شافعي كبير، له آراؤه الفقهية المعتبرة في مذهبه، وله أيضا مؤلفات في هذا الفن، ولكون الشربيني فقيها وفي الوقت نفسه له باع طويل في اللغة وعلومها؛ فكان يجمع في بعض الأحيان بين الأمرين، والحق أن الفقه لا يمكن فهمه أو استنباط قواعده من القرآن والحديث النبوي دون التبحر في علم الآلة –اللغة وعلومها–.

ولأن الشربيني يجمع بين الأمرين فكانت له في تفسيره بعض اللطائف التي يجمع فيها بين اللغة والفقه؛ فيستنبط حكما فقهيا بناء على توجيه نحوي، أو توجيه لقراءة قرآنية.

ومن ذلك نكتته اللطيفة التي تدل على عقلية فقهية لغوية متميزة عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾[1]؛ حيث قال: "(تراب)، والتراب معروف، وهو اسم جنس لا يثنى ولا يجمع.

وقال المبرد: هو جمع، واحده ترابة.

وفائدة هذا الخلاف أنه لو قال لزوجته: (أنت طالق عدد التراب) أنه يقع عليه طلقة على الأوّل وهو الأصح، وثلاث على الثاني"[2].

ومن ذلك أيضا استنباطه أحكاما متعددة حسب القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[3]؛ حيث قال: "(وأرجلكم) قرأ

١– البقرة: ٢٦٤.

٢– السراج المنير: ١٤٦/١. وقال أبو بكر العبادي الحنفي: "وإن قال أنت طالق عدد التراب فهي واحدة عند أبي يوسف، وثلاث عند محمد، وإن قال عدد الرمل فهي ثلاث إجماعا". الجوهرة النيرة: ٣٦/٢. المطبعة الخيرية. ط أولى. ١٣٢٢هـ، ووافق أبا يوسف من الشافعية الإمام والقاضي وصاحب الذخائر وغيرهم، وجزم به بعض المتأخرين. انظر فتاوى الرملي: ٢٦٣/٣. دار الفكر. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، وقال ابن حجر الهيتمي: "لو قال لزوجته: أنت طالق عدد التراب فإن قلنا إنه اسم جنس إفرادي وقعت طلقة واحدة أو اسم جنس جمعي ــ لأنه سُمِعَ تُرابة– وقع ثلاث". الفتاوى الفقهية الكبرى: ١٠٦/٢. دار الفكر. ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣– المائدة: ٦.

نافع وابن عامر وحفص والكسائي بنصب اللام عطفا على (وجوهكم)، وقيل: على (أيديكم) [1].

والباقون بالكسر على الجوار، ومنهم من عطف على المجرور على قراءة الجرّ والممسوح ليفيد مسح الخف، وعطف على المنصوب على قراءة النصب على المغسول ليفيد غسل الرجل المتجرّدة منه؛ فيفيد كل من القراءتين غير ما أفادته الأخرى"[2].

وأيضا يشير إلى بعض القواعد الأصولية المبنية على أحد التوجيهات كما في قول الله تعالى: ﴿لَوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3]؛ حيث قال: "فإن قيل: ما معنى الفاء في قوله تعالى: (فكلوا)؟ أجيب: بأنها سببية والمسبب محذوف تقديره أبحت لكم الغنائم فكلوا، وبنحوه تشبث من زعم أن الأمر الوارد بعد الحظر للإباحة"[4].

ومن القضايا التي أشار إليها أيضا عند توجيهه قول الله تعالى ﴿وَلاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ

١- انظر في هذه القراءة: السبعة في القراءات: ٢٤٢، والحجة لابن خالويه: ١٢٩، والإتحاف: ٢٥١.

٢- السراج المنير: ٢٩٥/١. قال الإمام الشافعي: "ونحن نقرؤها (وأرجلَكم) على معنى اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برءوسكم". الأم: ٤٢/١. طبعة دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ورجحه السرخسي في المبسوط: ٨/١. دار المعرفة.طبعة سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. وابن قدامة في المغني: ٩٢/١. طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة أولى ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م. وقرأها بالخفض ابن عباس والحسن وعكرمة وحمزة وابن كثير، وتأولوها على المسح، انظر أحكام القرآن للجصاص: ٤٨٧/٢. دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م. وقال ابن العربي المالكي: "وجملة القول في ذلك أن الله سبحانه عطف الرجلين على الرأس؛ فقد ينصب على خلاف إعراب الرأس أو يخفض مثله؛ والقرآن نزل بلغة العرب، وأصحابه رءوسهم وعلماؤهم لغة وشرعا . وقد اختلفوا في ذلك ؛ فدل على أن المسألة محتملة لغة محتملة شرعا ، لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل وما مسح قط ، وبأنه رأى قوما تلوح أعقابهم، فقال {ويل للأعقاب من النار}، و {ويل للعراقيب من النار}. فتوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين ؛ فدل ذلك على الوجوب بلا خلاف". أحكام القرآن: ٧١/٢-٧٢. دار الفكر ـ بيروت ، طبعة أولى بدون تاريخ.

٣- الأنفال: ٦٨، ٦٩.

٤- السراج المنير: ٤٨١/١. ومسألة الأمر الذي يرد بعد الحظر هل هو للوجوب أم للإباحة، أم غير ذلك، ذكرها الإمام الزركشي بتوسع في بحره، انظر البحر المحيط: ٣٠٢/٣، وما بعدها. حققه وخرج أحاديثه لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، طبعة أولى. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

تُرْجَعُونَ﴾[1] قضية اعتراض الشرط على الشرط، وإفادة الفقهاء منه في أحكامهم؛ حيث قال: "وجواب الشرط محذوف، دل عليه (ولا ينفعكم نصحي). وتقدير الكلام: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي؛ فهو من باب اعتراض الشرط على الشرط، ونظير ذلك ما لو قال رجل لزوجته: (أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيدًا)، فدخلت ثم كلمت لم تطلق؛ فيشترط في وجوب الحكم وقوع الشرط الثاني قبل وقوع الأوّل"[2].

١- هود: ٣٤.

٢- السراج المنير: ٤٥/٢. وهو المعروف عند الفقهاء بـــ"الطلاق المعلق على شرط"، ولا يقع إلا إذا وقع المشروط، فإن وقع المشروط وقع الطلاق، ويرجع في ذلك إلى نية الحالف، إلا إذا علقه على شرط ممتنع التحقق عقلا وعرفا وشرعا فلا يقع، وقد توسع الفقهاء توسعا كبيرا في صياغات وعبارات هذا الطلاق بما لا يحتمل المقام إيراده هنا، ولكن انظر في ذلك مثلا: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٧/٢٩-٣٨. طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت. ط ثانية. ١٤١٠هـــ/ ١٩٩٠م.

هناك بعض القضايا اللغوية التي كانت مثار خلاف بين أهل السنة وبعض الفرق الأخرى، نتج عن هذا الخلاف خلاف عقدي، زاد الفجوة بين الاثنين؛ ذلك أن اللغة هي الأداة التي بها يفهم الكلام ويوجه.

وقد تعرض الخطيب الشربيني لبعض هذه القضايا في تفسيره وقام بالرد على هذه الفرق الضالة، حسب ما يعتقده هو من مذهب أهل السنة والجماعة وبما يتماشى مع قواعد اللغة العربية.

وقد رد الشربيني على المعتزلة قولهم بأن المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه، وبناء عليه فضلوا الملائكة على الأنبياء مستندين لقول الله تعالى: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لله وَلاَ الْمَلاَئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾[1]؛ فرد عليهم قائلا: "(ولا الملائكة المقربون)... عطف على المسيح؛ أي ولا تستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيدا لله، وهذا من أحسن الاستطراد، ذكر للرد على من زعم أنها آلهة أو بنات الله، كما رد بما قبله على النصارى الزاعمين ذلك...؛ فلا حجة فيه أن الملائكة أفضل من الأنبياء، كما زعمه بعض المعتزلة قائلا بأن المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه.

قال الطيبي: وإنما تنهض الحجة على النصارى إذا سلمونا أن الملائكة أفضل من عيسى ودونه خرط القتاد؛ فكيف والنصارى رفعوا درجة عيسى إلى الإلهية؛ فظهر أن ذكر الملائكة للاستطراد كما رد على النصارى، وأنه من باب التتميم لا من باب الترقي. أهـ. أو من باب الترقي في الخلق لا في المخلوق كما قاله البقاعي، قال: لأن الملائكة أعجب خلقا من عيسى في كونهم ليسوا من ذكر وأنثى، ولا ما يجانس عضو البشر؛ فكانوا لذلك أعجب خلقا من آدم عليه الصلاة والسلام أيضا، أو في القوة لأنهم أقوى من عيسى؛ لأنهم يقتلعون الجبال ويأتون بالمياه العظيمة والعبادات الدائمة المستمرة"[2].

١- النساء: ١٧٢.

٢- السراج المنير: ٢٨٦/١، ٢٨٧.. قالت المعتزلة وأكثر القدرية بأن الملائكة أفضل من جميع الناس، وقالوا: الآية صريحة في تفضيل الملائكة على المسيح، كما يقال: لا أنا أقدر على هذا ومن هو فوقي في القدرة، ولا يقال: ولا من هو دوني، ولا يجوز أن يعكس. =

ومن قضايا الخلاف الكبرى بين بعض الفرق الضالة –ومنهم المعتزلة– وأهل السنة نفي المعتزلة لرؤية الله –عز وجل– مطلقا في الدنيا والآخرة، مستندين في ذلك إلى إفادة (لن) تأبيد النفي في قول الله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾[1]، وقد انبرى الشربيني لرد معتقدهم هذا متتبعا بعض وظائف (لن) في القرآن؛ حيث يقول: "... فإن أهل البدع والخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة قالوا: (لن) تكون لتأبيد النفي، وهو خطأ؛ لأنها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2]، ولزم التكرار بذكر (أبدا) في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[3]، ولن تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[4].

وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[5] فلأمر خارجي لا من مقتضيات (لن).

ولا تقتضي تأكيد النفي أيضا، خلافا للزمخشري في كشافه؛ بل قولك: لن أقوم يحتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدا، وأنك لا تقوم في بعض الأزمنة المستقبلة، وهو موافق لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد"[6].

= وقد رد عليهم الجرجاني قائلا: "الجواب أن النصارى استعظموا المسيح لما رأوه قادرا على إحياء الموتى، ولكونه بلا أب؛ فأخرجوه عن كونه عبد الله وادعوا له الألوهية، والملائكة فوقه فيهما؛ فإنهم قادرون على ما لا يقدر عليه ولكونهم بلا أب ولا أم. فإذا لم يستكفوا من العبودية ولم يصر ذلك سببا لادعائهم الألوهية فالمسيح أولى بذلك، وليس من الأفضلية التي نحن بصددها". شرح المواقف للجرجاني: ٣١٣/٨ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٨. وانظر: الفَرق بين الفِرق للبغدادي: ١٨٦ – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٢، وحاشية البيجوري على جوهرة التوحيد: ٢١٦ – ط دار السلام.

١– الأعراف: ١٤٣.

٢– مريم: ٢٦.

٣– البقرة: ٩٥.

٤– يوسف: ٨٠.

٥– الحج: ٧٣.

٦– السراج المنير: ٤٣٣/١. وقد تم دراسة هذه القضية في الباب الأول من هذا البحث (ص ١٠٣). وقد قال البيهقي في رده عليهم: "وقوله (لن تراني) أراد به في الدنيا دون الآخرة بدليل ما مضى من الآية، ولأن قال (تحيتهم يوم يلقونه سلام)، واللقاء إذا أطلق على الحي السليم لم يكن إلا رؤية العين، ولأنه قال: (ولدينا مزيد) وقال: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، وقد فسر رسول الله –صلى الله عليه وسلم– المبين عن الله –عز وجل– ومن بعده الصحابة الذين أخذوا عنه والتابعون.. أن الزيادة في هذه الآية النظر إلى وجه الله تبارك وتعالى". الاعتقاد للبيهقي: ١٢٧ – دار الفضيلة – ط١ – ١٩٩٩.

وأيضا رد الشربيني على المعتزلة اعتقادهم أن (اللام) لام العاقبة والصيرورة في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآَخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[1]؛ وذلك تماشيا مع أصولهم الخمسة التي يأتي على رأسها أصل (العدل)؛ حيث قال الشربيني: "... وقوله تعالى: (ولتصغى) عطف على (غرورا) إن جعل علة أي: ولتميل ميلا قويا (إليه) أي: الزخرف الباطل.

(أفئدة) أي: قلوب (الذين لا يؤمنون بالآخرة) أي: ليس في طبعهم الإيمان بها؛ لأنها غيب، وهم لبلادتهم واقفون مع وهمهم؛ ولذلك استولت عليهم الدنيا التي هي من أصل الغرور.

أو متعلق بمحذوف أي: وليكون ذلك جعلنا لكل نبيٍّ عدوًّا، والمعتزلة لما اضطروا فيه قالوا: اللام لام العاقبة، وهو قول الزمخشريّ في كشافه: إنّ اللام للصيرورة[2]"[3].

---

١ - الأنعام: ١١٣.

٢ - نص كلام الزمخشري هو: "و(لتصغى) جوابه محذوف تقديره: وليكون ذلك جعلنا لكل نبي عدوا، على أن اللام لام الصيرورة، وتحقيقها ما ذكر، والضمير في (إليه) يرجع إلى ما رجع إليه الضمير في (فعلوه)؛ أي ولتميل إلى ما ذكر من عداوة الأنبياء ووسوسة الشياطين أفئدة الكفار، وليرضوه لأنفسهم وليقترفوا ما هم مقترفون من الأثام" الكشاف: ٥٦/٢.

٣ - السراج المنير: ٣٦٧/١. وعقيدة أهل السنة والجماعة أن الله تعالى قال: (والله خلقكم وما تعملون) فسوى بين أجسامهم وأفعالهم في أن كل واحد منهما خلقه، لكن الكسب واقع منهم، وفي الحديث (أن الله خالق كل صانع وصنعته) -مروي في كتاب السنة لابن أبي عاصم: ١٥٨/١-، وعن ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (يقول الله عز وجل: أنا خلقت الخير والشر؛ فطوبى لمن قدرت الخير على يديه، وويل لمن قدرت الشر على يديه) -أخرجه الزبيدي- ومعلوم أن الكفر والإيمان داخل في هذا الخلق والكسب من العبد. انظر في هذه المسألة: الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني: ٣٧٦ وما بعدها - ط المكتبة الثقافية الدينية.
وقال الفخر الرازي معلقا على هذه القضية: "اللام ولتصغى لا بد له من متعلق فقال أصحابنا التقدير وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من شياطين الجن والإنس ومن صفته أنه يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا وإنما فعلنا ذلك لتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون أي وإنما أوجدنا العداوة في قلب الشياطين الذين من صفتهم ما ذكرناه ليكون كلامهم المزخرف مقبولا عند هؤلاء الكفار قالوا وإذا حملنا الآية على هذا الوجه يظهر أنه تعالى يريد الكفر من الكافر"، ثم ذكر أن للمعتزلة ثلاثة آراء في هذه المسألة، فصلها ورد عليها، بكلام طويل ليس هذا موطن ذكره. انظر: التفسير الكبير: ١٢٨/١٣.

وما قالوه في الآية السابقة قالوا مثله في قول الله تعالى أيضا: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[1]، وقد رد عليهم الشربيني قائلا: "وفي الآية دليل وحجة واضحة لمذهب أهل السنة في أن الله -تعالى- خالق أفعال العباد جميعها خيرها وشرّها؛ لأنه تعالى بيّن باللفظ الصريح أنه خلق كثيرا من الجنّ والإنس للنار، ولا مزيد على بيان الله تعالى؛ ولأن العاقل لا يختار لنفسه دخول النار، فلما عمل بما يوجب عليه دخول النار به علم أنّ له من يضطرّه إلى ذلك العمل الموجب لدخول النار وهو الله تعالى.

وقالت المعتزلة: إن اللام في قوله: (لجهنم) لام العاقبة، واستدلوا لذلك بآيات وأشعار؛ فمن الآيات قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[2]، وهم ما التقطوه لهذا الغرض، ومنها قول موسى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾[3].

ومن الأشعار قول بعضهم:

وللمَوتِ تَغذُو الوالِداتُ سِخَالَها *** كما لِخَرَابِ الدُّور تُبنَى المَسَاكِنُ[4]

وقال آخر:

أموالُنا لِذَوي المِيراثِ نَجمَعُها *** ودُورُنا لِخَرَابِ الدَّهرِ نَبنيها[5]

وقال آخر:

لَهُ مَلَكٌ يُنادي كُلَّ يَومٍ *** لدوا لِلمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرابِ[6]

١- الأعراف: ١٧٩.

٢- القصص: ٨.

٣- يونس: ٨٨.

٤- البيت من بحر الطويل، وهو لسابق بن عبد الله البربري. انظر فيه: خزانة الأدب: ١٦٣/٤، وشرح التسهيل: ١٤٦/٣، وصبح الأعشى: ٣٠٥.

٥- البيت من بحر البسيط، وهو لسابق بن عبد الله البربري. انظر فيه: الحماسة المغربية: ١٤٣٠/٢.

٦- البيت من بحر الوافر، وهو منسوب للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. انظر فيه: خزانة الأدب: ش٧٩٣.

وهذا مردود؛ لأنّ المصير إلى التأويل إنما يحسن إذا ثبت الدليل العقلي على امتناع حمل اللفظ على ظاهره، فإذا لم يثبت كان المصير إلى التأويل في هذا المقام عبثًا؛ فالحق مذهب أهل الحق، جعلنا الله تعالى وأهل مودّتنا منهم بمحمد صلى الله عليه وسلم وآله"[1].

١- السراج المنير: ٤٤٤/١. وقد اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية؛ فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية كحركات المرتعش، وقابلتهم المعتزلة فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها لا تعلق لها بخلق الله تعالى. واختلفوا فيما بينهم هل الله يقدر على أفعال العباد أم لا؟ ومذهب أهل الحق أن أفعال العباد صاروا بها مطيعين وعصاة وهي مخلوقة لله تعالى، والحق منفرد بخلق المخلوقات لا خالق لها سواه. انظر: شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي: ٤٣٦ – تحقيق الألباني – ط المكتبة الإسلامي – ط٨. وحاشية البيجوري: ١٦٨، والإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني: ٣٨٦ – تحقيق: د.أحد السايح – ط مكتبة الثقافة الدينية.

الفصل الثالث: الشربيني والقرائن النحوية

قرينة أمن اللبس

توطئة:

المعنى اللغوي للَّبْس: "اللَّبْس بالفتح مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمر أَلْبِس: خلطت، واللِّبس بالكسر مثله، واللَّبْس واللِّبس: اختلاط الأمر، لَبَس عليه الأمرَ يَلْبِسه لَبْسا فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته.. والتبس عليه الأمر أي اختلط واشتبه، والتلبيس كالتدليس، والتخليط، شُدِّد للمبالغة"(١).

اللبس في مصطلح النحويين:

لم تختلف دلالة اللبس في استخدام النحاة عن معناها اللغوي سالف الذكر؛ فهي لا تخرج عن معنى الاختلاط في الأمر والغموض فيه، وإذا وقع اللبس في الكلام عندهم فإنه يشي بإبهام المراد منه، واستغلاق جهته، واختلاط معناه.

فاللبس عند ابن جني مقرون بالإلغاز، وذلك في معرض حديثه عن الحقيقة والمجاز؛ حيث يقول: ""ألا ترى أن لو قال: (رأيت بحرا) وهو يريد الفرس.. لم يُعلم بذلك غرضه؛ فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس"(٢).

وهو مقرون عند ابن جني أيضا بما يسميه (ضد البيان)، وذلك عند حديثه عن حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه؛ حيث يقول: "وقد حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذف به ولا تخفيف اللفظ فيه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضدِّ البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بطويل) لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك"(٣).

١- لسان العرب: مادة (لبس).

٢- الخصائص: ٤٤٢/٤.

٣- الخصائص: ٣٦٦/٢.

ويسمي المبرد اللبس إشكالا؛ حيث يقول: "فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يُقر الشيء في موضعه ليزول اللبس. وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يُشكِل"[١].

واللبس عند ابن مالك بمعنى التوهم؛ حيث يقول: "وإن كان المؤكِّد والمؤكَّد جملتين، وأمن توهم كون الثانية غير مؤكدة؛ فالأجود الفصل بينهما بعاطف؛ كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ﴾[٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[٣].

فلو خيف توهم كون الثانية غير مؤكدة نحو: (ضربت زيدا ثم ضربت زيدا) ترك العاطف؛ لأن ذكره يخل بالتوكيد، ويوهم أن الضرب الثاني غير الأول"[٤].

يقول أحد الباحثين المعاصرين[٥] معلقا على جهد النحاة لصون الكلام من اللبس: "جَهَدَ النحويون لصون الكلام من الغموض والإشكال ليكون مبيناً واضحاً غير ذي إلباس أو إبهام، وأرادوا لقواعدهم أن تبنى على صرح سليم بعيد عن الغموض، لذا كثيراً ما نراهم يحكمون بوجوبها أو جوازها أو قياسها أو يخرجون بها عن أقيستهم أو يُلزمون بقاءها على الأصل أو خروجها عنه مستندين إلى أمن اللبس نائين عن الوهم من أجل حسن البيان"[٦].

وقد لخص الباحث جهد النحاة هذا على النحو التالي:

إيجاب القاعدة النحوية وجوازها بناء على أمن اللبس أو خوفاً من وقوعه.

قياس القاعدة النحوية بناء على أمن اللبس.

الخروج عن القياس مخافة الالتباس.

١- المقتضب: ١١٨/٣.

٢- النبأ: ٤، ٥.

٣- الانفطار: ١٧، ١٨.

٤- شرح التسهيل: ٣٠٥/٣.

٥- هو الدكتور محمد إبراهيم عبد الله، الأستاذ بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق.

٦- ورد هذا الكلام في بحث للدكتور بعنوان (القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه) - مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب- دمشق العدد ١٠١- السنة السادسة والعشرون - كانون الثاني ٢٠٠٦ - المحرم ١٤٢٧.

إيجاب البقاء على الأصل في القاعدة النحوية إذا خشي اللبس وجواز الخروج عنه إذا أُمن اللبس.

إيجاب خلاف الأصل في القاعدة النحوية مخافة اللبس.

حمل معنى شيء على معنى شيء آخر ومعاملته معاملته إذا أمن اللبس.

إعطاء شيء إعراب شيء آخر إذا أمن اللبس.

خروج أداة من استعمالها إلى استعمال آخر استنادًا إلى أمن اللبس[1].

١- انظر البحث السابق.

الشربيني وأمن اللبس

وأما بالنسبة للخطيب الشربيني فقد كان أمن اللبس حاضرا في ذهنه حين توجيهه لبعض الآيات وتخريجها.

ومن هذه التخريجات تخريجه حذف المضاف اعتمادا على أمن اللبس، وذلك في قول الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾[1]؛ حيث يقول: "(شهر رمضان)... فإن قيل: إذا كانت التسمية واقعة مع المضاف والمضاف إليه جميعا.. فما وجه ما جاء في الأحاديث من نحو قوله –صلى الله عليه وسلم–: "من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه"[2]...

أجيب: بأنّ ذلك على حذف المضاف لأمن اللبس"[3].

ومثل ذلك أيضا في قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُو الأَلْبَابِ﴾[4]؛ حيث يقول: "(كل من عند ربنا)... فإن قيل: لم حذف المضاف إليه من (كلٍ)؟

أجيب: بأنّ دلالته على المضاف إليه قوية؛ فالأمن من اللبس بعد الحذف حاصل"[5].

وجعل أمن اللبس أيضا مسوغا لجواز كون (قائما) حال من (الله) في قول الله تعالى ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[6]، رغم ما بينهما من فصل؛ حيث قال: "(قائما)... حال من (الله)، وإنما جاز إفراده تعالى بها لعدم اللبس، وإن اختلف في: (جاءني زيد وعمرو) راكبا؛

١- البقرة: ١٨٥.

٢- متفق عليه.

٣- السراج المنير: ٩٨/١.

٤- آل عمران: ٧.

٥- السراج المنير: ٩٨/١.

٦- آل عمران: ١٨.

فقد منعه الزمخشري وتبعه البيضاويّ، وجوّزه أبو حيان، وقال: يحمل على الأقرب كما في الوصف في نحو: (جاءني زيد وعمرو الطويل). أو حال من (هو)"[1].

وخرَّج جواز كون (خالدين) و(خالدا) صفتين لـــ(جنات) و(نارا) عند الكوفيين، رغم عدم إبراز الضمير في قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾(٢) على أمن اللبس؛ حيث قال: "(خالدين فيها) حال مقدرة كقولك: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا.

وقوله تعالى: (خالدًا فيها) حال كما مرّ، ولا يجوز أن يكون (خالدين) و(خالدا) صفتين لـــ(جنات) و(نار)؛ لأنهما جريا على غير من هما له؛ فلا بدّ من الضمير وهو قولك: (خالدين هم فيها) و(خالدا هو فيها)، هذا على مذهب البصريين.

أما على مذهب الكوفيين فهو جائز عندهم عند أمن اللبس كما هنا، وهو الراجح كما جرى عليه ابن مالك وغيره"[3].

وخرَّج تذكير الضمير العائد على جمع التكسير غير العاقل في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾[4] على أمن اللبس؛ حيث قال: "(نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ) وإنما ذَكَّر لفظ الضمير لأن لفظ (الأنعام) مفرد وضع لإفادة الجمع؛ كـــ(الرهط) و(القوم)؛ ولأمن اللبس، والدلالة على قوّة المعنى لكونها سورة النعم، وأنَّثه في سورة (المؤمنون)[5] للمعنى؛ فإنّ الأنعام اسم جمع"[6].

وأجاز وضع المفرد موضع الجمع عند أمن اللبس، كما في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ

١- السراج المنير: ١/١٦٧.

٢- النساء: ١٣، ١٤.

٣- السراج المنير: ١/٢٣٦، ٢٣٧.

٤- النحل: ٦٦.

٥- يقصد قول الله -عز وجل-: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

٦- السراج المنير: ٢/١٩٨.

إِمَامًا﴾[1]؛ حيث قال: "(وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) أي: أئمة يقتدون بنا في أمر الدين بإضافة العلم والتوفيق للعمل؛ فاكتفى بالواحد لدلالته على الجنس، ولعدم اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[2].

أو أرادوا: (واجعل كل واحد منا) أو أرادوا جمع (آم) كـ(صائم) و(صيام)، أو أرادوا: (اجعلنا إماما واحدا لاتحادنا واتفاق كلمتنا)"[3].

ومثله أيضا في قول الله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[4]

"(فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ)؛ أي: في بلدهم أو دورهم، فاكتفى بالواحد، ولم يجمع لأمن اللبس.

(جاثمين)؛ أي: باركين على الركب ميتين.

فإن قيل: قال تعالى في الأعراف[5] وههنا: (فأخذتهم الرجفة)، وقال في هود: (فأخذتهم الصيحة) [6] والحكاية واحدة؟

أجيب: بأنه لا تعارض بينهما؛ فإن الصيحة كانت سببا للرجفة؛ لأنّ جبريل لما صاح تزلزلت الأرض من صيحته فرجفت قلوبهم، والإضافة إلى السبب لا تنافي الإضافة إلى سبب السبب.

فإن قيل: ما الحكمة في أنه تعالى إذا قال: (فأخذتهم الصيحة)، قال: (في ديارهم)، وحيث قال: (فأخذتهم الرجفة) قال: (في دارهم)؟

أجيب: بأنّ المراد من (الدار) هو الديار، والإضافة إلى الجمع يجوز أن تكون بلفظ الجمع وأن تكون بلفظ الواحد إذا أُمن اللبس كما مرّ.

١- الفرقان: ٧٤.

٢- غافر: ٦٧.

٣- السراج المنير: ٢/٥٥٥.

٤- العنكبوت: ٣٧.

٥- الآية ٧٨.

٦- الآية: ٧٣.

وإنما اختلف اللفظ للطيفة؛ وهي أنّ الرجفة هائلة في نفسها فلم تحتج إلى تهويلها، وأمّا (الصيحة) فغير هائلة في نفسها، لكن تلك الصيحة لما كانت عظيمة حتى أخذت الزلزلة في الأرض ذكر (الديار) بلفظ الجمع حتى تعلم هيئتها"[1].

ومثله أيضا في تخريج قراءة حمزة في قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[2]؛ حيث قال: "(وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ)... وقرأ حمزة بسكون الراء، ولا ألف بعد الفاء على التوحيد على إرادة الجنس ولعدم اللبس؛ لأنه معلوم أن لكل أحد غرفة تخصه، وقد أجمع على التوحيد في قوله تعالى: ﴿يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾، ولأن لفظ الواحد أخف فوضع موضع الجمع مع أمن اللبس"[3].

وأجاز الشربيني حذف الفاعل عند أمن اللبس أيضا، حيث يقول في قول الله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾[4]: "(فَأَوْحَى) أي: الله تعالى وإن لم يجرِ له ذكر لعدم اللبس"[5].

١- السراج المنير: ٣/١١٤.

٢- سبأ: ٣٧. وانظر في هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد: ٥٣٠، والحجة لابن خالويه: ٢٩٥، والإتحاف: ٤٦١.

٣- السراج المنير: ٣/٢٤٥، ٢٤٦.

٤- النجم: ١٠.

٥- السراج المنير

قرينة الرتبة

توطئة:

التقديم والتأخير –أو قرينة الرتبة– من القضايا التي استرعت انتباه النحاة من بداية التقعيد النحوي؛ ذلك أنها ظاهرة نحوية تدل على مرونة اللغة العربية وتلبيتها لمتطلبات المعنى والدلالة.

فمن أبرز من اهتموا بها ابن جني؛ إذ عقد فصلا في سفره العظيم (الخصائص)، تحت عنوان (فصل في التقديم والتأخير)[١]، وأيضا عقد أبو بكر بن السراج بابا في كتاب (الأصول في النحو) سماه (باب التقديم والتأخير)[٢]، ومن المحدثين الذين تناولوا قرينة الرتبة الدكتور تمام حسان؛ إذ عدها قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[٣].

وقد نص ابن السراج على أن الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنيناه.

ثم ذكر الثلاثة عشر نوعا التي لا يجوز تقديمها وهي "الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم

١– الخصائص: ٣٨٢/٢.

٢– الأصول في النحو: ٢٢٢/٢.

٣– اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧– دار الثقافة – الدار البيضاء – ط ١٩٩٤.

مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل"[1].

وقد قسم الدكتور تمام الرتبة إلى رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، وعد من الرتب المحفوظة في التركيب العربي: أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها.

ومن الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، واو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه.

وعد من الرتب عير المحفوظة: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد (نعم)، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل[2].

١- الأصول في النحو: ٢/٢٢٢.

٢- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

الشربيني وقرينة الرتبة

وكانت عناية الشربيني بالرتبة واضحة في كثير من توجيهاته وتخريجاته، وحاول إبراز الأسباب والدوافع وراء مخالفة نظام الجملة العربية بتقديم ما حقه التأخير أو العكس؛ فكل ذلك كان وراءه غرض دلالي معين.

وكان اهتمام الشربيني في الأغلب الأعم بإبراز هذه الأغراض واضحا، وربما يثير هو تساؤلا مباشرا حول فائدة التقديم والتأخير، ويقوم بالرد عليه، وذلك واضح في توجيهه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]؛ حيث يقول: "...فإن قيل: بم رفع (الصَّابِئُونَ) وكان حقه: الصابئين؟

أجيب: بأنه رفع على الابتداء، وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر (إن) واسمها وخبرها؛ كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذا، وأنشد سيبويه شاهدا له:

وإلا فاعْلَموا أنَّا وَأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ[2]

والشاهد في (أنتم) فإنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإلا فإنا بغاة وأنتم كذلك.

فإن قيل: ما فائدة هذا التقديم والتأخير؟

أجيب بأن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضلالا، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها أي خرجوا؛ فكأنه قال: هؤلاء الفرق الذين آمنوا كانوا أيضا كذلك.

وقيل: منصوب بالفتحة؛ فكما جُوِّز بالفتحة مع الياء في بنين وسنين، جوز مع الواو هنا"[3].

* ومن أبرز هذه الأغراض الدلالية تقديم ما طبيعته التأخير للاهتمام به، وربما أيضا المحافظة على رؤوس الآي، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

---

١. المائدة: ٦٩.

٢. سبق تخريجه.

٣. السراج المنير: ١/٣١٩.

بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[1]؛ حيث يقول الشربيني: "تقديم (رزقناهم) على (ينفقون) للاهتمام به، وللمحافظة على رؤوس الآي"[2].

* ومنه أيضا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية به في قول الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً﴾[3]؛ حيث يقول الشربيني: "... فإن قيل: لم أخر (هواه) والأصل قولك: اتخذ الهوى إلها؟

أجيب: بأنه ما هو إلا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية، كما تقول: علمت منطلقا زيدا لفضل عنايتك بالمنطلق"[4].

* ومن أغراض تقديم المفعول به أيضا الاختصاص، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[5]؛ حيث يقول الشربيني: "(وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) وتقديم المفعول به للاختصاص؛ كأنه قيل: وخصوا أنفسهم بالظلم لم يتعدها إلى غيرها"[6].

* وربما يقدم المفعول الثاني على الأول لاستعظام حدث جلل، كما خرج عليه الشربيني التقديم والتأخير في قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾[7]؛ حيث يقول: "فإن قيل: (لله) مفعول ثان لـــ(جعلوا)، و(شركاء) مفعول أوّل، ويبدل منه (الجنّ).. فما فائدة التقديم؟

أجيب بأنّ فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك من جنّ أو إنس أو ملك؛ فلذلك قدم اسم الله تعالى على الشركاء"[8].

* وربما يكون التقديم للدلالة على أهمية الترتيب الزمني لحادث معين، وذلك ما وجه عليه الشربيني تقديم الظرف في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا

١- البقرة: ٣.
٢- السراج المنير: ١/١٥.
٣. الفرقان: ٤٣.
٤. السراج المنير: ٢/٥٤٣.
٥. الأعراف: ١٧٧.
٦. السراج المنير: ١/٤٤٣.
٧. الأنعام: ١٠٠.
٨. السراج المنير: ١/٣٦٣.

يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾[1]؛ حيث قال: "(ولولا إذ سمعتموه...)؛ فإن قيل: أيّ فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلا؟

أجيب: بأن الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يذبوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به، فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم"[2].

* وربما يشير الشربيني إلى التقديم والتأخير دون أن يذكر الغرض منه، وذلك كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[3]؛ حيث قال: "قال الحسين بن الفضل: في الآية تقديم وتأخير، تقديره: ولقد اصطفيناه في الدنيا والآخرة، وإنه لمن الصالحين"[4].

ومثله أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[5]؛ حيث قال: "(ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة" لم يعرف أنها أيام أو شهور أو سنون، فلما قال: (سنين) صار هذا بيانا لقوله (ثلاث مائة)؛ فكان ذلك عطف بيان له.

وقيل: هو على التقديم والتأخير؛ أي: لبثوا سنين ثلاث مائة"[6].

* وربما يكون التقديم متوافقا مع المقدم من احتياجات الناس، وذلك ما خرج عليه الشربيني تقديم الظرف في قول الله تعالى: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[7]؛ حيث قال: "(لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون) فإن قيل: تقديم الظرف يفيد الحصر لأنّ تقديم الظرف موذن بالاختصاص وقد يؤكل من غيرها.

أجيب: بأنّ الأكل من هذه الأنعام هو الذي يعتمده الناس في معايشهم، وأمّا الأكل من غيرها كالدجاج والبط والأوز وصيد البرّ والبحر فليس بمعتد به في

---

١. النور: ١٦.
٢. السراج المنير: ٤٩٨/٢.
٣- البقرة: ١٣٠.
٤- السراج المنير: ٧٧/١.
٥. الكهف: ٢٥.
٦. السراج المنير: ٣٩٩/٢.
٧. النحل: ٥.

الأغلب، وأكله يجري مجرى التفكه به؛ فخرج (ومنها تأكلون) مخرج الغالب في الأكل من هذه الأنعام.

فإن قيل: منفعة الأكل مقدمة على منفعة اللباس؛ فلم قدّمت منفعة اللباس عليه؟

أجيب: بأنّ منفعة اللباس أكثر من منفعة الأكل؛ فلهذا قدّمت على منفعة الأكل"[1].

* ذكرنا منذ قليل أن هناك رتبًا محفوظة يجب المحافظة عليها، ومنها صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام وغيره، وقد أشار الشربيني إلى هذا عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾[2]؛ حيث قال: "(كم) مفعول (أهلكنا) مقدّم واجب التقديم؛ لأنّ له صدر الكلام؛ لأنها إمّا استفهامية أو خبرية، وهي محمولة على الاستفهامية؛ أي: كثيرا من القرون أهلكنا"[3].

---

١. السراج المنير: ٢/١٧٧، ١٧٨.

٢. مريم: ٧٤.

٣. السراج المنير: ٢/٣٦١.

قرينة السياق

توطئة:

يرادف السياق في التراث العربي كلا من المقام والحال والموقف، ومفهوم السياق يتسع أيضا ليشمل ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بسياق النص وسياق الموقف أو المقام الخارجي.

أي أن هذه السياق كما فهمه العلماء العرب يشتمل على عناصر دلالية تستفاد من المقام ومن المقال جميعا، ويمكن أن ينقسم تبعا لذلك إلى:

- السياق اللغوي: وهو المستفاد من عناصر مقالية داخل النص.
- السياق الخارجي: وهو المستفاد من العناصر غير اللغوية التي تصاحب النص[١].

ويقول الدكتور تمام حسان: "إن الكلمة المفردة –وهي موضوع المعجم– يمكن أن تدل على أكثر من معنى وهي مفردة ولكنها إذا وضعت في (مقال) يفهم في ضوء (مقام) انتفى هذا التعدد من معناها، ولم يعد لها في السياق إلا معنى واحد؛ لأن الكلم وهو مجلى السياق لا بد أن يحمل من القرائن المقالية (اللفظية) والمقامية (الحالية) ما يعيِّن معنى واحدا لكل كلمة.

فالمعنى بدون المقام –سواء أكان وظيفيا أو معجميا– متعدد ومحتمل؛ لأن المقام هو كبرى القرائن ولا يتعين المعنى إلا بالقرينة"[٢].

إذن فقرينة السياق هي كبرى القرائن النحوية؛ لأنها تعتمد على شيء من هذه القرائن النحوية أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة[٣].

---

١. انظر: قرينة السياق في التركيب القرآني لإبراهيم محمد أحمد الدسوقي: ٢٠ – رسالة ماجستير بدار العلوم.

٢. اللغة معناها ومبناها: ٣٩.

٣. قرينة السياق في التركيب القرآني: ٥.

الشربيني والسياق

كان للسياق وجوده الظاهر عند الخطيب الشربيني؛ فنجد بعض الظواهر النحوية التي خرَّجها الشربيني على السياق واضحة جلية في تفسيره.

* من هذه الظواهر مجيء الموصول المفرد بمعنى الجمع في قول الله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾[1]؛ حيث يقول الشربيني: "(مَثَلُهُمْ) أي: شبههم وصفتهم في نفاقهم (كمثل الذي) بمعنى (الذين) بدليل سياق الآية، ونظيره ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[3]"[4].

* وبناء على السياق رجح الشربيني أن يكون (جميعا) حالا من (ما) وليس من (لكم) في قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5]؛ حيث يقول: "وقوله تعالى: (جَمِيعًا) حال من الموصول الثاني، وهو (ما)، وهي حال مؤكدة لـــ(ما) لاتحادهما في العموم، وهذا أقرب من جعله حالا من ضمير (لكم): لأنّ سياق الآيات إنما هو في تعداد النعم لا في تعداد المنعَم عليهم، ولأنّ المنة بتعداد النعم أظهر من المنة بتعداد المنعم عليهم؛ لأنّ مقدار النعم يصل إلى كل أحد"[6].

* واعتمادا على السياق أيضا خرج الشربيني دخول (بين) على (أحد) رغم أنه يقتضي متعددا في قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[7]؛ حيث يقول: "وإنما أدخل (بين) على (أحد) وهو يقتضي متعدّدًا لعمومه من حيث إنه وقع في سياق النفي"[8].

١- البقرة: ١٧.

٢- الزمر: ٣٣.

٣- التوبة: ٦٩.

٤- السراج المنير: ٢٢/١.

٥- البقرة: ٢٩.

٦- السراج المنير: ٣٥/١.

٧- النساء: ١٥٢.

٨- السراج المنير: ٢٨١/١.

* وربما يكون السياق مسوغا لإضمار الفاعل في بعض الآراء، وإن كان ذلك الرأي مرجوحا عند الشربيني؛ وهو ما ذكره في توجيهات فاعل (بدا) في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1]؛ حيث يقول: "في فاعل (بدا) أربعة أوجه: أحسنها أنه ضمير يعود على (السَّجن) بفتح السين، أي: ظهر لهم حبسه.

والثاني: أنّ الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم بداء.

والثالث: أنه مضمر يدل عليه السياق، أي: بدا لهم رأي.

والرابع: أنه محذوف، و(ليسجننه) قائم مقامه؛ أي: بدا لهم السجن، فحذف وأقيمت الجملة مقامه، وليست الجملة فاعلا؛ لأن الجمل لا تكون كذلك"[2].

* ويكون السياق مسوغا للتعبير بالفعل الماضي عن المستقبل كما وجه عليه الشربيني قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾[3]؛ حيث قال: "ولما كان في سياق الإنذار قال معبرا بالماضي زيادة في التخويف (والذين سعوا) أي: أوقعوا السعي ولو مرّة واحدة"[4].

* وربما يكون السياق سببا في ترجيح الشربيني رأيًا على آخر؛ فقد رجح رأي الكوفيين على البصريين في قول الله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[5]؛ حيث قال: "(وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) مذهب البصريين أنّ (إن) هذه هي المخففة من الثقيلة، أي: وإنا نظنك، والذي يقتضيه السياق ترجيح مذهب الكوفيين هنا في أنّ (إنْ) نافية؛ فإنهم أرادوا بإثبات الواو في (وما أنت) المبالغة في نفي إرساله بتعداد ما ينافيه؛ فيكون مرادهم أنه ليس لنا ظنّ يتوجه إلى غير الكذب، وهو أبلغ من إثبات الظنّ به"[6].

١- يوسف: ٣٥.

٢- السراج المنير: ٢/٨٨.

٣- الحج: ٤٩-٥١.

٤- السراج المنير: ٢/٤٥٢.

٥- الشعراء: ١٨٥، ١٨٦.

٦- السراج المنير:٣/٢٦.

* وربما يكون السياق سببا في حذف ما حقه الظهور، وذلك ما وجه عليه الشربيني قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[1]؛ حيث قال: "(ذَلِكَ) أي: الجزاء العظيم من الجنة ونعيمها، مبتدأ خبره (الذي يبشر الله) أي: الملك الأعظم، والعائد وهو (به) محذوف تفخيما للمبشر به؛ لأن السياق لتعظيمه بالإشارة، وبجعلها بأداة البعد، وبالوصف بـــ(الذي)، وذكر الاسم الأعظم، والتعبير بلفظ (العباد) في قوله تعالى (عباده)، مع الإضافة إلى ضميره سبحانه"[2].

---

١ – الشورى: ٢٣.

٢ – السراج المنير: ٣/٤٣٥.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة المباركة في رياض القرآن، وفي صحبة علَم من أعلام أمتنا الشوامخ، وعظيم من عظمائها الأفذاذ، الذين منَّ الله عليهم فخدموا دينهم وأمتهم وثقافهتم.. مع الشيخ الخطيب الشربيني الذي شرفنا بدراسة آرائه واتجاهاته النحوية.. نخلص إلى النتائج التالية:

- تعددت ثقافات الشيخ الشربيني وتنوعت بين علوم الشريعة واللغة؛ فهو فقيه مشهود له، ومفسر فاق معاصريه، ولغوي مالك لأدوات اللغة بفروعها المختلفة.
- للخطيب الشربيني منهجه اللغوي واختياراته الخاصة المبنية على أدلته التي اطمأن لها ورجحت لديه؛ ولذلك يمكن أن نصنف مذهبه اللغوي بأنه بغدادي أخذ عن المدرستين النحويتين الكُبريين –البصرة والكوفة– كلتيهما.
- مجيء الخطيب الشربيني متأخرا جعل تفسيره مليئا بآراء السابقين، سواء من المفسرين أم من اللغويين والنحاة أم من الفقهاء. ومع ذلك كان الشربيني يعرض هذه الآراء ناقدا أو شارحا لها أو معلقا عليها، ثم يختار منها ما يتفق مع أدلته.
- الشربيني متفق مع البصريين في الأصول العامة، ولكنه متفق مع الكوفيين في كثير من تطبيقاته؛ فمثلا لم يستشهد من القراءات إلا بالسبعة المتواترة، ولكن في التطبيق كان موافقا للكوفيين في انتصارهم لبعض القراءات التي ردها البصريون من هذه السبعة.
- كان الشربيني مقلا جدا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، ولم يحتج بحديث على قاعدة نحوية إلا مرة واحدة، عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾، وأما باقي الأحاديث التي وردت في تفسيره فكانت احتجاجا على قضايا لغوية عامة.
- أكثَر الشربيني من الاحتجاج بالشعر، وكان مراعيا لما وضعه النحاة من ضوابط للاحتجاج به.

- استخدم الشربيني التوجيهات النحوية في استنباط أحكام فقهية، أو ترجيح بعض الآراء الفقهية التي يرى رجحانها.
- رد الشربيني على بعض الفرق الضالة التي اعتمدت على بعض التوجيهات اللغوية لمناصرة مذهبها؛ فواجه حججهم اللغوية بحجج لغوية أقوى وأرجح.

التوصيات

وبعد ما توصلت إليه من نتائج من خلال رحلتي مع الشيخ الشربيني، أقدم بعض التوصيات لنفسي ولإخواني على طريق البحث العلمي:

- كثير من كُتُب الشيخ الشربيني في حاجة إلى تحقيق واهتمام أكثر؛ حتى تخرج إلى النور وتأخذ مكانها اللائق في المكتبة العربية ليفيد منها الكثيرون.
- إبراز الجوانب اللغوية للشيخ الشربيني في باقي كتبه، سواء اللغوية أو الشرعية.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	الفاتحة	١	١٨٣
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	الفاتحة	٤	١٨٧ و١٨٨ و١٨٩
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	الفاتحة	٥	١٨٣
الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ	البقرة	٣	٣٦٠
مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا	البقرة	١٧	٣٦٤
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم	البقرة	١٧	٢٦٦
وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	البقرة	٢٠	١٤٨ و٣١٨
فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا	البقرة	٢٤	١٠٤ و١٠٥
فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ	البقرة	٢٦	٣١٩
وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا	البقرة	٢٧	١٥٢
هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا	البقرة	٢٧	٣٦٤
قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا	البقرة	٣٢	٢١
فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ	البقرة	٣٧	٢٣٦
وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	البقرة	٥١	٢٣٦
ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ	البقرة	٥٢	٨٩
وَلَن يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا	البقرة	٧٥	١٠ و١٠٢ و١٠٤ ٣٤٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ	البقرة	١٠٦	٦٣
قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا	البقرة	١١٦	٢٢٨
وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إبراهيم إِلاَّ مَن	البقرة	١٣٠	٣٦١
وَوَصَّى بِهَا إبراهيم بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ	البقرة	١٣٢	٢٤٥
مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا	البقرة	١٤٥	٢٩٩
الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ	البقرة	١٤٧	٦٠
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ الرِّقَابِ	البقرة	١٧٧	١٦٢ و٣٣١
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ	البقرة	١٧٧	١٧٧ و٣٢٥
كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ	البقرة	١٨٠	٣٣٤
وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ	البقرة	١٨٢	٢٨١
شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ	البقرة	١٨٥	٣٥٣
وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ	البقرة	١٧١	٢٧١
الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ	البقرة	١٧٧	٣٨ و٢٣٧
وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	البقرة	٢١٧	
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ	البقرة	٢١٧	٢٠٨ و٣٣٦
وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ	البقرة	٢٢٤	٣١١
وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلاَدَكُمْ	البقرة	٢٣٣	١٣٧
وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا	البقرة	٢٣٤	٢٩٢

وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ	البقرة	٢٣٥	١٤٢ و٣٠٥
مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً	البقرة	٢٤٥	٢٣٨
إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ	البقرة	٢٤٧	٢٧٠
لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ	البقرة	٢٥٥	١٠٤
فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	البقرة	٢٥٧	١٢٩
قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ	البقرة	٢٦٣	٥٠ و٥٥
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم	البقرة	٢٦٤	٣٤١
فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ من رَّبِّهِ	البقرة	٢٧٥	٣٢ و٣٦ و ٢٩٩
وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ	البقرة	٢٨٠	٨٠ و٣٢٢
وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا	البقرة	٢٨٢	٢٩٣
وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ	البقرة	٢٨٨	٣٨ و٢٩٣
هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ	آل عمران	٧	٣١٨ و٣٥٣
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ	آل عمران	١٠	٦١ و٣٣٥
قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ	آل عمران	١٥	٢٨٢
شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ	آل عمران	١٨	٢٠٤ و٣٥٣
فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ	آل عمران	٢٠	١٦٢
إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ	آل عمران	٢١	٣٠٢
قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ	آل عمران	٧٣	٣٠٤
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ	آل عمران	٧١	٣٠٠
أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ	آل عمران	١٤٢	١٠٨
يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ	آل عمران	١٥٤	٥٢ و٥٣ و٥٤ و٢٦٨
إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنْفُسِهِمْ	آل عمران	١٦٤	٢٣٥
لَتُبْلَوُنَّ	آل عمران	١٨٦	١٣٣
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم	آل عمران	١٠	٦١ و٣٣٥
كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ	آل عمران	١١	٦١
لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً	آل عمران	١١٨	١٤٢
وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ	النساء	١	٢٠٧ و٢١٠ و٢٣٣ و٢٤٠ و٢٦٩ و٣٢٦
فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ	النساء	٤١	١٧٢
وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ	النساء	١٢٧	٢٠٨
وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ	النساء	١٥٢	٣٧٠
وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ	النساء	١٥٧	١٧٢

لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ	النساء	١٦٢	١٧٧ و٢٠٨ و٣٢٤
فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ	النساء	١٧٠	٧٧
يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أن تَضِلُّوا	النساء	١٧٦	٣١١
تِلْكَ حُدُودُ اللهِ	النساء	١٣	٣٢٨ و٣٥٤
وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ	النساء	١٤	٣٢٨ و٣٥٤
لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ	النساء	١٦٢	١٧٧ و٢٠٨ و٣٢٤
لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أن يَكُونَ عَبْدًا للهِ	النساء	١٧٢	٣٤٤
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	المائدة	٣٨	٧٤ و٣٣٠
إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ	المائدة	٤٢	٢٩٣
وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ	المائدة	٦٧	١٢٥
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ	المائدة	٦٧	١٤ و٦٥ و٢٧١ و٣٢٣ و٣٩٥
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ	المائدة	٧٥	١٢٧
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ	المائدة	١٠٦	٦٣
وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ	المائدة	١١٠	١٧٢
وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ	الأنعام	٢	٥٥
قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ	الأنعام	١٤	٢٠٥
قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ	الأنعام	٣٣	٣٠٣
فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي	الأنعام	٧٨	٣٢ و٢٩٩
فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا	الأنعام	٧٦	١٨٨
وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ	الأنعام	١٠٠	٣٦٠
اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ	الأنعام	١٠٦	٣٣٧
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا	الأنعام	١١٣	٣٤٦
وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ	الأنعام	١١٤	٣٤٦
أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا	الأنعام	١٢٣	٢٥٧
وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ	الأنعام	١٣٧	١٩١ و١٩٤ و٢٣٣ و٢٤١ و٣٢٧
قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا	الأنعام	١٥١	٣٠١
ومحياي ومماتي	الأنعام	١٦٢	١١٥
مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ	الأعراف	١٢	٣٠١
لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ	الأعراف	١٦	١٤٢
وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ	الأعراف	٤٠	١٠٥
وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ...	الأعراف	٥٠	١٨٩

إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ	الأعراف	٥٦	٢٩ و٣٠ و٣٢ و٣٥ و٢٩٩ و٣٠١
وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ	الأعراف	١٣٢	٣٣٣
قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي	الأعراف	١٤٣	١٠٦
لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي	الأعراف	١٤٣	١٠٠ و٣٤٥
وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا	الأعراف	١٥٥	١٣٧ و٢٦٨
قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا	الأعراف	١٥٨	٢٠٣
سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا	الأعراف	١٧٧	٣٦٠
وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ	الأعراف	١٧٧	٣٤٧
أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ	الأعراف	١٧١	٤٤ و٤٥
وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ	الأعراف	١٧٨	٤٤
فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ	الأنفال	١٧	١٢٤ و٣٣٥
وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ	الأنفال	٣٣	٨٥
وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا	الأنفال	٦١	١٩٥
فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ	الأنفال	٦٤	١٦٢
إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ	الأنفال	٧٣	١٢٥
لَوْلاَ كِتَابٌ مِّنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	الأنفال	٦٨	٣٤٢
فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّبًا	الأنفال	٦٧	٣٤٢
وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ	التوبة	١٢	٣٢٠
وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ	التوبة	٣٤	٢٧٢
إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا	التوبة	٣٦	٣٨
فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ	التوبة	٣٦	٤١ و٤٣ و٣٨
يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ	التوبة	٤٧	١٤٢
وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا	التوبة	٦٧	٣٦٤
التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ	التوبة	١١٢	٢١٦
رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً	يونس	٨٨	٣٤٧
وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ	يونس	١٠٨	٨٥
بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا	هود	٢١	١٨٥
وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ	هود	٢٧	٢٥٧
وَلاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُّ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ	هود	٣٤	٣٤٢
وَقُضِيَ الأَمْرُ	هود	٤٤	١٣٣
إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ	هود	٤٦	٢٣٨
وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ	هود	٨٣	٣٤
وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا	هود	١١١	١١٤

فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ	هود	١١٦	١١١
وَكُلاًّ نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ	هود	١٢٠	١٧٢
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ	يوسف	٢	٢٢٤
إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا	يوسف	٤	٢٦ و٤٤
تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ	يوسف	١٠	٣٠
وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ	يوسف	١٨	١٦٨ و٣١٣
وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ	يوسف	٢٠	٣٠٤
مَا هَذَا بَشَرًا	يوسف	٣١	٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٣٢٤
ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ	يوسف	٣٥	١٢٩ و٣٣١ و٣٦٥
وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ	يوسف	٤٣	٢٩٦
فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي	يوسف	٨٠	١٠٠ و١٠٥ و٣٤٥
إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ	يوسف	٧٠	١١٤ و٢٤٨ و٢٧١ و٣٣١
وَلَدَارُ الآخِرَةِ	يوسف	١٠٧	٢٤٠
هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا	الرعد	١٢	١٤٥ و١٤٦
اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَّشَاءُ وَيَقْدِرُ	الرعد	٢٦	١٤٨
وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ	إبراهيم	٢	٥٢
مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ	إبراهيم	١٨	٣١٤
مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ	إبراهيم	٢٢	٢٤٢ و٢٨٣ و٣٣٨
قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ	إبراهيم	٣١	١١٨ و٣٠٩
فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلَهِ	إبراهيم	٤٧	١٩٨
رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ	الحجر	٢	٩٥ و٢٨٢
إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الحجر	٩	٢٢٤
وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ	الحجر	٢٠	٢٠٧ و٢٠٨ و٢١١
الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ	الحجر	٧١	١٤ و١٥
إِنَّ إبراهيم كَانَ أُمَّةً	النحل	١٢٠	٧٢
والأنعام خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَّمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ	النحل	٥	٣٦١
وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ	النحل	١٥	٣١٢
أَفَمَن يَّخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ	النحل	١٧	٢٦٦
وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لاَ يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ	النحل	٢٠	٢٦٧
إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ	النحل	٣٧	٢٤٥

أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ	النحل	٤٤	١٥٣
أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ	النحل	٤٧	٢٧٣
وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأنعام لَعِبْرَةً	النحل	٦٦	٣٥٤
سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ	الإسراء	١	٢١
فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِّهِ	الإسراء	٣٦	٣٢ و٣٦ و٢٩٩
إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً	الإسراء	٣٦	٢٤ و٢٧٥
وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	الإسراء	٥٣	١١٨ و١٢٣
وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ	الإسراء	٧٤	٣٣٣
وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإنسان أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ	الإسراء	٨٣	٢٤٦
قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ	الإسراء	٨٨	٣٣٢
قُل لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي	الإسراء	١٠٠	٣١٢
ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا	الكهف	١٢	٢٩٦
وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ	الكهف	١٦	٢٩٦
وَنَامُهُمْ كَلْبُهُمْ	الكهف	٢٢	٢١٦
وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا	الكهف	٢٥	٢٣٩ و٢٦١
فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ	الكهف	٤٢	٢٧٥
وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا الأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ	الكهف	٤٥	٢٧٤
لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ	الكهف	٦٠	١٠٥
وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى	الكهف	٨٧	٢٣٩
آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ	الكهف	٧٦	٣١٠
بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا	الكهف	١٠٣	٢٣٩
فَإِمَّا تَرَيِنَّ	مريم	٢٦	١٣٣
فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا	مريم	٢٦	١٠٠ و١٠٤ و٣٤٥
أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ	مريم	٣٨	١٣٣
فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ	مريم	٥٧	١٥٧
وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا	مريم	٧٤	٣٦٢
كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا	مريم	٨٢	٢٥٨
لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى	طه	٤٤	٨٩ و٩١
لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى	طه	٧١	١٠٤
إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ عَشْرًا	طه	١٠٣	٢٩٢
إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ يَوْمًا	طه	١٠٤	٢٧٢

لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاَّتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا	الأنبياء	١٧	١٤٩
قَالَ سَلاَمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا	الأنبياء	٤٧	١٥
بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذا فَاسأَلُوهُمْ إِنْ كانُوا يَنْطِقونَ	الأنبياء	٦٣	٤٦
إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا	الحج	٧٣	١٠٦
وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ	الحج	٧٨	٢٩٣
قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ	الحج	٤٧	٣٧١
فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ	الحج	٥٠	٣٦٥
وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ	الحج	٥١	٣٦٥
لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا	الحج	٧٣	١٠٠ و١٠٤ و١٠٦ و٣٤٥
كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ	المؤمنون	١٢	١٤
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ	النور	٢	٧٤ و٣٣٠
وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم	النور	١٦	٣٦٠
لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ	النور	٥٧	٣٣٧
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ	النور	٦٣	١٣٩
فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلا	الفرقان	٥	٢٨٢
أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً	الفرقان	٤٣	٣٦٠
وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا	الفرقان	٧٤	٣٥٤
إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ	الشعراء	٤	٤٤
قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ	الشعراء	١٨٥	٣٢٨ و٣٦٥
وَمَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ	الشعراء	١٨٦	٣٢٨ و٣٦٥
يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ	النمل	١٨	٤٤
وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ	النمل	٢٤	٢٧٠
أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ	النمل	٢٥	٢٧٠
فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	القصص	٨	٣٤٧
فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ	العنكبوت	٣٧	٣٥٥
وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ	العنكبوت	٦٤	٢٩٧
وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ	السجدة	١٢	٩٥
وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُّوحٍ	الأحزاب	٧	٢٠٨ و٣١٠ و٣١٧
أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ	الأحزاب	١٧	٢٩٤
مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلا	الأحزاب	٦١	١٧٨
لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا	الأحزاب	٦٣	٢٩ و٣٤ و٣٠٤

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ	الأحزاب	١٣٦	٢٩٤
وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ	سبأ	٢٨	١٦٨ و١٧٣ و١٧٥ و٣٢١
وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ	سبأ	٣٧	٣٥٦
وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ	سبأ	٥١	٩٥
وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ	فاطر	٢٥	٢٢٨
لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا	فاطر	٣٦	١٠٤
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ	يس	٥١	٩٧
إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ	يس	٥٥	٧٨
فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ	الصافات	١٠٣	٢٩٤
بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ	ص	٨	١٠٨ و١١٢
جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ	ص	٥٠	٢١٧
لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا	الزمر	٤	١٤٩
وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ	الزمر	٣٣	٣٦٤
وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ	الزمر	٤٧	٣٠٠
أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	الزمر	٥٨	٢٧٥
وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا	الزمر	٧٣	٢١٦ و٢١٨
غَافِرِ الذَّنْبِ	غافر	٣	١٨٧
النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ	غافر	٤٦	٣٦
ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلا	غافر	٦٧	٣٥٥
وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ	غافر	٣٦	٣١٣
أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى	غافر	٣٧	٣١٣
لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ	الشورى	١٧	٢٩ و٩١ و٣٠٢
وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ	الشورى	١٨	٩١
ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ	الشورى	٢٣	٣٦٦
وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ	الزخرف	٣٧	١٥٨
إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ	الزخرف	٧٤	٧٨
كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ	الدخان	٢٥	٤٠
قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا	الجاثية	١٤	١٢٢ و١٢٣
وَإِذْ لَم يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ	الأحقاف	١١	١٦٠
طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ	محمد	٢١	٥٥
وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ	الفتح	٢٥	٣٣٣

وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا	الحجرات	٧	٢٧٢
وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ	الحجرات	١٤	١٠٩ و١١٢
فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى	النجم	١٠	٣٥٦
أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ	الواقعة	٦٧	٢٧٦
وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ	الواقعة	٧٦	٢٠٤
وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ	الواقعة	٣٢	٢٠٤
لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَةٍ	الواقعة	٣٣	٢٠٤
إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ	الواقعة	٧٧	٢٠٤
فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ	الواقعة	٧٨	٢٠٤
لاَ يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ	الواقعة	٧٧	٢٠٤
مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ	المجادلة	٢	٨٢ و٨٣ و٨٦ و٣٢٤
هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ	الحشر	٢٣	٣١٩
وَلاَ يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ	الجمعة	٧	١٠٦
وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا	الجمعة	١١	٢٧٢
فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ	المنافقون	١٠	١١٥
وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ	الطلاق	٤	٦٣
لَوْلاَ أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ	القلم	٤٧	٣٣٣
عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ	المعارج	٣٧	١٥
فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا	الجن	٧	١٥٨
فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا	الجن	١٣	١٢٧
وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا	الجن	١٥	٢٩٣
وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا	الجن	١٨	١١٦
لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ	المدثر	٣٧	١٥٠
هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ	الإنسان	١	١١٠
كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ	النبأ	٤	٣٥١
ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ	النبأ	٥	٣٥١
وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى	عبس	٣	٨٩
ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ	عبس	٢١	١١٢
ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ	عبس	٢٢	١١٢
كَلاَّ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ	عبس	٢٣	١١٢
لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ	التكوير	٢٨	١٥٠
وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ	الانفطار	١٧	٣٥١
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ	الانفطار	١٨	٣٥١
وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ	المطففين	١	٥١
فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ	البروج	١٦	٣٠٤
أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ	البلد	١٤	١٣٣
يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ	البلد	١٥	١٣٣

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ	العلق	١	١٨٣ و٣٢٩
وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ	الإخلاص		١٧٢

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	النمس ولو خاتما من حديد	٧٩
٢	لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	١٣٧
٣	كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة	١٧٥ و٣٣٠
٤	باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك أرفعه	١٩٤
٥	هل أنتم تاركو لي صاحبي	٢٠٥
٦	من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كيوم ولدته أمه	٢٤٧
٧	زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ	٢٦٠
٨	مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِن الْقُرْآنِ	٢٦٠
٩	خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِن الْقُرْآنِ	٢٦٠
١٠	الظلم ظلمات يوم القيامة	٢٦٣
١١	انتصب النبي -صلى الله عليه وسلم- مُمْثِلا	٢٦٤
١٢	أحاسنكم أخلاقا	٢٦٦
١٣	من صام رمضان وأتبعه ستا من شوّال	٣٠١
١٤	من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه	٣٦٢

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شدَنَّ لنا *** من هَؤُلَيّائكُنّ الضّال والسّمُر	البسيط	٢٤
آلَيتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطعمُهُ *** والحَبُّ يأكُلُهُ في القَريةِ السُّوسُ	البسيط	١٤٤
إني أبِيٌّ أبِيٌّ ذو محافظةٍ *** وابن أبِيٍّ أبِيٍّ من أبَيِّينِ	البسيط	١٨
لَها مَتاعٌ وَأعوانٌ غَدَونَ بِهِ *** قِنبٌ وَغَربٌ إِذا ما أُفرِغَ انسَحَقا	البسيط	٧٣
ولن يراجعَ قلبي حبَّهم أبدا *** زَكَنْتُ من بغضهم مثلَ الذي زَكِنُوا	البسيط	١٠٤
وكلُّ قومٍ أطاعوا أمْرَ مُرْشِدِهُم *** إلاّ نُمَيْرا أطاعتْ أمْرَ غاوِيها	البسيط	١٨٥
سُبحانَهُ ثُمَ سُبحانًا نعودُ بِهِ *** وَقَبلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ وَالجُمُدُ	البسيط	٢١
الذِّئبُ بطرُقها في الدّهر واحدةً *** وكلُّ يومٍ ترانِي مُــدِيةٌ بــيدي	البسيط	٥٦
كَانَتْ حَنِيفَةُ أَثْلاثًا فَثُلُثُهمُو *** مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلُثٌ مِنْ مَوَالِيهَا	البسيط	٧٤
هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ	البسيط	١١٧ و٢٥٧
هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْخُرَّدَ الْعُرُبَا *** أَزْمَانَ كُنتُ مُنوطًا بِي هَوًى وصَبَّا	البسيط	١٣٤
وكلُّ قومٍ أطاعوا أمْرَ مُرْشِدِهُم *** إلاّ نُمَيْرا أطاعتْ أمْرَ غاوِيها	البسيط	١٨٥
الظّاعنينَ ولَمّا يُظْعِنوا أحَدًا *** والقائلــونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيها	البسيط	١٨٥
إنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ *** بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ	البسيط	٢٧٧
السِّلْمُ تَأخُذُ منها ما رَضِيتَ بِهِ *** وَالحَربُ يَكفيكَ مِن أنفاسِها جُرَعُ	البسيط	٣٠٤
تخوَّفَ الرَّحْلُ منها تَامِكًا قَرِدا *** كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ	البسيط	٣٧٥
فَصَلَفنا في مُرادٍ صَلَفَةً *** وَصُداءٍ أَلْحَفَتهُم بِالذَّلَل	الرمل	٢١٤
أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ	السريع	٢٠ و٣٧٥
لاَ يَعْدَنْ قومي الذين هُمُ *** سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ	السريع	١٨٥
فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ *** أوِ الرُّبا بينهما أسهَلا	السريع	٨١
يَطُفنَ بِحوزِيٍّ المَراتِعِ لَم يُرَع *** بوادِيهِ من قَرْعِ القِسِيِّ الكَنائِنِ	الطويل	٢٠١
مِنّا الَّذي اختيرَ الرِجالَ سَماحَةً *** وَخَبرًا إذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ	الطويل	١٤١ و٢٧٧
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَطَالِبُ نَاشِئًا *** فَمَطلَبُهَا كَهْلا عَلَيْهِ شَدِيدُ	الطويل	١٧٥ و٣٣٠
وَلا عَيبَ فيهِم غَيرَ أنَّ سُيوفَهُم *** بِهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ	الطويل	٣٩
إِذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ لَهُ *** بِشِقٍّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ	الطويل	٥٢
فَجِئتُ وَقَد نَضَّت لِنَومٍ ثِيابَها *** لَدى السِترِ إلا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ	الطويل	١٥٨
أَلا لا فَتَى بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةَ الْفَتَى *** وَلا غُرْفٌ إلا قَد تَوَلَّى وَأَدْبَرَا	الطويل	٥٩
فَتَى حَنْظَلِيٌّ مَا تَزَالُ رِكَابُــهُ *** تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنْكِرُ مُنْكَرَا	الطويل	٥٩
وإنّي لَتَعْروني لِذِكراكِ هِزَّةٌ *** كَما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلهُ القَطْرُ	الطويل	١٥٨
فَلَوْ شِئتُ أنْ أبْكي دمًا لَبَكَيْتُه*** عَلَيْكَ ولكنْ ساحَةُ الصَّبْرِ أوْسَعُ	الطويل	١٥٣ و١٥٥
وأُغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَه *** وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمًا	الطويل	١٥٧ و٢٧٥
لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى *** وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما	الطويل	٣٩
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى *** وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا	الطويل	٦٩
فَمَنْ بَكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *** فَإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ (وقيارٌ)	الطويل	٦٨ و٢٨٢
عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا *** يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِــلِ	الطويل	٦٠

فَدَبَّ دَبِيبَ الْبَعْلِ يأْلَـــمُ ظَـــهْـــرَهُ *** وَقَالَ: تَعَلَّمْ إِنَّنِي غَـــيْرُ فَـــاعِـــل	الطويل	٦٠
تَنَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ: دَاسِعُ نَفْـــسِـــه *** وَأَخْرَجَ أَنْيَابًا لَهُ كَالْـــمَـــعَـــاوِل	الطويل	٦٠
عَشِيَّةَ لا عَفْرَاءُ مِنكَ قَرِيبَةٌ *** فَتدنُو وَلا عَفْرَاءُ مِنكَ بِبَعِيد	الطويل	٣٤
عَرَضْنَا فسَلَّمنا فسلَّمَ كارهًا *** علينا وتبريحٌ من الْوجْدِ خانُه	الطويل	٥٤ و٥٦
قَدَرٌ أَحلَّكَ ذَا الْمَجازِ وقَد أَرَى *** وَأَبِيَّ مَالَكَ ذو الْمجَازِ بِدَار	الطويل	٥٣
على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاحْمُني *** لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى	الطويل	١٢٣ و١٢٤
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا *** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ	الطويل	٢١٨
سَرَينَا ونجمٌ قد أضاء فمُذْ بَدا *** مُحيَّاكَ أخفى ضوؤُه كلَّ شارق	الطويل	٥٣ و٥٤ و٥٦ و٢٧٧
عِنْدي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي*** فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤ سَمِعَا؟	الطويل	٥٥
ومعتصمٍ بالجبن من خشية الردى *** سبردي وغازٍ مشفقٍ سيؤوب	الطويل	١٠١
فَلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائي ومُدَّتِي *** وَلَكِن يكُنْ للخيرِ منكَ نصيب	الطويل	١٢٤
تَسَلَّيْتُ طرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم *** بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي	الطويل	١٧٥ و٣٣٠
تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ *** غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا	الطويل	٢٠١
مِنّا الَّذي اختبرَ الرجالَ سَماحَةً *** وَخَبِرًا إِذا هَبَّ الرياحُ الزَعازِعُ	الطويل	١٤١ و٢٧٧
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَطَالِبُ نَاشِئًا *** فَمَطلَبُهَا كَهْلا عَلَيْهِ شَدِيدُ	الطويل	١٧٥ و٣٣٠
تَسَلَّيْتُ طرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم *** بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي	الطويل	١٧٥ و٣٣٠
وللموت تَغذُو الوالداتُ سِخَالَها *** كما لِخَرَابِ الدُّور تُبنَى المَسَاكِنُ	الطويل	٣٥٦
أموالُنا لِذَوي المِيراثِ نَجمَعُها *** ودُورُنا لِخَرَابِ الدَّهرِ نَبنِيها	الطويل	٣٥٦
أَرِفَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا *** لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ	الكامل	١١٣
ذُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِوى *** وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيّامِ	الكامل	٢٨٥
إِنَّ السَّماحَةَ وَالْمُروءَةَ ضُمِّنَا *** قَبرًا بِمَرو عَلى الطَّرِيقِ الواضِحِ	الكامل	٣١
فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أَنَّه *** مَوْلَى المخَافةِ خَلْفُها وأَمامُها	الكامل	٣٦
هَلا سَأَلْتَ بِذِي الْجُمَاجِمِ عَنْهُم *** وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي الْلِّوَاءِ الْمُحرِقِ	الكامل	٢١٨
واللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ *** حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا	الكامل	١١٠
ذَهَبَ الَّذينَ يُعاشُ في أَكنافِهِم *** وَبَقِيتُ في خَلْفٍ كَجِلدِ الأَجرَبِ	الكامل	٢٦٦
بَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدَا *** بَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَه	مجزوء الكامل	١٠٠ و١٠١
فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ *** زَجَّ الْفَلُوصَ أَبِي مُزَادَة	مجزوء الكامل	٢٠١
وَعَلِمْتُ أَنِّـــي يَومَ ذا *** كَ مُنازِلٌ كَعْبًا وَنَهْدًا	مجزوء الكامل	٥٩
قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيـــ *** ـــدَ تَنَمَّرُوا حِلَقًا وقِدًّا	مجزوء الكامل	٥٩
أَكُلَّ امْرِئٍ تَحسَبِينَ امْرَأً*** ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارَا	المنقارب	١٦٩
فَلا مُزنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا *** ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا	المنقارب	٢٨٥
أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا *** أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا	المنسرج	٢٨٤
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا *** عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِف	المنسرج	٧٠
فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا *** كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا	المنسرج	٢٠١
فَجِئْتُ قُبورَهم بَدْءًا ولَمّا *** فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ	الوافر	١١٤
إِذا كانَ الشِّتاءُ فأَدفِئوني *** فَإِنَّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ	الوافر	٨٢

فَمَن نالَ العُلَى فَلْيَصْطَنِعْهُ *** صَنِيعَتَه وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ	الوافر	١٢٣
وإلا فاعْلَموا أنَّا وَأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ	الوافر	٢٨٠ و٣٣٢
فَإن أهلِك فَرُبَّ فَتىً سَيَبكِي *** عَلَيَّ مُهَذَّبٌ رَخصِ البَنانِ	الوافر	١٠٠ و١٠١
تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *** كَلامُكُم إِذَنْ عَلَيَّ حَرَام	الوافر	١٤٦
عَرِينٌ مِن عُرَيْنَةَ لَيسَ مِنّا *** بَرِئتُ إِلى عُرَيْنَةَ مِن عَرِينِ	الوافر	١٥
وَحُقَّ لِمَن أبو موسى أبوهُ *** يُوَقِّفُهُ الَّذي نَصبَ الجِبالا	الوافر	١٣٥
أَلَم يأتيكَ وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَنِي زِيادِ	الوافر	٢٥٧
أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي *** ونَجَّذَنِي مُعاوَدَةُ الشُّئُونِ	الوافر	١٨
أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي *** أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا	الوافر	٢١٨
أَلم نَسق الحَجيجَ سَلِي معَدا *** سِنينًا ما تُعَدُّ لنا حِسَابا	الوافر	٧١
مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ *** إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ	الوافر	١٢١ و١٢٣ و١٢٤ و٣١٩
وإلا فاعْلَموا أنَّا وَأَنْتُمُ *** بُغاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقاقِ	الوافر	٦٦ و٢٨٠ و٣٣٢ و٣٦٨
أَلَم يأتيكَ وَالأَنباءُ تَنمي *** بِما لاقَت لَبونُ بَنِي زِيادِ	الوافر	١١٧ و٢٥٧ و٢٨٠
لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيْنِي *** أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ	الوافر	٢٨٤
لَهُ مَلَكٌ يُنادي كُلَّ يَومٍ *** لدوا لِلمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرابِ	الوافر	٣٥٦
إِذَا رَأَتْنِي سَفَطَتْ أَبْصَارُهَا	الرجز	١٦٠
دَأْبَ بِكارٍ شايِحَتْ بكارُها	الرجز	١٦٠
إِذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ	الرجز	١١٧ و٢٥٧ و٢٨١
وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ	الرجز	١١٧ و٢٥٧ و٢٨١
وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ	الرجز	٨٨
تَصِلُ الْجُيُوشَ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا	الرجز	٨٨
أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُـــمْ	الرجز	٨٨
حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلادَهَا	الرجز	٨٨
أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ	الرجز	١١٩
يَا نَاقَتِي مَا جِلْتِ مِنْ مَجَالْ	الرجز	١١٩
خالَطَ من سَلمى خَياشِيمَ وَفا	الرجز	٢٢
طولُ اللَّيالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي	الرجز	٣٠

أنصاف الأبيات

الشاهد	البحر	الصفحة
إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى	البسيط	٣٠
أَسْتَغفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ	البسيط	١٤٢ و٢٧٨
أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ به	البسيط	١٤٢ و٢٧٨
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيامِ من عَجَبِ	البسيط	٢١٦
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَار	البسيط	٢٤٨

لا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ	الخفيف	١٦
رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ	الخفيف	٢١٦
بِأعيُنِ أعداء وَهنَّ صَديق	الطويل	٣٤
كَما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِنَ الدَمِ	الطويل	٤٥
وقائلة خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهم	الطويل	٣٧٥
إِذَا ما انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ	الطويل	١٦٣
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّد	الطويل	٣٧٥
كَنَاحِتِ يومًا صَخرةٍ بِعَسِيلِ	الطويل	٢٠٧
أيُّ فَتَى هَيجاءَ أنت وجَارِهَا	الطويل	٢٢٢
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ	الطويل	٢٨٢
وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ	الكامل	٢٠٧
الْوَاهَبِ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا	الكامل	٢٢٢
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ	الكامل	٢٨٣
وَأَهْلُ الْعِرَاقِ لَهُمْ كَارِهُونا	المتقارب	٥٣
وإن تقتلونا نقتلكم	المتقارب	٢٩٠
إِنَّ مَحَلا وَإِنَّ مُرتَحِلا	المنسرح	١٥٠

المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم – تحقيق إبراهيم عطوة عوض – مكتبة مصطفى – مصر.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي – تحقيق أنس مهرة – دار الكتب العلمية – لبنان – ط١ ١٩٩٨.

٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق سعيد المندوب – دار الفكر – لبنان – ط١ ١٩٩٦م.

٤. أحكام القرآن للجصاص – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩١م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د.مصطفى أحمد النماس – ط١ ١٩٨٤م.

٦. أساس البلاغة للزمخشري – ط دار الفكر.

٧. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – تحقيق د.فخري صالح قدارة – دار الجيل – بيروت – ط١ ١٩٩٥م.

٨. أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية.

٩. الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق د.عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣ ١٩٨٨م.

١٠. أضواء البيان للشنقيطي– تحقيق مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر – بيروت – ١٤١٥هـ.

١١. الاعتقاد للبيهقي – دار الفضيلة – ط١ – ١٩٩٩.

١٢. إعراب القرآن للنحاس – تحقيق د.زهير غازي زاهد – عالم الكتب بيروت.

١٣. الأعلام للزركلي – ط ٢ القاهرة – دت.

١٤. الأغاني للأصفهاني – تحقيق علي مهنا وسمير جابر – دار الفكر للطباعة – لبنان.

١٥. الاقتراح للسيوطي – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة الصفا – ١٩٩٩.

١٦. الأم للشافعي – طبعة دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م
١٧. الأمالي في لغة العرب لأبي علي القالي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٧٨م.
١٨. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري – تحقيق إبراهيم عطوة عوض – المكتبة العلمية – باكستان.
١٩. إنباء الرواة عن أنباه النحاة للقفطي – ط دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٨٦م – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – ط٥ ١٩٧٩م.
٢١. الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني – تحقيق: د.أحد السايح – ط مكتبة الثقافة الدينية.
٢٢. الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني – تحقيق الشيخ بهيج غزاوي – دار إحياء العلوم – بيروت – ط٤ ١٩٩٨م.
٢٣. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – دار الفكر – ٢٠٠٥م.
٢٤. البحر المحيط للزركشي – حققه وخرج أحاديثه لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، طبعة أولى. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٢٥. البرهان للزركشي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعرفة – بيروت – ١٣٩١هـ
٢٦. تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين – طبعة معهد الدراسات الإسلامية، ط ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
٢٧. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري – تحقيق علي محمد البجاوي – مكتبة عيسى البابي الحلبي.
٢٨. التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد بن أحمد الكلبي – دار الكتاب العربي – لبنان – ط٤ ١٩٨٣م
٢٩. تفسير ابن كثير – دار الفكر – بيروت – ١٤٠١هـ.
٣٠. تفسير البغوي – تحقيق خالد بعد الرحمن العك – دار المعرفة – بيروت.

٣١. تفسير البيضاوي – ط دار الفكر – بيروت دت.
٣٢. تفسير السمرقندي – تحقيق د.محمود مطرجي – دار الفكر – بيروت.
٣٣. تفسير السمعاني:– تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم – دار الوطن – الرياض – السعودية – ط١ ١٩٩٧م
٣٤. تفسير الطبري – دار الفكر – بيروت – ١٤٠٥هـ.
٣٥. تفسير القرطبي – دار الشعب – القاهرة.
٣٦. التفسير الكبير للرازي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ١٤٢١هـ.
٣٧. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني – تحقيق أوتوتريزل – دار الكتاب العربي – بيروت – ط٢ ١٩٨٤.
٣٨. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي – دار المعارف – القاهرة.
٣٩. الجمل في النحو للخليل بن أحمد – تحقيق د.فخري الدين قباوة – ط٥ ١٩٩٥م.
٤٠. جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي – تحقيق عمر فاروق الطباع – دار الأرقم – بيروت.
٤١. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري – دار الفكر – بيروت.
٤٢. الجوهرة النيرة لأبي بكر العبادي الحنفي – المطبعة الخيرية. ط١ ١٣٢٢هـ.
٤٣. حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد – ط دار السلام.
٤٤. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه – تحقيق د.عبد العال سالم مكرم – دار الشروق –بيروت – ط٤ ١٤٠١هـ.
٤٥. حروف المعاني للزجاجي – تحقيق علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ ١٩٨٤م.
٤٦. الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن حسن البصري – تحقيق: مختار الدين أحمد – عالم الكتب – بيروت – ١٩٨٣م.

٤٧. الحماسة المغربية لأحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي – تحقيق محمد رضوان الداية – دار الفكر المعاصر – بيروت – ط١ ١٩٩١.
٤٨. خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي – تحقيق عصام شقيو – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ط١ ١٩٨٧.
٤٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ١٩٩٨.
٥٠. الخصائص لابن جني – تحقيق د.محمد علي النجار – عالم الكتب – بيروت.
٥١. الخطط التوفيقية لعلي مبارك – ط بولاق ١٣٠٥هـ.
٥٢. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق د. التنجي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط١ ١٩٩٥م.
٥٣. ديوان الحماسة للتبريزي – دار القلم – بيروت.
٥٤. ديوان المعاني لأبي هلال العسكري – دار الجيل – بيروت.
٥٥. ديوان امرئ القيس – تحقيق حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت.
٥٦. ديوان جرير – شرح د.يوسف عيد – دار الجيل – بيروت – ط١ ١٩٩٢.
٥٧. ديوان زهير بن أبي سلمى – دار صادر – بيروت.
٥٨. ديوان عبيد بن الأبرص – دار المعاف – مصر.
٥٩. ديوان عنترة – شرح د.يوسف عيد – دار الجيل – بيروت.
٦٠. ديوان لبيد بن ربيعة – دار صادر – بيروت.
٦١. روح المعاني للآلوسي – دار إحياء التراث – بيروت.
٦٢. السبعة في القراءات لابن مجاهد البغدادي – تحقيق د.شوقي ضيف – دار المعارف – مصر – ط٢ ١٤٠٠هـ.
٦٣. سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي لحلبي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ ١٩٨٢م.
٦٤. سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق دحسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط١ ١٩٨٥.

٦٥. السراج المنير – ط المطبعة الخيرية.
٦٦. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي – مطبوعات جامعة الكويت.
٦٧. شذرات الذهب لابن العماد – ط دار الفكر.
٦٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – سوريا – ١٩٨٥م.
٦٩. شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون – ط هجر – ط١ ١٩٩٠.
٧٠. شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي – تحقيق الألباني – ط المكتبة الإسلامي – ط
٧١. شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – السعودية.
٧٢. شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – جامعة قار يونس – مكتبة يعسوب الدين – ١٩٧٨م.
٧٣. شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب (بيروت) – مكتبة المتنبي (القاهرة).
٧٤. شرح المواقف للجرجاني – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٨.
٧٥. شرح شذور الذهب لابن هشام – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ط٢ ١٩٩٩.
٧٦. شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط١ ١٣٨٣هـ.
٧٧. شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل للدكتور محمد علي سحلول.
٧٨. صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي – تحقيق عبد القادر زكار – ط وزارة الثقافة بدمشق – ١٩٨١.
٧٩. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي – تحقيق محمود محمد شاكر – دار المدني – جدة.
٨٠. فتاوى الرملي – دار الفكر – ١٩٨٤م.

٨١. الفتاوى الفقهية الكبرى – دار الفكر – ١٩٨٣م.
٨٢. فتح القدير للشوكاني – دار الفكر – بيروت.
٨٣. الفَرق بين الفِرق للبغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٢.
٨٤. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن العلائي – تحقيق حسن موسى الشاعر – دار البشير – عمان – ط١ ١٩٩٠م.
٨٥. الفهرست لابن النديم – دار المعرفة – بيروت – ١٩٧٨م.
٨٦. في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني – طبعة المكتب الإسلامي – بيروت – ١٩٨٧م.
٨٧. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية – د.عبد العال سالم مكرم.
٨٨. الكامل في اللغة والأدب – تحقيق محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – ط٢ ١٩٩٣م
٨٩. الكتاب لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط١.
٩٠. الكشاف للزمخشري – تحقيق عبد الرازق المهدي – دار إحياء التراث – بيروت.
٩١. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي – تحقيق جبرائيل جبور – ط بيروت ١٩٤٥م
٩٢. اللامات لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي – تحقيق د.مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – ط٢ ١٩٨٥م.
٩٣. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري – تحقيق د.عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – ط١ ١٩٩٥م.
٩٤. لسان العرب – دار صادر – بيروت – ط.
٩٥. اللغة العربية معناها ومبناها – دار الثقافة – الدار البيضاء – ط ١٩٩٤.
٩٦. مباحث في علوم القرآن لمناع القطان – مطبعة المدني، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧، النشر: مكتبة وهبة.

٩٧. المبسوط للسرخسي – دار المعرفة – ١٩٩٣م.
٩٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني – تحقيق د.علي النجدي ناصف ود.عبد الحليم النجار ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي – طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر – ١٩٩٩م.
٩٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية – تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الفكر العلمية – بيروت – ط١ ١٩٩٣.
١٠٠. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي.
١٠١. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ ١٩٧٨م.
١٠٢. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب – تحقيق د.حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ ١٤٠٥هـ.
١٠٣. معاني القرآن للفراء – تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي ود.عبد الفتاح شلبي – دار السرور – دت.
١٠٤. معاني القرآن للنحاس – تحقيق د.محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط١ ١٤٠٩هـ
١٠٥. معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج – تحقيق عبد الجليل عبده شلبي – دار الحديث – القاهرة – ١٩٩٧م.
١٠٦. معجم الأدباء لأحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٣.
١٠٧. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ ١٩٩٢.
١٠٨. معرفة القراء الكبار للذهبي – تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ ١٤٠٤هـ.
١٠٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – ط٦ ١٩٨٥.

١١٠. المغني لابن قدامة – طبعة دار الفكر، بيروت، طبعة أولى ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م
١١١. المفصل للزمخشري – تحقيق د.علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – ط١ ١٩٩٣.
١١٢. المفضليات للمفضل الضبي – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف
١١٣. المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت.
١١٤. المقرب لابن عصفور – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد.
١١٥. منازل الحروف لأبي الحسن الرماني – تحقيق إبراهيم السامرائي – دار الفكر – عمان دت.
١١٦. الموسوعة الفقهية الكويتية – طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت – ط٢ ١٩٩٠م.
١١٧. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري – تحقيق عبد الكريم مجاهد – الرسالة – بيروت – ط١ ١٩٩٦م.
١١٨. النشر في القراءات العشر – طبعة بيروت.
١١٩. النهاية في غريب الأثر لأبي السعادات بن محمد الجزري – تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي – المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ.
١٢٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي: ٢٥٠/٢ – منشورات مكتبة المثنى – بغداد ١٩٥٧م.
١٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٣٤٨/٢ – تحقيق د.عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر.
١٢٢. الوافي بالوفيات للصفدي: ١٤٠/١٧ – طبعة جمعية المستشرقين الألمانية – ط٢ ١٩٩١.

المخطوطات:

١٢٣. الاستشهاد في النحو العربي – عثمان الفكي بابكر – رسالة ماجستير بدار العلوم.

١٢٤. قرينة السياق في التركيب القرآني لإبراهيم محمد أحمد الدسوقي – رسالة ماجستير بدار العلوم.

١٢٥. موقف النحاة من القراءات حتى القرن الرابع الهجري للدكتور شعبان صلاح – رسالة دكتوراة بكلية دار العلوم.

الدوريات:

١٢٦. "رسائل الإصلاح" – الجزء الثاني – ص ١٦٦ وما بعدها. الناشر: عبد الحليم بسيوني.

١٢٧. مجلة "اللغة العربية" الصادرة عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – عدد ٢٣ – بتاريخ: ٣١ مارس ٢٠٠٣م.

١٢٨. مجلة التراث العربي– مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب– دمشق العدد ١٠١– السنة السادسة والعشرون – كانون الثاني ٢٠٠٦ – المحرم ١٤٢٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع	
المقدمة	
التمهيد	
الباب الأول: القضايا النحوية في السراج المنير:	
الفصل الأول: المقدمات النحوية:	
المبحث الأول: المعرب والمبني	
المبحث الثاني: النكرة والمعرفة	
المبحث الثالث: التذكير والتأنيث	
المبحث الرابع: المفرد والجمع	
الفصل الثاني: الجملة الاسمية ونواسخها:	
المبحث الأول: المبتدأ والخبر	
المبحث الثاني: كان وأخواتها والمشبهات بليس	
المبحث الثالث: (إن) وأخواتها	
الفصل الثالث: الجملة الفعلية:	
المبحث الأول: الأفعال	
المبحث الثاني: الفاعل	
المبحث الثالث: المفاعيل	
المبحث الرابع: المشبه بالمفعول	
الفصل الرابع: المجرورات والتوابع:	
المبحث الأول: المجرورات	
المبحث الثاني: التوابع	
الباب الثاني: الاتجاهات النحوية للخطيب الشربيني	
الفصل الأول: الشربيني وأصول النحو	
المبحث الأول: السماع	
المبحث الثاني: القياس	
الفصل الثاني: مذهب الشربيني النحوي	
المبحث الأول: الشربيني والخلاف النحوي	
المبحث الثاني: الشربيني بين النحو وبعض العلوم الأخرى	
المبحث الثالث: الشربيني والقرائن النحوية	
الخاتمة والتوصيات	
الفهارس العامة	